



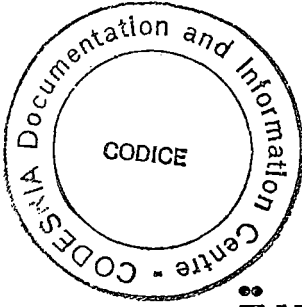
Thèse Présenté par
FETHI, Rekik

UNIVERSITY TUNIS

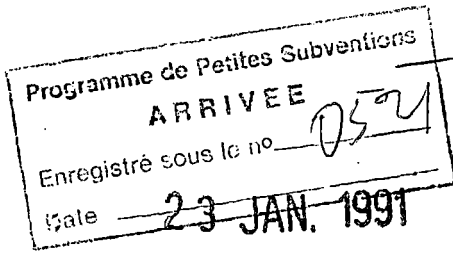
**Migration et développement regional dans le sud
Tunisien**

1990





الجامعة التونسية
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية



قسم علم الاجتماع

أطروحة دكتوراه مرحلة ثالثة
الهجرة والتنمية الجهوية بالجنوب التونسي
دراسة حالة: ولاية مدينين

إعداد
فتحي الرفيق

تحت إشراف
الأستاذ: فرج اسطنبولي

1990

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

المقدمة

Dédicace

Je dédie ce livre à la famille CODESRIA qui m'a comblé de sa générosité en acceptant de m'accorder une subvention pour le financement de ma thèse de Doctorat de 3ème cycle intitulée "Migration et développement régional dans le Sud Tunisien. Etude de cas: Gouvernorat de Mednine.

Donc, à tous les membres de cette famille, j'adresse mes remerciements tout en souhaitant que ma modeste contribution soit à la hauteur de leurs attentes et que ce travail, infime soit-il constitue un apport pour la compréhension et l'édification de notre chère AFRIQUE.

Signature

Rekik Fethi

Sfax le 10-1-94



1- أسباب اختيار الموضوع

هناك أساليب ذاتية و أخرى موضوعية وهذه بدورها تتفرع الى مجموعتين الاولى على علاقة بجهة مدنين نفسها والثانية ببرنامج التنمية الريفية .

الاسباب الذاتية

يقدم المجاز في علم الاجتماع - وهذا كلام قلته في مقدمة الاطروحة الاولى لنيل شهادة الكفاءة في البحث - على التدريس بالتعليم الثاني بفتور كبير . ورغم النجاح الذي قد يحالفه والتجاوب الذي قد يلقاه من التلاميذ ، فانه لا يستطيع أن يشعر بالترضية المهنية . ولهذا يتشبهت - وأنا مثله - بخيط الدراسة أملا في استمرار العاقبة بعلم الاجتماع . لكن تشبثي بعلم الاجتماع ليس في آخر الامر الا علامة من علامات الرغبة في المشاركة - مهما تكن متواضعة - لتوضيح الواقع وتعلقه قصد المساهمة - مع الذين يريدون المساهمة - في عملية التغيير الاجتماعي .

الاسباب الموضوعية

لماذا جهة مدنين ؟

أ و لا : مدنين مثل غيرها من جهات الجنوب و داخل البلاد التونسية لا تزال شبه مجهولة والدراسات التي اهتمت بها تعد على الاصابع . لذا أعتقد أن أية دراسة تتجز حولها هي اضافة ضرورية للالمام بالواقع .

ثانيا : كل دراسة ميدانية تتطلب بالضرورة اهتماما بالميدان ، وبحكم مهنتي - أستاذ تعليم ثاني - التي أمارسها في بنقردان ، فان هذا الشرط متوفر .

ثالثا : في منتصف الثمانينات قدم الباحث سالم الدغري أطروحة عنوانها " تجربة تونس في التنمية الريفية " ركز فيها اهتمامه على ثلاث مناطق واحدة بالشمال والثانية بالشمال الغربي والثالثة بجهة قابس . و اضافة واحدة أخرى حول مدنين تمكن و لاشك من امكانية للمقارنة لا غنى عنها في الدراسات الميدانية .

و الان لماذا التنمية الريفية ؟

ان تعدد برامجها وتناهي اعتماداتها بيد وان لنا غير منسجمين مع خطاب سياسي تصاعد أكثر

فأكثر في السنوات الاخيرة عن "رهان التصدير" و "محرقة التصدير" و "تشجيع التصدير". هذا التصدير الذي أضحي مشكلة في تحقد مستمر منذ أواسط السبعينات بسبب ضيق أبواب السوق الأوروبية المشتركة (السوق الأساسية للصادرات التونسية) بفعل الأولوية التي تعطى لصادرات بعض أعضاء المجموعة الأوروبية والتي لها نفس المواد التي تصدرها تونس أو بحكم أن أسعار الانتاج التونسي من الغلاء بحيث لا يقوى على المزاومة وفرض النفس.

غير أن هذا العجز الذي رافق تسويق الانتاج التونسي لم يثن الدولة عن سياسة التصدير. لذلك لم تطرح هذه الاخيرة على نفسها السؤال: تصدر أم لا تصدر؟ وانما : ماذا تصدر؟ ومن هذا المنطلق نفهم اللاحاح الكبير والسموع- وهنا نتحدث خاصة عن عشيرة الثمانيات- على الفلاحة (والتصدير الفلاحي) لما لها من قدرة على المنافسة تقوم على اعتبارين اثنين :

أولا : اعتبار تقني فالانتاج الفلاحي لا يتطلب تكنولوجيا متطورة بمثل التطور المطلوب فسي الانتاج الصناعي .

ثانيا : اعتبار طبيعي فخصوصية المناخ التونسي تهيء الفلاح لانتاج بضاعة خصوصية في مأم نسبي من المنافسة .

وإذا أخذنا هذه الملاحظات بعين الاعتبار فاننا نجد ما يفسر - و أكثر- اهتمام الدولة بقطاع الفلاحة العصري التصديري لكننا لا نستطيع فهم الاهتمام المتزايد أيضا - والمتزامن معه - بقطاع فلاحة بالاساس غير تصديرية و انما معاشية . صحيح أن بعض المشاريع الفلاحة المندمجة تنتج بعض الخيرات التي تصدر (الفستق مثلا) لكنها تبقى قليلة العدد والاثر زيادة عما يتوفر فيها من امتيازات لا يعرفها أغلب منتفعي برامج التنمية الريفية.

هيكليا ، من السهل فهم هذا التزامن اذا ذكرنا بأن نمط الانتاج الرأسمالي المحمم عالميا وان يكن يسعى الى السيطرة على عملية الانتاج بكل أركان الارض، فانه يحتاج أيضا الى الابقاء على بعض الانماط الانتاجية الاخرى لما توفره له من امتيازات أبرزها رخص تكلفة اعادة انتاج قوة العمل . لكن هذا التفسير يبقى " ميتافيزيقيا " (أوميتا - اجتماعيا حسب عبارة توران) اذا لم ننتبه الى الحلاقة الاجتماعية " فكل علاقة اقتصادية هي أيضا

علاقة اجتماعية“ (1). ان ما يهمننا اذن هو الاثار التي تحدثها هذه السياسة التنموية على مستوى التحالفات الاجتماعية والسياسية ، وعلى مستوى تناسق نتائجها العامة بما ضبطته من أهداف.

2 - تحديد الموضوع : (2)

هذه الاطروحة هي امتداد لاطروحة أخرى عنوانها “ الهجرة والسكن في بنقردان “ أنجزتها سنة 1985 بإشراف أستاذي فرج اسطنبولي للتأهل لنيل شهادة الكفاءة في البحث . أقول امتدادا لان السهم التنموي الذي يُرى في عنوان الاطروحة الثانية هو الذي كان وجهه الاطروحة الاولى التي ألخص نتائجها فيما يلي : حين تمارس الهجرة لا كما تنظمها الدولة (هجرة الشغل) وانما كهجرة سرية (“ كفرة ”) وحين يستعمل فضاء الفيلا لا كما يفترض نمط الحياة المدني الجديد ، و انما كما تقتضي بنية العلاقات العائلية والعشائرية ، فان شرعية الدولة المبنية على التنمية تصبح موضع تساؤل . و اذا كان الامر كذلك ، بسبب الخياب التنموي للدولة فكيف هو في حالة حضورها التنموي من خلال برنامج التنمية الذي تعده وتخطط له بنفسها .

و اذا أردنا الحديث عن هذا البرنامج فيجب حينئذ ادراجه في اطار سياسة السبعينات التنموية التي تضمنته وجاءت لتضع حدا لسياسة العشرية السابقة تجربة حكم عليها بأنها “ لا عقلانية “ لانها بدورها قد حكمت على كل ما هو تقليدي بأنه بالضرورة

I) F. H. Cardoso - E. Faletto- Dependance et developpement en Amérique Latine. PUF. 1978.

(2) كان من المفروض أن تحمل هذه الاطروحة عنوان برنامج التنمية الريفية باسم البرنامج القديم ، لكن بعد أن أضفنا الى اهتمامنا الاول البرنامج الجديد أي برنامج التنمية الريفية المندمجة في مرحلة أولى ثم بعد صدور منشور 3 فيفري 1987 القاضي بتجميع كل البرامج تحت اسم البرنامج الجهوي غيزنا العنوان الذي أصبح الهجرة والتنمية الجهوية بالجنوب التونسي

- دراسة حالة مدينين -

“ لا عقلائي ” و الحال أن تجارب تنمية مختلفة كالتى عرفتها القارة الاسيوية - وأشهرها تجربة اليابان - بينت أن التنمية العقلانية ليست افتلاعا ميكانيكيا لما هو تقليدي وتعويضا له بما هو عصري . أو لم تسمى تجربة اليابان “الاوتوقراطية التحديشية” ؟ .

وهكذا أغلق ملف “ التنمية الشاملة ” ملف بيروقراطية الدولة اتى اعتبار مخططاتها الالزامية المنزلة على المجتمع ، ريفه ومدينته تجسيدا لكليانيتها . وفتح ملف الدولة — “ المتفتحة ” على المجتمع “ مجتمع الوسط ” الذي “ يرفض التطرف ” حتى ولو كان “ بحجة تحقيق العدالة الاجتماعية ” . فاذا كانت “ ثورة التواصل ” (التلفزة - الاناعة المدرسة . . .) قد جعلت كل هذا المجتمع بمجموعاته المختلفة جمهورية وطبقية تتحتم للحدثة بنفس الدرجة فان هذه الاخيرة (أي المجموعات) ليس لها نفس الموارد المادية ولا الاستعدادات المعنوية لتتحول كلها في آن واحد من حالة “ التقليدية ” الى حالة “ الحدثة ” .

وحين يتضح لنا أن التنمية لم تعد “ تحولا شاملا ” و أضحت “ تحولا مرحليا ” (متفاوتا) فاننا نستبدل مفهوم التنمية بمفهوم آخر هو مفهوم التعبئة الاجتماعية الذي كان كارل دويتش أول ما صاغه وجينو جرمانى أفضل من طوعه في اتجاه بلورة تصور للتحول متعدد المستويات (نفسي اجتماعي - معياري - انجازي) لا ليكرر لنا مفهوم التفاوت (décalage) الذي قُورب به النموذج الاوروبي للتحول الذي اتمت صورته بالتحاق المستويات السياسي والايديولوجي والاقتصادي بعضها ببعض . وأفضت الى النموذج الموحد : “ المجتمع المبرمج ” أو “ المجتمع العقلاني ” . انه لم ينحت ليكرر ذلك و انما ليؤكد أن حالة “ المجتمع العصري ” ليست الا نموذجا مثاليا لحالات متعددة من “ العصرية ” . وهكذا يضرب بحجر واحد التطورية و المركزية الاوروبية ، ويعطي مشروعية للتفكير في أنماط مجتمعية خصوصية لا تكون فيها البنى التقليدية بالضرورة بنى “ لا عقلائية ” أو “ متخلفة ” و انما عناصر تستلج مبدئيا أن تكون فاعلة ومنميمة .

و الواقع ، فان كان لهذا المفهوم من رديف امبريقي في دراستنا الميدانية فهو مفهوم الاندماج الذي وان حملته مخططو البرامج الريفية معنى تقنيا وظيفيا وأكاد أقول

سطحيا فاننا اكتشفنا فيه شحنة أعمق بكثير مما حملوه . فمشاريع التنمية الريفية المندمجة التي نجحت لم تنجح لان القرض الذي قدمته مصلحة التنمية الريفية أصبح مرتفعا أولان تدخلاته أصبحت أكثر فأكثر اندماجا (فى معنى انسجاما) بين الأنشطة الانتاجية والأنشطة غير الانتاجية (البنية التحتية) و انما لانها كانت مدمجة اندماجا من نوع آخر : اندماج تلك المشاريع مع البنى التقليدية السائدة .

لكن - وبهذه المفارقة نتوقف الان - بقدر ما يبعث هذا الاندماج بين برامج التنمية الريفية وتلك البنى التقليدية من أحلام في " تحول خصوي " لهذا المجتمع بقدر ما يبيد هذا الاخير أكثر من أي وقت مضى لا " مكيفا تكييفا هيكليا " في الاقتصاد العالمي - فهذا معروف و لا نريد الخوض فيه - و انما مفككا تفككا يحكسه لا اعراض الناس عن المؤسسات المجتمعية التي من المفروض أن تكون تركتها الدولة " للمجتمع المدني " و انما أيضا " انهيار المثال القومي و الوطني ، الى نمو الشعور الضيق والمفتون بنفسه في الانتماء الى العائلة أو العشيرة " (1).

3- صعاب البحث

هل هناك حاجة أشد الحاحا لدى عالم الاجتماع من حاجة التواصل بموضوع عمله ؟ و مع ذلك فانها تبقى في مجتمعنا أبعد الاشياء مثلا . لن أتحدث عن عدد الرحلات التي قامت بها بين بنقردان وتونس العاصمة لاقتناء كتب أو استشارة بعض الصالح أو مقابلة أستاذي المشرف و لا عن الزيارات الميدانية التي سبقت الاتصال الفردي بالمتفاعلين ببرامج التنمية الريفية و لا عن أشياء عديدة من هذا القبيل ، فهي برغم ما تتخلبه من بذل مادي ومعنوي

(1) برهان غليون - الوعي الذاتي - دارعيون للنشر - الدار البيضاء - الطبعة الاولى 1987

لا تساوي شيئا أمام حجم مهمة " القدرة " أو بالاحرى قانونية الاتصال بالناس والتخاطب معهم بواسطة الاستبيان .

لو تعلق الامر ببنقردان وحدها لتم كل شيء بواسطة الاصدقاء المقيمين هناك لكن توزع العينة على ثلاث معتمديات : بنقردان وميدون وسيدي مخلوف كان يقتضي الحصول على ترخيص من الوالي نفسه للتمكن من مخاطبة الناس . صحيح أن سنة 1986 التي تواصل خلالها " ترحيل " العمال التونسيين المقيمين بليبيا وخاصة منهم أصيلي جهتنا وأن صائفة 1987 كانت ساخنة بكامل جهة مدينين بسبب الصراع الدموي القبلي بين التوازنين (سكان بنقردان) و عكارة (سكان جرجيس) حول أرض الشوشة (1) وأن السنوات التي تلت لم تخل أيضا من توترات مملطة للتي تحدث في كامل البلاد . لكن هل كان الامر يتطلب أكثر من سنتين للحصول على هذا الترخيص (2)؟ ترخيص ، يشتد بي العجب حين لا يطالبني به أحد من المستجوبين . ربما لم يفعلوا ذلك " خوفا " أو " احتراما " من / لكمل من " يحمل أوراقا وقلما " وقد فضحت هذا الامر بعض أجوبتهم لكنهم - كلهم - لم يمثلوا على أية حال أية عقبة .

لقد كانت العقبات ادارية بالاساس ، فالمشكل لم يتوقف في حدود الترخيص . لقد رغبت في الحصول على العديد من الوثائق : كيف يفيظ البرنامج السنوي لكل ولاية ؟ توزيع الاعتمادات بين مختلف التدخلات ؟ المقاييس التي تعتمد لاختيار القائمة الاسمية للمتفجرين؟ لكن أظن ما رغبت فيه بقي في نطاق الرغبة . . لكن و دون مبالغة في التشاؤم فقد تحصلت في آخر الامر على قائمة اسمية بعدد الاشخاص الذين يكونون عينة البحث والفضل في هذا

(1) كانت هناك منطقة أخرى موضع صراع وقد وضعت أيضا تحت الحراسة وتسمى "قطاعية الشيخ" .

(2) يوجد بالملحق نص الترخيص .

يعود الى المجهود الشخصي للصدیق العزیز محمد بلبول الذي علاوة عن ذلك جالسني ساعاتاً طويلاً وضح لي فيها العديد من الامور وكان أول من أثار انتباهي الى ما في برنامج التنمية الريفية المندمجة - الذي ما يزال حديث العهد - من جدة فجعلني آخذ به بالاعتبار في الدراسة . لذلك أستغل هذه الفرصة لارفع اليه كل الشكر والعرفان بالجميل و نفس الشكر أسوقه الى السيد محمود بن هائل المسرور بادارة التنمية الريفية ببنقردان و الذي قدم لي أيضا قائمة اسمية بمنفعي برنامج التنمية الريفية المندمجة .

الاعتراف بفضل الصدیق صلاح عمامي واجب أيضا فلم يبخل علي بأية وثيقة تخص البرنامج القديم أو الجديد ونفس الشيء بالنسبة الى العزیزين صلاح الدين بن فرج و عبدالستار السحباني لما ساهما به من نقاش وملاحظات . والى الذين ساهموا مباشرة في انجاز العمل الميداني وهم سالم المنصوبي وبلقاسم و الهادي التتمام و عبدالله العمراني وحمدة الكنانسي و عبدالقادر الجليدي وكل عائلته بما آمنوا من وسائل نقل و اقامة واتصال بالمنتفعين اليهم جميعا بالغ التحية .

أخيرا الى كل أفراد أسرتي فردا فردا وفوزي وسي الحبيب وصالح و خليل وسلمى الذين أرهقتهم كثيرا في آخر مرحلة من هذا العمل والى استاذي العزیز فرج اسطنبولسي الذي قرأ باهتمام كل ما كتبت. اليهم جميعا والى من سهوت عن ذكر اسمائهم كل الشكر والاعتراف بالجميل .

4 - المنهجية

المقصود بالمنهجية هو أولا الجانب النظري الذي بدوره ينقسم الى قسمين قسم متعلق بأهم الفرضيات التي تبين العمل ككل وهي اجمالا مضمنة في عناوين الاجزاء الاربعة و داخل الفصول التي تشكل تلك الاجزاء . وقسم نقدي خاص بتمحيص وتحليل ومناقشة الوثائق الرسمية والصادرة سواء عن مصالح التنمية الريفية مباشرة أو عن بعض الوزارات .

أما الجانب الامبريقي فهو يحتاج الى شيء من التبسيط حتى سهل فيما بعد فهم الجداول وربطها بالفرضيات. وهذه الجداول تحتاج هي أيضا الى شيء من التوضيح .

أ = الجداول :

داخل الكتاب هناك جداول مرقمة و أخرى غير مرقمة - المرقمة مستخرجة من العمل الميداني المرتبط بهذه الاطروحة والذي تم سنة 1988 وتمثل عنتين مختلفتين : العينة الاساسية المتكونة من 110 منتفعا الخاصة ببرنامج التنمية الريفية والثانوية المتكونة من 20 منتفعا الخاصة ببرنامج التنمية الريفية المندمجة .

أما الجداول غير المرقمة فهي المستمدة اما من العمل الميداني الذي أنجزناه سنة 1984 والتابع لاطروحة الكفاءة في البحث والخاص فقط بمعتمدية بنقردان أو من بعض الوثائق الرسمية و خاصة تلك التي حواها التعداد العام لسنة 1984.

ب = العينتان :

العينة الاساسية هي التي تهتم برنامج التنمية الريفية . هذا البرنامج الذي لسه تدخلات متعددة. لكننا اخترنا نشاطا واحدا هونشاط الفلاحة. ورغم اقتصرنا على نشاط واحد فقد توجب علينا تخطي عقبة تعدد المنتفعين بهذا البرنامج ، تعدد منطقي بالنسبة لبرنامج يقدم اعاناته منذ سنة 1973. لذا كان علينا في مرحلة أولى أن نختار " مجموعة أمم " متكونة من الذين نالوا اعانات سنة 1985 وعددهم 770. و من هذا العدد اخترنا عينة ب 110 أي ما يعطي نسبة من التمثيلية ب 15. / . غير أن امتداد أطراف الولاية وتعدد معتمدياتها فرضت علينا اختيار السبر العنقودي (sondage par grappes) المتمثل في تجميع كل المعتمديات وتقسيمها الى ثلاث مجموعات . وكل مجموعة (عنقود) تضم اثنين أو أربع معتمديات لها نفس الخصائص تقريبا . بحيث كانت ميدون تمثل جرجيس و حومة السوق وأجيم التي تتفق معها في القرب من المنطقة الساحلية و في ممارسة

الهجرة باتجاه فرنسا. أما بنقردان فهي تمثل مدين التي تشبهها في التثبيت بالهجرة السرية نحو ليبيا (ولو بدرجة أقل) وباستمرارية نشاط الرعي بالخصوص. أخيرا يمكن اعتبار سيدي مخلوف ممثلة المجموعة الثالثة متشابهة مع بني خدّاش في خاصيات الضعف النسبي لنشاط الهجرة في اتجاهيها واستمرارية نشاط الفلاحة التقليدية المرتبطة بموقعها الجغرافي الداخلي مقارنة بالمعتمديات الأخرى. وعلى هذا الأساس حصرنا العينة في ثلاث مناطق عوضا عن ثمانين .

لكن الأمر لم يخل من بعض المشاكل الطارئة ، فقد كان من المفروض أن يتوزع ال 110 منتفعا بحساب 37 في كل من المعتمديتين الأوليتين و 36 في المعتمدية الأخيرة. لكن غياب البعض من هؤلاء في سيدي مخلوف جعلنا نقصر على 31 فقط فيها و أضفنا من تبقى منها الى بنقردان التي أصبحت ممثلة ب 42. أما ميدون فقد حافظت على عددها الأصلي 37.

الطاريء الثاني غياب بعض منتفعي سنة 1985 فأثرنا استبدالهم بأخرين ينتمون الى منتفعي 1984 أو 1986 لكن هذا الاستبدال لم يخل بشروط العمل الميداني المطلوب .

أما العينة الثانية فتهم برنامج التنمية الريفية المدمجة. لكنها مقتصرة على معتمدية بنقردان فقط وهذا أولا لان البرنامج ما يزال في بداية التجربة وثانيا لانه لم يتعمم على كافة معتمديات الولاية وثالثا لانه بشكل أو بآخر امتداد للبرنامج القديم. اذن على 115 منتفعا ضبطنا عينة ب 20 أي ما يعطي تمثيلية نسبتها 17. / . تقريبا .

الجزء الأول
التمهيد كعقانت

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

مقدمة

انطلاقاً من الخصينات، وبالتوازي مع رحيل البيروقراطية الادارية والعسكرية الاستعمارية الفرنسية، حلت النخب التونسية المتكونة في أغلبها من البرجوازية الصغيرة محلها في تسيير شؤون الدولة الجديدة. ولقد استمدت شرعيتها في ذلك من مقولة هيمنت آنذاك على الفكر الاقتصادي و السياسي العناهض للاستعمار وعرفت معه شهرة وانتشارا واسعين وهي مقولة التنمية. ونتج ذلك الى حد كبير من ارتباطها الى حده كبير بمقولة أخرى لا تقل عنها شهرة ولا انتشارا وهي مقولة العقلنة (Rationalité) ارتباطا جعل من الصعب حتى ضبط الحد الفاصل بينهما.

ان دراسة أية تجربة تنمية في أي بلد متقدم (Développé) أو آخر "متخلف" (Sous-Développé) يقتضي أولا معرفة كنه ذلك الارتباط وللا يتم ذلك إلا اذا وقع تحديد معنى كل من العقلنة والتنمية على حدة .

أ - العقلنة

لعلنا لا نبالغ اذا اعتبرنا ماكس قيبر أشهر من اهتم بمسألة العقلنة التي يميزها عن العقلانية (Rationalisme) تلك الفلسفة التي تفيد بأن العقلانية طوف حركة التاريخ و تصبح بالتالي " مبدأ لتحقيق العدالة والمساواة والسلم " (1) أما العقلنة فهي منهج للبحث عن الجدوى الشيء الثابت - حاليا - أن العقلنة في المجتمعات " المتقدمة " قد تغلغلت في جميع المومسات والمجموعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية بحيث أضحت الحديث عن " المجتمعات المبرمجة "

(1) جوليان فروند - سوسيولوجيا ماكس قيبر - مركز الانماء القومي تاريخ الاصدار غير مذكور،

(Sociétés programmées) (1) أمراً حقيقياً لا جدال فيه لكن الثابت أن هذه الميزة ما كان لها أن تتم وتبلغ أوجها لولا العمل الكبير الذي تم في العهد النابوليوني والذي شمل المؤسسات التالية : الجيش والبيروقراطية والاقتصاد والتعليم (2) .

1- الجيش

هذه المؤسسة تمثل أحد أهم الأركان التي تقوم عليها الدولة العصرية لكن الجيوش لا تتساوى في قيامها بأدوارها ذلك أن الجيش القادر على حماية حرمة بلاده هو الجيش الأكثر عقلنة من غيره . ولا يبرز ذلك نقدم المقارنة التي قدمها عبدالله العسوي بين الجيش النابوليوني والجيوش الأوروبية الأخرى . فبسبب انتصارات الأول تعود العسوي عقلنته المتجلية في انتدابه لمقاتليه من الشعب أما هزائهم الأخرى فمردّها لا عقلانيتها الواضحة من خلال اختيارها لمحاربيها من المرتزقة . وشتان بين مواطن يدافع عن وطنه ومرتزق يدافع عن مظطعة قد ينتمي أولاً ينتمي إليها .

ويضيف العسوي قائلاً : " كما أن للقيادة دورها الأساسي في تحقيق النصر ، فهو العقل المدبر والجنود هم الجوارح وبين الاثنين لا بد من الانضباط " (3) . لكن ولما كانت المراتب العسكرية حكراً على النبلاء في الجيوش التقليدية اللاعقلانية و فرص الارتقاء إليها سدودة أمام غيرهم فلم يكن هناك مجال لقيام مبدأ الانضباط و بالتالي لسيادة العقلنة في الجيش .

لنو أردنا التلخيص . لقلنا أن للجيش العقلاني ثلاث خصال وهي مواطنة Citoyenneté

I) Alain Touraine. Pour La Sociologie. Le Seuil 1974. (L'utopie planiste et l'utopie Organisationelle . pages 127-128-129.)

2) عبدالله العسوي - مفهوم الدولة - المركز الثقافي العربي - الطبعة الرابعة 1988 -

ص 64 .

(3) نفس المصدر ص 65 .

الجندي والقائد ، انضباطهما وديمقراطية العلاقة التي تربطهما . ولما كانت هذه الخصال منعدمة في بلدان " متخلفة " مثل التي في أمريكا اللاتينية أين تكون الانقلابات العسكرية " عسرا فولكوريا " (1) أو في افريقيا حيث لا يكاد يخلو تاريخ دولة منها من انقلاب عسكري فمن الواضح اذن الاقرار بأن هذه المومسات بعيدة كل البعد عن العقلنة رغم أنها تعتبر القوة الوحيدة المنظمة . وحتى تونس التي تبدوللبعض مثالا مفندا لهذا الحكم بناء على أنها " مثال في الاستقرار السياسي " لبلدان العالم الثالث نظرا لانها تحكم منذ أكثر من ثلاثين سنة بقيادة نفس الحزب ونفس الزعيم الذي أزيح يوم 7 نوفمبر 1988 - فانها ليست الا تأكيدا آخر له :

أولا : لان حكم الحزب الواحد و الزعيم الواحد لمدة طويلة ليس بالضرورة دليلا على الاستقرار السياسي وعلى غياب الصراعات ومن باب أخرى على عقلانية الجيـش . فغياب هذا الاخير عن الساحة السياسية طوال تلك العدة يفهم انطلاقا من خصوصية البلاد التونسية وعلاقته بالطبقة المهيمنة وخاصة بدوره سواء في مقاومة الاستعمار أو في عملية الاستيلاء على جهاز الدولة .

ثانيا : ان تدخل الجيش التونسي في الشؤون المدنية و السياسية أمر لا يمكن انكاره وقد اعترف بورقيبة نفسه بذلك في أحد خطبه " لقد شارك هو لاه الضباط في الموهامة واصغوا الى دعوة الضر واقتسموا مسؤولية تنفيذ الخطة الدنيئة . . . " (2) وما يهمننا - هنا - هذا التأكيد على غياب الانضباط والطاعة للقيادة الرسمية للجيش مقابل حضور ولاء شديد لاطر وزعامات جهوية وقبلية (الازهر الشرايطي مثلا) هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان تدخل الجيش لقمع تحركات شعبية كانت متعددة خاصة خـلال

I) Mustapha Benchenene- Les Coups d'état en Afrique- Publisud

1983. page 7.

(2) الحبيب بورقيبة - خطب - نشر كتابة الدولة للاعلام 1974 - خطاب 18 جانفي 1963. ص 45.

السبعينات والثمانينات وآخرها ما اصطلح على تسميتها " ثورة الخبز " في جانفي 1984 .

(2) البيروقراطية:

يبقى " القانون النابوليوني المجمع في كتاب واحد موجز كل القوانين الواجب تطبيقها على جميع المواطنين " (1) دون اعتبار للاختلافات الجغرافية والعرقية والطبقية هو الاطار المرجعي لقوانين الدول الحديثة. يتساءل العروي " من يطبق تلك القوانين الموحدة " ثم يجيب " انه جيش مدني جماعة متخصصة تختار حسب نظام المباراة تتقاضى راتبا معيناً تكلف بالتعيين نظرا للظروف والاحوال بدون اعتبار للاشخاص فهي تعرف فقط القاعدة العامة " كما نمت تلك الجماعة استقلت عن صاحب السلطة لكونها غير مرتبطة ماديا أو معنويا به .

" هذه الجماعة التي لا تعرف الحرفة ولا الطبقة ولا الحومة (الحارة) والمدينة ولا المقاطعة ، تعرف فقط الفرد المسلخ عن محيطه المحلي والعائلي والحرفي تنفذ الاعمال في اوقات وظى وتيرة محددة ، أسبابها (أي الاعمال) معروفة ونتائجها معروفة أيضا مسبقا فهذا العمل الذي يحصل باستمرار على نفس الوتيرة بحيث يعود من السهل التنبؤ بحصوله ، نستطيع أن نسميه عقلانيا " (2) .

لا يبرر طول هذين الفقرتين المأخوذتين من كتاب العروي الا الماهما بخصائص عمل البيروقراطية الثلاث المتواجدة في البلدان " المتقدمة " وهي التخصص والاستقلالية عن السلطة والعقلانية فالى أي مدى تطبق هذه الخاصيات على منظمات ومؤسسات نقابية أو حزبية أو حتى ثقافية متناثرة هنا وهناك في بعض مجتمعات " العالم الثالث " ؟ ان اعترافات زعماء العديد من دول هذه المجتمعات

(1) عبدالله العروي - نفس المصدر . ص 66 .

(2) عبدالله العروي - نفس المصدر . ص 67 .

بما قدمت النقابات في محاربة الاستعمار أو ماهي مدعوة لتقديمه - ان لم يقع الغائها
طبعاً - واحزاب المعارضة - ان كانت هناك تعددية حزبية - للعمل التعموي ، ليست
في حقيقة الامر الا اعترافات تمويهية لتغطية تبعية هذه المؤسسات والمنظمات
لسلطتهم وبالتالي برهاننا على شكلية تخصصها وبناء على كل ذلك ، لا عقلانية
وجودها لانه " وجود كفي لا يثري مؤسسة الدولة وانما يضحكها" (1).

لكن ، مقابل لا عقلانية تلك المؤسسات والمنظمات ، نلاحظ عقلانية لا جدال
فيها داخل العديد من المؤسسات الاقتصادية الصناعية وحتى الفلاحية . ان الثورة
الخضراء " (2) المدعومة من قبل الولايات المتحدة الامريكية و المنتشرة في العديد
من بلدان " العالم الثالث " الآسيوية منها وحتى الإفريقية ، والتوسع الذي أصبح يسم
الصناعة التونسية خلال السبعينات أفرزت مؤسسات عصرية بلغت حدا من التخصص
والعقلنة بما لا يضمن استقلاليتها عن بيده السلطة في جهاز الدولة فحسب بل
و حتى تبعيته لها .

ان هذه العقلانية الاقتصادية لا يمكن أن تتأثر بتلك اللاعقلانية المذكورة
أعلاه والمتعايشة معها لان هذا التعايش ضروري في المنظار التطوري فأوربا حين
تعقلت فانها بدأت بالمجال الاقتصادي ثم وقع تعميم العقلنة على بقية المجالات .
و المجتمعات " المتخلفة " من باب أولى وأخرى ، لا يمكنها تماشياً مع ذلك المنظور الا
أن تعطي الأولوية لمسألة الخبز وتومجل مسألة الحرية وتستعجل مطلب الشغل وتوهخر
مطلب الديمقراطية .

(1) الطاهر شقروش - الجدلية الاجتماعية و الدولة . المثال التونسي أثناء الستينات
(بالفرنسية) مجلة أطروحات عدد ممتاز رقم 7 - جانفي فيفري 1985 - ص 48 .

2) Renaud Fabre. Paysans sous terres , dunod 1979.

(3) - التعليق :

“ الكل يعلم أن نابليون هو منظم التعليم الثانوي والعالى في فرنسا ومومس الباكلوريا ، ومنشى المدارس العلمية العليا . كان التعليم قبله تحت مسؤولية الكيسة فجعله تابعاً للدولة ، وأدخل عليه نظاماً يشبه النظام العسكري ووجهه وجهة علمية تقنية . ” (1)

إضافة الى ذلك كانت السياسة التعليمية النابليونية تقوم على مبدأ “ توحيد لغة الطقين و المواد المدروسة . تدرس كل المعاهد التعليمية بالفرنسية المقعدة برنامجاً واحداً ، عكس ما كانت تفعله الهيئات الكيسة المختلفة . . . التوحيد اللغوي يوازي نشأة سوق وطنية . ” (2)

من هذا الاطار المرجعي النابليوني مصطفى خاصتين الاولى تناسق برامجهم ومضامينهم مع متطلبات المجالات الاخرى (الجيش والبيروقراطية والاقتصاد) بحيث انه يلبى حاجاتهم من الكفاءات اللازمة لعقلنة أنشطتها وهي بدورها تسهم في تنويع الاختصاصات العلمية وانشاء المدارس والمعاهد بما تقدمه من مواد . ان هذه الوظيفة المتبادلة بين التعليم وبقية الانشطة هي التي حتمت وسيلة تواصل واحدة وموحدة ألا وهي اللغة .

ان التعليم في تونس لا يعد الفلاحة والصناعة وقطاع الخدمات بما يلزمها من كفاءات لعقلنة نشاطاتها فحسب وانما أيضا يخلق “ بنكاً ” متكوناً من قرابة 10 آلاف اطار مرشحين للعمل بالخارج منهم 6 آلاف يعملون حالياً في 50 بلداً

(1) عبدالله العربي - نفس المصدر - ص 69 - 70 .

(2) عبدالله العربي - نفس المصدر - ص 70 .

افريقيا وعربيا " (1) كل هؤلاء وأولئك يسيرهم جهاز يدعى وكالة التعاون الفني يعمل منذ 1972 على توفير نصيب لا يستهان به من العملة الصعبة .

لكن وهنا المفارقة كما امعنت الدولة في هذه السياسة التعليمية كما ابتعدت عن امكانية افراز لغة واحدة و موحدة ، واقتربت أكثر فأكثر من وضعيـة ازدواجية لغوية فهل تنفي ازدواجية اللغة في التعليم عقلانيته ؟ ان النخر من المسيرة للدولة الجديدة لم تنظر الى اللغة من حيث أنها مصدر من مصادر التمـزق النفسي واللامعيارية وانما من حيث انها وسيلة لبث نط حياة ومثال مجتمعي قوامه العقلنة ولهذا نلاحظ أن أغلب البرامج التعليمية من الابتدائي الى التعليم العالي بلغاتها العربية والفرنسية والانجليزية تسعى لنشر مضامين ومصورات وقيم ومعايير مستعدة من النمط المجتمعي الاوربي العقلاني .

4- الاقتصاد :

ان عقلنة الاقتصاد قد سبقت عقلنة الجيش والتعليم. ذلك أن " نظرة السـيـ الوحدات الانتاجية المتطورة ، كضيـعات الكنيـسة والاقطاع في القرون الوسطى كالشركات التجارية المتخصصة في جلب محصولات الشرق أثناء القرنين السابع والثامن عشر . . . تبين بوضوح أن الحاجة الى محاسبة دقيقة والى تسيير منظم خلقت بيروقراطية خصوصية في كل وحدة من هذه الوحدات . . . " (2)

غير أن عقلنة الاقتصاد بشكل موسع لم تبدأ الا مع النظام الرأسمالي حتى

I) Jeune Afrique, Des Cadres à exporter N° 19 bis, Juin 1986. page 22.

(2) عبدالله العروي - نفس المصدر - ص 69 .

وقع " اكتشاف الاقتصاد " حسب عبارة (K. Polanyi) بمعنى حين تمايز هذا النشاط الانساني عن بقية الانشطة الاخرى وأضحت له خصائصه العقلانية التي مكنته لا من التأثير في مؤسساته وتطويرها بل وحتى التأثير في كل الانشطة الاخرى مما جعل ماركس يقول متحدثا عن تطور الاقتصاد الرأسمالي بأنه يعيل الى " رسملة " كل شيء . ومن النافل هنا التذكير بأن رسملة تترادف عقلنة ولعل النقاط الموالية التي أطنب في شرحها ماركس فغير توكيد ذلك أيضا .

أولا : ان ارتفاع الانتاج بفعل المكثفة المتواصلة وسرعة تداوله بين مختلف الجهات بفضل رفع الحواجز الجمركية حتمت اللجوء الى أكثر وسائل " التواصل " الاقتصادي تجريدا ألا وهي النقد الذي يسمح بتقدير كلفة الانتاج وقيمة البضاعة الموجهة للسوق .

ثانيا : ان مؤسسة السوق هي التي ساعدت بشكل كبير على اقامة الحد الفاصل بين القيمة الاستعملية لمنتج ما وقيمتها التبادلية لان وجودها أزال القيود اللاعقلانية التي تقيد الانتاج (الاقتصاد المنزلي) أو التداول (الانتعاشات السلالية أو الدموية في المجتمعات الاقطاعية أو القبلية) .

ثالثا : لا بد من وجود سوق موازية لسوق البضاعة تباع فيها قوة العمل يكون فيها اقتناء أو عدم اقتناء هذه " البضاعة " مسألة اقتصادية بحتة .

ان كل هذه الخصائص لا تترجم الا عن الحرية المطلقة لرأس المال المدعوم ايدولوجيا بليبرالية بلا حدود (دفع يعمل دعه يمر) وتقنيا بعقلنة تيلورية لا انسانية (لا تريد عمالا يفكرون وانما عمالا ينفذون) أدت الى نتيجتين هامتين أولاها مزيد من اغتراب طبقة العمال وتفاقم ظروفهم المهنية والاجتماعية أما الثانية وهي التي تمهنا هنا بدرجة أولى تناقضات متوالية في صلب النظام الرأسمالي بدأت منذ النصف

الثاني من القرن التاسع عشر و كانت أكثرها حدة تلك التي وقعت سنة 1929 بفعل فائض الانتاج وانخفاض الاسعار .

ان هذه التناقضات الهيكلية التي هزت النظام الرأسمالي هي التي شرعت تدخل " غير الاقتصادي " (السياسي) في " الاقتصادي " وهذا لا يعني بطبيعة الحال ضربا لعقلانية الاقتصادي بل هو تدعيم لها لان الدولة هي التي ستسهر على حماية هذه العقلانية من جموح رأس المال وتهوره بحثا عن تكثيف الربح دون التمسك الى الشروط " غير الاقتصادية " اللازمة لذلك كالسياسة الداخلية والسياسة الخارجية وغيرها... ان اعتبار جميع هذه الشروط في عقلنة الاقتصادي أفرزت سياسة اقتصادية جديدة تقوم على التخطيط .

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

III التسمية

يشير هذا المصطلح - التنمية - إشكالا، ذلك أن عكس التنمية (Développement) وهي حالة البلدان التي عرفت ثورة صناعية تتوجد عدة مصطلحات لوصف حالة البلدان التي لم تعرف ثورة صناعية فيقال لها "مجتمعات بدائية" و "مجتمعات متخلفة" و "مجتمعات راكدة" و "مجتمعات تقليدية" و "عالم ثالث" وغيرها من المصطلحات التي تخفي انحرافين اثنين أولهما عنصري استعماري وثانيهما نظري رغم أنه لم يفسح من توظيف عنصري استعماري .

كانت تونس مثل غيرها من أقطار المغرب العربي مسرحا لدراسات انثروبولوجية أوربية عموما وفرنسية خصوصا، توصلت في معظمها الى أنه " منذ العصور القديمة الى يومنا الحاضر، كان المغرب (المقصود أقطار شمال افريقيا) مقسما الى قسمين متنازعين الرجل والمستقرون " (1) هذه هي حالة سكان هذه المنطقة حسب دراسة اميل فليكس قوتيي (E. PH. Gautier) الذي يقيم عملية تبسيطة أخرى قوامها " العربي هو المترحل" و "البربري هو المستقر" (2) حتى يضع العربي في موقع المستعمر والبربري في موقع المستعمر لتبرير "الحضور الفرنسي" (3).

ويضيف أيضا أن هذه الحالة قد استمرت قرونا وهي التي جعلته عرضة للتصنيف داخل صنف " المجتمعات الراكدة" يقول قوتيي أن " الأرض البربرية لم تكن يوما أمة ولا دولة مستقلة، كانت دائما جزءا من امبراطورية". تنفي كل هذه الاضاف عن سكان المغرب أي أحس مدني، بمعنى أن ليس هناك أي استعداد لإقامة حياة

1) Ives Lacoste- Ybn Khaldoun, Naissance de l'histoire passée du tiers monde. Maspéro 1978 page 91.

2) Ibid. pages 101- 102.

3) Ibid page 102.

جماعية قوامها المواطنة من جهة والمؤسسات من جهة أخرى.

لقد تصدت لهذا الانحراف الانثروبولوجي عدة دراسات ولا فائدة من الاسهاب فسي ذلك، ولنكتف فقط ببعض الملاحظات :

- ان الازدهار الذي عرفته صناعة " الشاشية " وغيرها في تونس في القرنين الثامن و التاسع عشر، والذي بلغ حدا جعل لوسات فلانسي (Lucette Valensi) تقاربه بازدهار الضاعة الفرنسية (1) دليل على أن الحركة التجارية والحرفية في شمال افريقيا أبعد ما تكون عن " الركود " وبالتالي فان تصنيف أقطار هذه المنطقة في صنف المجتمعات الراكدة لا شيء يبرره .

- كما أن التنظيم المدني الذي عرفته مدن هذه المنطقة قبل الاستعمار الفرنسي (2) يبرز بوضوح تنوع وتمايز المؤسسات الاجتماعية ومدى تأطيرها للفعل الاجتماعي .
- أما مسألة " البربري المستقر " الضعيف و " العربي المترحل " الغازي فليست أكثر من مجرد تبسيط اصطناعي ان ليس كل البربر بمستقرين ولا كل العرب برحل .

الخلاصة التي نخرج بها من استعراض هذا الانحراف هي أن المصطلحات المستعملة لتصنيف " المستعمرات " تخفي افتراضا خفيا معناه أن هذه المجتمعات ليس لها أمل في " التحضر " و " التنمية " الا تحت لواء الحضارة الغربية أي العقلنة الغربية .

أما الانحراف الثاني ، الانحراف التطوري ، فانه يفترض أن التاريخ خط تصاعدي متكون من محطات تقف عليها جملة المجتمعات البشرية . وعبرة " مجتمع متخلف " تعني مرحلة ضرورية ووقتها في الان نفسه للوصول الى مرحلة " التنمية " . وهذا الافتراض مخطيء من جوانب عدة (3).

1) Lucette Valensi. le Maghreb avant la prise d'Alger. Flammarion 1969.F.56

2) Frej Stambouli et A. Zghal. La Vie urbaine dans le Maghreb précolonial

A.A. N. C N R S paris 1973

3) W.W. Rostow. Les étapes de la croissance économique. Sèuil 1962.

انه يفترض أن المجتمعات التي عرفت تنمية (أي الصناعة) قد مرت بنفس مرحلة " التخلف " والحال أن هذا غير صحيح ذلك أن الظروف التي انطلقت منها تنميتها (ثورتها الصناعية) تتميز بمراقبة القوى الداخلية (البرجوازية فـي المجتمعات الرأسمالية أو الدولة في المجتمعات الاشتراكية) لثروات وموارد البلاد وهذا ما جعل التنمية تأخذ شكل تنمية متمحورة على ذاتها لكن المجتمعات " المتخلفة " (التي لم تتصنع بعد) لم تتمتع بهذه الرقابة على مواردها الداخلية الى يومنا هذا . صحيح أن البعض من هذه الدول الجديدة قد سعت الى تأمين ثرواتها وتسخيرها لبناء اقتصاد وطني ، لكن تشابك وترابط الصالح وتدويلها جعل هذه الدول في حاجة مستمرة الى تقديم تنازلات سياسية واقتصادية لفائدة الدول الصنعة .

كما أن هذا الانحراف التطوري قد حل في أحشائه افتراضا مفاده أن "البلدان المتخلفة" سائرة في الخط التصاعدي لتصل الى مرحلة التنمية بفضل الحقن المالية والتكنولوجية الواردة عليها من البلدان المتقدمة ولعل هذا الافتراض هو الذي يبرر لبعض زعماء ومنظري "العالم الثالث" استبدال عبارة "بلدان متخلفة" بعبارة "بلدان سائرة في طريق النمو" دون التنبه الى مدى مطابقتها للواقع . وهذا ما جعل رد الفعل عنيقا في طروحات الجناح المتطرف لدراسة التبعية في شكل " نمو التخلف " (1) .

إذا كان الانحراف الاول قد هيمن زمن الاستعمار المباشر فان تسلم النخب الجديدة لمقاليد السلطة قد حول مجال الهيمنة للاحراف الثاني انحراف التطورية الذي طبع تفكير تلك النخب بطابعه وأثر فيها منذ توليها قيادة البلاد الى يومنا هذا رغم اختلاف السياسات التنموية التي اتبعتها على امتداد العشرينات الثلاث الماضية .

ان العنصرين الثابتين في كل السياسات التنموية للعشرينات التنموية الثلاث هما : الادلوجة وطنية واستراتيجية تنموية وسوف نختار عشرة السبعينات لابرار الحضور المتميز لهذين العنصرين . ولكن يطرح هنا سوال لماذا عشرة السبعينات دون غيرها ؟ وليست الستينات أو الثمانينات ؟ لو كان الامر مرتبطا بالعنصر الاوّل لامكن ابرازه من خلال دراسة لاية عشرة تنموية لكن ستبين الملاحظات التالية أسباب هذا الاختيار :

أولا : السبعينات شهدت انطلاق برنامج التنمية الريفية الذي يهنا بدرجة أولى لانه يحتل مكانا مركزيا في دراستنا .

ثانيا : لن نهتم بتجربة الستينات الا عرضا لانها انتهت الى نتائج معروفة لعلمنا بعض الاسباب التي أدت الى تأسيس ذلك المشروع .

ثالثا : لا يقع الاهتمام أيضا بتجربة الثمانينات التنموية لانها مجرد امتداد لتجربة السبعينات فهنا غير صحيح على الأقل فيما يتعلق بالتنمية الريفية ذلك أننا سجلنا تحولا ملحوظا في السياسة المتبعة بين العشرينتين ولهذا الاسباب فاننا فضلنا أن لا نتحدث عنها هنا لنركز عليها أثناء الجزئين الثاني وخاصة الثالث من هذا الكتاب .

1- الادلوجة الوطنية

لعبت الادلوجة الوطنية للبرجوازية الاوربية دورا رياديا في توحيد أقاليم متعددة تحت راية قومية واحدة وساهمت بذلك في انجاز المشروع المجتمعي كمشروع طبقي أولا ثم كمشروع وطني ثانيا ولقد بين ماركس المنطق الذي قاد البرجوازية من " القضاء على تذبذب وسائل الانتاج والملكية والسكان " الى تجميع السكان ومركزة وسائل الانتاج وتركيز الملكية بيد أقلية " . ولقد حتم هذا مركزة سياسية حولت " المقاطعات المستقلة عن بعضها . . . ذات الصالح والقوانين والحكومات والتعريفات الجمركية

المختلطة الى أمة واحدة وحكومة واحدة وقانون واحد وصلحة طبقية وطنية (1)

لكن وإذا كانت البرجوازية في مستوى مهمتها من حيث وزنها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بحكم هيمنتها على بقية الطبقات والقوى الاجتماعية الأخرى ، فإن القوة الاجتماعية (2) التي من المفروض أن تقوم بنفس المهمة في الدول الجديدة ، ستجد نفسها في وضعية لا هيمنية (Situation Anhéghémonique) لان الاستعمار دون أن يقضي على الطبقات المهيمنة قبل دخوله لم يخلق طبقة اجتماعية جديدة على غرار ما وقع في أوروبا لتحمل تلك المسؤولية .

أ) وضعية "لا هيمنة"

كما كان نط الإنتاج صافيا (Pur) أي خاليا من الفئات الوسطى - البرجوازية الصغيرة - كما اتضح الاستقطاب الطبقي بورجوازية - بروليتاريا وفي هذه الحالة تبني كل منهما نظاما من الأفكار والصورات و المواقف الذي تنهاى فيه وتعارض به الطبقة الأخرى ويكون محور هذا الصراع هو السيطرة على وسائل التغيير الاجتماعي .

لكن هذا النموذج يفقد نجاعته في مستعمرة يهيمن عليها نط إنتاج لا انتاجي (حسب عبارة فاليسو) وهذا لا يعود الى أن الإنتاج ووسائل الإنتاج ليست تحت تصرف وهيمنة طبقة اجتماعية ما ، وإنما الى أن امتلاكها من طرف البرجوازية الاستعمارية لم يدخلها في علاقة انتاجية موسعة وباشرة مع بقية الطبقات والفئات التي ليس لها حق التصرف في هذا الإنتاج و في وسائله . لذا فإن التناقض

1) K. Marx. Le Manifeste du parti communiste. IO/I8. 1974. pages:24-25

2) Nicos Poulantzas. *OP. Cit.* page 12.

يوضح بولنتزاس معنى مفهوم القوة الاجتماعية (Force sociale) : أ = الطبقات المتميزة أو أقسام الطبقات المستقلة . ب = اضافة الى ذلك بعض الفئات الخصومية ... التي يمكن أن تكون قوى اجتماعية .

الاساسي يصبح بين من يملك الانتاج ووسائله (ووسائل التغيير الاجتماعي) وبين من يعمل على هامش عطية الانتاج .

ان مفهوم التهميش (La marginalisation) المذكور أعلاه هو الذي سيعيننا في فهم البنية الطبقيه السائدة في المجتمع التونسي قبل وصول البرجوازية الصغيرة الجديدة الى السلطة لكن قبل ذلك نوضح وجهي استعماله :
أ و لا : نعني بهذا المفهوم اخراج قوة أو قوى اجتماعية من عطية الانتاج بعد القضاء على نطها أو أنعطها الانتاجية دون ادماجها في النمط الجديد .
ثانياً : الوقوف في وجه حراك قوة اجتماعية (مثال البرجوازية الصغيرة المتعلمة) .

ان الفرضية التي ستقود عطينا هي الاتية : ان التهميش الذي أصاب أغلب القوى الاجتماعية والذي كان وراء عجزها الذاتي وبالتالي وراء وضعية اللاهيمنة هو نفسه الذي كان وراء بروز هيمنة خفية للبرجوازية الصغيرة الجديدة التي تجسدت في علاقتها بكل واحدة من هذه القوى الاجتماعية .

ان مهمة الفقرات الموالية مهمة ذات أبعاد ثلاثة :

- اظهار التهميش الذي أصاب كل قوة اجتماعية بفعل الهيمنة الاستعمارية .
- اظهار اثر التهميش الذي أصاب كل قوة اجتماعية بفعل الهيمنة الاستعمارية .
- اظهار خصوصية هذا الصراع الذي سيضع جماع هذه القوى الاجتماعية بما فيها البرجوازية الصغيرة الجديدة وجها لوجه مع الهيمنة الاستعمارية .

77 البرجوازية المخزنية

ان تبوء البرجوازية الاستعمارية أعلى قمة في السلمية الاجتماعية أدى مباشرة الى نزول " للبرجوازية " المخزنية لكن هذا النزول لم يكن عميقا واستقرت في "قمة الطبقات الوسطى" (1) لانها حافظت على بعض الاراضي المستغلة بطريقة الخماسية

لكنها مع ذلك ، فقدت الكثير من امتيازاتها المتمثلة في بعض الوظائف التي كانت حكرا وراثيا في أفرادها والتي سعت الدولة الاستعمارية التي يقودها مبدئي العقلنة و المردودات الى تحويضها بوظائف جديدة (الخليفة ونائب الجمعية وقع تعويضهما بوظيفتي الكاهية والوكيل) أو ازالتهما تماما مثلما وقع لوظيفة القاضي التي حذفت سنة 1903 بمجرد وفاة القاضي الشهير "بن موسى" (1) .

و مثلما كان الدين هو الاطار المرجعي الذي مكن البرجوازية المخزنية من تلك الوظائف فانه سيلعب الدور نفسه في التعبير عن غضبها ولم يكن غريبا أن تكسبون بعض القضايا الاجتماعية ذات الارتباط بالدين من بين الفرض التي أتاحت للحزب الدستوري رفع راية الاسلام والدفاع عن قيمه ومعاييره تجلت خاصة في حادثتين مشهورتين هما الزلاج والمؤتمر الافخارستي الذي انعقد سنة 1930 بتونس .

في هذا الظرف يصدر الادبولوجي طليعة الوسائل النضالية فيعيني كل القوي الاجتماعية بمن فيها التي كانت ولا زالت - مكبلة بواسطته - (الخماسة مثلا) .

==/ "البرجوازية" الحرفية والتجارة :

ان الاحباط الذي أصابها من جراء التدخل الاستعماري لم يكن الاول ففقدمة ابن خلدون تحتوي على أمثلة عديدة من صادرة أملاكها من قبل السلاطين الذين توالوا على الدولة لكن الضرية هذه المرة كانت أشد وطأ لانها لا تسمح باعبادة ما تهدم بالمرّة . لهذا كرس هؤلاء ما بقي لهم من حرفة أو تجارة متوسطة المداخيل لتعليم أبناءهم تعليما عسريا عليهم يسترجعوا ما فقدوه .

من هذه البرجوازية الصغيرة التجارية والحرفية تكونت عناصر البرجوازية الصغيرة الجديدة ذات المواقف الوسطية المعتدلة التي منها انبثقت العناصر

القيادة للحزب .

==/ الفلاحين

هل هناك قوة اجتماعية أصابها الانبتات والتهميش مثل الذي أصاب فلاحسي المستعمرات؟ ثم عن سنتحدث؟ عن اجراء الفلاحة الاستعمارية أم عن الذين عمروا المدن القصدية على مشارف العاصمة - خاصة - أم عن القبائل التي تتحرك في حدود مرسومة؟

ان هذا التجزؤ والتهميش أحالا علاقتهم بالحزب أشبه ما تكون بعلاقة "الفلاحين المشتتين" للفرنسيين بالبنابرتية وهذا يؤكد اعتماد الحزب على "الفلاحة" كورقة مرعبة لارهاب السلط الاستعمارية على طاولة المفاوضات (1) أو كركيزة في الصراع من أجل السلطة أثناء "الازمة اليوسفية" (2) .

وكان من نتائج هذا الدور الهيمشي الذي لعبه الحزب أن أصبح الفلاحون في شق واحد مع قسم كبير من "البرجوازية المخزنية" التي كانت بالامس القريب تستنزف أموالهم عن طريق المجتبى .

==/ العمال

شكل العمال القوة الاجتماعية الوحيدة التي كانت تربطها علاقة مهنية مباشرة مع البرجوازية الاستعمارية ولقد تضاعف هذا الصراع بالفرقة النقابية التي كانت قائمة بين العمال التونسيين والعمال الفرنسيين . هل نحن أمام بروليتاريا؟

I)B. Etienne. La paysannerie dans le discours et la pratique A.A.N.

C.N.R.S. 1975. pages: 3-45.

(2) الحبيب بورقيبة: "... وأنتم يا أهالي التوازين ... لستم أهل حرب فحسب بل أصحاب رأي

تميزون بين الموافق ... "خطاب 16 ديسمبر 1955 بينفردان - خطب - نشر كتابة الدولة

للاعلام - تونس - 1974.

الاجدرالتساوول حول قيمة الصناعة قبل كل شيء. " ان الغاية (من الاستعمار)
لم تكن تصنيع المغرب انما انشاء مجتمع فرنسي فلاحى على الضفة الاخرى من البحر
المتوسط " (1) هذا بيان حول ضعف التصنيع وهجانه ، تبعه انعدام للمثقفين
العضويين الذين يحملون مشروع البروليتاريا الاجتماعى والسياسى .

لهذا فقد ارتبط نضال هذه الطبقة بالبرجوازية الصغيرة الجديدة أو " بكلمة
الموظفين ... وخصوصا عندما نجد أبرز شخصية في الاتحاد وهي أمينه العام من
هذه الطبقة . فذلك يضيف ضعانا جديدا واطمئنانا على مصير هذا الاتحاد واتجاهه
في المستقبل " (2) وبالفعل كانت البرجوازية الصغيرة هي المكيف لمواقف وسلوكات
العمال قبل استيلائها على السلطة وبعده .

٢٢ البرجوازية الصغيرة

" البرجوازية الصغيرة عبارة فضفاضة وغير متجانسة " وتقسّم الى ثلاثة أقسام (٢)

أولا : صغار ومتوسطو الفلاحين أصحاب " التعلق الشديد بالارض " .

ثانيا : الحرفيون الذين يعيشون في المدينة رأس مالهم هو " أصابعهم وأناطهم " .

ثالثا : الموظفون رجال التعليم أو أصحاب الوظيفة الدنيا .

لقد تأثرت جميع هذه الاقسام من التدخل الاستعماري وبقدر تأثرها الحسنا
بقدر حرصها على استرجاع ما فقدته بواسطة أبنائها المتعلمين لكن هذه الرغبة
المحمومة المجددة في طموحات النخبة الجديدة (أو البرجوازية الصغيرة الجديدة)

I) Elhaki Hermassi. Etat et Société au Maghreb. Anthropos 1975.

page: 82.

(2) الحبيب بورقيبة - صدر مذكور . ص 31 - 32

(3) رفعت السعيد " تأملات في الناصرية " - دار الطليعة - بيروت 1979 . ص 37 .

المتكونة - أساسا - من التعليم العصبي لم تجد الطريق نحو سلمية الحراك الاجتماعي معبدة " فلم يكن نصيب الشرائح المغربية الوسطى من هذه الوظائف يتجاوز الـ 29٪ . أما نسبة الذين ينتمون الى الشرائح العليا فلم يتجاوز الـ 2٪ . (1).

ان هذه النخبة لم تنضم الى جملة القوى الاجتماعية الغاضبة فحسب بل ستكون شيئا فشيئا المنسق الاساسي باعتبار أنها الوحيدة التي تحسن الكلام بلغة المستعمر فكانت اللغة الفرنسية هي الاداة التي مكنتها من الهيمنة على بقية القوى المتحالفة معها .

ان بروز هذه الهيمنة لا يمكن أن يفهم انطلاقا من " شروط الطبقة " (أي تحريك وسائل الانتاج أو الموقع من الانتاج ووسائله) وإنما اعتمادا على " وضعيية الطبقة " أي علاقة جميع القوى الاجتماعية المهيمشة والمتواجدة على المستوى الاجتماعي بعضها ببعض وعلاقتها جميعا بالقوة الاجتماعية المهيمنة سياسيا وهي البرجوازية الصغيرة الجديدة .

ب) مظاهر "الوحدة القومية" من خلال الادلوجة المهيمنة

ان حاجة الدولة الجديدة الى ادلوجة توحيدية ضرورية فرضتها الوضعية الاستعمارية التي بقدر ما هشت من قوى اجتماعية بقدر ما جعلتهم يخرطون في توجهات الحزب الدستوري بقيادة البرجوازية الصغيرة الجديدة وفي تصوره للاستقلال لذلك اعتبرت كل هذه القوى أن ذكرى 1956 هي ذكرى بداية الحصاد ، حصاد ما بذروا من نضال .

و لما كانت " غيمة الاستقلال " تخطف عن أية غيمة أخرى ولما كانت مطالب

I) Samir Amin. Le Maghreb Moderne. Minuit. 1977. page: 76.

و صالح القوى الاجتماعية المختلفة متناقضة في غالب الاحيان فلقد كان لزاما على البرجوازية الصغيرة الجديدة المنسق بين هذه القوى أن يتحاور مع كل هذه القوى واحدة بعد الاخرى وبلغت مختلفة عن الاخرى . وما نرعى الى ابرازه الان أن هذا الحوار كان سياسيا قانونيا أحيانا وقسريا الزاميا أحيانا أخرى أما في أفضل حالاته فقد كان اديولوجيا بحثا يمر عبر قنوات الاسرة والمدرسة ووسائل الاعلام الاخرى دنما عنف أو اكراه . واذا كان طرف الحوار الثابت معروفا فان اطرافه المتغيرة الاخرى هي طلي التوالي الفلاحين والعمال وروس الاموال أساسا .

ان توتر الجو داخل الارياف التونسية منذ نهاية الخمسينات وبداية الستينات لم يكن مجرد انعكاس لصراع داخل الحزب بين البورقبيين واليوسفيين . قد يكون هذا الصراع سببا في وجه ما لكنه في وجوه عديدة ليس أكثر من مجرد قاذح فسان الريف التونسي وخاصة من كانوا أصلي الجنوب هم في جزء كبير منهم من أنصار بن يوسف ولكن سنرى ان صراعاتهم لم تكن مع الشق البورقبي العاسك بجهاز الدولة لاسباب مبدئية أساسها أنه كان يجب مواصلة الكفاح التحريري للاستقلال التام . ان الاشكال التي تشكلت فيها هذه الصراعات هي التي ستبرهن على ذلك .

أولا : كان الشكل الاول فرديا أو عشائريا حين تحرك بعض "قواد الغلاقة عندما عمدنا الى سحب بعض رخص النقل من هؤلاء القواد حتى لا يبقى في حوزتهم الا ما يقره العقل ولا يمنع من تنظيم قطاع النقل بكيفية مطابقة للاحوال الاقتصادية" (1) لقد نسي هؤلاء أنهم "أناس بسطاء" لذلك "استقر في أذهانهم أنهم هم الذين رفعوا السلاح وحاربوا في الجبال الى أن خرجت فرنسا" (2) .

(1) الحبيب بورقيبة - نفس المصدر - خطاب 18 جانفي 1963 - ص 43

(2) الحبيب بورقيبة - نفس المصدر - ص 39 .

ان موقف الدولة من هوءلاء الفلاحة هو موقف طبقي اذا اعتبرنا أن المنتفع من هذا الاجراء الاقتصادي هم أصحاب لروءوس الاموال الذين سينظمون قطاع النقبــــل بطريقة عقلانية وهذا هو الذي يهيم الدولة والدليل على ذلك انها لم تتخل عن سكان الريف فهي تسعى الى " تعويدهم على الاستقرار فنعطيمهم أراضي ونحفر لهم فيها الابار و نحبب اليهم غراسة الاشجار... لكن الرجل من هوءلاء لا يريد أن يزرع شجرة... " (1)

ثانياً: كان الشكل الثاني وهذا هو الشكل الاكثر شيوعا في الريف ذا طابع سلبي اذا اقتصر على موقف دفاعي وحتى خضوعي تجاه الدولة يصارع الفلاح الدولة بمزيد من الانزواء والتقوقع في انتماءات عائلية وعشائرية مقابل عدم اهتمامها به .

ثالثاً: الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية هي الشكل الدفاعي الذي به يتحصن الريفي من الدولة وفي هذا الشكل سنكتشف أن الصراع لا يرمي الى مجرد رفض النمــــط التقموي الذي تتبعه الدولة وانما في غالب الاحيان الى التماهي فيه .

ان تزوح سكان الريف نحو العاصمة أو الهجرة السرية التي يعارسها سكان ريف الجنوب أو غرب البلاد وان تكن مظهراً من مظاهر الصراع ضد الدولة الطامحة التي شدهم الى أرضهم وإلى مراقبة تنقلاتهم الحدودية فهي في دوافعها النفسية - الاجتماعية مظهراً من مظاهر الامتالية (le conformisme) والتماهي في نمط الحياة السذي تسعى له هذه الدولة " دولة السلم الاجتماعية " رغبا عن الفوارق التي لم تتشأ إلا من الاستعمار أو من النعمة العشائرية . " ان الوطن هو عائلة موسعة يتجاوب كل أعضائها بعضهم مع البعض الاخر تحت رعاية عين الدولة التي لا تنام " (2) أما

(1) الحبيب بورقيبة - نفس المصدر - ص 41

(2) بدرة بشير - مساهمة في دراسة المجموعات الاجتماعية - تحليل للتصورات المضمنة في كتيب القراءة العربية للتعليم الابتدائي (بالفرنسية) مجلة السارام - السنة 1980 عدد 63 . ص 14 .

الاختلافات فهي شيء طبيعي تفرضه طبيعة العقلنة القائمة على تنوع الوظائف وتمايز الادوار فمثلا يصل " حب العامل المديني لعطه حدا يجعله يضحي بيوم راحته الاسبوعية ، فان الفلاح يحب أرضه حبا شديدا ولا شغل له سوى اثمارها " (1) .

لا ريب اننا أمام صورتين متناقضتين الاولى ايدولوجية والثانية واقعية صورة ايدولوجية للريف وأخرى واقعية له لكن هذا التناقض لم يمنع الاولى من التأثير في الثانية وتحويلها مغيرة بذلك ذهنية سكان الريف بنشرها لرغبات و حاجيات وقيم جديدة لم يألفوها من قبل ومع ذلك فان ادعاء الايدلوجية الوطنية تحقيق الاندماج الاجتماعي و نفي العشائرية تبقى مسألة اشكالية تحتاج الى نقاش سنعود اليه لاحقا لانه لا يمس الفلاحين فحسب بل وحتى العمال المدينيين مثلما سنرى الان .

شكل العمال ، برغم هجانة الصناعة التي تركها الاستعمار الفرنسي قوة اجتماعية أكثر تلاحم من الفلاحين اذ أفرزت منظمة نقابية تحملت عبئا ثقيلا في حركة التحرير فتبوأت مقاما مكنها من منافسة الحزب نفسه في ضبط السياسة التنموية لاحقا . يتجلى هذا خاصة من خلال المؤتمر الذي انعقد بتونس سنة 1956 وتعض عن برنامج تنموي للبلاد تضمن من جملة ما تضمن " أن الدولة وحدها ، وليست أية طبقة اجتماعية ، هي القادرة على العضي قدما ببرنامج التنمية الاقتصادية والسياسية . . . فالدولة مطالبة أولا بالتدخل لايقاف " تبذير الاغنياء " وتحويل ذلك التبذير الى السبل المجدية " . (2)

ان مثل هذا الكلام ينسجم تمام الانسجم مع روى وتصورات البرجوازية الصغيرة الجديدة الماسكة بجهاز الدولة من حيث انه يعطيها مشروعية وجودها ومع ذلك

(1) نفس المصدر - ص 17 .

2) Abdessatar Sahbani. Analyse Sociologique des notions de développement et de planification à travers une relecture des textes fondamentaux de la politique économique tunisienne, Certificat d'aptitude à la recherche. Faculté des lettres et des Sciences Humaines de Tunis 1984. page: 55.

فانه كلام لا يطمئن كثيرا من حيث أنه يهدد " الوحدة القومية بالمعادى الى تدمير
الاعياء".

ان قدرة هذه المنظمة على التحليل والنقد يرتبط بشكل أو بآخر بالفكر
الشيوعي عامة الذي ان تواصل تخلخله في فكر العمال فانه لن يهدد "الاعياء"
فحسب بل وأيضا الدولة نفسها لانه ينادي بدكتاتورية البروليتاريا وهذا معناه أن
المجتمع متكون من طبقات متناحرة ولهذا كان على قيادة الحزب والدولة أن " تنفي
الصراع الطبقي وحتيمته " (1) وتنادي بـ "دكتاتورية الصلحة العامة " وبند الشيوعية
التي ترمي الى " القضاء على طبقة كاملة من الشعب ". (2)

ان هاجس الصراع الطبقي الذي كان يثيره أي تحرك نقابي على امتداد
كل العشرية التتموية، ظل المحرك الاساسي لوجهين من الخطاب الادلوجي الذي
تبته الاجهزة الاعلامية والتربوية أولهما أخذ شكل جدل كلامي (Polémique)
صرح عن طريق وسائل الاعلام المعصمة كالراديو والتلفزة (3) القصد منه ربط هذا التحرك
أو ذاك بالفكر الشيوعي " الخارجي " وأطروحة الصراع الطبقي المهددة للوحدة
القومية . أما الوجه الثاني فقد كان خفيا ولكنه أكثر نفاد في العقول لانه بحكم
مروره عبر قناة المدرسة - يتوجه الى الشباب . في هذا الخطاب أصبح مسألة
الوحدة القومية من الشفافية ومن البدهاة بحيث يصبح الحديث عنها أمرا خاطئا

I) Anouar Abdel-Malek. La pensée politique arabe contemporaine. Seuil
1970, page 256.

(الكلام في هذه الاحالة هو كلام أحمد بن صالح صانع تجربة التخطيط أثناء الستينات في تونس)

(2) الحبيب بورقيبة - صدر مذكرة سابقا - خطاب 18 جانفي 1963. ص 63.

(3) فقرة توجيهات الرئيس التي امتد بها على سنوات طويلة في الاذاعة والتلفزة والتي كانت

تختار حسب الازمات الراهنة .

فنحن هنا أمام "عالم شغل تنفذ فيه الاعمال المضيئة بكل سعادة وتقان فنصوص
مدرسية على شاكلة: أيها العمال - وضمن المهارة - وتقان العمل - وثمره التعاون -
وسر النجاح - وأحب العاطلين - وسعيد العمال وغير ذلك تبين أن "العامل
سعيد بخدمة سعادة المجموعة وامتتع بأجر جد محترم" لذلك فهو "لا ييخسل
بشيء من قوة عمله الى درجة أنه يضحي بيوم راحته الاسبوعية لينجز عملاً نافعا
لمجتمعه" أكثر من ذلك فلا "يخطر على باله البتة أن يطالب الدولة بترقيته
أو ترفيع أجر أو اعتبار لظروف عمله". (1)

ان سعادة الفلاحين والعمال الوهمية كما تصورها الكتب المدرسية للصغار
أو كما يتماهى فيها الكبار والصغار من خلال الصناعات التطفيفية ضرورة لا بد منها
لتوفير ضمان جميع وسائل النجاح بيد الدولة التعموية، دولة "الكفالة" دولة
"الصالح العام".

هل نحن أمام دلوجة برجوازية؟ ان اعجاب نخب الدولة بالحدثة الأوروبية
يجيب بنعم، ولكن أليس هذا الاعجاب تماثلاً بصالح الرأسمال الخاص المبهور
أيضاً بحدثة أوروبا؟ ان علاقة الدولة بهذا الرأسمال الخاص وما طرأ عليهم
من تغيرات لها ارتباط وثيق بالتوجهين التعمويين الذين ميزا التخطيط خلال
عشريتي الستينات والسبعينات أولاً ونبشأة برنامج التنمية الريفية ثانياً.

(1) بدرة بشير - نص الصدر - ص 16، 17.

III - التخطيط

أدى نجاح التجربة التنموية في الاتحاد السوفياتي الاشتراكي والازمات التي مرت بها المجتمعات الرأسمالية الاوربية والامريكية بعد 1929 والحرب العالمية الثانية الى اعتبار التخطيط مظهرا من مظاهر العقلنة لانه يرمي الى تحقيق غايات وأهداف تنموية طبق الموازن البشرية والمادية المتوفرة معتمدا في ذلك على أفضل الوسائل وأنجحها ويتأكد طابعه العقلاني من خلال قدرته على الحساب والتكهن ولو كان ذلك في حدود تقريبية .

1- أنواع التخطيط

أ- التخطيط الارادي

“ وقع تبني التخطيط بصفة رسمية كمنهج للتنمية الاقتصادية ولمراقبة المجتمع ابتداء من سنة 1928 في الاتحاد السوفياتي “ (1) ويخص هذا النوع من التخطيط بخاصيتين :
أولاً : المركزية بمعنى أن “ مؤسسة Gosplan الدولائية هي التي تضبط الخطوط العامة للإنتاج والاستهلاك والتوزيع اعتمادا على دراسة عقلانية “ (2) .
ثانياً : الارادية ، فهو تخطيط ارادي من حيث عدم خضوعه لقوانين السوق و الارادات الفردية اللاعقلانية .

ب- التخطيط التوجيهي

“ يتأصل مفهوم التخطيط التوجيهي في نمط انتاجي آخر أساسه اقتصاد السوق “ ذلك أن الازمات الاقتصادية التي ذكرناها في مقدمة هذا الفصل

1) Abdessatar Sahbani, Opcit. page 81.

2) Abdessatar Sahbani, Op cit . page 81.

الثالث شككت كثيرا في عقلانية النظام الرأسمالي وفي المبادرة الفردية خاصة .
من هنا " بدت ضرورة مخططات تنمية لاعادة البناء وتنظيم الاقتصاد لكهما
مخططات " توجيهية " أو تحفيزية مثلما يقال في فرنسا " (1) .

ج - تجرسة التخطيط التوسية

يلخص الباحث عبدالستار السحباني (2) الاسباب التي دفعت الدولة
الى أن تتخلى عن سياستها الليبرالية و تتبنى التخطيط الارادي انطلاقا من
الستينات :

- " فشل الليبرالية التي وقع تبنيها منذ 1956 " . والواقع فان بريق هـــــــــــــ
الليبرالية لم يكن كمنهج للتنمية الاقتصادية فحسب وانما أيضا كمنظومة حياة تشعبت
به البرجوازية الصغيرة الجديدة التي اصبحت بشكل أو بآخر بالحضارة الغربية
ورغبت في استساخها :

- " يتطلب مثل هذا النوع من التخطيط التعبوي توعية شاملة للكتل الشعبية
وبنية أساسية جاهزة غير أن تخلف الهياكل الاقتصادية والاجتماعية السائدة
حالت دون الدولة وهذا التخطيط الذي تأجل لسنوات أخرى " . لكن هل تحققت
جملة هذه الشروط أثناء الستينات ؟ أبدا ، لذا يبدو أن ما تم انجازه لفائدة
القوى الشعبية لم يكن في مستوى توقعاتها خاصة اذا ذكرنا بنظرة هــــــــــــ
الاستقلال ان يعتبرون خروج الاستعمار الفرنسي نقطة البداية في الحــــــــــــ
ويضيف باحثنا نقطة أخرى هي " التوصيات التي تقدمت بها الامم المتحدة في
برنامجها التنموي لعشيرة 1960 - 1970 واشترطها على " البلدان المتخلفة "

I) Ibid. page 82

2) Ibid. page II

سياسة اقتصادية مخططة مقابل أية اعانة“

بناء على كل هذه العناصر، وقع تبني هذا المنهج التعموي “فتأسست كتابة الدولة للتخطيط والمالية سنة 1961 بفضل تواجد فريق من الفنيين في مجال الاقتصاد الذين أكبوا على الوضعية الاقتصادية للبلاد لاكتشاف خصائصها وأسباب تخلفها. “ (1) كما تم بعث المجلس القومي للتخطيط (الذي يلعب نفس الدور الذي يقوم به (Gosplan) ” الجهاز الذي يضبط أهداف و أولويات وسرعة الانجاز المطلوبة ثم يقترح الاجراءات الموجهة الحاشئة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية “ (2).

د- خاتمة

سبق أن قلنا أن عشرة الستينات لن تهمننا في هذا الجزء الاول من البحث الاعراض ، لذا فاننا لن نقرأ تجربة “التخطيط الارادي” قراءة “تطبيقية” مفضلة لتحليل الاسباب الاجتماعية والتناقضات التي دعت الى هذه السياسة التخطيطية أو التي ساهمت في افشالها لا لان هذه الامور غير ذات بال على العكس من ذلك فهي من الاهمية بحيث سنعود اليها في الجزء الرابع والاخير من هذا العمل .

يقتصر هنا هنا اذن على ذكر التفسيرات التي ستقدمها الدولة لتفسير التحول الذي طرأ على العقلنة التعموية بمرورها من “التخطيط الارادي” الى “التخطيط التوجيهي” هذه التفسيرات تهمننا بدرجة أولى لانها تشمل من جهة ما شمل برنامج التنمية الريفية الذي تأسس خلال عشرينية التخطيط “التوجيهي” الاولى .

I) Ibid. page 84.

2) Ibid. page 85.

2 - طموحات المخططات التنموية للمستينات ونتائجها

أ/ الطموحات

ترمي سياسة التعاوض التي جرت في الستينات الى تركيز رأس مال من وراء فائض الإنتاج الصناعي والفلاحي ومداخل الضرائب المتأتية من القطاع الثالث ويهدف ذلك الى اعادة توظيف ذاك الفائض في مشاريع جديدة تحقق التنمية المنشودة المتطلبة في تغيير الهياكل من حالة التقليدية الى حالة الحداثة بادماج عاظمي المدن والريف في الدورة الاقتصادية الجديدة وتحسين مستوى عيشهم .

لما كان النموذج المرجعي للتنمية هو النموذج الاوروبي الذي قام على التصنيع فقد رأيت تكنولوجية التخطيط أن تعصر الفلاحة لرفع انتاجها ونتاجيتها حتى توفر الفائض اللازم لتمويل الصناعة غير أن هذا لا يتطلب مجرد أدوات وآلات حديثة وإنما تعبئة شاملة للفلاحين، صغار الفلاحين في مرحلة أولى وكبار الملاكين العقاريين في مرحلة ثانية .

إذا كانت مسألة تجميع العمال في منشأة صناعية واحدة أمراً سهلاً فإن تجميع جملة الفلاحين بأراضيهم بعد ضمها الى بعضها عمل صعب لأنها ترتبط بالنسق الثقافي الذي تتدرج فيه ذهنية صغار الفلاحين فزيادة عن تعلق كل منهم بأرضه ذلك التعلق " الخرافي " تبدو هذه العملية في نفس ذلك النسق الثقافي غير غريبة عن الفكر الشيوعي الذي يتناقض مع الملكية الفردية يضاف الى كل ذلك الجهل الذي يميز هؤلاء الفلاحين ويجعلهم في وضعية دونية أمام

بيروقراطي هذا النظام التعاضدي الذي سيحولهم من مالكي أرض الى مجرد علة يطعمون الاوامر .

لكن ورغم هذه العوائق التي وقفت في وجه هذه الطموحات فان هذه التجربة قد تواصلت على امتداد العشرة وأفضت الى نتائج هزيلة الى حد يجعلنا نعتقد للوهلة الاولى أنه لم يختم منها أي طرف اجتماعي .

ب/ - النتائج

لو أمنا علاقة بين مدى تقدم عقلنة التنمية ومدى تقدم التشغيل أثناء هذه العشرة لانتهينا الى نتيجة مفادها أن "تغطية الطلب الاولي المقدر بـ 400.000 شغل لم ينجز منه الا 132.000 وتضاف الى هذا العجز الطلبات اللاحقة سنويا" (1)

فهل كانت سياسة التعليم المعمم والمكننة الفلاحية هي الاسباب الاساسية لهذه البطالة المتنامية و الركود الاقتصادي ؟ الاولي لانها " عرضت على سوق الشغل أفواجا من المتعلمين كانت نسبة العنصر النسائي فيها يفوق أربع مرات نسبة الرجال " (2) والثانية لانها تقع " بالتداين من المؤسسات الاحتكارية الاجنبية " . و تقدر فيها " صاريف اصلاح الالات الفلاحية وصيانتها بقرابة ثلثي منتج الوحدة التعاضدية في حين يكون الثلث المتبقي لاجرة اليد العاملة " (3) .

(1) حسن الديماسي - التراكم الرأسمالي وتوزيع المداخيل - تعريب وعرض ثابت المرانسي

مجلة أطروحات جانفي فيفي 1985 . ص 86 .

(2) نفس المصدر ص 86 .

(3) نفس المصدر ص 83 .

لنفترض "جدلا - أن عمل المرأة والمكثنة كانا وراء ارتفاع نسبة البطالة فهل كان بيروقراطيو التخطيط على جهل بأن التعليم سيؤدي الى دخول المرأة مجال الشغل والعكس الى توفير عدد من قوة العمل ؟ أبدا لا يمكن البتة تصور ذلك . ولهذا يصبح القول بأن " المتعاضدين هم الذين عارضوا السياسة القائمة بتنظيم بعض الاضرابات ... احتجاجا على اجراءات الاستحواذ على ممتلكاتهم ... " والملاكين العقاريين الذين وان كانت " معارضتهم لتجربة التعاضد محتشمة و مقنعة " في مرحلة أولى فانها " انكشفت فيما بعد " في مرحلة ثانية . (1) .

على هذا الاساس وضع حد لتجربة الستينات وتم التخطيط لتجربة جديدة هي تجربة السبعينات التي ستقوم مثلما سنرى على أساس تقييم للعشرية السابقة . في نظر الدولة لا يعتبر هذا التحول تخل عن العقلنة و التخطيط وانما اضافة لعنصر أهمل . والدليل على ذلك انها لن تتخلى عن القطاع العام وعلى وجه الخصوص القطاع التعاضدي بل ستحافظ عليهما الى جانب القطاع الخاص الذي لم يزل يحظه فيما مضى .

3- الآفاق التتموية للسبعينات

كانت النتيجة التي أفضت اليها تجربة الستينات غضب كل القوى الاجتماعية بدءا بالفلاحين والعمال الى أصحاب رأس المال العقاري أو البنكي فهل كانت الاهداف و الخايات المرسومة لا عقلانية أم أن الوسيلة المتبعة - التخطيط الارادي - هي التي كانت كذلك ؟

ان المتأمل في الخطاب التتموي لعشرية السبعينات لا يستطيع الا أن يوهك

(1) حسن الديباني - نفس المصدر ، ص 84 ،

ثبات الاهداف والغايات التي تبنتها عشيرة الستينات " فتحديث المجتمع وتغيير هياكله التقليدية " مسألة لا تراجع فيها لكن الجديد يتمثل في الوسيلة التي سيتم بها ذلك يجب أن تتغير. فالتراكم العنيف الذي تمثل في تعميم النظام المتعاضدي بصفة مبالغ فيها والذي اتبعته الدولة بغية انجاز مشروعها المجتمعي قد أدى إلى نتائج عكسية نظرا لأنه غفل عن " طبيعة المجتمع التونسي مجتمع الوسط السـذي لا يتحمل التطرف " (1).

فماهي الخطوط الكبرى لهذه التجربة الجديد ؟

أ: - التراكم والتنمية في السبعينات

انعكس هذا التوجه التعموي الجديد على حظوظ كل من القطاعات التـموية الثلاثة: فمسؤولية التنمية لم تعد حكرا على مؤسسات الدولة وحدها فلأفراد دورهم الأساسي نظرا لما "لغريزة الملكية" و "المبادرة الفردية" من أثر دفع عجلة التنمية و على هذا الأساس فإن صغار التجار وصغار الفلاحين الذين كانوا مجبرين على التجمع في وحدات تعاضدية أصبحوا في حل من ذلك " فلهم الحرية في التعاضد أو العمل الفردي... " (2) ولئن قابل هؤلاء وخاصة الفلاحين منهم هذا الاجراء بالترحاب فانه لن يغير كثيرا من سوء وضعيتهم طالما بقيت تحت رحمة الظروف الطبيعية (جفاف ، فيضانات...) والاجتماعية المتضلة في الهجرة الداخلية والخارجية. وهذا ما اضطر الدولة للتدخل لمساعدتهم مرة أخرى ولكن بشكل مغاير.

ان الذين غموا حقا من هذا التوجه الجديد هم أصحاب الملكيات العقارية الكبرى ورووس الاموال البنكية وستتكل الصناعة التي انتشرت في أهم المدن

1) Abdessatar Sahbani . OP. cit , page 90.

2) Abdessatar Sahbani. Op. cit , page 181.

(الكلام للباهي الادغم الذي أصبح وزيرا أولا بعد خروج احمد بن صالح من الحكم).

الساحلية واستأثرت بأغلب الرأسمال الاجنبي والداخلي وبدأت في تدعيم مساهمتها في المنتج الداخلي الخام بغاية تغيير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية باقامة الدليل على ذلك .

منذ بداية السبعينات أخذت مساهمة التراكم الذاتي في التمويل في التضاؤل بتضاؤل دور الدولة في عملية الترميم وذلك بتقليص الضرائب الثقيلة التي كانت تؤخذ من أصحاب الجرايات والاجور البسيطة فبعد أن كانت تساهم بنسبة " الثلثين على امتداد الفترة 1962-1968 أصبحت مساهمتها لا تتجاوز النصف على امتداد الفترة 1973-1976 " (1) ومقابل ذلك ارتفعت مساهمة رأس المال الخاص في الصناعة التونسية من 49,86 ٪ سنة 1965 الى 69,8 ٪ سنة 1972 (2) ولنا أن نتساءل هل يمثل هذا تراجعاً لدور الدولة التنموي ؟ .

ان هذا الدور لم يتراجع الا على مستوى الاقتصادى لكنه أصبح أكثر فعالية على مستوى الادلوجي والسياسي . ادلوجيا لا فائدة من استعادة الوظائف التي ما فتئت تقوم بها المؤسسات التعليمية والاعلامية خاصة بعد التعقيم المتزايد للطبقة والراديو في ترسيخ " الوحدة القومية " وتعبئة كل المواطنين في نمط مجتمعي جديد . سياسيا ، وتماشيا مع تراجع المداخل الداخلية المستمدة أساسا من الضرائب المباشرة وغير المباشرة أحدثت جطة من القوانين الاستثنائية التي أعطت دفعا كبيرا للحركة الاقتصادية بأهم المدن الساحلية . لقد كانت هذه القوانين التي تتابعت من أفريل 1972- و أوت 1974- و جويلية 1976- من الشهرة

-
- (1) عزام محجوب- الصناعة تراكم رأس المال في تونس منذ نهاية القرن الثامن عشر- تعريب وعرض محمد علي الحربي - مجلة أطروحات جانفي فيفري 1985 . ص 65 .
 - (2) نفس المصدر . ص 76 .

و الرواج بحيث أضحى مزيد الحديث عنها مجرد تكرار. لذا نكتفي بالقول أنها أتاحت للرأس مال الاجنبي الدخول الى الصناعة التونسية بأفضل ما يمكن من التسهيلات و الامتيازات سواء من حيث الاعفاء من الضرائب و الرسوم الجمركية أو التمتع بالبناء التحتي الذي كانت جهته عشرية الستينات في نسبة كبيرة منه أو من حيث توفير اليد العاملة الماهرة وغير الماهرة والبخسة أو أخيرا من حيث امكانية التركيز في الاماكن الساحلية .

هذا أدى الى تطوير عدد من الصناعات، فانتاج البترول " ارتفع من 800.000 طن سنة 1966 الى 5 ملايين من الاطنان سنة 1986 (تبلغ الرقم القياسي لهذا الانتاج 6ر5 مليون طن سنة 1980) " و لقد " استطاعت الشركات البترولية الاجنبية استخراج 90 مليون طن على امتداد عشرين سنة وهذا أدى أولا الى تلبية حاجات البلاد من الطاقة وثانيا الى تحقيق فائض هام لفائدة خزينة الدولة يناهز 2ر8 مليارا من الدينارات " (1) .

و لقد عرفت الصناعة السياحية بدورها - على رغم الازمات التي اعترتها - خلال السبعينات من جراء الازمات الاوروبية المرتبطة بدورها بأزمة البترول - انتظاما وثباتا في تطور مداخيلها فبعد ان كانت " لا تتجاوز 2 ملايين من الدينارات في بداية الستينات ، بلغت 26 مليون دينار في نهاية تلك العشرة ، ثم ارتفعت الى 115 مليون دينار سنة 1975 و 300 مليون دينار سنة 1981 " (2) .

لكن ورغم قيمة هذه المداخيل، فان الخوف من عدم استقرارها ظل قائما

1) Jeune Afrique: Op. cit, page 17.

2) Ibid. page 17.

لذا وجه الاهتمام بالتوازي الى مجالات أخرى كالنسيج والجلد التي أصبحت معا تحتل "المرتبة الثالثة بين القطاعات الموفرة للعملة الصعبة بقيمة وصلت الى 360 مليون دينار سنة 1986، فعلى سبيل المثال تنتج تونس اليوم (1986) 16 مليون زوج من الاحذية و 70 مليون قطعة من الملابس الجاهزة و 30 مليون متر من القماش" (1) .

ب: / الأبعاد الاجتماعية للتمييز

ان هذه الحركية التي تميزت بها صناعة السبعينات والتي كان رائدها الرأسمال الاجنبي أساسا، لم تعف الدولة من مهمة التكريم على أكتاف الفئات و الطبقات الشعبية فحسب، بل غدى أيضا طموحا كبيرا في القضاء على معضلة التشغيل هذا أولا أما ثانيا فتحقيق أكثر ما يمكن من العدالة الاجتماعية فسي توزيع المربايح .

لو أقمنا مقارنة بين انجازات العشرية الاولى وانجازات الثانية في مجال التشغيل فنلاحظ تحسنا ملموسا اعتمادا بالاساس على الاحصائيات الرسمية. فاذا كانت القدرة على الاستجابة لطلبات الشغل تقدر بـ "63 ٪" من مطالب الشغل المعروضة على السوق ، مما جعل أوروبا تشغل أغلب العاطلين " فان الازمة الاوربية التي استفحلت في منتصف السبعينات رمت بحمل هؤلاء العاطلين على الصناعات المعطية (بفضل التمويلات الاجنبية الهامة) وهذا ما جعل قدرة الاستجابة لمطالب الشغل تصل الى "85 ٪" ، ولقد أحصيت مواطن الشغل التي تحققت من سنة 1972 الى سنة 1981 بـ 400.000 " (2) .

I) Ibid. page I7.

2) Ibid. page 20.

ولقد اعتبرت التقارير الرسمية أن هذا موعداً على " تراجع الفقر، ففي ظرف عشرين سنة من التنمية كان هناك ثلاثة تونسيين على أربع (1961) يعيشون تحت عتبة الفقر أما اليوم فلم يعد نحصي أكثر من واحد على خمسة " (1) والواقع فإن افلات تسيير الاقتصاد من يد الدولة وتخليها عن دور العرف المباشر وتطاي طبقة شغيلة بالمصانع وتزايد جيش الموظفين اللازمين للقطاع الثالث الضروري لمثل هذا النمط التصنيعي التصديري أدى إلى إعادة الحياة للمنظمة النقابية التي وضعت منخرطها وجهاً لوجه أمام أعرافهم بغية الدفاع عن مصالحهم وتحسين وضعيتهم الاجتماعية والمهنية .

غير أن الدولة بحرصها الدائم على الحفاظ على " الوحدة القومية " و السلم بين " مختلف فئات الشعب " سارعت " بتطبيق سياسة العقود المشتركة على الطريقة الأمريكية التي تتطلب قيادة نقابية لها في نفس الوقت صداقية لدى القواعد وانحياز لسياسة السلطة " سرعان ما أدى هذا إلى بعض الاضرابات التي اضطرت الاعتراف إلى الزيادة في الاجور " بنسبة 5.7٪ سنوياً وذلك اعتباراً من 1970 إلى 1975 (2). وما يلاحظ هنا أن هذه الزيادات لم تربط بزيادة في الانتاجية وسعري أن هذا الربط سيبدأ مع عشرة الثمانينات .

وإذا كانت " دولة الكفالة " قد ضمنت حقوق العمال و الموظفين بتطبيق سياسة " العقود المشتركة " و السماح باستقلالية نسبية في العمل النقابي فما الذي ارتأته بالنسبة لصغار الفلاحين الذين جعلتهم وهي في حل من العمل التعاضدي ، وأخصتهم الصناعة الجديدة - بحكم تركزها في المدن الكبرى - من أنشطتها؟

I) Ibid. page I9.

(2) عزام محجوب - نفس المصدر - ص 76 .

ان حرمان صغار الفلاحين من المشاركة في التنمية الجديدة لا يمكن أن يودي الا الى نزوح أفواج منهم نحو المدن وهذا لن يكون له مجرد سلبيات أخلاقية تفرزها الأحياء القصدية ثم تنشر في بقية الأحياء المتوسطة و الغنية فتسعى أجهزة الامن للقضاء عليها و اخراجها " اخراج الشعرة من العجين " (1) فالامر أخطر من ذلك لانه يندرج بتحركات وحتى أزمات (1978 - 1980 - 1984) تهدد " الوحدة القومية " وتبعث الخوف لدى الرأسمال الاجنبي الذي لا يخامر بأمواله الا اذا كان قد ضمن السلم الاجتماعي .

(1) العبارة كثيرة الاستعمال من قبل الوزير الاول الاسبق محمد مزالي .

IV برنامج التنمية الريفية

صدر أمر رئاسي جاء في فصله الاول "احداث برنامج تنمية جهوية تتدرج فيه الاعمال الجارية في ميدان حضائر الشغل الجهوية وبرنامج تنشيط الحياة الريفية وتطوير العمل بالرفع من مستواه وكذلك كل نشاط آخر يتعلق بالتنمية يقع انجازه في النطاق الجهوي ضمن المخطط القومي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية" (1).

وقبل أن نحدد أهداف هذا البرنامج لابد من تقديم ملاحظتين اثنتين :

- ان البرنامج وان يكن موجها الى المناطق الريفية أساسا فان مشاذه ليست فلاحية بحتة ففيها التكوين المهني وخلق وتدعيم مواطن الشغل والحضائر الجهوية التي تبدأ من الفلاحة لتمر ببقية الاختصاصات المهنية الاخرى كالنجارة والحدادة و النسيج والميكانيك وغيرها... اضافة الى ذلك تدخل في أهداف البرنامج تحسين ظروف العيش من حيث المسكن والدراسة والصحة وغير ذلك وأخيرا توجسد به بعض التدخلات الاخرى ذات الاهمية الثانوية...

- لما كان انتباهنا، من خلال هذه الدراسة مركز على الفلاحة نقول أن الفلاح المعني بالامر في هذا البرنامج هو ذو الملكية الصغيرة أما الفلاحون أصحاب الملكيات المتوسطة أو الكبيرة فنعود للحديث عنهم في مكان آخر وباختصار شديد.

1- أهداف برنامج التنمية الريفية

حددت أهداف البرنامج كما يلي :

(أ- هدف اقتصادي اجتماعي يتعلق "بتطوير التشغيل وتحسين ظروف العيش فسي

(1) التنمية الريفية خطة انمائية تكميلية - دار العمل للنشر 1979. ص 5.

أحدث هذا البرنامج بأمر رئاسي عدد 310 صادر في 20 جوان 1973.

المناطق الريفية” .

ب- هدف اداري تندرج اتجاهاته الكبرى في “ اطار سياسة اللامركزية التي انتهجتها الحكومة ” .

نغض الطرف الان عن هدف اللامركزية ونوجه اهتمامنا الى الهدف الاول، فنقسمه الى قسمين : الاول التشغيل وتدعيمه والثاني تحسين ظروف العيش نطالع في خطب المسؤولين الحزبيين أو الحكوميين “ في مجال احداث مواطني الشغل وادماج الشبان الذين تم تكوينهم يتجه هذا المشروع ... الى تمكين الشبان من شغل يوفر لهم حياة كريمة “ أو في مكان آخر “ ستتجه العناية في اطار البرنامج العادي للتنمية الريفية الى احداث أكثر ما يمكن من مواطني الشغل “ (1) .

أما العبارة الثانية والتي ترد عادة مرادفة لعبارات مثل “ فرحة الحياة “ و “ الحياة الكريمة “ فقد جاء حولها “ أما بالنسبة لتحسين ظروف العيش ، فقد بلغت الاعتمادات في الخطة الراحية 18 مليون و 200 ألف دينار شطت خاصة بناء الطرقات الفلاحية وايصال النور الكهربائي والماء الصالح للشرب الى المناطق التي تفتقر اليها كما شطت بناء المساكن الريفية ودور الثقافة والملاعب الرياضية التي من شأنها أن تشد الريفي الى منطقته وتجعله يسعد بعيشه هناك “ (2)

ماهي الاعتمادات التي صدت للبرنامج ، كيف تصاعدت مقاديرها وكيف صرفت ؟

وجد في الجدول والنقرات الموالية اجابة عن هذه التساؤلات

1) التنمية الريفية خطة تكميلية انمائية - نفس الصدر - ص 7 - 15 -

2) محمد الفخفاخ عمر بالهاني محسن زياب - دراسة تقييمية لبرنامج التنمية الريفية

وزارة التخطيط - المندوبية العامة للتنمية الجهوية - مسلي 84 تونس. (باللغة الفرنسية).

اعتمادات البرنامج المخصصة خلال المخططين الرابع والخامس

المخطط الرابع	26,6 م . د	32,5 % . /
المخطط الخامس	101,3 م . د	52,6 % . /
1982	28,6 م . د	14,85 % . /
1973 - 1982	192,5 م . د	100 % . /

عرفت اعتمادات برنامج التنمية الريفية معدلا سنويا يقدر بـ 15,6 م . د خلال المخطط الرابع و 20,2 م . د أثناء المخطط الخامس وقدرت (1) في المخطط السادس بـ 28,5 م . د ولنسوق مثلا على الكيفية التي تصرف بها هذه الاعتمادات لناخذ المخطط الرابع .

البرنامج الفرعي العادي : على امتداد هذا المخطط خصصت له الحكومة مبلغ 47 م . د وهو برنامج تتوزع اعتماداته بالتكافؤ على كل الولايات وتتضمن شمولاته مشاريع كثيرة ومتنوعة الغرض منها مساعدة الولاية على تحقيق أهدافها العاجلة في مجالات التكوين المهني وخلق مواطن الشغل وتدعيمها كما يعتني هذا البرنامج ببعث التجهيزات الاساسية في الولاية وتحسين ظروف العيش .

البرنامج الفرعي للمشاريع المتكاملة : من جملة 63,1 م . د معتمدة لكل البرنامج خلال المخطط الرابع ، حظي هذا البرنامج الفرعي بـ 6 م . د وهو يعنى بالنهوض بمناطق معينة لها امكانيات غير مستغلة فيقع تميمتها بصورة متكاملة مع القيسام

بانجازات في ميادين تحسين ظروف العيش و التكوين المهني .

- البرنامج الفرعي للولايات الحدودية : رصد له حوالي 10 م . د ، وقد أحدث خصيصا لتمكين الولايات الحدودية الخمس وهي جندوبة والكاف والقصرين وقفصة ومدنين من اللحاق ببقية الولايات الاخرى .

2 - بعض الصعاب التي يطرحها البرنامج :

سنقدم بعض الافكار التي وردت في دراسة قام بها ثلة من الاساتذة (1) لتقييم تجربة برنامج التنمية الريفية بدءا من سنة 1973 وانتهاء الى سنة 1982 و امتدادا على كامل البلاد . ولقد حرص صوغفو هذا العمل منذ البداية على الاشارة الى أن ما قاموا به مجرد تقرير أولي تحتاج احصائياته الى مزيد التثبت ونتائجه الى أكثر تحرر . لكن هذا التواضع لا يمكن أن يحجب عنا قيمة العمل الكبير الذي أنجزوه لتوضيح ما التبس من أهداف البرنامج وما اعترضه من عوائق مادية وبشرية وتقنية بكل تفصيل .

قد نعود الى الجانب المركزي من هذا التقرير في أماكننا
أخرى من البحث ، ونقتصر الان على شيء طريف لفت الانتباه فيه وهو الاتسي :
ختم التقرير بعدد من التساؤلات أو بالاحرى من الاختيارات المأزقية . des dilemmes
هي كذلك لان كل تساؤل منها يجعل السائل أو المسؤول في وضعية غير مريحة
لان الاختياران المطروحان متساويان . غير أن الطرافة لا تكمن هنا وانما في أن تلك
التساؤلات التي ختم بها التقرير هي عينها التي كان قد بدأ بها .

(1) محمد الفخفاخ - عمر بالهادي - محسن زياب - نفس المصدر .

يجب أن لا يؤخذ هذا الكلام على أنه حكم مسبق على العمل الذي يبين أيدينا والذي كنا قد نوهنا بجزئه المركزي، لا لشيء إلا لأنه انتهى من حيث بدأ، بل بالعكس، ولولا ضرورات المنهج والتخصص لنجزمنا منذ الآن بأن هذه التساوكلات - الاختيارات المأزقية - التي تكررت في مقدمة التقرير وفي خاتمته ليست توطئة ولا خاتمة له بقدر ما هي سمة بنيوية في البرنامج. عيب التقرير الوحيد هو أنه لم يبحث في العلاقة القائمة بين هذه الاختيارات المأزقية وما اكتشفه من خلل وعوائق في عمل (Fonctionnement) البرنامج .

ان عدد هذه الاختيارات المأزقية مرتفع ولقد حاولنا أن نحصرها في أربعة:

أولاً : هل أن برنامج التنمية الريفية برنامج تشغيل أم برنامج تحسين ظروف عيش؟

ثانياً : هل هو برنامج تنمية حقيقية أم برنامج لمساعدة (assistance) بعض المعوزين .

ثالثاً : هل تضبط أهدافه على مدى بعيد أم هو مجرد برنامج سنوي ظرفي؟

رابعاً : هل تربي سياسته الى هدف اقتصادي ، فيتوجه الاهتمام كلية الى من يقدر من المنتفعين به على الاقتراض والتسديد وبالتالي الانتاج . أم هي سياسة تصدق واحسان تعطي ما استطاعت اعطاءه لبعض المعوزين والفقراء غير المنتجين؟

3- نموذج مثالي للتنمية

تدور لكل الثنائيات سالفه الذكر حول محور واحد: التنمية فلبن نموذجنا

مثاليا للتنمية من العناصر التالية: هدف وأضحية وأدلجة .

أ/ هدفنا

هو دائما التغيير، كأن نقول مثلا أن التحول المجتمعي الذي عرفته أوروبا

الغربية من مجتمع اقطاعي الى آخر رأسمالي أكثر تطور ماديا وفكريا هدف التنمية أو بالاحرى هو التنمية .

ب / : أضحيتهم

كل تنمية تقتضي أضحية بشرية ، وفي المثال المذكور أعلاه ، تمثلت هذه الاضحية في جموع العمال والفلاحين الذين تم على أكتافهم - في البداية على الاقل - تركيب الرأسمال الضروري لتلك التنمية .

ج / : أدلوجتهم

ان تسخير الاضحية البشرية للانتاج يتطلب أدلوجة تبريرية تجعله مقبولا بلانقاش فانتقال القن أو الفلاح الصغير من جحيم اقطاعة السيد الى جحيم منشأة العرف ما كان له ما يبرره لولا أدلوجة المساواة والحرية والصحة العامة التي أينعت في أحضان الطبقة البرجوازية .

لنضع هذا النموذج النظري على محك الاختبار، لا لنقارب به التجريسة أو التجارب التعموية التي مرت بها البلاد، فهذا عمل كبير يتجاوز مجال دراستنا، ولكن لنقارب به تجربة برنامج التنمية الريفية، أي نصيب سكان الريف من التنمية عموما ولنبداً بالنقطة الاولى فنطرح السؤال التالي : أي يكمن التخيير في برنامج التنمية الريفية؟ الجواب بسيط : في تحقيق "فرحة الحياة" أو "ان النهوض بالريف... يتمثل في الاخذ بأيدي اخوان لنا في الدين واللغة و الوطن ورفعهم الى منزلة البشر" (1)

(1) الحبيب بورقيبة - من خطاب عنوانه " من منافع التنمية الريفية " نشر الاتحاد القومي

للفلاحين - تونس. 30 جوان 1976 .

أما النقطة الثالثة (ونعتذر عن هذا التقدير المعتمد للنقطة الثالثة على الثانية) ،
أي الأدلجة ، فنقل أنها أدلجة الحدائة بكل تبسيط .

النقطة المتبقية هي الاضحية البشرية اللازمة لاي مشروع تتموى فمن هي يا ترى ؟

لما كان الجواب صعبا ، فنقلب السوءال ولنبحث أولا عن المستفيد من
البرنامج ، هل هي المدينة اجمالا ؟ اذاك تصبح الاضحية كل سكان الريف ، أي كل
المنتفعين بالبرنامج مباشرة أو بصورة غير مباشرة هذه اشكالية قديمة لوضعية قديمة
تظافرت في تحققها عدة عوامل تاريخية معروفة آلت الى " الغناء القرصنة
سنة 1815 والتجارة البحرية " (1) قبل أن يتفاهم التسرب الرأسمالي الغربي الى
البلاد التونسية ويؤديان معا الى اسداد الافاق أمام الرساميل التجارية والحرفية
المدينية وتحويل وجهتها نحو ريف البلاد لاقتناء ما أمكن من أراضي تنفخ بنظام
الخماسة .

هذه الاشكالية لم يعد لها ضايررها ان أن الفلاح المقصود في برنامج
التنمية الريفية ليس له ما يشبهه بالخماس ، فالارض ملكه الخاص وما أنتجه بكد جهده
يستهلكه وعائلته أو يبيعه في السوق لا يشاركه فيه أي " ملاك " .

أما وقد انتفت فائدة المدينة من برنامج التنمية الريفية فقد انتفت بالتوازي
فرضية اعتبار الفلاحين (فلاحي التنمية الريفية) أضحيته الا اذا حورناها وافترضنا
وجود تمايز داخل هؤلاء المنتفعين بالبرنامج ويشجعنا على دفع هذا التحوير
تقاطعهم مع تلك الاختيارات المأزمية التي لازالت الى الان بلا تفسيره .

في الواقع ، لو استعدنا الاختيار المأزقي الاول فسدلا حظ وجود خيارين
اثنين لتطبيق البرنامج ، وليست بقية الاختيارات المأزمية الثلاثة الاخرى الا اعادة

I) Kh. Chateur. Système urbaine et développement au Maghreb. CERES

وتكرارا لهذين الاختيارين فالإقرار بأن البرنامج هو برنامج تشغيل ينسجم مع اعتباره برنامج تنمية حقيقية ومع أنه مضبوط على المدى البعيد مثلما أن الإقرار - عكس ذلك - بأنه برنامج لتحسين ظروف العيش يتناغم مع اعتباره انشغال لبعض المعوزين الذين يزيد عددهم أو ينقص حسب السنوات والظروف (العملة المطرودين من ليبيا أو بعض ضحايا الجفاف) . ويتوضح الاختلاف بين الخيارين أكثر فأكثر حين يطرح الاختيار المأزقي الرابع صراحةً إما مساندة القادرين على الإنتاج للرفع منه وتحقيق فائض يمكن من تحسين ظروف العيش وإما الحفاظ على سياسة الانشغال التي تعود المنتفعين على الاستهلاك دون إنتاج .

و إذا كنا نعلم أن الساهرين على تنفيذ البرنامج قد اختاروا الجمع والتوفيق بين الخيارين ، أفلا يجوز لنا الخروج باستنتاج محصلته أن المستفيد من البرنامج هم فلاحو الإنتاج القادرين على الاقتراض والتسديد والمخامرة . أما الاضحية فتتكون من فلاحي الاستهلاك المعوزين العاجزين؟ هلا انتهينا الى اثبات صلابة نموذجنا النظري و جدواه الاجرائية؟ كلا لان ازدهار فلاحي الإنتاج لا يتطلب أبدا التضحية بفلاحي الاستهلاك وهذا توهكده أولا نتائج البحث الميداني الذي قمنا به في كامل ولاية مدينين فعلى مائة وأربعين عائلة ، لم نجد فردا واحدا يقبل - مهما كانت درجة فقره وحاجته - العمل أجيرا بأرض فلاح آخر . ثانيا لان الغرض الانتاجي أو الاستهلاكي لاية اعانة من اعانات برنامج التنمية الريفية ليس شيئا خارجيا يمكننا من التمييز بين من اختارهم البرنامج للإنتاج ومن اختارهم لمجرد الاستهلاك فلا قيمة الاعانة ولا شكلها - نقدية أو عينية - يبنآنا عن توظيفها اللاحق انتاجيا كان أم استهلاكيًا .

وطى هذا فان التمايز - التفاض - الذي افترضناه بين منتفعي البرنامج لا وجود له وبالتالي فان الخلل الذي لمسناه في تصور وتنفيذ البرنامج متأت

من ذهنية المنتفعين أنفسهم وهكذا نتخلى عن اعتبار الازدواجية بين اختياري الانتاج والاستهلاك، اختيار بيروقراطي بقدر ما هي قسر واقعي يمكن اعتباره عائقا من جملة العوائق التي تحول دون الريف وتطوره .

ومن هنا أيضا يمكن أن نفهم النتيجة الايجابية في الجملة التي تصل اليها التقرير الذي تعرضنا له سابقا والذي يؤكد أنه على الرغم من نقائصه ، فإن البرنامج "استطاع تطوير الريف وتحسين مداخل عدد كبير من العائلات خاصة أولئك الذين استطاعوا تحويل فلاحتهم من صبختها التقليدية الى صبختها العصرية" (1) ولنا أن نضيف مسaire لهذه النتيجة أن من فشل منهم في ذلك ، أي فشل فسي تخبير ظروف عيشه ، لا أدلوجة الحداثة - ولا أية أدلوجة أخرى - ولا الفلاحين الناجحين قد تسببوا في فشلهم .

هنا يتحطم نموذجنا النظري تماما: عنصر الاضحية (الفلاحين الفاشلين أي فلاحى الاستهلاك) أماننا لا ريب في ذلك لكن ما قيمة هذا العنصر اذا لم يكن قد أضلوه عنصر الادلوجة! بصورة أكثر وضوح : حقق البرنامج هدفه (التنمية) فغير وضعية بعض الفلاحين وكانت أدلوجة الحداثة هي المحرك في ذلك ولكن دون أن يقتضي ذلك أضحية وهذا يعني : نجح البرنامج وفشل النموذج .

الخاتمة

اذا سلمنا بنجاح البرنامج - بازدواجية اختياراته - واعتبرنا هذه الازدواجية مجرد عائق أفرزه واقع الفلاحين ، فما الذي يجعل الدولة تزيد في تجذير هذا العائق ، فتجتهد في بعث برامج تنمية أخرى موازية ذات صبغة استهلاكية كبرنامج العائلة المنتجة والحداثة العائلية وتشغيل الشباب ...

الجزء الثاني
الاعتقادية التنموية

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

فيقال العائلة النووية (Famille nucléaire) أو العائلة الزوجية (Famille Conjugale) حين يقصد بالحديث المجموعة المتكونة من زوج وزوجة وأبناء . ونقترح أن نعبر عن هذا المدلول بعبارة أسرة في لغتنا العربية . ويقال أيضا في اللغة الفرنسية - المتخصصة طبعا - Famille étendue للتعبير عن مدلول المجموعة التي تضم جملة من الابناء المتزوجين وابنائهم و الاخوة غير المتزوجين رفقة الاب والام طبعا . ونقترح أن نسمي هذه المجموعة لا عائلة ممتدة كترجمة مباشرة لما يقابلها في اللغة الفرنسية وانما فقط لفظة عائلة كقابل اصطلاحى للفظه اسرة التي اخترناها للتعبير عن مدلول المجموعة الاولى .

تلتقي اللفظتان في معنى المجموعة التي ينتمي اليها شخص ما فلفظة أسرة تعني " عشرة الرجل وأهل بيته " مثلما أن لفظة العائلة تفيد " عيال الرجل الذين يتكفل بهم " لكن الفرق الذي على أساسه أقننا التقابل بينهما هو أن جذع لفظة عائلة يحتوي على معاني الحَوْل أي " ارتفاع الحساب " (يمكن أن نفهمه كارتفاع لعدد الابناء) والحول أي العمدة (من يعتمد عليه) وعول أي " استعان بفلان " (1) وكل هذه المعاني واضحة فيما أطلقنا عليه لفظة العائلة نظرا لان كثرة الابناء وتحويل الاب عليهم هي خصائص متوفرة في المجتمع التقليدي .

ان قيمة الرجل في المجتمعات التقليدية تقاس بعدد أبنائه أما اليوم فلا قيمة لابن اذا لم يكن له أب . وهذا ما يدعم معنى الاسر في لفظة الاسرة ان تصبح مسوولية الابن - في نطاق الاسرة - الزاما لا أخلاقيا فحسب بل وأيضا قانونيا يتحمل بقتضاه الاب عبء ابنه الفنى أنجبه ومصدر هذه الالزامية الحلقة المنتشرة في المجتمع الحديث و المتميزة بدقتها وصرامتها في توزيع

(1) جمال الدين ابن منظور - لسان العرب - دار صادر - بيروت بدون تاريخ .

الادوار بين مختلف أفراد المجتمع بحيث يستحيل على أي كان الافلات من اسارها .
ان هذا التحديد للمصطلحات ضروري لانه سيمكننا من توضيح الصيرورة العقلانية التي اقتضت تعويض العائلة كممثل للمجتمع التقليدي بالاسرة كتجسيد للمجتمع العصري .

ان ابراز التأثيرات التي أحدثتها الرأسمالية الصناعية على بنية العائلة يمر بعدة مراحل وقد اخترنا ثلاثة مؤشرات لظهار هذه التأثيرات
أولا : وضعية المرأة الجديدة وعلاقتها بمحيطها الطبيعي والاجتماعي الجديد .
ثانيا : علاقتها بزوجهـا .
ثالثا : علاقتها بأبنائها .

تعتبر المرأة في المجلة المدنية النيبوليونية " قاصرا " تماما مثل الاطفال و المجانين، تعيش في كفالة والدها ودحا من عمرها وفي كفالة عائلة زوجها
الردح الاخر. وكان لزاما انتظار توسع وانتشار النشاط الصناعي في العالم الغربي لتتوالى جملة من القوانين (كانت فرنسا في صدارة من أصدرها) التي " أصدرتها خاصة فرنسا امتدادا على السنوات 1938 و 1942 و 1965 تعترف تباعا باستقلاليتها الشخصية وتلخي واجب الطاعة وتمكنها من حقوقها السياسية " (1)

ولسائل أن يسأل ما دام العمل هو المحدد في تخبير وضعية المرأة فلماذا تعطل هذا التغيير عدة قرون والحال أنها مارست - ولا زالت - عملا فلاحيا لا يقل قيمة ولا ارهاقا عن العمل الصناعي ؟ لاشك أن الاسباب الكامنة

I) La Sociologie - Les Dictionnaires Marabout Université- Savoir Moderne
Paris 1972. Tome I , Chapitre: La Sociologie de la Famille. page 199.

وراء ذلك عديدة وعامة . لكن ما يهمننا الان هو أن العمل الصناعي والعمل الفلاحي يخطفان فالاول بحكم العقلنة التي توجهها آليات الربح والنجاعة ، اقتضت أول ما اقتضت الفصل بين مجالي العمل والمسكن وهذا ادى الى تفكيك العائلة بتجزئتها الى وحدات فردية (أبناء غير متزوجين) أو وحدات زوجية (زوج وزوجته — صحبة أبناءهما) أو وحدات مهاجرة من مكان الى مكان (تبعا لطلب سوق الشغل و مخاييره الانتخابية) .

ان هذه الحركية الديمغرافية وان تكن أرست بواسطة تلك الوحدات النوواة الاولى لبناء الاسرة فانها لم تغير كثيرا من علاقة المرأة بزوجهما لان سلطة العائلة القديمة قد تركزت بيدي الزوج وحتى دخولها ميدان العمل الصناعي الى جانبه في المصنع لم يغير كثيرا من تلك الوضعية لان ضعف الدخل المتمثل في أجر الزوج أو أجره مع أجر زوجته لم يكن كافيا لتلبية جملة من الحاجات كالاكل والمسكن ، كانت تلبى في اطار العائلة الريفية فأضحت عبئا جديدا وساهمت بقسطنها في تكون ما سمي “ بالاحياء الحمراء ” (في المجتمعات الصناعية) أو “ الاحياء القصدية ” (في المجتمعات “ المتخلفة ”) أين أُنعت الدعارة والجريمة وكل أشكال الانحراف التي شكلت الموضوع الذي أطلق عليه دور كاييم مفهوم “ الالامعيارية ” .

في هذا الظرف ، لم تتحرر المرأة بل ان عبوديتها أصبحت مضاعفة فهي عبودية في المصنع تشترك فيها مع الزوج وهي أيضا عبودية في البيت لانها تخضع الى تسلط زوجي مرده فعاليات نفسية يحول من خلالها الزوج طاقاته العدوانية الاشعورية تجاه عرفه نحو زوجته وأبنائه .

لكن ورغم ذلك ، فان هذا التحول أرسى الاسس التي عليها أصبحت المرأة — والرجل أيضا — تنتمي — مهما تأخر وعيها بذلك — الى مجموعة أوسع من العائلة

و المجموعة الريفية . ان جماعة انتمائها الجديدة ، تتجاوز حدود الجنس والعرق والجهة و الدين ، انها طبقة العمال .

وعندما بلغت العقلنة الرأسمالية أوجها مع تيلرة العمل الصناعي وأتمتــــــــــــه (automation) ارتفع الانتاج بشكل موسع وساهم في ادماج الطبقة العمالية في الاستهلاك بواسطة سياسة أجور مرتفعة حدث تغير في وضعية هذه الطبقة التي اعتبرت " طبقة عمالية جديدة " (1) وما يهمننا أن هذا اثر في علاقة الزوج بزوجته داخل الاسرة ، ذلك أن من كان - أو كانت - من " أصحاب الياقات البيض " (Les Cols Blancs) أو " المآزر البيض " (Les Blouses Blanchès) أو المهارة المهنية لا يستطيع أن لا يطبع حياته الشخصية بعقلنة حياته المهنية . ويرز مصطلح الزوج (Le Couple) ليعبر عن أن علاقة الزوج بزوجته ليست مجرد تلبية لرغبة جنسية لدى الرجل وانما فوق الاعتبارات الجنسية يدخل مفهوم التكافؤ لا الجنسي فحسب بل وأيضا العمرى والمهني والفكري .

هذا التكافؤ وهذا التفاهم ضروريان لتأسيس مجموعة صغيرة لها ميزانيتــــــــــــها ومداخيلها ومصاريفها وأهدافها التي تضبط في كل شهر وفي كل سنة آخذة بعين الاعتبار الظروف والمتطلبات الداخلية والخارجية لتحقيق تلك الاهداف و سنرى أيضا أن تصورات الزوج (Couple) حول هذه الاهداف ستأثر السى حد بعيد بالقيم الاجتماعية الجديدة ذلك أن الزواج وان كان قد حافظ على السى الهدف الاساسي الاصلي أي انجاب الاطفال لاعادة انتاج المجتمع فان هذا الهدف قد طرأت عليه تغييرات جديدة نراها في الفقرات الموالية خلال استعراضنا لعلاقة الزوجين بالابناء .

I) Serge. Mallet. La nouvelle classe ouvrière. Le Seuil, Paris 1963.

سبق أن قلنا قديما تقاس قيمة الرجل بعدد أبنائه ، أما اليوم فلا قيمة لابن بدون أب. معنى هذا أن الابن أصبح العنصر المركزي في أسرته مموضعا بذلك " رب الاسرة الروماني " (pater Familias) الا أن هذا القول يوشك أن يناقض ما سبق أن لاحظناه عن قيمة الابن في العائلة أيضا . لكن في الحقيقة قيمة هذا الاخير متصلة بوظيفته الانتاجية فتكفي عودة قصيرة الى القرن التاسع عشر وحتى بداية القرن العشرين لتبين كيف انه كان يشغل منذ الصخر في أعمال فلاحية وصناعية شاقة أما في المجتمع الحديث فان قيمته الانتاجية لا تتحقق الا موعرا جدا - وكثيرا ما لا ينتفع بها الابوين - بعد أن يكون قد انتفع بجلمة من الخدمات التي لا تقدر بشيء ، فهو محاط منذ طفولته بعناية تربية وصحية وغذائية ودراسية ارتفعت تكاليفها الى حد جعل التنظيم العائلي (تحديد النسل) ضرورة عقلانية أخرى تسم حياة الاسرة . فالطفل كقيمة أصبحت مسألة كيفية أكثر منها كمية وعدد الاطفال - العدد المثالي ثلاثة - أو المدة الزمنية الفاصلة بينهم أمور يتحاور فيها الزوجين بكل تعقل وتفاهم .

هنا يطرح سؤال : أنى للزوج و الزوجة أن ينجزا هذه المهمة التربوية و الحال أن كل منهما منتم الى جماعات انتماء خاصة به (جماعة مهنية - نادى - موعسة دينية ...) ؟ ويرد هذا السؤال باخر : لما كان الامر كذلك أفلا يجوز أن نقول أن الزوج (ذكر أم أنثى) هو في آخر الامر القيمة التي أسستها الاسرة ، أي المجتمع العصبي ؟

لنلاحظ أن التساؤل الاول معقول ، فالزوجين في حقيقة الامر قد أفلتت منهما تلك المسؤولية لان تنشئة الاطفال كقيمة قد تأثرت هي الاخرى بالعقلنة السارية في المجتمع " فالشخصية الردار " (1) الضرورية لتأقلم أي طفل مع محيطه

I) David. Riesman - La Foule Solitaire. Artaud, Paris 1964.

الاجتماعي المعقد والتمايز تتطلب تنشئة في مستوى تلك المهمة ولا يمكن أن تقسم بها إلا مؤسسات جديدة . فالاسرة لم تعد أكثر من جماعة من جماعات الانتماء العديدة التي ينتمي اليها الطفل والتي وان كانت تتمايز عن بعضها بمـدى تمايز وخطاها فانها تلتقي كلها في قيعة واحدة : انتاج الفرد المناسب للسـدور المناسب أما اذا ألحنا في السؤال وقلنا من المنسق بين كل الجماعات (أو المؤسسات) فيكون الجواب هو بيت القصيد : الدولة .

أما السؤال الثاني فلا يسعنا الا أن نوكد ما ورد به انه بالفعل الزوج كما الزوجة - ولكن - كما الطفل أيضا ، كلهم يلعبون ادوارا مطلوبة بل انهم ليسوا الا قيمة واحدة : الفرد

خاتمة :

أولا : الاسرة حينئذ ليست العائلة ففي هذه الاخيرة قيمة العضو - أقول عضو - حتى لا أقول فرد فهو غير موجود - لا تستمد من ذاته بقدر ما تستمد من قيمته تابعا للمجموعة . الاسرة جمع من الافراد المذربين (atomisés)

ثانيا : وتأسيسا على ما سبق ، لم تعد العائلة أو العشيرة أو أية مجموعة أولية أخرى ولية أمر العضو - الذي أصبح فردا - وانما الدولة .

ثالثا : لما كانت العقلنة التي تسيير مؤسسات الدولة تسيير في اتجاه تذريير المجتمع الى أفراد فان هذه الاخيرة - الدولة - تتناقض بالضرورة والمجموعات الاولية التي تسعى الى تجميع (عكس تذريير) الافراد الذين كانوا أعضاء قبل أن يتذروا .

رابعا : حي بنا أن نذكر بأن الصور التي رسمناها لكل من الاسرة والعائلة من ناحية وللمجتمع العصبي و المجتمع التقليدي من ناحية أخرى هي " نماذج مثالية " المبالغة فيها مقصودة .

مقدمة

في دراسة حديثة حول التنمية الريفية نجد في الفرضية الاولى " اذا ضمن مشروع التنمية الريفية صالح صغار الفلاحين وأصحاب الحرف الصغرى ، وشرائح عريضة من الريفيين المعدمين بصفة عامة ، قبلوا المشروع ورضوا عنه و استأنسوا به وتفاعلوا معه ، فانتجوا واستهلكوا من المواد الغذائية وغيرها أكثر مما كانوا يستهلكون من قبل وحققوا مصالحهم وتحصلوا على حاجاتهم الاجتماعية و حاجاتهم الاقتصادية وادخروا فهذا دليل على جدوى المشروع . أما اذا تبين عكس ذلك فانه يصح أن يقال ان مشروع التنمية الريفية مشروع مزيف وليس بحقيقي حتى وان ركز أجهزة ادارية كبيرة لتقديم خدمات رسمية وحتى في حالة ظهور النتائج ايجابية على الورق " (1) .

ان اثبات جدوى المشروع (الامكانية الاولى الواردة في الفرضية السابقة) أو زيفه (الامكانية الثانية فيها) هدف من أهداف دراستنا لكنه يبقى هدف ثانوي . أما الهدف الاساسي الذي نرعي اليه في هذا الجزء الثاني من العمسـل فهو الاتي : بقطع النظر عن نجاحه أو فشله ، الى أي مدى كان البرنامج تجليا من تجليات العقلنة الموجهة لممارسة كل دولة عصرية ذلك أن ما يطرحه الدغري في دراسته ما هو في آخر الامر الا مسألة عملية مقياسها التجربة العينية أما ما طرحه هنا فمسألة منهجية مقياسها مدى تناسق نتائجها مع متطلبات العقلنة .

ما انتهيـنا اليه بعد البحث الميداني انه بقدر ما تكون نتائج البرنامج ذات

(1) سالم الدغري - تجربة تونس في التنمية الريفية - أطروحة شهادة التحق في البحث

جدوى و محققة أهدافها من الناحية العملية بقدر ما يكون البرنامج فاشلا ولا عقلانيا من الناحية المنهجية . ولئن كنا في الفصل السابق قد اعتمدنا لضبط النموذج المثالي للأسرة في المجتمع العصري على ابراز التخير الحاصل في علاقات أفراد (أعضاء) العائلة بعضا ببعض تماشيا مع التمايز والتخصص المميزين للمجتمع الحديث، فاننا سنسعى الان - لتأكيد ما طرحناه - الى اظهار التماثل واللاتخصص - وبالتالي "العقلانية" - المميزين لجميع الانشطة المجتمعية الممارسة حاليا من خلال عصري الوظائف الاستهلاكية للعائلة وهو محتوى الفصل الموالي ووظائفها الانتاجية وهو محتوى الفصل الذي يليه . غير أن هذا الترتيب قد يطرح اشكالا . ذلك أن الحديث عن الوظائف الاستهلاكية للعائلة يفترض مسبقا طما بوظائفها الانتاجية . ان هذا الاختيار يبرر بالملاحظتين التاليتين :

أولا : لما كان برنامج التنمية الريفية هو موضوع بحثنا الاساسي فقد فضلنا - بحكم وجوده في عصر الانتاج و الموارد - تبويبه في المكان المركزي من هذا الجزء الثاني من العمل .

ثانيا : من المسلم به أن الموارد هي التي تكيف الى حد بعيد الاستهلاك لكن هنا في مدنين - كما في غيرها من المدن - لعبت الوظائف الاستهلاكية للعائلة (رغم أنها مومسة تقليدية) دورا هاما في توجيه الموارد وخاصة موارد التنمية الريفية وجهة استهلاكية .

II الوثائف الاستهلاكية للعائلة

لو طرحنا سؤالا الى أي عربي بقلنا ما هي اهتماماتك ، لاجاب على الفور انها الشغل والمسكن و الزواج ودرجة أقل السيارة . ان أغلب هذه الاهتمامات أو المطالب ليست جديدة ولكن الجدة تكمن في الشكل الذي أصبحت تلبى به فلا عمل الامس ، أو الزواج التقليدي أو حتى سكنى الحوش القديم يتماثل بالشغل المطلوب حاليا أو بالزواج العصري المشط في بذخه أو حتى الفيلا الحديثة .

ان الشكل الجديد الذي تشكلت فيه المطالب لم ينشأ من عدم و انما من برامج و خطط وخطب المسؤولين الذين حلوا محل النخب المستعمرة التي كانت تدير شئون الاقطار العربية ولئن كان هذا السلوك في وجه من وجوهه مظهرا من مظاهر " اللاعقلانية " في معنى انه تبذير ل موارد مالية هامة فسي مواطن ترف و بذخ زائلة فمن المشروع أن نتساءل والحال كذلك عن الدافع الذي دفع تلك الحكومات والانظمة الى ذلك الشكل من التوجه الاستهلاكي أولا والقنوات التي مر منها ذلك الخطاب ثانيا .

ان أغلب الانظمة العربية التي احتلت مواقع السلطة في الدول الفتية قد ربطت الاستعمار " بالتخلف " الذي تسبب فيه أو الذي انجر عنه أما تحديد هوية هذا " التخلف " فقد كانت تتم دائما من الاطار المرجعي للتطور والتقدم وغير ذلك من المفاهيم التي تحدي بالضرورة الشيء العكسي " للتخلف " وهذا ما تعبسر عنه كتابات العديد من المنظرين (1) المعاصرين الذين يرون أن تحديد الهوية تنطلق دائما من الاخر وتقدم الاخر لا ينظر اليه على انه صيرورة تاريخية أدت الى ما يعتبر اليوم نقيض التخلف وانما ينظر اليه نظرة ستاتيكية ؛ نظرة تختزل في حالته الانية المتميزة بالعقلنة المنتشرة في كامل المجالات المجتمعية .

I) Abdallah Laroui. L'Idéologie arabe contemporaine, Maspéro, 1977.

هكذا فهمت العقلنة على أنها الحالة التي يجب أن تتلو " التخلف " اذا وقع التخلص نهائيا من الاستعمار. فهل كانت النخب تجهل تعقد الواقع وخصبياته وصعوبة نقل الاطار المرجعي كما هو ؟ أبدا و انما كان لا بد لها من " أدلجة ما " لتشريع سلطتها وقيادتها لعملية التنمية ولهذا أيضا لم ينظر الى الدولة على انها معدل للصراعات والخلافات بين مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية - فهذا بديهي و لا يحتاج الى نقاش - وانما وخاصة " كولي أمر " (1) (Etat Tuluélaire) المجتمع ككل ولهذا أيضا اعتبر الفلاحون التنمية " عطية " تعطى أو " هبة " توهب وفي هذا المعنى أيضا تصورها فلاحو البلاد الذين يتهافون على اعانات التنمية الريفية والعائلة المنتجة ... لا كضرورات انتاجية و انما كاعانات تعيين على مجابهة مصاعب الحياة الجديدة كالسكن وتعليم الابناء التي لم تكن موجودة من قبل .

و ما زاد في تكريس هذا الواقع ان غايات واهداف التنمية (العقلنة) هي نفسها في أغلب الاحيان القنوات التي يمر منها هذا النمط الاستهلاكي فتعليم الابناء واقتناء راديو أو / و تلفزة هي رموز لا بد منها لتعمير " المسكن اللائق " وتحقيق الاسرة الجديدة لكنها في الان نفسه القنوات التي تمر منها هذه الذهنية الجديدة ، ذهنية الاستهلاك .

لكن المفارقة مظلما سنرى لاحقا - تتمثل في أنه بقدر ما يقبل سكان الريف على هذه الرموز المدنية الجديدة التي تبناها الدولة بقدر ما يبتعدون عن هذه الاخيرة . ان طرفي المقارنة هما : جاذبية الدولة من ناحية و انسواء سكان الريف من ناحية أخرى .

I) Michel Camau . - Pouvoir et institutions Maghrebs. Cères Productions

جدول عدد 1- ماهي الفوائد التي جنتها العائلة من الهجرة

النسبة	العدد	الفوائد
32	58	1- بناء مسكن أو مساكن للعائلة
18	33	2- زواج المعني بالامرأ أو أحد أبنائه
14	26	3- تعليم الابناء ومصاريف يومية
13	23	4- تكوين رأس المال للفلاحة
6,5	12	5- تكوين مشروع تجاري على عين المكان أو في مكان اخر من البلاد
6,5	12	6- تأثيث وتجهيز مسكن
5	9	7- شراء ملك (أرض)
5	9	8- شراء سيارة
./ .100	182	الجملة

حين تتجه اهتمامات السكان في ولاية مدنين بنسبة الثلث الى بنسباء أو تحسين المسكن . ويصل المعدل العائلي من حيث عدد المساكن الى 1,6 نسدرك أن العديد من السكان الذين لم يبلغوا العشرين من عمرهم لهم مساكنهم الخاصة (في انتظار زواجهم) وليسوا مجبرين على " ترقب سن الثلاثين أو الخامسة والثلاثين منلما يفعل العديد من سكان مجتمعات الوفرة الصناعية للحصول عليه " (1). من تعدد هذه " المشاريع " السكنية الفردية تكونت تجمعات سكنية ، نشطت قطاع الخدمات وانبثق شيء جديد سمي : مدينة وأطلق على سكانه : حضر

I) J.E. Havel - Habitat et Logement. Que- Sais-je . P.U.F.

و الواقع أن حرص سكان الريف على التماهي في النمط الحياتي الجديد يتبين في بنية ظاهرة سمتها الاساسية الاندماج ، لكن مزيد البحث والتقصي يصلنا الى بنية خفية سمتها الاساسية الاندماج .

1 = الاندماج

جدول عدد 2 - مساكن العائلاء

النوع	العدد	النسبة
حوش	103	58
فيلا	51	28,5
حوش فيلا	11	6
كمر	9	5
ملجأ	3	2
خص	1	0,5
الجملة	178	. / .100

ان نتائج هذا الجدول الذي تحصلنا عليه بواسطة العمل الميداني تتفق الى حد كبير مع نتائج الاحصاء الرسمي الذي تم سنة 1984. ان نظرية ماكروسكوبية

للتحضر السائد في كامل ولاية مدين التي تضم المعتمديات التالية : مدين وسيدي مخلوف و أجيم و حومة السوق و ميدون و جرجيس و بن قردان و بني خداش و البالغ عدد سكانها 295.889 نسمة منهم 116.786 ريفيون و 179.103 حضر، يقيمون جميعا في 62.894 مسكنا (1). ان هذه النظرة تفيد بأن " عدد المساكن قد زاد بنسبة 2ر3 في المائة و عدد الاسر ب 3 في المائة من 1975 الى 1984 ، وهو ما يجعلنا نوهكسب أن نمو عدد المساكن قد واکب - على الاقل - تطور عدد الاسر " (2) .

صحيح أن هذه الولاية مثل غيرها من ولايات داخل البلاد ، تعتبر من أكبر مراكز الدفع (PUSH) - رغم الجذب (PULL) (3) الناشيء عن الاستقطاب السياحي بكل من جرجيس و جربة - نحو المدن الساحلية الكبرى لكن هذا الاكتفاء السكاني لا يمكن أن يكون ناتجا عن النزوح ، لان النازح لا يترك وراءه مسكنا شاغرا ثم انه يقطع صلاته بمسقط رأسه بمجرد استقراره بالمدينة الجديدة ، واما يفسر بالهجرة الخارجية لانها تنمي الثروة ولا تقطع صلة المهاجر بموطنه فتراه يوظف ما جمعه في بناء مسكن - يظل شاغرا مدة طويلة لعدم انجازه أو لطول فترة الهجرة - أو أكثر ان أمكن .

ومهما تكن الاسباب ، فان الذي يهنا الان هو انعكاسات هذا الاكتفاء السكاني على الحياة المدنية بولاية مدين . لقد اعتبر هذا التحول الحاصل تطورا كبيرا ان أصبحت نسبة الحضر سنة 1984 تقدر ب 60ر5٪ . لكننا حين نتمعن في نتائج النشرة سالفة الذكر نلاحظ أن 51ر5٪ منهم موجودون في جربة

-
- 1) التعداد الحام للسكان ولسكن 30 مارس 1984 نشرة جهوية خاصة بولاية مدين ص 9 .
 - 2) ديوان النهوض بالتكوين و التشغيل و العملة التونسيين بالخارج - المندوبية الجهوية ب مدين - تقرير حول النشاط 1984 - ص 4 .
 - 3) ابراهيم سعد الدين - حاضر المدن الحربية و مستقبلها - الفكر العربي المعاصر - عدد 10 ماي 1979 - ص 107 .

وحدها أما ال 48ر5 /. . المتبقية فموزعة على المعتمديات الثماني الاخرى (1).

وإذا اعتمدنا على مقاييس النشيرة ذاتها في تعريف الحضر - الانتماء الى المنطقة البلدية - فاننا نستطيع أن نجزم بان أغلب سكان معتمديات ولايــــــــــــة مدنين - باستثناء جربة وجرجيس - ريفيون وهذا يناقض النسبة المبهمة والمخلطة لسكان الحضر التي توصلت اليها النشيرة التي قدرت بـ 60ر50 % . مثلما سبق أن قلنا .

نقول انها مخلطة لانها عممت وضعية معتمدية جربة - وبدرجة أقل معتمدية جرجيس - على وضعية كل معتمديات الولاية جاهلة أن التحضر التابع لني الرأس الواحد (MACRACEPHALIQUE) ان "ميز" الرأس (جربة في مثالنا) فانــــــــــــه " يهنش " الاطراف (بقية المعتمديات باستثناء جرجيس) وهي مخلطة أيضا لان مقياس التحضر المعتمد هنا مقياس فضاخ والانتماء الى المنطقة البلدية لم ينتج عن / ولم ينتج عنه بالضرورة تغيير في نمط الحياة (سنأكد من ذلك بعد دراسة ميكرو سكوبية) .

ان فشل هذا التصنيف الاصطناعي وعجزه عن ابراز أي مظهر من مظاهر التراتب أو التفرقة الاجتماعية يدفعنا الى اعتماد مقاييس أخرى ذات طابع كمي تنبؤنا بمواطن التحول الاجتماعي داخل هذا النسق الحضري .

أ - التمايزات الكمية

8 / الوضعية السوسيو مهنية

سنرى حين نصل الى عنصر الوظائف الانتاجية للعائلة ان الهجرة من العمومية

بحيث انها تدمج حتى أصحاب الوثائق القارة الذين وان كانت تنقلاتهم محصورة في أيام العطل والرخص فانهم ساهموا في الهجرة من موقعهم بفعل استمرارية العائلة . ان أي مهاجر حضري لا يمتاز على مهاجر ريفي لا بشهادة طمية ولا بوسائل انتاج (غير ضرورية) لذلك فان فرص الهجرة والاثراء متساوية بين هذا وذاك .

ولقد ولدت هذه الشمولية تماثلا في المسالك الاستهلاكية التي ستمتص أموال الهجرة تماثلا لم يشذ عنه لا ساكن البلدية ولا ساكن الريف. أكثر من ذلك تبدو نسبة الاموال الموظفة لبناء أو تحسين مسكن في المعتمدية التي ليس بها بلديات (سيدي مخلوف 38.0 / .) أرفع أو على الأقل مساوية لمثيلتها في المعتمديتين الاخرتين اللتين بهما بلديات (ميدون 25.0 / . وبنقردان 36.0 / .).

ان هذا التهاافت على بناء المساكن وبأكثر ما يمكن منها ، يمكن أن يفرز شكلا من أشكال التمايز من نوع الذي يمكن أن يدعمه عدد المساكن عند كل عائلة أو صفة السكن كأن تكون ملكية أو كراء .

/ / الوضعية الحضرية

جدول صفة السكن (1)

1984	1975	الصفة
88,7	88,4	ملاك
6,7	6	مكتسرى
4,6	5,6	صفة مجانية
. / .100	. / .100	

(1) التعداد العام للسكان ص 56 . لا نرقم الا الجداول التي استخرجناها من عملنا الميداني الاساسي والذي أنجزناه سنة 1988 بولاية مدين .

يبرز الجدول بوضوح أن أغلب سكان الولاية يملكون مساكنهم وهذا تدعمه ملكية الارض التي عليها أقيم أو أقيمت مساكن العائلة أما الاقلية الاولية في نسبتها 6 في المائة فهي متكونة من وافدين من مدن أخرى اقتضت ظروف عملهم في الوظيفة (شرطة - حرس - تعليم ...) وضعية الكراء. وأخيرا يمكن تفسير وضعية الاقلية الثانية باستمرار العائلة وشمولها لافراد من ذوي القربى وهكذا ترانا نعود من جديد الى وضعية التماثل وحتى وجود بعض العائلات التي تملك أكثر من مسكن لا يمكن أن يبرر ادعاء تمايز اجتماعي وبالتالي وضعية تهيء لشكل من أشكال التحول الاجتماعي بل على العكس من ذلك، لان هذا السلوك بحكم انه يندرج في اطار هذه العائلة التي تسهر على تسيير حياة الابناء في طفولتهم و في كبرهم لا يمكن أن يكون الا استمرارا لنفس الذهنية التقليدية .

/٥/ خاتمة

بينت المقاييس الكمية للسكن في ولاية مدنين غياب أي أس من أسس التمايز الاجتماعي بين سكان الريف و الحضر من ناحية وبين سكان الريف انفسهم أو الحضر انفسهم من ناحية أخرى. ولمتدخل أن يتدخل : صحيح أن الفلاحة المعاشية (مثلما سنرى لاحقا) لا زالت تساهم في مدخول سكان الريف كما الحضر و تربط مصالح هؤلاء باولئك . وصحيح أيضا أن المناطق الحضرية تكاد تكون خالية من أية نواة صناعية وصحيح ثالثا ان فئة الموظفين المدنيين للدولة بوظائفهم لم يستطيعوا التلص من قيود العائلة (سنتثبت من ذلك لاحقا أيضا) و لكن ألم تقدر أدلوجة هذه الدولة المجسدة في قيم التعليم من التأثير حتى في هذه الاقلية ؟ ان التنوع الملحوظ في المساكن الحجرية الجديدة حوش ، حوش - فيلا ، فيلا يعتبر موشرا ايجابيا في هذا الاتجاه ولنحتمد الان على المقاييس المعمارية للثبوت من ذلك .

ب- التمايزات المعمارية

يقدم لنا الجدول عدد (مساكن العائلة) نتائج احصائية قريبة من نتائج كنا حصلنا عليها في دراسة انجزت سنة 1984 من حيث الاشكال السكنية و الازواق المعمارية التي تسيورها منذ بداية الستينات الى منتصف الثمانينات. هذا سيمكننا ولا شك من تعميم بعض النتائج التي قدمتها لنا الدراسة الميدانية حول بنقردان على كافة ولاية مدين في مرحلة أولى و من التركيز على استثناء وهو معتمدية سيدي مخلوف التي ، حين نصل نتائجها الاحصائية عن نتائج كامل الولاية نتحصل على نتائج خاصة بها ومغايرة . غير أن هذا الاستثناء سوف لن يكون الا تأكيدا للقاعدة وهذا ما سنراه بعد التحليل الذي سيمر بمحطتين وهما مدى تطابق التحولات السكنية التي عرفتها بنقردان مع تلك التي عرفتها كامل ولاية مدين - بما فيها بنقردان - ثم مدى شذوذ التحولات السكنية في سيدي مخلوف ومغايرتها لبقية المعتمديات الاخرى .

/٥/ النمـوذج العام

بعض التعريفات

الحوش : هو مجموعة من الغرف التي تشكل فضاء مستطيلا أو مربعا يتوسطها فناء وهذا هو الشكل الناجز من الحوش وحتى ان كان هناك غرفة أو غرفتين متلاصقتين ، فاننا نمنفهما في نفس النمط لانهما في آخر الامر تكونان حوشا في طور الانجاز .

الفيلا : تختلف الفيلا في تخطيطها عن الحوش في شيئين أساسيين :
أولا : الفيلا في شكلها الخارجي تشبه الحوش لكنها تتضمن فراغا يسمى فيراندا فيحيلها الى " خبة الارب " مثلما يقولون في بنقردان .

ثانيا : الفيلا لا تحتوي على فناء عار .

الحوش فيلا : هو حوش ناجز أو غير ناجز أضيفت اليه فيراندوا / أو صالصة أو فيلا كاملة بحيث أصبح لا هو بالحوش ولا هو بالفيلا. قد يبدو هذا الصنف اصطناعيا وغير ذي فائدة ولكننا نرى غير ذلك .

بعض الملاحظات والافتراضات

في الدراسة الأولى (1) لاحظنا تواجد الانماط السكنية الرئيسية الثلاثة (حوش - فيلا - حوش - فيلا) وخاصة النمطين الأولين وعلى الرغم من أن النمط الأول قد طغى بشكل كبير خلال الفترة الفاصلة بين 1960 - 1975 والثاني خلال الفترة الفاصلة بين 1975 - 1984 فاننا لم نعدم بعض الفيلات في الفترة الأولى و الاحواش في الفترة الثانية . ان هذا التواجد الذي يكاد يكون حسابيا (37,5% . للحوش مقابل 42,5% . للفيلا) سوف يتكرر في الدراسة الثانية - ولو بدرجة أقل - (58% . للحوش و 28,5% . للفيلا) وهذا التقارب في النسب هو الذي سيمكننا أيضا من تعميم هذا الافتراض على كامل ولاية مدين . هل تسيير حركة السكن في اتجاه تقاطع تفريقي (Ségrégationiste) بين أنصار الحوش رمز الاصلة والحفاظ على التقاليد والعادات العربية من ناحية وبين اتباع الفيلا عنوان الحدائة والتفتح على قيم وعادات المدينة الحديثة من ناحية أخرى ؟ أم أن هذا التوازن الثابت سائر في طريق الانحلال لفائدة أحد الجانبين وبالتالي نحو تلاقي هذا بذاك ؟ و اذا قلنا تلاقي فقد قلنا امتصاص احدهما للاخر .

الجواب يمر عبر النمط السكني الثالث الذي أهملناه الى حد الان في الدراسة الأولى ، كما في الدراسة الثانية . لا تتجاوز نسبي هذا النمط السكني بالتتالي 18,3% . و 6% . ومع ذلك فلننتبع تطوراته من 1960 الى 1984 سبق أن قلنا أن الاحواش

1) نرتمز الى الدراسة التي قمنا بها سنة 1984 حول بنقردان بالدراسة الأولى والدراسة الثانية

هي التي قمنا بها سنة 1988 حول كافة ولاية مدين بما فيها بنقردان .

و الفيلات التي بنيت خلال هذا الربع من القرن لم تنجز في نفس الوقت الذي شرع فيه في البناء بل لقد تطلب ذلك الانجاز سنوات عديدة لكن ذلك لم يطرح مشكـلا حول التسمية التي نطلقها على كل منها .

مقابل ذلك نسجل اشكالا بالنسبة للحوش - فيلا لانه يتكون من جرتين أحدهما قديم والآخر حديث (راجع التحريف) . في مثال السكن في بنقردان لاحظنا تفاوتاً في تزايد الجزء القديم (13ر) والجزء العصري (295ر) في نفس المسكن وهذا يوهـكـد تخيراً في الذوق المعماري ويوهـدي الى اعتبار " المسكن المثل " ومطمح جميع السكان - همصو الفيلا وتوالي السنوات الواحدة بعد الاخرى يزيد في اجماعهم على هذا الاختيار و تأكيد الاتجاه الادماجي لحركة السكن لا في بنقردان فحسب بل وفي كافة ولايـة مدنين أما التمايز الخارجي بين الحوش والفيلا فلا يخرج عن الاسباب التالية :

أولاً : تأخر نمط الحياة الجديد في الوصول الى أغلب معتمديات ولاية مدنين (1) و لذلك كانت أغلب مساكن الستينات في شكل حوش ولكن في السبعينات طرأ تغيير في الذوق المعماري ، فعمد العديد من السكان الى تزويق الحوش وحتى اضافة فيلا كاملة ملاصقة له فكان الحوش فيلا .

ثانياً : ان ما قد يبدو صراعاً بين " الاصلية " (الحوش) و " التفتح " (الفيلا) ليس في حقيقة الامر الا خدعة ، لان السكن الحجري عموماً لم يدخل الولاية الاحديثاً . خاتمة : لكن تبقى مشكلة : فالفيلا ليست هي الحوش فعناصرها من الداخـل و تقسيم الفضاء فيها يختلف عن الحوش . ان البت في هذه المشكلة يعني نفي ونقض للبنية الادماجية التي توصلنا اليها في الفقرات السابقة لذا نرجع الحديث عنها الى بنية الاندماج .

(1) تبقى معتمدية جربة ودرجة أقل جرجيس استثناء .

٤ / النموذج الاستثنائي

جدول عدد 3 مساكن العائلة في سيدى مخلوف

النسبة	العدد	النوع
56	19	حوش
3	1	فيلا
6	2	حوش فيلا
23	8	كمر
3	1	خصص
9	3	ملجأ
./100	34	الجملة

يدعم هذا الجدول استثنائية معتمدة سيدى مخلوف ذلك أنه يبرز غيابا شبه تام لنمط الفيلا مقابل هيمنة تكاد تكون كلية للحوش، تضاف إليها أهمية نسبية لسكنى الكمر. ان هذا الاستثناء لا يمكن أن يمس من النتيجة النهائية التي توصلنا إليها و مفادها انخراط كل سكان ولاية مدنين في نمط سكني واحد : الفيلا و الاسباب هي الاتية :

أ و لا : حين نصل الى العنصر الذي يخص الوظائف الانتاجية للعائلة سنتأكد من أن

نمط الحياة الذي ظل - ولا يزال - مهيمنا في كامل المنطقة هو النمط الترحالي صحيح ان المدرسة والادارة وغيرها من المومسات ، لعبت دورا في استقرار العائلات ولكن رغم ذلك فان تنقل احد أعضاء العائلة بالقطيع زمن نزول المطر أو بعض أعضائها عند جني الزيتون أو حتى كلها (عند العطلة الصيفية للتلاميذ) لما يحين الحصاد ، هي ممارسات لاتزال عادية لا من قبل من لا عمل له ضمن العائلة بل وحتى ممن كان مشغولا بالوظيفة . لكن مدخولها من المحدودية بحيث انه لم يسمح بأكثر من مسكن حجري لا يفوق الحوش أبهة بل هناك نسبة تقارب 35 . / . من سكان سيدي مخلوف تسكن الخص أو الكمر أو حتى أحد الملاجي ء (1) .

ثانياً: ان الانماط السكنية التي أحصيناها في معتمدية سيدي مخلوف وان كانت أقل قيمة من الفيلا فان هذا لا يعني عزوفاً عن سكانها عن هذا النمط المثال . على العكس من ذلك فان سكنى الحجر مهما كان الشكل الذي تشكلت فيه (الكمر مثلاً كان رمزا من رموز الحراك الاجتماعي أثناء الاستعمار الفرنسي ان كان يقطنه "المخازنية و القوميين" (2) و اذا سجلنا غيابا للفيلا فذلك يرتبط بالتقلبات التي عرفتها الهجرة في كامل ولاية مدينين وبالسريعة التي انتشر بها نمط الحياة المديني الجديد .

-
- 1) الخص : هو عبارة عن مساحة دائرية محاطة بعدد من أوتاد الزيتون أو التين أو السدر أو القصب ثم تربط جميع هذه الاوتاد بعضها ببعض بواسطة قش (صربح الزيتون) . أما السقف فشكله نصف دائري : هذا هو " الخص العزبي "
- الكمر: هو بناء حيطانه من حجر وسقفه في شكل نصف دائري (Voûte) يقدر من الجبس (الجبس عبارة عن طبقة من الحجر الهش الموجود تحت الارض فيبذل بالماء ويستعمل لوص الحجر بعضه ببعض - كالجير - أو لاقامة كمر السقف) .
- الملجأ : هو عبارة عن مسكن حجري صغير بنته الدولة لاعانة المحوزين على تحسين ظروف عيشهم لكن نصيبا كبيرا منهم بقي شاغرا منذ الستينات الى الان وأصبح مستعملا كمخزن لعلف الحيوانات .
- 2) القوي أو المخازني هو التونسي الذي يعمل كموظف مع السلطة الاستعمارية في عسكر الحدود المتاخمة لليبيا أو الجزائر بالنسبة لاول ورجل أمن في الامور الداخلية بالنسبة للثاني .

فعندما ازدهرت الهجرة - هجرة الشغل - في اتجاه ليبيا وفرنسا كان نمط الحياة الجديد لا يزال في بدايته بحيث أينعت سكنى الحوش وهذا توهكه الدراسة التي قمنا بها في بنقردان سنة 1984 التي بينت أن هذا النمط السكاني قد انتشر خلال كامل الستينات وحتى النصف الاول من السبعينات إذ سجلنا إنجاز 648ر. / من الاحواش مقابل 276ر. / فقط من الفيلات في تلك الفترة لكن حين ركزت هجرة الشغل نحو ليبيا وتوقف طلب فرنسا لليد العاملة التونسية انطلاقا من السبعينات ، سجلت الحركة السكانية تراجعا وركودا في المناطق التي لم تستطع التأقلم مع الشكل الجديد الذي اصطبغت به الهجرة مثل سيدي مخلوف ، وازدهارا في المناطق الاخرى التسيي تكيفت مع هذا النمط الجديد من الهجرة : هجرة التجارة التي بدأت تشق طريقها - ميزة لا تخص الجنوب بل كامل البلاد - بالتوازي مع نمط الحياة الجديد وأفرضا معا نمطا سكيا جديدا : الفيلا في بنقردان وميدون وغيرها من المعتمديات .

⊕ / خاتمة

ما ان تبدى لنا جاذبية الدولة بانخراط سكان الريف في الادلوجة التحديثية المسجدة في اندماجهم السكاني حتى يطفو على السطح سوءال كنا طرحناه منذ أرسع سنوات على سكان بنقردان : ((ماهي الاذاعة والطفرة التي تفضل الاستماع اليها ؟)) . كنا ننتظر جوابا في اتجاه الاذاعة والطفرة اللبئيين . لكن أغلبية الاجوبة لم تأخذ لا تلك الوجهة ولا الوجهة المعاكسة - الاذاعة والطفرة التونسية - وانما وجهة ثالثة : الاذاعتين والتلفزتين معا .

أما التبرير الاساسي الذي قدم لهذه الاجابة فهو الحرص على " تتببع الاخبار من الجهتين لمراقبة سير العلاقات بين النظامين " وهذا لا يعكس - طبعا - في شيء وعيا وحسا مدنيين أو قدرة على الحكم على الاشياء ونضجا سياسيا أو التزاما بالوحدة العربية على " الطريقة التونسية " أو " الطريقة الليبية " . من احترف

“الكثيرة” لا يهتم كثيرا بمن الظالم ومن المظلوم من النظامين؟ الى صلحـة
من أفضى الصراع؟ الاهتمام الوحيد: ما هو أثر كل ذلك على الهجرة؟

ان هذه البراجماتية التي تطيح ذهنية كل ممارسي الهجرة تطرح سـواء لا
جديدا: هل ان تبني مجتمع ما قيما استهلاكية ما - السكن مثلا- كاف للبرهنـة
على اندماجه في المشروع المجتمعي الذي يبشر بتك القيم؟ ان الاجابة تتخلـسب
تجاوز المقاييس الكمية و المعمارية للوصول الى المضامين الثقافية التي تمصـلت مع النمط
السكني المعبر عن هذه القيم.

2 = الاندماج

عندما سأل اندرى ادام أحد سكان المدن القصدية المغربية عن سبب نزوحه
من الريف اجابه قائلا: “ هنا في المدينة، كل فرد يصبح سيدا ” و المقصـود
بالسيادة طبعاً ليس السيطرة على الاخر أو استغلاله وانما “عدم الخضوع أو الارتباط
بأحد - باستثناء الحكومة البعيدة عنه” - ويضيف ادام معلقا “ أن هذه القيمة
- الفرد - التي نمت في هذا القرن العشرين داخل المدينة المغربية هي قيمة
اخترعها الغرب منذ مدة غير بعيدة “ (1).

ان الفرد الذي اكتشفه ادام موجود في المدينة الكبرى، أما نحن فسنحاول
البحث عنه في بعض المدن الداخلية الصغيرة التي تعرف تحولات سكنية كبيـرة
و لتحقيق هذا الغرض سنعتمد على متغيرات ثلاث وهي الوظائف السلطوية للمسكـن
ووضع المرأة والتعليم.

أ - الوظائف السلطوية للمسكن

بينت لنا الدراسة التي أنجزناها في بنقردان سنة 1984 أن توزيع السلطة داخل أية مجموعة يعكس الى حد بعيد طبيعة الأنشطة والادوار التي يلعبها مختلف أعضاء هذه المجموعة ونحن ان نحاول تعميم نتائج هذه الدراسة على كافة معتمديات ولاية مدين - رغم بعض الخصوصيات - فلاننا سجلنا اتفاقا يكاد يكون كليا سواء من حيث الأنشطة الموجودة في كل معتمدية أو فيما يتعلق بشكل توزيع الادوار بين أعضاء العائلة الواحدة .

ب / الانماط السكانية

يقدم لنا كل من احصاء سنة 1984 والعمل الميداني الذي أنجزناه حول ولاية مدين سنة 1988 تصنيفين لانماط السكن نسي الاول تصنيف - أ - والثاني تصنيف - ب - ورغم أن هذا الاخير قد ورد في مكان سابق من البحث فاننا نعيد نسخه هنا حتى تسهل عملية المقارنة .

جدول عدد أصناف السكن

1984	1975	نوع السكن
80,6	74,8	دار - برج - حوش
14,1	6,4	فيلا أو شقة
5,3	18,8	كوخ أو خيمة
./100	./100	المجموع

تصنيف أ (1)

جدول عدد 2 مساكن العائلة (جدول مذكور سابقا)

النسبة	عدد	الصنف
58	103	حوش
28,5	51	فيلا
6	11	حوش - فيلا
5	9	كمر
2	3	ملجأ
0,5	1	خصص
./100	178	المجموع

تصنيف ب (1)

اعتبرت نتائج التصنيف - أ - "تطورا ملحوظا في نوعية المسكن" ودون أن نخوض في التفاصيل نقول ان الاختلافات التي جاءت بالتصنيف - ب - ما هي الا تأكيد لذلك فارتفاع نسبة الفيلات وانخفاض نسبة الاكواخ ترجمة عن المسار الذي أخذته الحركة السكنية بهذه الولاية لكن ومع ذلك فلنا أن نسجل بعض الاختلافات منها ما هو غير هام وما هو هام. النوع الاول يتصل بخياب صنف أو اثنين من المساكن بهذا التصنيف أو ذاك. ويعزى ذلك الى مجرد اختلاف في التسميات فالخص أو الكمر

(1) عمل ميداني تم سنة 1988.

في التصنيف - ب - ما هما الا كوخ أو حوش سقفه دائري يمكن أن نجدهما في التصنيف - أ - . أما غياب الملجأ في التصنيف - أ - والشقة في التصنيف - ب - فمرده من ناحية نقص في تعداد 1984 و حدود البحث الميداني لسنة 1988 الذي اقتصر على المناطق الريفية فحسب .

أما الاختلاف الهام - حسب رأينا فيتعلق بغياب صنف (الحوش - فيلا) من تعداد سنة 1984 . ان توضيح أسباب هذا الغياب سوف لن يفيدنا في توضيح الوظائف السلطوية للسكن فحسب بل و أيضاً سيدعم سبب اختيارنا لمصطلح عائلة عوضاً عن مصطلح أسرة . ان غلبة احصاء 1984 عن هذا الصنف - رغم انه لا يمثل نسبة احصائية كبيرة - كان من جملة الاسباب الهامة التي جعلته يسقط مصطلحا مدينيًا : الأسرة على واقع تقليدي - قبلي - مغاير : العائلة و تتجلى وظيفية الحوش - فيلا في استجابته أيما استجابة للتغيرات التي طرأت على الذوق المعماري فهو يلبي في الان ذاته طموحات السكان في الرفعة بواسطة عناصره المعمارية كالصالة والفراندا (أو حتى فيلا ملاصقة) من جهة وحاجبات العائلة في الاستمرارية لضرورات الفلاحة المعاشية (العائلية) والهجرة (العائلية كذلك) . ولقد انجر عن تلك الغلظة خطأ ثان ، ان قدرت نسبة المساكن التي تضم أكثر من أسرة واحدة بـ 12ر1 % . فقط لكن نتائج العمل الميداني التي بين أيدينا تفند ذلك .

و سنرى في الجدول الموالي ان نسبة المساكن التي تضم أكثر من أسرة واحدة تصل الى 29 % . وهي كما نرى كافية لبيان خطأ اعتبار تقديرات التعداد العام للسكان . صحيح أن هذه النسبة هي معدل لنسب الثلاث معتمديات التي تقدم لنا بعض الاختلافات ان هي في بنقردان بـ 52ر5 % . وميدون بـ 19ر0 % . وسيدي مخلوف بـ 9ر5 % .

جدول عدد 4 : توزيع المساكن بين العائلات

العائلات	بنقردان		مهدون		سيدي مخلوف		الجملة	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
ساكن واحد	20	47,5	30	81	28	90,5	78	71
2 ساكن	7	16,5	2	5,5	1	3	10	9
3 ساكن	10	24	0	0	2	6,5	12	11
4 ساكن	3	7	3	8	0	0	6	5,5
5 ساكن	1	2,5	1	2,75	0	0	2	1,5
6 ساكن	0	0	1	2,75	0	0	1	1
7 ساكن	1	2,5	0	0	0	0	1	1
الجملة	42	% 100	37	% 100	31	% 100	110	% 100

لكون حتى أضعف نسبة منها (سيدي مخلوف) توازي ثلثي مرات النسبة التي يتقدمها تعداد 1984. ومع ذلك لمعترض أن يقول لماذا كل هذا اللاحق على هذا الصنف من العائلات الذي لا تتجاوز أهميتها الاحصائية الثلث والعزوف عن الصنف الاخر - المساكن التي تضم أسرة واحدة - الذي تمثل نسبته الاحصائية أغلبية ساحقة (72.%) ؟ للإجابة على هذا الاعتراض نقدم الملاحظات التالية :

أو لا : وجود أسرة واحدة في المسكن لا يعكس موقف عداة أو هروب من العائلة وإنما غياب الابوان بسبب الوفاة وتحول قيادة العائلة الجينية الى رب "الاسرة" الحالية في انتظار زواج أحد أبناء الذكور .

ثانياً : ثم هناك عدد كبير من الاسر التي تسكن مسكنا على حدة والحال أن رب العائلة لا زال على قيد الحياة لكن هذا لا يعني في شيء انحلال العائلة لان مسكن "الاسرة" لا يتعد عن مسكن العائلة الا بضعة أمتار والانصال ان يكن معماريا ، فان الاتصال يبقى على مستويات عدة : الاكل والسهرات العائلية فضلا عن استمرارية الانشطة الاقتصادية المشتركة .

ثالثاً : ويتأكد هذا الاتصال حين نذكر بان ال 110 عائلة التي وقع استجوابها تملك الى جانب ال 110 مسكنا التي يقيم فيها رب العائلة 71 مسكنا آخر واذا جمعنا هذه بتلك أصبح 181 أي بنسبة 16ر مسكنا على كل عائلة وهذه المساكن الفائضة ليست الا مساكن الابناء الذين تزوجوا أو هم على أهب الزواج لكن امتلاكهم لمساكن خاصة لم يهود الى اعتبارهم "أسر" مستقلة - مثلما فعل تعداد 1984 - بل انهم يواصلون حياتهم مع العائلة .

ان ارتفاع نسبة الاسرة التي تسكن منزلا واحدا يفيد بأن المستوى المادي لهذه الاسر ضعيف ويحثنا على طرح الفرضية التالية : كلما ارتفع عدد "الاسر" داخل مسكن ما ، كان ذلك دليل على فقرها وضعف دخلها المادي لكن مكافحة نتائج

كل معتمدية بالآخرى يهودى الى عدة اشكالات : هل ينسحب هذا الحكم على ميدون احدى أكثر مناطق ولاية مدين ممارسة للهجرة ؟ هل أن الضعف النسبي لهذا الصنف من العائلات في بنقردان مجرد برهان على غاها ؟ أخيرا اذا كان الامر كذلك فهل ان ضعف نشاط الهجرة في سيدي مخلوف هو السبب الكامن وراء ارتفاع هذا الصنف بها وهكذا يصبح منطقيا ربط انهيار العائلة وتعويضها بالاسرة بتطور نشاط الهجرة ؟

تتناز ميدون عن سيدي مخلوف بحيوية الهجرة ومع ذلك فان نسبة العائلات الققيمة هنا في مسكن واحد تكاد تضاهي مثلتها هناك (81 . / . مقابل 90ر5 . / .) هذا يعني أن استمرارية العائلة لا علاقة لها بممارسة الهجرة لننظر الحالة الاخرى ولنتشبهت من أن العكس صحيح أو لا ؟

في بنقردان تصل نسبة العائلات التي تقيم في أكثر من مسكن الى أكثر بقليل من النصف (52ر5 . / .) فهل هذا دليل على أننا أمام سكان مستوى دخلهم وصل الى حد أرفع مما هو عليه هناك بحيث يجعلهم أقرب الى الاستقلالية السكنية و أبعد عن العائلة ؟ لكن المورد الذي وفر المساكن في بنقردان هو نفسه الذي يمارس في ميدون .

ان هجرة بنقردان تختلف عن هجرة ميدون في نقطتين هامتين الاولى : في وجهتها و الثانية في طبيعتها : وجهة ليبيا أدت بسكان بنقردان الى ممارسة هجرة قصيرة المدى ولكنها متواصلة بحيث أصبحت " شغلا " يوظف ما فاض من مداخيله - بعد خصم الصاريف اليومية - في بناء المسكن تلو المسكن أما وجهة

فرنسا - بالنسبة لسكان ميدون - فهي طويلة المدى وتطمح الى التوقف . مما يدفع بصاحبها الى التفكير - ربما قبل المسكن - في انجاز مشروع تجاري أو غير تجاري . و لما كانت طبيعة الهجرة في بنقردان بالاساس تجارية ، فان رب " الاسرة " لم يكن مجبرا على ادماج أفراد " أسرته " بأعضاء عائلته في مسكن واحد خوفاً عليهم من غياب يعلم مسبقاً أنه لن يطول أما مهاجر ميدون الذي يرتبط بحقد شغل بفرنسا فانه لا خيار له - خاصة اذا هاجرت معه زوجته - في أن يكلف أباه بتربية أبنائه عوضاً عنه خوفاً عليهم من هول الاغتراب الثقافي .

بهذين النقطتين يتوضح سبب تفوق معدل المساكن لدى سكان بنقردان (2 مساكن على عائلة) على مثيله لدى سكان ميدون (1.5 مسكن على كل عائلة) ، لكن هل يمكن ذلك من القول بأن ميدون أكثر تشبث بالعائلة من بنقردان ؟ نعم اذا كان شكل من أشكال الهجرة فقط هو الذي يحتاج اليها . تبقى اذن مشكلة سيدي مخلوف فهي لا زالت متشبهة بالعائلة دون أن يكون لها أي شكل من أشكال الهجرة ؟

هل نكون قد انتهينا من حيث بدأنا ؟ أبداً و انما نكتفي بهذه الفرضية - مؤقتاً - أن أي نشاط يمارس في مدين - هجرة أو غيرها - يودي بالضرورة الى استمرارية العائلة ، أما الادلة على ذلك فسنجدها في عنصر الوظائف الانتاجية للعائلة .

/ ② / سلطة الاب داخل العائلة

هل يستجيب التقسيم الفضائي للمسكن الجديد - فيلا أو حوش أو حوش - فيلا - بوصفه مسكناً مبنياً على مقاس حاجات الاسرة الى حاجيات العائلة ؟

لما كان الاب هو رمز حيوية العائلة فاننا نحاول البحث عن التعبير المعماري

الذي يجسد سلطته ، فكيف تم فصلت الصالة (أو المربوعة بالحوش الناجز أو غرفة الاب بالحوش غير الناجز) وهي عنصر معماري مديني مع نظام تصورات ورموز المجموعات الريفية بمدنين ؟

في اطارها المرجعي الذي أنشأها ، تلبى الصالة حاجات عديدة فاذا كان سياج الحديقة هو الحد الفاصل بين الداخل والخارج ، بين الاسرة والاخرين (جيران ، حي ، زملاء ...) اذا كان أيضا عنوان استقلالية الاسرة ، فان الصالة هي اخر قلعة بين الداخل والخارج و يمكن أن نقيس درجة حرارة العلاقات التي تربط بين أي زائر وأي فرد من أفراد الاسرة حسب تجاوزه من الصالة الى الداخل أو بقاءه عند حدودها فما هي المحددات التي تقف وراء هذا التصلب في العلاقات ؟

من مفارقات الحياة المدنية ان تامي دور الاب الاقتصادي - بعد دخول الابناء الى المدرسة - عوض أن يوهدي الى تدعيم سلطته ، أدى الى اضعافها والى - تبعا لذلك - تناقص أدواره الاجتماعية الاخرى فمسؤولية التصرف فسي ميزانية الاسرة أصبحت مشتركة بينه وبين زوجته ، ان لم يتخل لها عن نصيبه منها . أما مسؤولية التثنية الاجتماعية للابناء فقد طرأ عليها تغيرات عديدة من جراء التحقد والتخصص اللذين أصبحت طيها المؤسسات الاجتماعية فقد أخذت المدرسة والنادي (رياضي ، ثقافي ...) وغيرها من المؤسسات على عاتقها مسؤولية تكييف الطفل مع ظروفه الجديدة .

ان الاب لا يستطيع أن يرفض فحسب بل ان ظروف حياته نفسها تجعله يبارك هذا لانه هو نفسه جزء لا يتجزأ من هذا الوضع . فكيف أدى هذا الاخير الى نشأة الميزة الاساسية لحياة المدينة : الفردانية ؟

ان تنوع المومسات الجديدة أفرز تنوعا في الجماعات الاجتماعية وهذا بدوره انعكس - أي أثار تنوعا - على مختلف أفراد الاسرة الواحدة . ان جماعة أو جماعات الانتماء التي تكيف حياة الاب (الجماعة المهنية ، جماعة المقهى ...) ليست هي نفسها التي تكيف حياة الام (مجموعة نساء الحي ، زميلات الشغل ان كانت تشتغل ...) أو حياة الابن (نادي رياضي ، مدرسة ...) ان تنوع - وأحيانا تضارب - الاطر المرجعية لكل فرد من أفراد الاسرة هو الذي أحال المنزل الى وضع يشبه الى حد بعيد المنزل (الاكل والنوم) .

و في هذا الاطار المعبأ بالفرانسية ، تصبح الصالة وظيفية الى أقصى حد فلما كان لكل فرد من الاسرة ارتباطاته وعلاقاته الخاصة ، فان من يزور البيت لا يهتم بالضرورة كل الافراد ، وبالتالي تصبح الصالة مكان استقبال الزائر من قبل الفرد الذي يهمه مباشرة حتى لا يقع الاعتداء على حرية الافراد الاخرين الذين قد يكونون في حالة نوم أو بصدد تناول عشاءهم أو غداءهم .

تلك هي أوجه استعمال الصالة في المحيط الذي أنشأها ويجب أن لانسى أننا تحدثنا عن حياة الاسرة كتجزيد - بمفهوم النموذج المثالي القبيري - و ليس كواقع حقيقي مائة بالمائة . فالى أي مدى كانت الصالة في مدينتنا بديلا وظيفيا لبيت الشعر؟

ان التعاضل الكلي الذي أبرزناه من خلال استمرارية و حيوية العائلة كممثل للمجتمع التقليدي في كامل ولاية مدين - ممثلة في المعتمديات الثلاث - من حيث وظائفها الاستهلاكية ، أو الذي سنبرزه - في الفصل الموالي - من خلال وظائفها الانتاجية هو الذي سيشرع لنا تحميم النتائج التي توصلنا اليها

أثناء دراستنا التي كنا أنجزناها منذ أربع سنوات ببندقان .

مكان السهرات العائلية (1)

النسبة	العدد	المكان
29	5	مخزن (مربوعة) بالحوش
68,2	116	احدى غرف الحوش
28,8	49	صالة أو غرفة بالفيلا
100	170	الجملة

كل الاجوبة الموجودة بالجدول تبين أن السهرات العائلية تلتزم أما
بمربوعة الحوش (أو الحوش - فيلا) أو باحدى غرفه و اما بصالة الفيلا أو الحوش -
فيلا أو باحدى غرفه .

لكن اذا ذكرنا أن العينة التي أمانا (170 عائلة) لها 245 مسكنا
منها 105 فيلا (لها كلها صالة) و 45 حوش - فيلا (بها كلها صالة أو ما يقوم
مقام الصالة) ثم قارنا ذلك بالجدول الذي أمانا فان ذلك يظهر اشكالا لان نسبة
المساكن التي بها صالة (أو ما يشبهها) تصل الى 63,6% . (من 245 مسكن)
لكن الجدول الذي أمانا يبين أن 28,8% فقط من العائلات (170) اختارت

الصالة لسهراتها العائلية . هل يوهدى هذا بنا الى اعتبار الصالة عنصرا معماريا غير مرغوب فيه ؟ لنومجل الجواب ولدخل مباشرة الى داخل الصالة .

قد نجد - وقد لا نجد - الاثاث المعهود في أية صالة مدينيية من أرائك وطاولة وزرابي لكن ومع ذلك فاننا لا نعدم فيها مكانا مفروشا على الطريقة العربية حيث يجلس الاب وأبناؤه وأقاربهم من الرجال . فماهي الوظيفة أو الوظائف التي توهدىها الصالة للعائلة ؟

أ و لا : ان الزائر هنا هو في غالب الاحيان من الاقارب لذلك فان زيارته ليست خاصة بعضو من أعضاء العائلة بل اليهم جميعا ، لذا فان زيارته تدخل في باب صلة الرحم وتسامح في تقوية الروابط العائلية .
ثانيا: ان الجلوس بالصالة يكون عادة على الارض لذا فانها كثيرا ما تستعمل لالكل واذا انتفت الفروق بين غرفة الاكل وبين الصالة فيمكن أن نتساءل : هل حافظت الفيلا على التقسيم الوظيفي المعهود لفضائها ؟ بل يمكن أن نذهب الى أبعد من ذلك : هل تختلف الصالة عن أية غرفة أخرى ؟ قد تحمل النقطة الموالية جوابا .

ثالثا: لما كانت الصالة تفتح على الخارج وعلى الداخل بباين مختلفين فانها تمكن الزائر من الدخول مباشرة بدون المرور بداخل المسكن وتمكن صاحب المنزل أيضا من الاتصال بزوجه - في حضور الزائر - دون اخراج عن طريق الباب الداخلي وهكذا تستجيب الصالة لحاجة ثقافية وهي فصل النساء عن الرجال .

/ © / خاتمة

ان كل النتائج التي توصلنا اليها تسير في اتجاه واحد : تأكيد نظام الرموز و التصورات والمواقف والسلوكات التقليدي - القبلي - ونفي نظام الرموز والتصورات

و المواقف والسلوكيات الجديد ... ابراز للعائلة واغفال للاسرة و كأننا أمام حالة من " التاريخ الراكد " - الذي لم يوجد قط - وكأن مجال دراستنا قلعة مخلقة نزلت عليها الفيلات والسيارات وكل أنواع البضاعة الجديدة من السماء دون ارتباط بدولة أو أدلوجة .

ان هذا الاعتراض وجيهه ولمجاہتہه نقتح الفرضية التالية :
ان الاسرة موجودة في ولاية مدينين وللمبرهنسة على وجودها نعتمد على متغيرتين اثنتين : وضعية المرأة ووضعيتها التعليم . المرأة لان لها في الخطاب السياسي و الادلوجي وضعها متميزا ان أصبحت مجلة الاحوال الشخصية التونسية " مضربا لالامثال " في تحرير المرأة . أما التعليم فلانه في تونس اعتبر - و لا زال ولكن بدرجة أقل - الحاحا - مخرج البلاد من التخلف حسب نفس الخطاب طبعا .

ب - وضعية المرأة

جدول عدد مكان الطبخ

الصفة	المكان		بنقردان				ميدون				سيدي مخلوف				الجملة			
	قبلا	فهره	قبلا	فهره	قبلا	فهره	قبلا	فهره	قبلا	فهره	قبلا	فهره	قبلا	فهره	قبلا	فهره	قبلا	فهره
مطبخ مجهزا تجهيزا تاما (غاز + ثلاجة)	12	80	6	22	10	91	12	46					22	1,5	18	21,5		
مطبخ مجهزا تجهيزا ناقصا (غاز فحسب)	3	80	18	67	1	9	9	34,5	1	100	19	63,5	5	5	18,5	46	55,5	
كمر أو خص فهر مجهزا (غاز فحسب)			3	11			2	8					10		15	18		
كمر أو خص فهر مجهزا (حطب)							3	11,5					1		4	5		
الجملة	15	100	27	100	11	100	26	100	1	100	30	100	27	100	183	100		

ان نسبة المطبخ المهيأ (aménagée) و المجهز تجهيزا عصريا (فيه غاز و ثلاجة و به تقسيم وظيفي لكل أركانه يحاول الاقتراب من الموجود بالفيلا - المدينة) ليس حكرا على الفيلا بل ان الحوش والحوش - فيلا خاصة يسيران في اتجاه تجهيز المطبخ بدليل أن 21ر5 % منهم لها مطابخ مجهزة وحتى ال 55ر5 % منها والتي تحتوى على مطبخ مجهز تجهيزا ناقصا فان ذلك لا ينفي ما قدمناه بل يؤكد انه لان مرد ذلك غياب النور الكهربائي الذي يحرم هؤلاء السكان من الانتفاع بالثلاجة وخاصة في سيدي مخلوف أين سجلنا غيابا مطلقا بكل العينة لأي مطبخ مجهز بثلاجة لكن هذا النقص لا يهم سكان الحوش أو الحوش - فيلا فقط بل و أيضا 18ر5 % من سكان الفيلات .

هذا المكان - المطبخ - بلا جدال مجال المرأة . والمرأة المثالية في التقسيم الجنسي للعمل هي التي تعطي وقتا طويلا للمطبخ لان مجتمعات اليوم مجتمعات وفرة واستهلاك - بما فيها المجتمعات التابعة بواسطة اثر الاستعمار - وقد عرفت المرأة في مدينين هذا التحول فأصبحت تتمتع بمطبخ مجهز وكفست - الا في حالات قليلة نسبتها 5 % . من جملة الاحواش والاحواش - فيلا مقسمة بين سيدي مخلوف وميدون - عن استعمال الحطب و أغنتها المخابز العصرية عن الطابونة فيكفيها الاستماع الى بعض " روثات " (Recettes) حصة المرأة الاناعية لتصنف أشهر الاطباق المدنية (1) .

1) في برنامج " البيت السعيد " باذاعة صفاقس على الساعة الرابعة تقوّل إحدى النساء المستجوبات من جهة قفصة أن " العصيدة المحطية آخذة في الزوال تاركة المجال للعصيدة العصرية ، عصيدة الرزوقو وفي هذا أكثر من دليل على هيمنة نمط الحياة المدني الجديد على الانماط المحلية الريفية " تاريخ الحصة 17 / 10 / 1988 .

يتحدث لوكوربيزي (Le Corbusier) وجمع من الاتولوجيين والمهندسين المعماريين " عن تحرير البشر بواسطة السكن " (1) فهل تحررت المرأة الريفية بولاية مدين لانها امتلكت مجالا خاصا بها دون غيرها من أعضاء العائلة أو لانها أصبحت طباحة من طراز رفيع ؟

ان التحرر الذي عرفته المرأة المدنية أدى الى مساهمتها في اتخاذ القرارات الداخلية - على الاقل - للأسرة وانه لمن العيب البحث عن مساهمة المرأة في مدين في صنع القرارات التي تتخذ في العائلة - حتى وان تعلقت بأبنائها - لان المساهمة تفترض حدا أدنى من الاختلاط بين الجنسين .

لو سلمنا بأن الفيلا هي أرقى أشكال السكن و أقربها الى نمط الحياة الجديد ، فقد تتضمن في داخلها علاقات " متطورة " بين الرجل والمرأة أحد ملامحها : الاختلاط . لتؤكد من هذا الافتراض نعود من جديد الى دراسة سنة 1984 . تفيدنا هذه الدراسة التي أنجزتها في بنقردان أكثر من التي قمنا بها في كامل ولاية مدين لانها تمت فسي المنطقة البلدية أي حيث تكون نسبة الفيلا أرفع واحتمال نجاح مقياسنا أفضل .

طرحنا آنذاك السؤال : أين يجلس كل من الرجال والنساء على سكان 49 فيلا .

I) J. E. Have - Habitat et logement. Que sais-je . P. U . F, Paris

1974. page 51.

جدول نسبة الاختلاط ونسبة الفصل لدى سكان الفيلا

العلاقة	رجال		نساء		المكان
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	
فصل	32	65,3	0	0	1 بالصالة
	07	14,2	39	79,5	2 بغرفة على حدة بالفيلا
الجملة	39	79,5	39	79,5	
اختلاط	10	20,5	10	20,5	بطلة الفيلا أو باحدى غرفها
المجموع العام	49	100	49	100	

ان الجدول الذي أمامنا يبرز نسبة اختلاط تساوى 20,5 معنى هذا أن الـ 49 أسرة - أو عائلة - التي اختارت مكان السكن فيلا مستقلة عن حوش أو حوش - فيلا الاب، تمثل فئة اجتماعية تطمح الى تجسيد نمط الحياة الجديد ، فنلاحظ أنها تولي اهتماما بتربية الاطفال وتعليمهم أكثر من غيرها من العائلات ثم اننا نسجل لديها أيضا انبثاق هوايات مدينية جديدة : الاعتناء بالحديقة المحيطة بالفيلا وهذا هام جدا لان الحفاظ على الحديقة يفرض عادة اقامة سور وهذا بدوره ضرب من ضروب القطع مع العائلة .

ان هذه النسبة من الاختلاط (20,5 / .) وان تكن ضعيفة نوعا ما لكنها في حقيقة الامر كبيرة خاصة اذا قارناها بنسبة الاختلاط الموجودة لدى 121 عائلة المتبقية والتي تسكن الحوش و الحوش - فيلا ، هناك وصلت نسبة الاختلاط الى 8,2 / . فقط .

و لم يقتصر هذا التحول بالمواقف و السلوكات على داخل الفيلا وانما تجاوزه الى المستوى الاجتماعي ككل مما يدل على ان 49 أسرة بصدد ابدال مجموعة انتمائهم الاصلية القائمة على رباط الدم باخرى قائمة على رباط المواطنة والا فكيف نفسر أنه على جملة 16 مسوولية اجتماعية وثقافية ورياضية تحمل سكان الفيلات 11 منهم واعتق 34 منهم (69ر3 . / .) مبدأ مصاهرة " البراني " (الذي ليست له علاقة دموية بالعائلة وهو أيضا القادم من مدينة أخرى خارج بن قردان) بل كيف نفسر اقدام 27 (55ر2 . / .) منهم على احاطة فيلاتهم بسور اتفق أغلب سكان بنقردان على اعتبار بناءه " عيبا " ؟

تلك بعض ملامح التحول الذي عرفته فئة اجتماعية في بنقردان فكيف انعكست نتائجه على وضعية المرأة ؟ من مقاييس تحرر المرأة في الخطاب السياسي والادلوجي السائد : السفر والشغل .

سبق أن قلنا بأن المطبخ مكن المرأة - زوجة ساكن الفيلا - من دور خصوصي : الطبخ لكن المطبخ أصبح فنا يتطور يوما بعد يوم وسيادة المرأة عليه تتطلب منها مواكبة لكل ما يجد من جديد في هذا المجال فبالضاعة المعروضة سواء كانت غذائية أو أدوات طبخ أصبحت من التنوع بحيث أن أوقات فراغ الزوج لم تعد تكفي للتعرف عليها .

ان منطق الحياة الجديدة يفرض اتصال المرأة بالسوق مباشرة لكن المرأة هنا - بنقردان - لا تكاد تخرج من مسكنها سواء كانت من سكان الفيلا أم الحوش أما عن

الشغل فان المرأة لم تتوقف يوماً عن النشاط الفلاحي مهمما كان شكل مسكنها غير أن الشغل مقابل أجر للم ن سجل منه الا 11 حالة - الرقم لن يكون مختلفا في كافة ولاية مدين - جلهم لم يتزوجن بعد لكنه في الاغلب شغل وقتي لا يتجاوز الاربع أو الخمس سنسوات حسب ما يفرضه تاريخ الزواج .

هل ان سكان بقردان ضد شغل المرأة - وبالتالسي ضد تحررها - ؟ الجواب نعم باستثناء نوع معين من الشغل : الوظيفة غير أن هذا الاستثناء ليس موقوف سكان الفيلا وحدهم وانما موقوف الجميع . السى أي مدى يمكن تعميم هذه النتائج على كامل ولاية مدين ؟ مسألة نشاط المرأة الفلاحي نوجله السى الفصلين الثاني وخاصة الثالث أما مسألة الوظيفة وتبعها التعليم فنجب عنها في العنصر الموالي .

ج - وضعيتة التعليم

تتيمي جل مواطن الشغل القارة بولاية مدين السى القطاع الثالث منها النصف تقريبا وظيفية . ان قيمة هذه الاخيرة ليست في جراتها المتواضعة وانما فيما توفره من شغل مريح واجازات ورفعة . وقد انعكست كل هذه الايجابيات في تصور سكان جهتنا من خال موقفهم من التعليم .

جدول عدد 6 ماهي سبل ضمان مستقبل الابناء

الجملة		سیدی مخلوف		میدون		بنقردان		المكان السبل
ن	ع	ن	ع	ن	ع	ن	ع	
38	42	35,5	11	32,5	12	45	19	الدراسة
5,5	6	6,5	2			9,5	4	الهجرة
2,5	3	3	1	2,5	1	2,5	1	الفلاحة
39	43	35,5	11	46	17	35,5	15	الدراسة والفلاحة
4	4	3	1	5,5	2	2,5	1	الدراسة والهجرة
2,5	3	10	3					الهجرة والفلاحة
2	2	6,5	2					البحث عن الشغل باحدى المدن
6,5	7			13,5	5	5	2	لا جواب
100	110	100	31	100	37	100	42	الجملة

ان السبيلين الطاغيين على بقية السبل التي طرحت على سكان مدينتي
هما الدراسة أولا والفلاحة الصحوة بالدراسة ثانيا. لنترك الحديث عن الاختيار
الثاني للفصل الموالي ولنركز الان اهتمامهما على الاختيار الاول .

/ @ / الظروف العائلية للتعليم

يبدي السكان اهتماما متزايدا بالتعليم فلو عدنا الى جدول كما عرضناه

في مكان سابق حول "أين توظف مراتب الهجرة" للاحظنا انهم يولون عناية بتوفير ما يحتاجه الابناء من مصاريف الادوات المدرسية واللباس و المواصلات — بل أن نسبة كبيرة منهم مستعدة لدفع معلوم التعليم الحر ان لزم الامر، وما تزايد عدد مدارس التعليم الحر (في بنقردان مثلا توجد 2 مدارس حرة مقابل 3 تابعة للدولة) الا دليل على ذلك غير أن الجو العائلي الذي ينمو فيه هؤلاء الابناء يمثل عدة نقاط ذات وظيفة معاكسة (dysfonctionnelle)

أولا : من الامور المألوفة في بنقردان وميدون وحتى سيدي مخلوف هو غياب الاب موقتا أو لفترة طويلة ، فهل نجح البديل الوظيفي — الجد أو العم — في القيام بدوره ؟ فصل نسبة العائلات التي تضم 10 أعضاء وأكثر في كل من بنقردان و ميدون وسيدي مخلوف على التوالي الى 0.405 / . و 0.46 / . و 0.385 / . كما أن نسبة العائلات التي تضم من 5 الى 9 أعضاء تكاد توازيها في الاهمية أو تفوقها فهي على التوالي 0.52 / . و 0.375 / . و 0.485 / . ان هذه النسب تبين أن سوءولية البديل الوظيفي محكوم عليها مسبقا بالفشل .

ثانيا : سلبية الام : اذا كنا في نطاق العائلة فان الام لا تتجرأ على القيام بمهمة تربية ابنها مادام البديل الوظيفي للاب — الجد أو العم — موجودا أما اذا كنا في نطاق " الاسرة " (سكان الفيلا) فهذا لا يعني أولا أن دور الجد أو العم قد أسقط وثانيا ، حتى وان ثبت العكس فان جهل الام وسلبيتها الموروثتين لن تقدا الى الابن شيئا .

ثالثا : " الحلم الجماعي " ان النجاح الخاطف الذي تمكن منه الهجرة لسه أثر سلبي على ذهنية التلميذ ان أنه يوهدي في حالات كبيرة الى احباط " مشروع التعليم " الطويل والمضني ليحل محله " مشروع الهجرة " القصير و السهل " ولتأكيد ذلك يكفي قطع المسافة الرابطة بين راس جدير ومدينة مدنين للاطلاع على عدد التلاميذ الذين ما ان يخرجوا من مدارسهم الابتدائية

أو الثانوية حتى يعوضوا آباءهم في مهمة ابدال الدينارات بالجنيهات الليبية (1).

/ ٥ / نتائج التعليم

أولا : لقد مكن التعليم من انجاز نصيب من الاعمال القارة بما خلقه من وظائف لكن سرعة انقطاع التلاميذ عن الدراسة أو اكتفائهم بنصيب من التعليم الثانوي لم يعطهم أكثر من وظائف متواضعة لا تغني لا عن أموال الهجرة ولا - تبعاً لذلك - عن روابط العائلة أما اذا صادفنا بعض حالات النجاح الكلي في التعليم بالاحراز على شهادة عالية ، فان الحراك الاجتماعي يدفع بالمعني بالامر مباشرة الى احدى المدن الكبرى وبالأخص العاصمة وهذا في حد ذاته مظهر عجز التعليم عن احلال الاسرة محل العائلة .

ثانياً : من المفارقة أن أموال الهجرة التي توظف في قسم كبير منها في سبيل التعليم هي التي تسببت في تواضع نتائجه بل وكسرت حاجة المتعلمين انفسهم اليها فبحكم تواضع مداخيلهم كموظفين وبحكم ارتفاع مصاريفهم أيضاً كموظفين تشبهوا بنمط الحياة الجديد فانهم - بعد حصولهم على الشهادة - مجبرين على ممارسة الهجرة كبقية أعضاء العائلة .

ثالثاً : ان الوظيفة لم تعجز عن احلال الاسرة محل العائلة - وبالتالي احلال " الحداثة " محل " التقليدية " (البداوة اذا شئنا) فحسب بل انها ذاتها أصبحت عنصراً من عناصر " التقليدية " فبنفس الكيفية التي يمجدها قديماً الفارس الفقير يمجده اليوم الموظف الفقير (ذو الدخل المحدود) لان الرفعة

(1) وصل الامر الى حد تعليق لافتة كتب عليها " صرف " فوق جذع شجرة علمي

الطريق الرابطة بين بنقردان ورأس جدير .

في نظام القيم التقليدي (القبلي) لا ترتبط حتما بالثروة ولهذا السبب نفهم لماذا لا يجد شغل المرأة بالوظيفة نفس المعارضة التي يجدها شغلها بمكان آخر .

III الوظائف الانتاجية للعائلة : برنامج التنمية الريفية

ان اقبال سكان مدينين على برنامج التنمية الريفية لا يبرهن عليه فرحهم وابتهاجهم لزيارة أي مسوول له علاقة مباشرة أو غير مباشرة أو حتى من يعتقدون - خطأ - أن له به علاقة (1) فحسب بل وأيضا تبرهن عليه النتائج الاحصائية التي توصلنا اليها من خلال البحث الميداني .

جدول عدد 7 الاعانة المتمتع بها

الجملة		سيدي مخلوف		ميدون		بنقردان		المكان
ن	ع	ن	ع	ن	ع	ن	ع	الاعانة
57,5	75	72	26	55,5	26	49	23	اعانة مادية تامة
16	21	8,5	3	10,5	5	27,5	13	اعانة مادية ناقصة
5,5	7	5,5	2	8,5	4	2	1	اعانة عينية
3,5	4					8,5	4	اعانة مادية وعينية تامة
1,5	2					4,5	2	اعانة مادية وعينية ناقصة
16	21	14	5	25,5	12	8,5	4	اعانة الغيت
100	130	100	36	100	47	100	47	الجملة

(1) أثناء قيامنا بالعمل الميداني نجد صعوبة جمة في افناع المستجوبين بأن لا علاقة لـ لنا بـ "موزي" الاعانات وأن عملنا علمي بحت .

تبلغ الاعانات التامة (أي القروض و المنح المتفق عليها بين المنتفع و مصلحة التنمية الريفية والتي قدمت كليا الى المنتفع أي بنسبة 100%) 75 (57ر5 / .) تضاف اليها الاعانات الناقصة وعددها 21 (16% / .) والتي لم يسلم منها الا قسط واحد و أخيرا الاعانات العينية التامة أو الناقصة المقدرة بـ 6 (17ر5 / .) . مقابل كل هذه الاعانات التي تحققت كليا أو جزئيا تبدو الاعانات المبلغها 21 فقط (16% / .) وهي كما نرى نسبة ضئيلة والخواها لا يعود الى خلل في توزيع الاعانات أو في ضبط قوائم المنتفعين و انما - كما سنرى لاحقا - الى تخلي أصحاب المشاريع أنفسهم .

و الواقع فان نسبة التخلي عن المشاريع كانت تكون أرفع لولا الاغراء الذي يحدثه البرنامج لدى سكان الريف أجمعين فالعديد من هؤلاء أبدوا تذمرا و شكوى من بعض الصعاب التي تحول دونهم و الحصول على الاعانة أولاها تعدد الوثائق و الاوراق الادارية التي يطالب بها المنتفع زيادة عن التعطيلات الاخرى وخاصة منها تلك التي تتعلق بالبنك الذي سيصرف الاعانة نقدا. أما الصعوبة الثانية فهي تسيط الاعانة وهذا ليس كل شيء فالأقساط و خاصة القسط الاول الذي من المفروض أن ينطلق به " المشروع " لا يسلم الا بعد أن يكون المنتفع قد أنجز مرحلة العمل التي تجيز له الحصول على ذلك القسط وهذا ما أدى بالعديد من المنتفعين الى التساؤل: " ما قيمة أية اعانة اذا قدمت بعد انجاز العمل " ؟ .

وبقدر ما كانت انتقادات المنتفعين للبرنامج واقعية و مشروعة بقدر ما كانت التعليقات والحجج المقدمة من قبل مصالح التنمية الريفية معقولة و مقنعة فبيما يتعلق بالمأخذ الاول يرى مسوولو البرنامج أن الاوراق و الوثائق وخاصة تلك التي تثبت ملكية شخص ما لقطعة أرض ما ضرورية و الا فان الاساس الذي سينبني عليه أي " مشروع " فلاحي سيكون أسا هشا و اذا اقتضى الامر تعطيلات

و خسائر في الشغل وغيره ، فطك مشكلة اجتماعية عامة تتجاوز البرنامج نفسه إنما
المأخذ الثاني القائم على نقطتين فالرد عليه كذلك مقنع ان ليس صحيحا أن
المنتفع يعاني كثيرا من تأخر الاقساط العالية ووصول كل منها بعد انجاز
مرحلة العمل الموافقة له من المشروع. هذا تعميم لا يصح الا على المرحلة الاولى
أما بقية المراحل فلا، لانه - المنتفع - ان انجز هذه المرحلة الاولى على
حسابه الخاص وقبض ما يوافقها من مقابل مادي فبإمكانه استغلاله لانهمسك
في انجاز المرحلة الثانية وهكذا دواليك...

و الحقيقة فان الدافعين الاساسيين الكامينين وراء تقسيط الاعانة هما
أولا الخوف من تخلي المنتفع عن انجاز كامل مراحل " المشروع " (و أسباب هذا
التخلي عديدة وأولها " مشروع " هجرة وآخرها استعمال مال الاعانة لايسة
غاية استهلاكية) اذا ما قدمت له الاعانة كاملة. ثانيا ان دفع المنتفع الى انجاز
مرحلة العمل الاولى من حساب الخس هو في الواقع اختبار لمدى حسن نيته
و عزمه على العمل وتعميده على تحمل المسؤولية والتعويل على موارده الخاصة
و اشعاره في اخر الامران ما تقدمه له الدولة بعد كل مرحلة عمل ان هو الامكانية
وليس مقابلا لما قام به .

كل هذه الحجج الصادرة عن صالح التنمية الريفية ، رغم ممانتها ، لم تنصف
المصاعب التي لا زال المنتفعين يعانون منها ، ومع ذلك فان اقبال سكان الريف
- وغير الريف - على الاعانات لم يتوقف وانشغالهم بها لم يفتر وهذا نلعه من عطسنا
الميداني الذي أفرز لنا الجدول الموالي ملخصا مواقف وتصورات العينة من / حـ
" المشروع " .

جدول عدد 8 لو فتحت ليبيا أبوابها هل يقع التخلي عن "المشروع" (1)

الجملة		سدى مخلوف		مييندون		بنفردان		المكان
ن	ع	ن	ع	ن	ع	ن	ع	الاختيار
49	54	29	9	65	24	50	21	التثبت بالمشروع
32	35	42	13	27	10	28,5	12	يبقى البعض ويهاجر البعض
3,5	4	3	1			7	3	التخلي عن المشروع
15,5	17	26	8	8	3	14,5	6	لا جواب (ليس له مشروع)
100	110	100	31	100	37	100	42	الجملة

توضيحات

أ و لا: ان اقتراح ليبيا كبديل عن "المشروع" ليس خيارا مطلقا فالاختيار ليس بين الهجرة الى ليبيا والمشروع واما بين هذا الاخير والهجرة مهما كانت وجهتها .

ثانيا: ان اختيار ليبيا كبديل هجرة يفسر بتناقص قيمة الهجرة في اتجاه فرنسا خاصة وأوربا عموما .

ثالثا: أثناء قيامنا بالعمل الميداني لا تزال العلاقات بين تونس وليبيا محتشمة - لبضعة أشهر على الأقل - ولكن الحديث عن عودة العلاقات وما أثاره لدى سكان الجنوب - خصوصا - من آمال هو الذي جعلنا نستغل هذا الشعور لمقارنته بشعورهم تجاه البرنامج ومدى حرصهم له .

ملاحظات

لو تركنا جانبا مجموعة الاجوبة "التخلي عن المشروع" و مجموعة لاجواب

(1) امجز العمل الميداني من بداية شهر مارس الى نهاية شهر جوان من سنة 1988 وهي الفترة التي بدأت بانفراج العلاقات بين النظامين التونسي والليبي وانتهت بفتح الحدود على مصراعيها .

(التي لم تحض باعانة أو توقفت مشاريعها منذ مرحلتها الأولى أو أخيرا التي فشلت " مشاريعها " تماما) والتي لا تمثل نسبها على التوالي أكثر من 35% و 15.5% . من جملة الاجوبة الجميلة ، فاننا نتحصل على نتيجة أولية وهي أن 81% . من المستجوبين ، أي أغلبهم عبروا عن رغبة في المحافظة على " المشروع " ولا ينقص من قيمة هذه النتيجة ان أقل من نصفهم تقريبا - و32% . من العينة الجميلة - ربطوا تسكهم بالمشروع باستمرار حركة الهجرة .

احصائيا ، لا تحتاج هذه الاغلبية الساحقة الى مزيد من التعليق حول تشبث المنتفعين ببرنامج التنمية الريفية ، لكن ومع ذلك فلا بد من تصنيف التعليقات التي قدمها كل الذين مالوا الى هذا الاختيار في سلم من المواقف و هذا بطبيعة الحال عمل صعب لاننا لن نستطيع - مهما حاولنا - التعرض لكل المواقف ، لذلك رأينا أن نلخصها في ستة ، أربعة لتفسير سلوك من تشبثوا تشبثا مطلقا بالمشروع (49%) واثنان لمن كان تشبثهم مشروطا بتواصل حركة الهجرة (32%) .

أ - التشبيث المطلق " بالمشروع "

⊕ / أولا : نجاح " مشروع " الهجرة

على 89 ، هناك 12 (13.5%) - 11% . من العينة الجميلة - يشبثون " بالمشروع " الفلاحي معطين ذلك بأن الهجرة قد أدت دورها و أصبح لهم " مشروعا " فلاحيا ناجحا باعتبار أن المنتفع أصبح يبيع انتاجه في السوق وبناء عليه لهم كل الفائدة في عدم تخليهم عنه .

/٥/ ثانيا : أسباب مهنية بحتة

عدد هؤلاء 21 (5ر23/.) من 49 وموقفهم يحمل مفارقة إذ كيف يتشبه شخص ما بمشروع فلاحي اذا كان موظفا أو تاجرا أو حرفيا ؟ لن نتوخح المفارقة الا لاحقا . ان صاحب المخبزة أو الطاحونة أو محل بيع الموارد المنزلية يفضل الاهتمام " بمشروع " فلاحي على الهجرة الى الخارج .

/٥/ ثالثا : أسباب ثقافية اجتماعية

هنا - 13 شخص (5ر14/.) - لا يقع الحديث عن " مشاريع " فلاحية أو تجارية ناجحة وانما عن الفلاحة التي " يجب الحفاظ عليها لانتاج الحاجات التي تستهلكها العائلة " و " لتدعيم الروابط العائلية فتتكرر عبارات تدل على تعلق بالارض مثل " خدمة الارض هي التي تدوم " و " ليس له مكسب في ليبيا " أو " مرتبط بالزرع والزيتون " والحال أن هذا الزرع وذاك الزيتون لا يصلان أحيانا حتى الى طبية الحاجات العائلية .

/٥/ رابعا : أسباب عائلية بحتة

ان كان الموقف الاول تشبه " بالمشروع " لان تجربة الهجرة قد نجحت و انتهت مهمتها ، فاننا هنا أمام موقف معاكس في تعليقاته إذ تتالف هذه العائلات من أشخاص لم يعموا بتجربة الهجرة وهذا - طبعا - ما يفرقة عددهم 4 (5ر4/.) بالنسبة لهم ، التشبه " بالمشروع " وعدم الاهتمام بالهجرة مرده غياب " الوالي " (المقصود هو السند العائلي من اخوة وأبناء وغيرهم ...) أو كبر السن والعجز .

ب - الشبث المشروط " بالمشروع "

تصب تعليقات هذه المجموعة تقريبا في نفس صب التعليقات السابقة مع اختلاف وهو ان الموقف في أغلب الحالات تعبير واضح عن مقارنة بين النشاطين : اقتصاديا يعتبرون " مدخول الهجرة أفضل من مدخول الفلاحة " فالنشاط الاول " كَوْن كل العائلة " في حين أن النشاط الثاني " مدخوله بسيط جدا " الى درجة أن العديد من المنتفعين باعانة التنمية الريفية قد صرفوها في تحسين مسكن أو في حاجة يومية. اجتماعيا لا يتغير موقف هؤلاء من " مشروع " الفلاحة المقترح ، ولكن ان وقع الحفاظ عليه فلانه يجب الحفاظ على النشاط الفلاحي بصورة عامة لان ذلك هو السبيل الوحيدة لصيانة " ملك العائلة " لذا اقتضى الامر تقسيما للدوار بين أعضاء العائلة : " الهجرة نشاط الرجال " و " الفلاحة كبار السن والنسوة والذراري " .

خاتمة

الاستنتاج الذي نخرج به من استعراض هذه المواقف هو أن كل حديث قيل حول الفلاحة - " مشروع " التنمية الريفية - هو حديث - صراحة أم ضمنا - عن الهجرة سواء ساهمت أم لم تساهم في نجاحها وهذا الاستنتاج يهودي الى طرح سؤال كبير حول علاقة هذين النشاطين ببعضهما وهذا يبقى مرهوننا بدراسة مميزات هذه الهجرة .

2 = مميزات الهجرة

في الخاتمة المرسومة أعلاه ، انتهينا الى أنه كلما تحدث سكان مدين عن الفلاحة كلما سقطوا = بوعي أو بخير وعي - في الحديث عن الهجرة وما الفرضيات الثلاث المولية

الا تأكيد - واع فقط - لتلك الخاتمة .

الفرضية عدد 1

لا يوازي اقبال سكان مدينين على اعانات التنمية الريفية (81 . / . من العينة الجمالية دون اعتبار من أقبال عليها ولم يتحصل على شيء) الا اقبالهم على ممارسة الهجرة بل ان هذه الممارسة من العمومية بحيث انها تمكننا من الزعم بأنه كلما أزهرت الهجرة الا وازدهرت الانشطة الفلاحية وكلما ركزت الا وركدت معها .

الفرضية عدد 2

غير أن هذه العمومية التي تسم بميسمها نشاط الهجرة بكامل الولاية ليس لها دائما - حسب المعتمديات - نفس الشكلى و لا نفس الاثر المحدث على بقية الانشطة فاذا كانت تجارية صرفت مواردها في مشاريع استهلاكية بحتة واذا كانت هجرة شغل استغلت رساميلها في " مشاريع " انتاجية أو ما شابهها .

الفرضية عدد 3

بغض الطرف عن شكلها - هجرة شغل أو هجرة تجارة - توهثر الهجرة أيما تأثير في النشاط الفلاحي عموما وفلاحة التنمية الريفية خصوصا لا من حيث انها تمدد بالرسمال الضروي - فهذا ثانوي - ولكن من حيث انها تسدل عليه نفس الغطاء العائلي الذي انسدل عليها .

أ = عمومية الهجرة

تتجلى عمومية هذه الظاهرة على مستويين اثنين : العائلة و المجتمع أما على

المستوى الاول ، فلانكاد نجد عائلة واحدة ليس فيها عضو - ان لم نقل أكثر - يهاجر الى الخارج فعلى 110 عائلة أخصينا 141 عضوا مارسوا - قديما - الهجرة أو هم يمارسونها حاليا وهو ما يقدم لنا معدلا بواحد على كل عائلة على الأقل و الواقع فان هذا المعدل دون المعدل الفعلي لان العديد من المستجوبين نفوا أن يكونوا قد هاجروا أو انهم يهاجرون لاسباب أمنية أو لانهم لا يعتبرون هجرتهم لبضعة أيام - أو حتى ساعات للتزود بالبنزين اللبني الزهيد - هجرة بالمعنى الصحيح .

جدول عدد 9 عدد الناشطين الذين عملوا أو يعملون بالخارج

الجملة		سيدى مخلوف		ميدون		بنقردان		معتدية المهاجر
ن	ع	ن	ع	ن	ع	ن	ع	تاريخ الهجرة ووجهتها
7	10	4	1			13	9	يعمل حاليا بليبيا
20,5	29	8,5	2	45	22	7,5	5	يعمل حاليا بفرنسا
54,5	77	87,5	21	18,5	9	69	47	عمل من قبل بليبيا أو ببعض الاقطار العربية
18	25			36,5	18	10,5	7	عمل من قبل بفرنسا أو ببعض الاقطار الاوربية
100	141	100	24	100	49	100	68	الجملة

تأتي معتدية بنقردان في صدارة المعتديات الاخرى من حيث نسبة المهاجرين فيها ان أظهر البحث الميداني 16 مهاجرا في كل عائلة مقابل 13 في

ميدون و 0,7 فقط في سيدي مخلوف ولو كنا نبحت عن تأكيد عمومية الهجرة في كامل الولاية لكانت هذه الأرقام كافية لاثبات "وظيفية" الهجرة للأنشطة الفلاحية - برغم الاختلافات - لكننا على خطى ليفي ستراوس نتشبه بالاختلاف والتنوع مهما كانت نسبته حتى ندرك أكثر الأسباب الكامنة وراء "وظيفتها المطلقة أو النسبية أو حتى" لا وظيفتها".

ان التفسير الشائع حول الجهات الحدودية ، يمكن أن يقدم لفهم صدارة بنقردان في هذا المجال، فهي تتفق في ذلك مع جهات أخرى كالجنوب الغربي و الشمال الغربي وحتى مع مناطق أخرى من بلدان أخرى مصنعة أو غير مصنعة مما يعطي هذا التفسير صبغة كونية لكنه يبقى عديم الجدوى لتعقل حركة الهجرة بالمعتمديات اللاحودية من ناحية ومدى تأثير حدودية الهجرة أولاً حدوديتها فني انجاح أو افشال برنامج التنمية الريفية من ناحية أخرى .

ان هذا التفسير يبقى عاجزاً أمام التساؤلات التالية :

أ و لا : اذا كان ازدهار نشاط الهجرة مرتبطاً بحدودية المنطقة التي تمارسها فكيف نفهم ازدهاره و ركوده في منطقتين كميدون وسيدي مخلوف والحال ان الاثنتين لا حدوديتان؟

ثانياً : لماذا، أخذت هجرتيهما قديماً وجهتين مختلفتين تماماً ، الأولى بالاساس نحو فرنسا والثانية كلياً باتجاه ليبيا ؟

ثالثاً : كيف نفسر نزول مستوى الهجرة حالياً في سيدي مخلوف الى نسبة 0,4 / . فقط بعد أن كانت قديماً تفوق حتى مثلتها في بنقردان (0,875 / . مقابل 0,69 / .) ؟

رابعاً: هل من المعقول أن تهبط نسبة هجرة سكان بنقردان نحو ليبيا — من 69٪ . قديماً الى مستوى 13٪ . فقط ، اذا كان اقتصاد هذه المعتمدية يقوم حالياً على التقل بين ليبيا و تونس ؟

لا حاجة لنا من التذكير بأن فرنسا احتاجت الى قوة عمل المستعمرات انطلاقاً من فترة ما بين الحربين ولقد عرفت البلاد التونسية — كغيرها من المستعمرات الفرنسية — نزيهاً لهذه القوة منذ ذلك الحين الا أننا نستثني بن قردان وسيدي مخلوف — من هذه الهجرة لسببين أساسيين:

أولاً : ان السلطة الاستعمارية — برغم التغييرات التي أدخلتها — لم تقض نهائياً على أساليب الانتاج والحياة الاجتماعية الاصلية اذ ظل الترحال مورد الرزق الاساسي لآغلب سكان المنطقتين .

ثانياً : لو كان سكان بنقردان وسيدي مخلوف قد ساهموا في تلك الهجرة فعلاً لتزامنت معها انجازات معمارية من النوع الذي عرفته المنطقة في الستينات والسبعينات لكن شيئاً لم يكن من ذلك .

ومقابل ذلك ، ساهم سكان ميدون في تلك الهجرة نظراً لتأقلمهم مع نمط هجرة الشغل " الفرنسية " و تلبيةهم لمطلب المهارة — ولونسيبا — بحكسهم انتماءهم الى مركز حضري — جربة — سيحي تتوفر فيه حظوظ التعليم والتكوين المهني خاصة ابتداء من الستينات ولحل هذه الخصلة التي ميزت سكان ميدون هي التي جعلتهم يساهمون حتى في الهجرة التي استقطبت جمعاً كبيراً من طالبي الشغل من محمديتي بنقردان وسيدي مخلوف .

لكن هذا الاستقطاب سرعان ما تلاشى بسبب الاقبال المتزايد لليد العاملة العربية و الافريقية وحتى الاسيوية على ليبيا والازمات الحادة التي كانت تقوم من حين لآخر بين نظام هذا البلد والنظام التونسي وهنا ما فرض اما الاعراض عن الهجرة

- وهذا ما فعله سكان سيدي مخلوف فنزلت نسبة هجرتهم الى ليبيا من 87.5% الى 8.5% حاليا - واما التكيف مع الوضع الجديد وهذا ما فعله سكان بنقردان الذين لم يعودوا يولون اهتماما كبيرا باطالة الاقامة هناك وتجشم البحث عن شغل ، وأصبحت غايتهم الاولى هي القيام بصفقات تجارية خاطفة وبأكشـرح وفي هذه النقطة بالذات يلعب الموقع الجغرافي الحدودي دوره ويرجح كفاءة بنقردان على سيدي مخلوف. هذا طبعا لا يعني انه الشرط الوحيد الكافي ، فممارسة التجارة تتطلب دراية واطلاعا على الانماط الاستهلاكية المدنية ولهذا كانت " أسواق ليبيا " الموجودة بجزيرة و مدن و خاصة صفاقس في مستوى أو حتى فوق مستوى السوق الموجودة في بنقردان .

لكن اذا كانت هجرة التجارة بمثل هذه الاهمية فلماذا أجاب جل سكان بنقردان بأنهم لا يمارسون حاليا الهجرة الى ليبيا ويعزز هذا الجواب النسبية الاحصائية التي كانت بـ 13% . مقابل 69% . قديما ؟ ان نسبة كبيرة من الاستجابات قمنا بها أثناء فترة بداية الانفراج بين النظامين بحيث كانت التجارة منحصرة في النشاط السري - " الكنترة " - ولم تعمم الا لاحقا كما أن الروتين التي أصبحت تتم بها الجولات داخل ليبيا حاليا تبسطت وتسهلت اجراءاتها الى حد أن الرحلة في غالب الاحيان لا تتجاوز يوما أو اثنين و في بعض الاحيان بعض الساعات .

ان استجابة محتمديتي ميدون وبنقردان - أكثر من معتمدية سيدي مخلوف - لمطلبي الكفاءة في الشغل و الكفاءة في التجارة هو الذي مكن من توفير فائض مالي وظيف - فيما وظيف - في تنمية العمل الفلاحي ، ف سجلنا عددا من المشاريع الناجحة التي أصبح أصحابها يبيعون انتاجهم في السوق ونسبتها على التوالي 35.5% و 35% في كل من بنقردان وميدون في حين لم نسجل أكثر من 16% في سيدي مخلوف وهذا السبب عينه هو الذي يفسر لنا لماذا كانت نسبة من ليس لهم

مشاريع أرفع في سيدي مخلوف (26 ٪) من ميدون (8 ٪) وبنقردان (14,5 ٪) .
و مع ذلك فهل توهدني استثنائية الوضع في سيدي مخلوف الى تعاثل
وضعتي بنقردان وميدون ؟
ب : أشكال الهجرة

جدول عدد 10 ماهي الفوائد التي جنتها العائلة من الهجرة

(حسب المعتمديات)

المكان	بنقردان		ميدون		سيدي مخلوف		الجملة	
	ع	ن	ع	ن	ع	ن	ع	ن
بناء مسكن أو مساكن للعائلة	29	36	18	25	11	38	58	32
زواج المعني بالامر أو أحد ابنتاه	16	20	10	14	7	24	33	18
تعليم الابناء ومصاريف يومية	15	18,5	8	11	3	10,5	26	14,5
تكوين رأس مال للفلاحة	9	11	10	14	4	13,5	23	12,5
تكوين مشروع اخر تجاري أو غيره			10	14	2	7	12	6,5
تجهيز مسكن (تلفزة راديو)	9	11	3	4			12	6,5
شراء سيارة	3	3,5	4	5,5	2	7	9	5
شراء ملك			9	12,5			9	5
الجملة	81	100 ٪	72	100 ٪	29	100 ٪	182	100 ٪

تصرف العائلات في ولاية مدنين ثلث مداخيل الهجرة (32.%) في السكن والثلث الثاني في الزواج والتعليم (18.%) + (14.5.%) أما القسط المخصص لتكوين رأس مال للفلاحة فلم يصل حتى الى نصف الثلث الاخير (12.5.%) و يمكن أن نؤكد بأن هذه الاختيارات لا تخص معتمدية دون أخرى إذ توضح لنا النسب حسب المعتمديات أن مصاريف السكن على سبيل المثال استحوذت على 36.%. في بنقردان و 25.%. في ميدون و 38.%. في سيدي مخلوف و الزواج بالتالي على 20.%. و 14.%. و 24.%. وحتى حصة "الرأسمال" المعتمد للفلاحة لم يعرف تفاوتاً كبيراً (11.%. و 14.%. و 13.5.%) بين هذه المعتمدية أو تلك . يمكن لهذه الملاحظات أن تنسف - من البداية - العلاقة التي أقمناها - و التي نطمح الى اثباتها - في الفرضية عدد 2 بين قيمة الهجرة وقيمة الفوائد التي تجني منها لكن قراءة الجدول من زاوية أخرى يمكن أن توضح أشياء جديدة . ان العدد الجملي للعينة المستجوبة يساوي 110 عائلة في حين أن الاجوبة المتحصل عليها تساوي 182 معنى هذا أن عدداً كبيراً من العائلات أعطت أكثر من جواب و بالتالي تحصلت على أكثر من فائدة من أموال الهجرة والجدة تكمن في معرفة مكان هذه العائلات .

إذا كانت بنقردان الممثلة ب 42 عائلة قد أعطت 81 جواباً وميدون الممثلة ب 37 عائلة قدمت 72 جواباً وأخيراً سيدي مخلوف الممثلة ب 31 عائلة أفادت ب 29 جواباً ، فاننا نخرج بمعدلات أجوبة - فوائدها - تقارب على التوالي 19 و 9 و 0 و هذا معناه ، انا كانت العائلة الواحدة في كل من بنقردان و ميدون قد ضمت فائدتين من الهجرة فان سيدي مخلوف لم تغنم الا واحدة . اكثر من ذلك ، هذا الفارق صائر الى مزيد من الاتساع اذا ذكرنا بنتائج الجدول الاخير و الذي بين أن الهجرة في هذه المعتمدية الاخيرة لم تعد تمارس حالياً الا بنسبة 12.5.%. .

و بناء عليه ، نغض الان الطرف عن سيدي مخلوف، ونوجه اهتمامنا نحو بنقردان و ميدون و بالذات نحو المصاريف المعتمدة مباشرة في المواطن الانتاجية . تبدي نتائج الجدول انتصارا لصالح ميدون . اذا كان تفوقها في مجال توكيين رأس المال الفلاحي (14 . / . مقابل 11 . / .) محتشما فيمكن تدعيمه برأس المال الموظف لشراء الاملاك (125 . / . مقابل لا شيء) أو بالرأسمال المخصص للمشاريع التجارية أو غير التجارية (14 . / . مقابل لا شيء) و في هذين الحالتين يكون التفوق مطلقا، فهل يرد هذا التفاوت الى طبيعة كل من هجري مييدون - هجرة شغل نحو فرنسا - وبنقردان - هجرة تجارة نحو ليبيا - و اذا كان الامر كذلك ، فان "وظيفية" تلك ستكون أرفح من "وظيفية" هذه بالنسبة لبرنامج التنمية الريفية .

⊖ هجرة التجارة

قد يبسود الجدول السنوي سنعرضه الان وكما تحصلنا عليه من دراسة 1984 لاول وهامة غريبيا عن القضية التي نحن بصددتها - هجرة التجارة - ولكنه ، مثلما سنرى أشهد ما يكون التصاقا بها .

ما الذي ينقص المنطقة حسب رأيك

النسبة	العدد	الاجابة
45,8	100	(1) المشاريع الاقتصادية التي تخلق مواطن الشغل (. / .22 . صناعية - . / .9 . مشاريع فلاحية)
22	48	(2) تجهيزات وخدمات اجتماعية متنوعة (كهرباء - ماء صالح للشرب - طرق نظافة شوارع)
17,8	39	(3) وسائل ترفيه وتثقيف متنوعة (سينما - مسرح)
7,3	16	(4) التخطيط المحكم لعمران المدينة بسبب تقصير الاطارات و المسوءولين
4,12	09	(5) لا جواب: لا يهتم بمشاكل الغير
2,7	06	(6) تخلف عقلية أبناء المنطقة وكسلهم
. / .100	218	المجموع

ملاحظات أولية

= على عينة ب170 عائلة، تحصلنا على 218 اجابة وهذا يعني أن العائلة الواحدة
تقدم أحيانا جوابا ثانيا أو حتى ثالثا اضافة الى الاول .
= هناك 100 اجابة تطالب بمشاريع اقتصادية متنوعة ونسبتها 45,8 . .
= لنا أيضا 103 اجابة تضم المجموعتين الثانية والثالثة وتطالب في جملتها بمجموعة
من الخدمات الاجتماعية (كهرباء - ماء صالح للشرب نظافة . .) أو الثقافة (دور

سينما - و مسرح) أو تنظيمية (طرقات، تخطيط عمران المدينة) ونسبة هذه المجموعة الكبيرة الثانية تساوي 2/47ر. . .
= أما المجموعتان الصغيرتان الخامسة والسادسة ، فاننا نغض عنها الطرف
و نحصر بحثنا في المجموعتين سالفتي الذكر.

تساويات

أولاً: تطلب المجموعة الاولى - من الدولة طبعا - وتلح في طلبها لمواطن الشغل التي تمكن من الاستقرار، وحين نحاول الدخول في تفاصيل حول نوعية مواطن الشغل المطلوبة نكتشف ان 22 منها (22/ .) فحسب صناعية و 9 (9/ .) فقط فلاحية، أما البقية فهي أما تجارية (لا ندي كيف تخلق الدولة مواطن شغل في التجارة) وعددها 12 (12/ .) و أما غير محددة وهنا يبدو جليا ضبابية موطن الشغل في ذهنية سكان بنقردان وما دام عدد مواطن الشغل اللا صناعية واللا فلاحية المطلوبة يساوي 69 (69/ .) فانه يجوز لنا القول بانها النسبة المهيمنة .

ثانياً: بلغت أصوات المجموعة الثانية المطالبة بجملة من الخدمات الاجتماعية 103 صوتا - أي 3 أصوات فقط فارق على المجموعة الاولى -

استنتاجات

ان هذا التساوى في عدد الاصوات لسدى المجموعتين والذي يكاد يكون حسابيا يثير مفارقة لا بد من فك التباسها ، فالطموح الى التمتع بالخدمات الاجتماعية الحديثة يفترض مسبقا أن تكون الضرورات الحياتية الاولى الاخرى قد تحققت - ان ليس كليا - فعلى الاقل بنسبة تخول لهم بعد المطالبة بالخدمات الاجتماعية .

الا أن الواقع يبين أن الانجازات التتموية في مجال التشغيل تبقى محدودة جدا وحتى التضخم المرضي للقطاع الثالث لا يخربنا كثيرا ذلك أن الناشطين في صلبه أغلبهم من ذوي الدخل المحدود الذي لا يسمح بنمط حياتي يضاهي الموجود بالمدن الكبرى.

ظنبدأ بطرف المفارقة الاول، والذي أسميناه بالضرورات الحياتية الاولية - أي الشغل - ان نسبة 69.0٪ من الذين طالبوا بمواطن شغل لم توضح طبيعة الشغل المراد فهذه المجموعة القبلية التي تخلت عن استقلاليتها واصبحت تنتمي الى الدولة الجديدة وتدين لها بجملة من الواجبات ترى أن من حقها - مقابل هذا التنازل - ان تتال شيئا ما من هذه الدولة . ماهو هذا الشيء؟ قبل الاجابة لا بد من استعراض النقاط الاتية :

= ان الشغل المنتج خارج القطاع الثالث - لم يعرفه التوازنين (1) لا في العهد الفرنسي ولا مع الدولة الجديدة الا في شكل حلم يصور في وسائل الاعلام المسموعة و المرئية .

= كما أن الشغل الذي عرفوه من خلال الهجرة - القديمة - الى كسل من ليبيا وفرنسا لا يمكن أن تحققه لهم الدولة التونسية - والا ما كانوا قد هاجروا - لا من حيث " الكريبار " و لا من حيث قيمة الدخل المالي .

= ان الهجرة - هجرة التجارة - أصبحت تقليدا في بنقردان ولما كان شغل الاجارة فلاحيا كان أم صناعيا يتميز بأوقات وعدد ساعات وأجور مضبوطة ضبطا شديدا، فإنه يجد نفسه في تناقض مع طبيعة الهجرة التي تقتضي شيئا من الحرية الفردية ، وليس صدفة أن 12 من جملة ال 69 ألمعوا الى الشغل التجاري و هم بطبيعة الحال لم يقصدوا الشغل التجاري لذاته و انما لاتصاله بالهجرة التي توفر له رأس المال و البضاعة و لان الشغل التجاري يوفر تلك الحرية التي سبق

(1) التوازنين : هي التسمية القبلية لسكان بنقردان .

الحديث عنها وهذا بطبيعة الحال لا ينسحب على فئة التجار فحسب بل على كل فئات القطاع الثالث خاصة لما لهم من فرص للحصول على اجازات وعطل تجعلهم على اتصال مستمر بهذا التخليد الراسخ : الهجرة .

أما الذين تحدثوا بوعي عن مواطن شغل صناعية وفلاحية فان نسبتهم تعادل 31.0/ .

= ان عددهم قليل و لا يمثلون الا رأي 26 شخصا (باعتبار أن هناك من أعطى صوتين : واحد للعمل الفلاحي والثاني للعمل الصناعي) ولذلك فان نسبة الثلث لا تعكس الرأي المهيمن .

= من جملة هؤلاء ال 26 (31 صوت) ، نلاحظ وجود 11 يعملون في القطاع الثالث ولهم مواطن شغل قارة وذات دخل محترم (5 تاجر - 2 معلم - 2 سائق 1 حاجب بشركة - 1 طباط بالمعهد) اذن نلاحظ أن نسبة أقل بقليل من النصف ممن اقترحوا مواطن شغل في مجالي الصناعة و الفلاحة هم اناس ينتمون الى الطبقات الوسطى وأبعد من غيرهم عن ممارسة هذه الاشغال التي يقترحونها .

= الاشخاص ال 10 اللاحقون هم عمال قارون أو غير قارين في بنقردان أو بالخارج ، يمارسون جميعا " الكثرة " (1) بين بنقردان وليبيا منهم 4 يمارسون اضافة الى ذلك نشاطا فلاحيا خاصا في بنقردان و لا نعتقد أنه من قبيل المنطق أن يقترحوا لانفسهم عملا صناعيا أو فلاحيا بثماني ساعات يوميا وأجر أدنى تضبطه الحكومة التونسية ، بل نتأكد من أن مناداتهم الواعية لتوفير مواطن شغل من ذلك النوع موجه لغيرهم وليس لهم .

= لم يبق اذن الا خمسة أشخاص ليسوا من نشيطي القطاع الثالث أو " الكثرة " - ما عدا واحدا - طالبوا بمواطن شغل فلاحية وصناعية وهم واعون بأن ذلك قابل

(1) " الكثرة " أصل الكلمة (Contre Bande) وتعني ادخال - أو اخراج - بضاعة

ممنوعة من البيع أو من غير تقديم الاداءات الجمركية وذلك بالتسرب عبر مسالك خفية .

لانسحاب عليهم ان منهم الفني في الكهرباء و العامل بشركة و البناء الا أن عددا
بخمسة ضمن مجموعة بخمسة وعشرين لا يعني شيئا كبيرا أو نسبة مؤثرة .

خاتمة

ان كل ما قمنا به هو اظهار الخلل الموجود في الطرف الاول من المفارقة
و هو قلة طلبات مواطن الشغل في منطقة تشكو الفقر الفلاحي و الصناعي مقابل
أهمية الطلبات المتعلقة بالخدمات الاجتماعية. ان الخلل يكمن في أن ما نسميه
عادة الشغل المنتج (الفلاحي أو الصناعي) ليس هو الشغل الذي يطالب به سكان
بنقردان و حتى ان ورد على لسان 31.0 / منهم .

ان المسألة قد تحققت أكثر فأكثر و يمكن لنا أن نؤكد أن الدولة
لو استطاعت أن تحقق الشغل " الكريم " (فلاحي أو صناعي) لكل سكان بنقردان
فلا نعتقد أنها ستجد تجاوبا كبيرا لأنها قبل أن تفعل ذلك كانت قد غرست فيهم
شيئا آخر اسمه " أدلوجة الاستهلاك " وهو الطرف الثاني في هذه المفارقة التي
نحن بصدها . ان هذه الادلوجة هي التي جعلت الطلبات الاجتماعية تسبب
- بل و تحمي - الطلبات المتصلة بالشغل نفسه .

و لا نريد هنا أن نفرض التدرج الاوربي القديم (الذي تبنته الدولة
الجديدة أيضا و تلك مفارقة أخرى) القائم على : ضرورات أولية - ضرورات ثانية .
فتجربة أوروبا الصناعية لا ولن تتكرر مع " البلدان النامية " . وهذه مسلمة قد فرغ
علماء الاجتماع و الاقتصاد من البرهنة على بدايتها . ومع ذلك فلا نعتقد أن المطالب
الثانية يمكن أن تقوم على مجرد خواء أدلوجي بحت ، ان لا بد لها من حد مسادي
أدنى يمكن من تحقيقها . ولهذا السبب كانت الهجرة - خاصة الى ليبيا - المخرج
الوحيد الذي به حل هذا التناقض بين ضرورات نمط الحياة الجديد (و خدماته

الاجتماعية المتنوعة) من جهة وحدود الاستجابة له من جهة ثانية .

⊕ هجرة الشغل

بيدي مثال ميدون اختلا فات عن بنقردان من حيث توظيف موارد الهجرة في مواطن لم يقبل عليها سكان هذه الاخيرة بالمرّة مثلما تبرزه نتائج الجدول عدد 10 و التي أكدت على العكس من ذلك نسبتين بـ 14.0 / و 12.5.0 / من جملة موارد الهجرة خصصت في ميدون لتكوين مشاريع تجارية و غير تجارية ولشراء أملاك و أراضي .

هل يجوز ربط هذا التوجه الاستهلاكي لدى قرابة ربع عينة ميدون (14.0 / + 12.5.0 /) بطبيعة الهجرة نحو فرنسا : فقد تكون هجرة الشغل أثرت في ذهنية المهاجرين ذوي الاصل الريفي . فيتحول تصورهم للعمل من مجرد نشاط ينجز لتلبية حاجات العائلة يزيد أو ينقص أهمية حسب تقلبات العناصر الطبيعية أو ارتفاع أو تدني أملاك العائلة الى شغل يومي يوهي كدور اجتماعي يتحصل بموجبه على دخل مادي قار تلبى به حاجات اجتماعية هي الاخرى قارة (تعليم - مصاريف سكن - مصاريف ترفيه ...) و بالتالي يكف المرء عن ممارسة نشاطه كالتزام عائلي فحسب ليصبح التزاما اجتماعيا ؟

ان هذا التوجه وان يكن " لا استهلاكي " فانه على أية حال لا يمكن أن يكون " انتاجيا " فتأسيس المشاريع التجارية و شراء الاراضي الفلاحية من قبل مهاجري ميدون أبعد ما تكون عن " روح المقاول الشومبيري " المخامرة و أقرب ما تكون الى " روح المهاجر الذي أرهقته الخبرة " فراح يبحث عن " مشروع " يكون بمثابة التقاعد المبكر. وهذا ما توفر له بفضل الموقع الجغرافي القريب من مدينة جربة السياحية فراح يتاجر في بعض المواد المدنية الاستهلاكية والاراضي

الصالحة للبناء و المعمار. وهكذا بينما كان "المهاجر البنقرداني" يذهب ويـوءوب يوميا الى / من ليبيا لجلب البضاعة يستريح "المهاجر الميدوني" على عتبة محله ليلبي طلبات السياح الرائحين والخادين حوله .

خاتمة

بينما اذن أن الهجرة كأحدى الوظائف الاساسية في العائلة لا توهدى الى تثبيت قيم انتاج بقدرما تدعم قيم استهلاك. وتستوي في ذلك هجرة التجارة وهجرة الشغل. لكننا نصطدم باعتراض : هل الفلاحة - وفلاحة التنمية الريفية على وجه الخصوص - نشاط استهلاكي؟ وتبعاً لذلك لا عقلاي؟ اننا لا نريد اثبات لا عقلانية هنا النشاط من حيث أنه استهلاكي و انما من حيث أنه عائلي وهنا نصل الى الفرضية الثالثة

ج - عائلية الهجرة

لا نقصد فقط بعائلية الهجرة وجود نسبة هامة من أعضائها يمارسون هذا النشاط بل أيضا و بالاساس كون هذا الاخير أصبح دورا من الادوار يوءدى في نطاق نمط من أنماط تقسيم العمل داخل هذه المؤسسة . وهذا لا يعني ادعاء بأن كل أعضاء العائلة يتماثلون تماما يستوي فيهم أصحاب الاعمال القارة - موظفون بالاساس - بأصحاب الاعمال غير القارة أو بالعاطلين . فانتماء كل منهم الى جماعة انتماء مهنية أو غير مهنية لا يمر دون أن يوتر في علاقة كل منهم بعائلته وبمختلف أعضائها ، لكن ما نريد ابرازه هو أن ضعف البنية الاقتصادية العصرية هنا - مجال بحثنا - يجعلها لا تحتاج الا لبعض أصناف من الموظفين ، فأصحاب الشهادات العليا والمهارات الفنية تجذبهم - وينجذبوا الى - المدن الكبرى . ما تحتاجه ولايسة

كمدنين لا يتعدى حدود الوظيف المتوسط أو البسيط من ذوي الدخل المتواضع الذي و ان كان يوفر أجرا شهريا قارا فانه يبقى دون ما يقتضيه نمط الحياة الجديد . و لهذا السبب فان الهجرة لن تتسحب على صنف مهني أو غير مهني دون آخر بمن فيهم الموظفون ، أكثر من ذلك فانها ستفرض تقسيما للدوار داخل كل عائلة حسب جماعة انتماء كل من أعضائها .

كما وضحنا في مكان سابق ، هيمنة الطابع الاستهلاكي للهجرة بنوعيهما على الطابع الانتاجي . وهذا يعني أن المهاجر لا يروي في أغلب الاحيان السى تركيب ثروته لبناء مشروع انتاجي و انما الى صرف ما غممه في بعض "الصفقات" الصغيرة لبعض أدوات الاستهلاك أو العقارات (أراضي) التي تستفيد منها العائلة أو التي تباع محققة ربحا سريعا ، غير أن بعد المسافات - خاصة بالنسبة لمهاجري فرنسا - وتعد هذا النشاط نفسه حتم على العائلة نفسها تكيفا جديدا تمثل في اختصاصات تلخصها في مهاجر مقيم و مهاجر وسيط و مهاجر على عين المكان .

/ = / المهاجر المقيم : هو الذي يقيم بشكل متواصل في البلد المقصود فتتكون له بطول المقام هناك و بحكم ضغوطات العمل الرأسمالي - المقصود هنا حالة فرنسا - خبرة بما يعرض هناك من انتاج استهلاكي جديد يمكن أن يباع في السوق التونسية . و لكن هل تتمتع هجرة بنقردان بمثل هذا الاختصاص ؟ لا ونعم . لا اذا ذكرنا بأن هجرة الشغل - طويلة المدى - نحو ليبيا قد انتهى أمرها منذ بداية السبعينات و لم يبق منها شيء كبير . نعم اذا قلنا ان بنقردان - كخيرها من مدن الجنوب التونسي - خلقت " البديل الوظيفي " لهذا الصنف من المهاجرين سواء بما بقي من علاقات دم قبلية قديمة أو علاقات صاهرة حديثة العهد لم تقطعها حتى أيام العداء بين نظامي البلدين . ان شراء غاز أو ثلاجة أو جهاز تلفزة بربع سعره في السوق

التونسية ليس سهلا بل هو ممنوع على غير الليبيين ، ولذا أصبح الليبي في غالب الحالات مثل صنف "المهاجر المقيم" بالنسبة لسكان الجنوب وبالاخص لسكان بنقردان .

/=/ المهاجر الوسيط : في ميدون ، يلعب هذا الدور أحد الاخوة أو الاب أو أحد الابناء . وهو لاء عادة ممن يتمتعون بحمل قار يوفر في الان نفسه فرصة الاسترخاء للتغيب والراتب المنتظم وهي من جملة الامتيازات التي تسهل قضاء العطل خارج الحدود للاتصال بالمهاجرين المقيمين وجلب البضاعة التي كدست و الاموال التي اكتسبت . ان هذا الصنف من المهاجرين ينسحب أيضا على بنقردان ولكن بدرجة أكثر أهمية نظرا . لان وساطتهم ليست سنوية أو حتى شهرية بل انها تكاد تكون يومية .

/=/ المهاجر على عين المكان : هذا الدور ينقسم بدوره الى دورين احدهما مباشر و الاخر غير مباشر . الاول يتمثل في تسويق البضاعة فيما يسمى "بسوق ليبيا" و يشرف على هذا العمل عادة شبان أو شيوخ أو حتى أطفال مثلما يقع الان في بنقردان أين يجند عدد كبير من تلاميذ المدارس و المعاهد بمحل البيع أو على قارعة الطريق المؤدية الى ليبيا بخاية ابدال العملة ، أما الدور الثاني فيتلخص في عمليتي السفر على تشيئة أبناء كل العائلة و صرف موارد الهجرة في لوازمها اليومية والاستثنائية كالبناء وتهيئة مقتنيات زفاف أحد أعضاء العائلة ، وهنا لا فائدة من البحث عن يوم دي هذا الدور فهو مسؤولية من لم يكن من الصنف الاول أو الثاني من المهاجرين بشرط أن تتوفر فيه الخصال المطلوبة .

خاتمة عامة:

حين يفشل برنامج التنمية الريفية في احلال الاسرة (خلية المجتمع العصري) محل العائلة (خلية المجتمع التقليدي) وتتجح هذه الاخيرة في التحكم في كل الانشطة الاستهلاكية والانتاجية بالريف التونسي فلا يسعنا الا أن نتساءل : أين تكمن العقلة التي كنا رسمنا نموذجها المثالي في الجزء الاول من هذه " التتميمية الالاعلانية " التي يبرزها هذا الجزء الثاني من العمل و التي تتناقض فيها الاهداف المرسومة مع ما يحدث من نتائج ؟

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

الجزء الثالث
الإعقباتية التنموية

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

I الاندماج

- برنامج التنمية الريفية المندمجة -

“
وبحسب

فان برنامج التنمية الريفية المحدث بمقتضى الامر عدد 310 لسنة 1973، قد تقرر تطويره ببرنامج التنمية الريفية المندمجة الذي شرع فيه ابتداء من السنة الحالية .
ويهدف هذا البرنامج الجديد الى :
- النهوض بالمناطق الاقل حضوة وذلك ب...
- خلق موارد الرزق ومواطن الشغل الى جانب...
- دعم البنية الاساسية و
- تحسين ظروف العيش بهذه المناطق التي تم اعداد مجموعة من المشاريع المندمجة لفائدتها .”

من منشور السيد الوزير الاول

عدد 8 / د - المؤرخ في 23 ملي 1984 (1)

حين نقارن هذا النص المؤسس لهذا البرنامج الجديد بالنص الذي أسس للبرنامج القديم - أي برنامج التنمية الريفية - الذي كنا تحدثنا عنه في الجزء الاول من عملنا و المقصود هنا تطويره ، يحق لنا أن نتساءل : أين يكمن التطوير؟ فالهواجس التسيبي تحرك هذا : النهوض بالمناطق الريفية وتحقيق التوازن الجهوي من خلال خلق مسوارد الرزق وتحسين ظروف العيش، هي نفسها التي كانت حركت الاخر منذ بدايات عشرينات السبعينات .

“كما أن طرق تنفيذ هذا البرنامج (المقصود هو البرنامج الجديد) تعتبر امتدادا

1) الجمهورية التونسية - وزارة التخطيط - المندوبية العامة للتنمية الجهوية

برنامج التنمية الريفية المندمجة (1985 - 1989) . جوان 1985 . ص 1 .

للطرق التي تمكن برنامج التنمية الريفية العادي من وضعها والتي أمكن بفضلها ارساء تقاليد و أساليب أظهرت نجاعتها في ميدان الانجاز على المستوى الجهوي (1).

وفي نفس التقرير الموسس للبرنامج الجديد نجد هذا التناقض أيضا : فمن جهة يرى أن البرنامج القديم قد "حقق انجازات كبيرة تأكدت بوضوح من خلال نتائج التعداد العام للسكان لسنة 1984 ان لوحظ مثلا أن نسبة التزويد بالماء الصالح للشرب قد ارتفعت بين سنتي 1975 و 1984 من 16 الى 33 في المائة بالولايات الداخلية كما ارتفعت نسبة التتوير في نفس الفترة ونفس الولايات من 18 الى 50 في المائة فيما تقلصت نسبة الاكواخ في هذه الجهات من 42 الى 9 في المائة فقط خلال نفس الفترة" (2)

ومن جهة أخرى يعيب على برنامج التنمية الريفية أنه "ركز تدخلاته على تحسين ظروف العيش وعلى البنية الاساسية أكثر من اهتمامه بالانتاج والتشغيل... بدا وكأنه يبتعد عن المسار الذي ضبط له عند بعثه وقد تبين من خلال النتائج الاولية لدراسة تقييم هذا البرنامج أنه من الضروري تدعيمه واعادة توجيهه حتى يصبح بحق برنامجا تنمويا يهدف للنهوض بمتساكني الريف من حيث الانتاج والدخل ومن حيث تحسين ظروف ومستوى العيش في آن واحد." (3)

صحيح أن احدى أشد الانتقادات التي وجهت للبرنامج القديم هي اطنابه في تمويل الانشطة غير الانتاجية (البنية الاساسية) ان قارت الاعتمادات المخصصة

(1) المندوبية العامة للتنمية الجهوية - وزارة التخطيط .

دراسة الجدوى لبرنامج التنمية الريفية المندمجة 1984 - 1986

- التقرير العام - ديسمبر 1984 - ص 6 -

(2) نفس المصدر - ص 1 -

(3) نفس المصدر - ص 1 و 2 -

لها النصف (50/4 في المائة) . لكن واذا غضضنا الطرف عن الاعتبارات السياسية والدعائية الاستعراضية التي قد تكون دعت الى ذلك الاطناب ، فيمكن القول أن الامر معقول . وهذا لا لاننا نريد أن نساند المنطق الداخلي لفلسفة البرنامج القديم و انما لاننا نريد أن نبين أن ذلك المنطق هو ذاته الذي يتحكم في فلسفة البرنامج الجديد والادلة على ذلك عديدة أولها أن ما رسده هذا الاخير من اعتمادات لمثل تلك الانشطة قريبة من ثلث اعتماداته (30 في المائة) و ثانياها أنها علاوة على أهميتها ماكانت لتتنزل من النصف الى الثلث لو لم يكن البرنامج القديم قد تكفل بأعباء ثقيلة ذات طابع تقني واداري بالخصوص ، فأفاد منها البرنامج الجديد بخير كلفة وثالثها ، ومثلما سنرى لاحقا ، أن جزء كبير من الاموال المستثمرة في برنامج التنمية الريفية المدمجة ذات أصل خارجي وليس بعيدا أن يكون أصحاب هذه الاموال قد لعبوا دورا في انحسار حصة الانشطة غير الانتاجية من الاعتمادات الى مستوى الثلث .

قد نكون بالغنا في رصد نقط التشابه بين البرنامجين ولم ننتبه لنقطة قد تكون مركزية في البرنامج الجديد وهي : الانتاج . فقد تكررت عدة مرات كسبب من أسباب "تحسين متوسط دخل الاسرة ويتمثل ذلك في ستة أضعاف مستوى عتبة الفقر بالريف . . . و التخفيف من البطالة باحداث 5 ملايين و 442 ألف يوم عمل أي ما يعادل 20.000 مواطن شغل . . ." (1)

لكن يجب أن لا نحمل هذه العبارة - الانتاج - أكثر مما تتحمل فالدعوة الى رفع الانتاج لم تغب عن بال من دعوا الى تأسيس البرنامج القديم ، فالحديث عن مواطن الشغل وموارد الرزق وحضائر العمل لم يفصل يوما عن هاجس الرفع من الانتاج . وعلى أية حال ، اذا كان للبرنامج الجديد تصور مغاير للانتاج - والانتاج

الفلاحي هو الذي يهمننا هنا في المقام الاول - فان هذه النصوص تبقى عديمة الجدوى .
لذا فالاجدى هو الانطلاق من التغيير الذي طرأ على اسم البرنامج أو بالاحرى -
الاضافة التي حولته من برنامج قديم الى برنامج جديد : الاندماج .

أ - مفهوم الاندماج

“يتمثل الاندماج الذي هو الركن الاساسي في هذا المشروع في محورين اثنيين -
أولهما ترابط العمليات المنتجة بالعمليات غير المنتجة بحيث يمكن المسلك الفلاحي
من تزويد منطقة الاحياء بالاسمدة والبذور والحيوانات والمعدات والتجهيزات اللازمة
لخدمة الارض ولاحياءها وترويج المنتج المنتظر من منطقة المشروع . وفي نفس الاتجاه
تكون المساكن المقرر بناؤها أو الحنفيات العمومية أو مراكز الصحة الاساسية وغيرها
من المنشآت مركزة داخل منطقة المشروع حتى يفتتح بها مساكن المنطقة ويقبلون على
عمليات الاحياء في ظروف ملائمة .

أما المحور الثاني للاندماج فهو تكامل العمليات المنتجة بين بعضها البعض ،
بحيث يستفيد المزارع بأكثر من عملية واحدة تكون غالبا من صنفين مختلفين هما
العمليات المنتجة عاجلا مثل الخضروات وتربية الارانب والنحل والاعنام ، والعمليات
المنتجة آجلا مثل غراسة الاشجار وتحسين المرعى . ويرى هذا الاندماج الى توفير
دخل أدنى للمنتفع في انتظار الانتاج الذي سيتوفر له من الاشجار المثمرة ومن
عملية تحسين المرعى “ . (1)

ورغما عما تتسم به هذه الاحالة من وضوح في تحديد معاني - أو بالاحرى
معيني - الاندماج فانها لم تأت بجديد يفيض عن قديم . فالمعنى الاول للاندماج
قد سجل حضوره منذ بدايات برنامج التنمية الريفية وهذا النص خير دليل : “ينبغي

أن يكون محتوى الدراسات المتعلقة بالمشروع ذي التنمية المندمجة مطابقاً لمنشور السيد الوزير الاول الذي سطر فيه النموذج العام الواجب اتباعه عند القيام بهذا النوع من الدراسات . . . ونظراً لتشعب أي مشروع مندمج فإن القيام بها ينبغي أن يقرر من طرف لجنة جهوية للدراسات يقع أحداثها في مستوى كل ولاية وتضم تحت إشراف الكاتب العام للولاية أو المسؤول من صلحة التتميم الريفية الممثلين الجهويين للوزارات والمؤسسات المعنية بالامر. (1) وهذا معناه أن العديد من الوزارات كوزارة الفلاحة والتجهيز والتربية القومية والصحة العمومية و من الشركات القومية كالشركة العقارية للبلاد التونسية وشركة استغلال وتوزيع المياه ومن الدواوين كديوان العملة التونسيين بالخارج والتكوين المهني والتشغيل ، كلها تتكامل لتحقيق عمل مشترك فهل يختلف هذا المعنى للاندماج عن المعنى الجديد ؟

أكثر من هذا فالاندماج بين الأنشطة ذات الصبغة الانتاجية والأنشطة ذات الصبغة غير الاهتاجية لا يراعى داخل الجهة فقط بل وأيضاً بين المستوى الجهوي والمستوى الوطني : ينبغي لمشاريع التكوين المهني أن تكون مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتشغيل لذا " لا يمكن إقرار أحداث أي مركز للتكوين المهني الا بعد نفاذ الامكانيات القومية وأخذ رأي المؤسسة القومية المسؤولة عن التكوين وفي حالة وجوب التكوين في المراكز القومية يمكن عندئذ اسناد بعض المنح للمتشحين على حساب اعتمادات برنامج التنمية الريفية " (2).

أما المعنى الثاني للاندماج - أي اندماج الأنشطة الانتاجية مع بعضهم البعض - فهو أيضاً لم يكن غائباً في البرنامج القديم . وفي الواقع فإن يكـون

(1) منشور عن الوزير الاول عدد 26 موعرخ في 10 جوان 1975 .

(2) نفس المنشور - ملحق عدد 1 -

للعائلة بعض رءوس الخنم أو الابل هو تقليد راسخ في الريف التونسي لم تفلح فسي القضاء عليه حتى سياسة الستينات التي اعتبرت في وقت ما أن تربية الخنم - وخاصة الماعز - ألد عدو للفلاحة . أفيعقل أن نقول ان نشاطا رعويا - أو غير رعوي - مواز لنشاط الخراسة أو الزراعة هو اكتشاف جديد جاء مع سياسة الاندماج؟ اذا كان هذا معنى الاندماج فهو أرسخ من أن يرسخه برنامج تنموي جديد أم قديم . أما نحن - فيكفينا الان أن نظهر هذا المعنى من البرنامج القديم حتى لا يسري خطأ اعتباره انجازا من انجازات البرنامج الجديد . وسيتكفل الجدولين المواليين بذلك :

جدول عدد 11 نسب العائلات التي تملك أو لا تملك قطيعا في البرنامجين

في ولاية مدنيــــــــــــن

الجملة	لا جواب	21 وأكثر	11 - 20	1 - 10	لا شيء	قيمة القطيع بعدد الرؤوس
100 بالمائة	0	9,5	10	67	13,5	<u>برنامج التنمية الريفية</u> (ولا يعتمدن بما فيها بنقـردان)
100 بالمائة	5	15	30	50	0	<u>برنامج التنمية الريفية المتدمجة</u> (العامرية معتمدة بنقردان)

جدول عدد 12 نسب العائلات التي تملك أو لا تملك قطيعا في البرنامجين

في معتمدية بنقردان

قيمة القطيع بعدد الرووس	لاشيء	1 - 10	11-20	21 وأكثر	لا جواب	الجملة
برنامج التنمية الريفية (كامل معتمدية بنقردان)	9,5	64	14,5	12	0	100 بالمائة
برنامج التنمية الريفية المندمجة (عمادة المعمرات بنقردان)	0	50	30	15	5	100 بالمائة

يوهك الجدول الاول - على مستوى كامل ولاية مدين - كما الجدول الثاني - على مستوى معتمدية بنقردان - على أصالة نشاط اقتصادي مواز لنشاط آخر نقول مواز حتى لا يقال ثاني . فهناك نسبتين ب (9,5 في المائة) و (15 في المائة) من العائلات - كما يظهر في الجدول الاول - التي تملك قطيعا يتجاوز عدد الرووس فيه ال 21 . لكن ما نرعي اليه ليس قيمة القطيع ولا عدد رووس الخنم الذي يضمه بقدر ما هو ابراز كيف أن - ولعل الامر ليس مجرد صدفة - حجم القطيع الاكثر تعمم في البرنامجين و في الجدولين هو المتكون من رووس عددها محصور بين واحد وعشرة .

لكن ما هو مجرد تخمين سيتحول الى يقين حين نذكر بأن أهم البرامج التتموية المتعلقة بسكان الريف ابتداء من أئدمها برنامج التتمية الريفية ومرورا ببرنامج العائلة المنتجة وانتهاء بأحدثها برنامج التتمية الريفية المندمجة تحدد مقدار الاعانة المقدمة سواء كانت قرضا أو هبة في نفس ذلك الحجم وغالبا ما يكون الامر في حدود

عشرة سواء كان القطيع خرفانا أم معزا أم ابلا .

وقد يخطر لذي بال أن يقلب الافتراض فيقول ان من اختار العدد هم مخطو
برنامج التنمية الريفيّة المندمجة فتبعهم أتباع البرنامج الاخر . لكن هذا الافتراض
لن يصمد طويلا أمام المعطى التاريخي وهو أنه هو نفسه لم يتأسس الا سنة 1984 ولم
يدخل حيز الانجاز الفعلي - هنا في بنقردان - الا بعد سنتين ، اضافة الى أنه
الوحيد الذي تتضمن فيه الاعانة نشاطين أو أكثر . وهذا خلافا لبرنامج التنمية
الريفية الذي - بحكم عدد المنتفعين به - لم يكن قادرا على حمل أكثر من نشاط
واحد . وهو الفلاحة السقوية أو الخراصة في حالة العينة التي اخترناها . حينئذ لا يمكننا
الان الا أن نؤكد حقيقة أن هذا النشاط الموازي ماهو الا ابتداء واقعي تكيف معه
البرنامجين بطريقتين مختلفتين ، القديم تعايش معه في حين سعى الجديد الى تبنيه
واعتباره جزءا لا يتجزأ من تدخلاته .

وما يوهك لنا ذلك هو أن الجدول الثاني الخاص بينقردان أين نلاحظ غيابا
تاما للعائلات التي لا تملك قطيعا في البرنامج الجديد مقابل نسبة منها ب(95 في المائة)
من البرنامج القديم . أما الفارق السلبي بين نسبي (50 في المائة) و (64 في المائة)
للعائلات التي تملك قطيعا في حجم من واحد الى عشرة رؤوس ، فماهو الا تعبييرا
عن انتقال - أو قل تطور - من طور ملكية قطيع متوسط العدد الى طور ملكية قطيع
أكثر عددا : من (145 في المائة) الى (30 في المائة) ومن (12 في المائة) الى
(15 في المائة) . ويمكننا قراءة الجدول الاخر الخاص بكامل الولاية بنفس الكيفية فيحصل
لنا استنتاج عام مفاده أنه بين النسب القديمة الموجودة في أعلى كل من الجدولين
و.النسب الجديدة الموجودة في أسفله تحول من مجرد التعايش مع نشاط مواز الى
التدعيم . أي تدعيم ذلك النشاط الموازي .

فهل يكون الفارق المعنوي بين التدعيم والتعايش هو الداعي الى الاضافة
اللفظية التي ميزت البرنامج الجديد عن القديم : الاندماج ؟ هذا التساؤل

أو اذا شئنا الافتراض الجديد يحتم علينا رفض معني الاندماج الواردين في النصوص
المواخذة للبرنامج القديم و المؤسسة للجديد . فلو كان المقصود بالاندماج مجرد
اضافة عدد من الخرفان الى فلاح يمارس الفلاحة السقوية في معناه الاول واقامة
مدرسة أين يتعلم أطفاله في معناه الثاني لكان البرنامج القديم قد قام
بالمهمتين بما أنه لم يكن يفعل غير ذلك منذ تأسيسه . غير أن الامر غير ذلك
و المعنى المقصود من الاندماج والذي سميناه تدعيماً ، له بنية خفية لن يسهم
ضبطها الا من خلال العمل الميداني . ان ما نقصده بالتدعيم هو عطية كنهها
لا ما سيضاف الى حالة أصلية بقدر ما هو ما في تلك الحالة من أسباب شجعت
على الاضافة . و هكذا فاذا سلمنا بأن المقصود بلفظة الاندماج هو معنى التدعيم
فان قيمة برنامج التنمية الريفية المندمجة لا تكمن فيما رصدت له من اعتمادات مالية
فاقت بكثير اعتمادات البرنامج القديم فحسب بل وخاصة فيما اكتشفه من موارد غير
مالية كامنة في الواقع الريفي نفسه .

ب- المعنى الحقيقي للاندماج

قبيل الوصول الى خاتمة الجزء الاول من هذا العمل (1) توصلنا الى نتيجة جديدة
بأن نذكر بها الان : " نجح البرنامج وفشل النموذج " . أما البرنامج فقصدنا به
برنامج التنمية الريفية الذي قدمنا بعض الارقام حول نجاحه بؤاماً النموذج فهم
البناء النظري المتكون من ثلاثة عناصر : هدف التنمية والاضحية البشرية اللازمة
للقيام بأعباء التنمية والادلوجة التي ستبرر تلك الاضحية والذي اعتبرناه - أي البناء
النظري - القاسم المشترك بين كل التجارب التمويمة .

(1) المقصود هو الجزء الاول من هذه الاطروحة المتكونة من أربعة أجزاء .

حكمتنا عليه بالفشل لان هدف التنمية - "نجاح البرنامج" - قد تحقق دون أن نتمكن من التعرف الى الاضحية البشرية الضرورية . وحتى افتراض أن تكون أضحيسنة هذا النجاح هي مجموعة الفلاحين الذين فشلوا في الاستفادة من برنامج التنمية الريفية ، فانه افتراض خاطيء لان نجاح الاخرين - أي الذين أصبح لهم مورد من البرنامج - لم يقع على عاتق اولئك . هذا من ناحية ، ومن ناحية ثانية أصبح - تبعا لذلك - البحث عن مواطن التبرير عن أدلوجة الحداثة مجرد لغو حديث ما دامت الاضحية غير موجودة .

لكن ، وابتداء من الجزء الثاني من نفس هذا العمل ، تبين لنا أن نجاح البرنامج لم يكن ينفصل عن نجاح "الاقتصاد الترحالي"⁽¹⁾ . فالموارد النقدية والعينية التي صبت كلها في "كس الاب" (2) ما كانت لتتجمع لولا العلاقات العائلية التي وفرت لها شرط النجاح : تكاتف جهود مختلف أعضاء العائلة . وعلى هذا حكمتنا بأن واجهة الفيلا أو الفياندا ليست أكثر من شفاء رقيق يغطي تقسيما للفضاء والادوار ذا بعد قبلي ، وانتهينا الى أن من كنا اعتبرناهم - فلاحو التنمية الريفية الناجحون - أبعد من أن يكونوا أضحية للتنمية ليسوا الا أضحيتها المضللة : أو لم يحرمهم اطارهم العائلي واقتصادهم الترحالي من صفة "المواطنة" أساس المشروع المجتمعي للدولة "العقلانية" الحديثة ؟

ولم يبق الان لنسترد الثقة في نموذجنا الا أن نبحت عن الادلوجة التي ضلت هؤلاء الفلاحين الناجحين . وحين نطرح الان هذه المهمة فاننا

(1)الاقتصاد الترحالي : المقصود خاصة الهجرة وبدرجة أقل الفلاحة التقليدية القائمة على الترحال من أماكن الحصاد الى أماكن الربح .

نضع أنفسنا أمام السؤال المطروح كعنوان لهذا العنصر: المعنى الحقيقي للاندماج ؟ ان السؤال يتضمن أن هناك معنى ظاهري - ولنقل تحليلي - للاندماج ، وهو ما كنا بيناه في العنصر السابق انطلاقا من مقارنة بين نصوص البرنامجين ومكافئتهما ببعض النتائج الميدانية المستمدة من واقع تطبيقهما ، ومعنى خفي لم يقع التصريح به حتى تضمن حظوظ نجاح التنمية .

وهذا معناه أننا سنكتشف الآن المعنى الحقيقي للاندماج الذي تعایش مع البرنامج القديم وسعى الى تدعيمه البرنامج الجديد ، واذاك نكون قد استرجعنا العنصر الثاني من عناصر نموذجنا (هدف التنمية) . أما العنصر الثالث (الادلوجة التبريرية) والذي سيمكننا من دراسة الاسباب - ولعلها أسباب "عقلانية" - التي دعت الى إخفاء المعنى الحقيقي للاندماج ، فإنه يتطلب خروجا عن حدود علنا الميداني وقراءة لاهم الاهداف التنموية على مستوى كامل البلاد . وهذا ما سيتم في العنصر الموالي . وقد نصل بعد لم شمل هذه العناصر الثلاثة الى خاتمة : نجاح البرنامج ، ونجسح النموذج أيضا .

- تقديم البرنامج -

لن يتمكن القاريء من تتبع تحليلنا لنصوص برنامج التنمية الريفية المندمجة مهما تكن الفقرات التي سننسخها ضافية الا اذا كان له اطلاع على بعض النصوص التي نراها ضرورية . ولهذا سنقتح البعض منها ونصنفها في الملحق الموجود في آخر الكتاب كما يلي :

= أولا : نصوص سنرمز لها بحرف [أ] و ستمكن القاريء من الاطلاع على محتوى البرنامج مطبقا على مستوى 215 عمادة موزعة على خمس جهات تمثل الاكثـر جدارة من جهات البلاد التونسية .

= ثانيا : نصوص سنرمز لها بحرف [ب] سنقتطفها من دراسة عنوانها

تقرير عن سير البرنامج وحالة الانجاز المادي والمالي (1) وهي دراسة الجدوى منها التأكد من سلامة الخطى التي وقع تخطيطها ومن صلاحية الارضية التي ستبنى عليها بقية الخطى . فنشير الى ما يعترض الانجاز من عوائق وصعوبات أو الى ما في فلسفة البرنامج من تعال وجموح .

= ثالثا : نصوص خصوصية نمرز لها بحرف [ج] فيها معلومات عن الجهة التي قمنا فيها بالعمل الميداني المتعلق ببرنامج التنمية الريفية المندمجة ونعني بها عمادة المعمرات الواقعة في معتمدية بنقردان .

مساهمة المنتفع

فيما يخص الاعانة المباشرة للمزارعين المستفيدين يمول صندوق التنمية الريفية المندمجة " الاستثمارات الخاصة عن طريق القروض المتوسطة والطويلة المدى بنسبة 60 بالمائة من التكلفة وبفائض قدره 4 في المائة وعن طريق منح تبلغ 35 في المائة من التكلفة . وتتحصر نسبة التمويل الذاتي للمستفيد من البرنامج في 5 في المائة من التكلفة وذلك نظرا لانعدام الامكانيات المالية لديه" . (2)

قد تبدو هذه الفقرة مماثلة لفقرات أخرى وردت في نصوص حول كيفية توزيع اعانة التنمية الريفية - أي البرنامج القديم - من حيث نسبة القرض ونسبة المنحة لكن سنرى لاحقا أننا بدأنا ننفضل عن السياسة التنموية القديمة . وحتى النص الموالي المنظم لشروط الانتفاع بالبرنامج الجديد يتطلب منا كثيرا من التحيص لفدرك أن صبغته الخاصة وما أريد له من حظوظ النجاح وما استتبط له من "نظام خاص في التصرف في أموال الصندوق يخطط على الانظمة المعهودة بالنسبة

(1) هذا التقرير حرر في مارس 1986 - لكن تجميع معطياته بدأ منذ 1985 أي سنة بعد بداية الانجاز .

(2) دراسة الجدوى لبرنامج التنمية الريفية المندمجة 1984 - 1986 - التقرير العام - ديسمبر

للقروض الأخرى“... (1) هي بالفعل خصائص لا يتميز بها الأهل. نقول أن ذلك يتطلب منا تحيضا شديدا لان كل النصوص الموجهة للبرامج التنموية الأخرى حصررت بمثل هذه العبارات الصارمة في لهجتها والرخوة في تطبيقاتها. إلا هو. فلننظر الى ما جاء في المنشور عدد 8 الصادر عن الوزارة الأولى والمؤرخ في 23 ماي 1984 كيف ضبط شروط الحصول على الإعانات والقروض لفائدة المترشح ومن أهمها :

أولا : أن لا يفوق دخله السنوي 2.000 دينار، مع اعطاء الأولوية لذوي الدخل الضعيف.

ثانيا : أن يباشر العمل بنفسه .

ثالثا : أن يساهم في تمويل المشروع وذلك بتقديم مساهمة مادية أو عدد من أيام العمل .

رابعا : أن يدلي بما يثبت ملكيته للأرض من رسوم ملكية أو شهادة حوز أو أن يمضي على التزام معد لهذا الغرض قصد اثبات ملكيته للأرض .

حسابيا تبدو نسبة الـ 5 في المائة من رأس مال المشروع التي يساهم بها المنتفع - مثلا رأينا في النص السابق - والشرط الأول المذكور هنا وكأنهما يسيران فعلا في اتجاه اعطاء الأولوية لذوي الدخل الضعيف لكن الواقع غير ذلك اعتمادا على ما يلي :

⊕ اعتمادا على مستوى عتبة الفقر الذي “حدد بأسعار 1980 بدخل لا يقل عن 60 ديناراً” (2) والذي لن يتجاوز بأية حال ضعفه أي 120 ديناراً سنة 1989، فإن 2.000 ديناراً تعتبر دخلا جدمحترماً .

(1) نفس المصدر ص - 14 -

(2) وقع اعتماد مقياس عتبة الفقر في البحث القومي حول الاستهلاك العائلي الذي يستمد بدوره على المقاييس المعتمدة من طرف البنك العالمي - المصدر برنامج العائلة المنتجة 1982 - ص 6 .

هذا من ناحية أولى. ومن الناحية الثانية ماهي المعايير التي ستسمح لنا بتقدير مداخل طالبي اعانة التنمية الريفية المندمجة والحال أن مداخل الجميع ، والامر لا يهم ولاية مدنين بل كل ولايات داخل البلاد وحتى العديد من المدن الساحلية ، غير قابلة للتحديد ما دامت متأتية من اقتصاد "لا شكلي" ، أو ترحالي (فلاحية - هجرة - أعمال منزلية خاصة ...). فمن يستطيع حينئذ أن يثبت لنا أن مداخلنا استفادوا بالاعانة هم ذوي الدخل الضعيف؟ نحن لانزال بعد في مرحلة الشك .

⊕ لكن الشرط الثالث سيقربنا من اليقين، ضرورة أن يساهم المنتفع بـ 5 في المائة في تمويل المشروع تخفي خدعة مصدرها ضعف هذه النسبة . و الحقيقة فان الاعانة لم تعد 150 أو 300 دينار كما دأب على ذلك البرنامج القديم فهي الان تصل الى آلاف الدينارات . فهل يقدم ذو دخل ضعيف على قرض في هذا الحجم وبفائض دون أن يكون له سند مادي وعائلي يشجعه على المجازفة ؟ ولا يغرننا أن لسند منحة بـ 35 في المائة فهي لا تقدم قبل المشروع وانما تخصم من القرض الذي سيسدده . وبناء على هذا فان عبارة " اعطاء الاولوية لذوي الدخل الضعيف " ليست الا احدى التي بقيت نكراها من البرنامج القديم و الذي كانت اهتماماته اسعافية بالاساس .

⊕ كما أقننا ارتباطا بين المشاريع الناجحة في نطاق البرنامج القديم وممارسة أصحابها للهجرة والامر لا يمكن أن يكون الا كذلك بالنسبة لمشاريع البرنامج الجديد لان التمويل هنا أكثر أهمية ، فأني لذوي الدخل الضعيف بـ 5 في المائة . وحتى لو افترضنا أنها ممكنة ، فمن أين له بالقسط الاول الذي به ستنتقل اشغال حفر بئر عميقة أو غرسة هكتارات الاشجار المثمرة، اذا كان فعلا كذلك ؟

⊕ من الاسباب الرئيسية التي جلبت لبرنامج التنمية الريفية - أي البرنامج القديم - الانتقادات الشديدة هو تخليه للطابع الاستهلاكي على الطابع الانتاجي . ولا نقصد بالاستهلاك هنا توفير النور الكهربائي والماء الصالح للشرب و الطرقات وما الى ذلك من خدمات، فهذا كله صحيح وقد استفد 50 في المائة من اعتمادات البرنامج ،

و لكن ما نريد الاشارة اليه هو تبديد الـ 50 في المائة المتبقية في اعانات أخذت شكل صدقات وهبات حتى ولو أنها قدمت على أنها قروض (كانت أفضل نسبة لتسديد القرض تساوي 15 في المائة فقط) .

⊕ هل كان البرنامج الجديد يري الى ترك الاعتبارات السياسية الدعائية والشخصانية البغيضة التي بددت اعتمادات البرنامج القديم لمدة طويلة وتبني فلسفة جديدة قوامها الجدوى وترشيد الصاريف؟ واذ ما صح ذلك فهل مرده الى قيمة الاستثمارات في البرنامج الجديد والمقدرة بـ 3119 مليون دينار (مقابل 100 مليون دينار في المخطط الخامس و 63 مليون دينار في المخطط الرابع بالنسبة للبرنامج القديم) ؟ أم أيضا لان جزءا هاما من تلك الاستثمارات صدرها خارجي (1608 مليون دينار موزعة على صناديق عربية واسلامية وافريقية) لا يتسامح مع تبديد أمواله في اعتبارات من مثل تلك المذكورة أعلاه ؟ ستجد كل هذه التساويلات ما يشفي غيلها من أجوبة ولكن الثابت الان هو أن المنتفع باعانة التنمية الريفية المندمجة سيتسلمها من بيد بيروقراطي يعمل بالبنك القومي التونسي المتصرف في صندوق التنمية الريفية المندمجة مقابل امضائه على التزام بتسديد أقساط القرض بفوائضه . فهل سيعرف هذا البيروقراطي معنى "ذوالدخل الضعيف" اذا كان ملف هذا المنتفع الذي أمامه يبين أنه غير قادر على الايفاء بالتزامه (non solvable)

و القدرة في نظر البيروقراطي تقاس اذا كان للمنتفع دخل قار، والدخل القار لا وجود له الا بشغل قار والشغل القار يكاد ينحصر في حدود الوظيفة العمومية، ولا يعقل طبعا أن يسعى البرنامج الى اخراج الموظفين من الوظيفة الى الفلاحة؟ هذا معناه سقوط معيار الدخل الذي لا يقل عن 2.000 دينار أما شرطي القدرة على ايفاء الدين أولا وتعويض المعير البنكي بشيخ العمادة ثانيا فلن يسقطا فهما الذين سيزكيان ملف المنتفع اعتمادا على معيار النعمة الظاهرة كعدد الاولاد المشتغلين وعدد الفيلات والسيارات وغير ذلك ، ثالثا وهنا يصبح الحديث عن شرطي

أن "يياشر العمل بنفسه" أو "أن يدلي بما يثبت ملكيته للأرض" لغو حديث صوري. فإذا كان أحد أعضاء العائلة - الأب عادة - قد استطاع أن يبرز للعموم أن ما يملكه كل أعضاء العائلة تحت تصرفه فهل سيعجز عن أن يقدم شهادة ملكية للأرض الجماعية باسمه الخاص؟ إن الشرط الوحيد الذي يمكن لنا أن نقبله هو المتعلق بمساهمة المنتفع في تمويل المشروع لكن يجب أن نوضح فقط أن القدرة على المساهمة ليست مالية فحسب بل وخاصة عددية أي عائلية .

دور العائلة

إن طموحنا الساعي إلى تعميم اعتبار العائلة أحد أهم العناصر البنوية - لاندماج في التجارب التعموية يصطدم ولا شك بصعوبة تباين الجهات واختلاف تفاعلها مع هذه التجارب فجنوب البلاد ليس كوسطها ولا هذا كغربها أو شمالها . وقد بينت دراسة ميدانية في القيروان أنه "كلما ثقل عبء العائلة (من حيث عدد أفرادها) كانت مساحة الأرض التي تستغلها صغيرة وتبعاً لذلك دخلها منخفضاً . وكلما صغر حجم عائلته تيسر حاله ، وعلى العكس كلما تعدد أفرادها عسرت أحواله " (1).

إن هذه الملاحظات المستقاة من تجربة ميدانية أخرى لا يمكن أن تفند ما تصلنا إليه من تعميمات ولعلها تثريها أيضاً . فنحن حين اعتبرنا العائلة - والعائلة متعددة الاعضاء خصوصاً - أحد أهم العناصر البنوية لاندماج فلأن هذا العنصر ينتمي إلى كسل بنيوي تتأثر به وتؤثر فيه كل العناصر . فهل كان حتماً أن تسقي المرأة خضروات السائبة والطفل أن يربي بالخمن إذا لم يكن أبوه مهاجراً بليبيا أو بفرنسا وأخوه موظفاً ببنقردان أو ميدون؟ إن قيمة العائلة هنا ليست في عدد أعضائها بقدر ماهي في تنوع وظائفهم . وأن يكون لنشاط الهجرة دور في توفير رأس مال فلاحية التنمية الريفية

(1) محسن الطرابلسي - المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية - العدد 70 / 71 السنة 1982

مقال حول : الأنشطة المندمجة في برنامج التنمية الريفية: هائل القيروان ص 196 (المقال باللغة الفرنسية)

لا معنى له اذالم يتكيف بنويوا مع بنية العلاقات العائلية .

قد نعزو سبب اختلاف تصورنا لدور العائلة مع تصور الباحث الطرابلسي الى أن تاريخ دراسته يعود الى سنة 1982 أي قبل ظهور برنامج التنمية الريفية المتدمجة بسنتين، لكن سبق أن بينا أن معنى الاندماج كان حاضرا لا في البرنامج القديم - بدليل عنوان مقاله - فحسب بل وفي الواقع الريفي أيضا. هذا من جهة ومن جهة أخرى فانه بقي أسير التصور الذي كرسه وسائل الاعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة - أثناء السبعينات على وجه الخصوص - حول الوظيفة الاسعافية للبرنامج وهذا ما يفسر تعجبه حين لاحظ: "منطقيا كانت العائلات الاجدر من غيرها بالاسعاف هي التي تكون من ناحية ضعيفة الدخل ومقدار مصاريفها الضرورية مرتفع من ناحية أخرى . فعبء العائلة هو أحد المؤشرات الذي يجب أخذه بعين الاعتبار في ترتيب العائلات المحتاجة" . (1) و هكذا فدرجة اندماج البرنامج تقاس بمدى استجابته لاشد الحالات عوزا وفقرا . و الواقع فاننا لا نلتقي هنا مع أول النصوص التأسيسية للبرنامج القديم فحسب بل وحتى مع أحدث ما حللنا في البرنامج الجديد ولعل أقربها الى البال عبارة "اعطاء الاولوية لذوي الدخل الضعيف" .

لكن المنطق الداخلي للاندماج - والذي اكتشفناه في منطقة درسنا - غير ذلك وبرهاننا على ذلك هذه الاحالة الموجودة في نفس المقال - والتي تعبر أيضا عن دهشته - والمعبرة عن "تناقض بين القول بأن الفقراء المعدمين هم وحدهم المنتفعون بأرصدة التنمية الريفية من ناحية وتجاهل أن أغلب المنتفعين لهم أراض تتراوح مساحتها بين 10 و 20 هكتارا" . (2) صحيح أن هذا الكلام المتناقض هو كلام مخطط سياسي برنامج التنمية الريفية ولكن صحيح أيضا أن مقال الباحث لم يسع الى التساؤل حول الاهداف والاسباب التي استوجبت هذا التناقض .

(1) نفس المصدر - ص 195 .

(2) نفس المصدر - ص 194 .

فيما يتعلق بالاسباب فمحصرتها قريب من هذا المكان وسنراه لاحقا أما الاهداف فلا بأس من التذكير بما لسناءه في شروط اختيار المنتفعين ألا وهو: " أقدرهم على ايفاء دينه " صحيح أن المعيار هنا ليس عدد الفيلات ولا عدد السيارات - فالهجرة ليست تقليدا في القيروان - ولكنه يبقى على كل حال معيارا خارجيا: " عدد الهكتارات المملوكة " ولهذا أيضا نجد في نفس المقال أن نسبة العائلات التي تمتعت باعانة البرنامج دون أن يكون لها أرض لا تتجاوز 14 في المائة .

ومع ذلك فان معيار عدد الهكتارات لا ينقص البتة من قيمة معيار عدد أعضاء العائلة . وقد لا تمكننا الدراسة التي بين أيدينا - دراسة محسن الطرابلسي حول القيروان - من تدعيم هذا القول لكن واحدة أخرى حول جهة مائلة - من وسط البلاد - قد تفي بالغرض . فغياب نشاط الهجرة في جهة ريفية ما لا يوهدي الى نفي لاهمية العائلة - كقوة عمل - في الانشطة الاخرى ونخص بالذكر منها علاوة على فلاحية التنمية الريفية الانشطة التقليدية الاخرى كالزراع والحصاد وجني الزيتون والرعي ... ولعله من المفارقات أن نلاحظ في جهات داخلية - تشبه الى حد ما جهة القيروان - أن غياب نشاط الهجرة وحضور الرجال مع بقية أعضاء عائلاتهم سوف لن يخفف عن هولاء عبء العمل الفلاحي، بل على العكس وباسم " احترام التقاليد " (1) تتحمل المرأة والطفل وظائف مضاعفة .

- مساهمة المرأة والطفل

يقع الربط دائما بين تقدم ميكنة الفلاحة وتراجع حجم قوة العمل البشرية وقد ثبتت مشروعية هذا الربط في بلدان تعم فيها التصنيع وانتشر فيها الى ابعد المناطق الريفية بحيث أضحت الضيقة الفلاحية منشأة كغيرها من المنشآت الصناعية الاخرى .

I) Sophie Ferchiou. les Femmes dans l'agriculture tunisienne
Edi. 1985. P. 25. (Etude de cas: Sidi. Bouzid).

و يقع هذا أيضا حتى في البلدان التي اجتاحتها التصنيع عنوة رغم ما قد تبديسه سياساتها من قلق ازاء قلة مواطن الشغل التي يتطلبها قطاع الفلاحة المتطور.

لكن قطاع فلاحية التنمية الريفية - الذي لا يخفي طموحاته التطويرية - ليس تصور خاص للميكنة . فكل أدوات المداواة والرش أو قنوات البلاستيك الصالحة للسري وتوجيه المياه التي تقدمها المصالح التابعة للبرنامج ، هي لا ريب في ذلك افراز لمسار الميكنة الذي يسري في جسم الاقتصاد ولكنها لا تحيل جزءا من قوة العمل اللازمة لمشروع التنمية الريفية على العطالة . ولعل الموتور هو وسيلة الانتاج الوحيدة التي يمكن استثناءها من هذا الحكم . فالماء الذي يتدفق لري مساحات الخضروات والاشجار المثمرة ما كان له أن يتدفق لولا هذا الانجاز التقني الذي وان يكن هو أيضا ، في الظاهر ، مصدر عطالة جزء من قوة العمل الا أن الطابع الاندماجي للبرنامج سيبين أن تلك العطالة ليست الا نظرية .

ذلك أن امكانيات العمل الفعلية التي يوفرها الموتور لا تتدمج فقط مع المعدل الضعيف - عموما - لمساحة الارض المرغوب استغلالها ولا مع قيمة المنتج الموجه أساسا للاستهلاك العائلي ، وانما أيضا مع مدلولي عنصري الزمن والعمل فسي ذهنية لا فلاحية التنمية الريفية الموجودين بمدنين بل وأيضا أمثالهم الموزعين على كامل تراب البلاد . وتتكفل المعطيات الآتية بمشروعية المجازفة بمثل هذا التعميم :

جدول عدد 13 : الذكور الذين يمارسون أولا يمارسون الفلاحة (1)

لا				نعم			الاجابات المستجوبون
عاجز	مهاجر	له عمل آخر	تلميذ	أرمل	أعزب	متزوج	النسب بالتفصيل
1,5	4,5	9,5	23	3	17	41,5	
38,5 في المائة				61,5 في المائة			النسب الجزئية
100 في المائة							النسبة الجمالية

(1) هنا الجدول مستمد من دراسة عينة التنمية الريفية المندمجة (عمادة المعمرات ببنقردان).

حدول عدد 14: الاناث اللاتي يمارسن أولا يمارسن الفلاحة (1)

لا				نعم			الاجابات المستجوبات
تمييزة	عاملة بصنع	منقطعة	متزوجة	تمييزة	منقطعة	متزوجة	
1,5	3	18	40	1,5	15	21	النسب بالتفصيل
62,5 في المائة				37,5 في المائة			النسب الجزئية
100 في المائة							النسب الجمالية

تتقابل معطيات الجدولين تقابلا ذا معنى فحين يغيب (38,5 في المائة) من الرجال عن مقر العائلة لوضعيات مختلفة كالدراسة أو العمل أو الهجرة تسيير الامور الفلاحية وكان أحدا منهم لم يتخلف بما أن نسبة أخرى من النساء تكاد تساويها حسابيا (37,5 في المائة) تحضرن للقيام بهنا الدور. اننا اذن أمام تقسيم جنسي للعمل يجعل العمل الفلاحي نشاطا مشتركا بين الجنسين مقابل تخصص الرجال بأنشطة أخرى خارج البيت والنسوة بشؤونه الداخلية .

لا امراء بعد هذا من القول بأن جل العائلات المنتفعة ببرنامج التنمية الريفية تكتفي ذاتيا من حيث قوة العمل اللازمة، ولكن لو لم يقع الالتجاء الى قوة عمال الاناث والاطفال والى طاقة "الموتور" فهل كان أصحاب المشاريع سيلجون الى قوة العمل النظرية التي افترضنا أنها تعطلت بفعل الميكنة؟
وياتي الجواب هنا بلا تردد أو أدنى نسبة من الشك : لا . فالدراسات الميدانية الثلاث التي أنجزتها على التوالي سنة 1984 (بنقردان) وسنة 1988 (كافة ولاية مدينين في نطاق التنمية الريفية) و (عمادة المعمرات من معتمدية بنقردان في نطاق

التنمية الريفية المندمجة) كلها لم نتحصل فيها ولو على شخص واحد يعمل عملاً فلاحياً بالاجر عند شخص آخر. وان حدث ذلك - وهذا مجرد افتراض ممكن - فمن باب التعاون الذي يرد في أقرب مناسبة .

ولنا في بعض منتفحي التنمية الريفية القديمة أو المندمجة المحسوبين داخل عيانتنا أو في بعض الحالات الأخرى التي لاحظناها خارج تلك العيانت أمثلة من المساحات الفلاحية الشاسعة و الامكانيات التسويقية الكبيرة في السوق المحليـة و الوطنية وحتى الخارجية (ينتج الفستق في بعض الضيعات في بنقردان وهو موجه للتصدير) ومع ذلك فانها لم تشذ عن القاعدة رغم أنها تمتاز باستعمال معدات متطورة (بيوت مكيفة سعر الواحدة ألف دينار، أدوات الري قطرة قطرة) وتتمتع برأسمال هام (كبار كاترية الذهب، قروض من مؤسسات بنكية أو مصالح فلاحية مستقلة عن صندوق التنمية الريفية).

ان هذا الاستثناء، قد يعطي فكرة ذات فائدة ولكنه لا يمكن من التعميم طالما أن أغلبية فلاحي عيانتنا محدودو الامكانيات الاقتصادية : صخر حجم قطعة الأرض المستغلة وضيق أفق السوق . ولهذا السبب يجدر بنا تمحيص تجربة مماثلة حيث تكون الدوافع والشروط الاقتصادية - في معناها الضيق - متوفرة لا من تلقاء نفسها وانما بدفع من مخططي البرنامج . ففي دراسة حديثة عن أحد البرامج المندمجة (1) " من جملة المسائل التي لجأ اليها مخططو هذا البرنامج هي ازكاء التناض بين الفلاحين بتوزيع الاعانة المالية والعينية توازياً مع معدل انتاجيتهم"

وانا أردنا البقاء في حدود اشكاليتنا الخاصة ، يمكن أن نؤكد أن هذا النهج الانتاجي والانتاجوي لم يوهده هو الآخر الى خلق طلب في اليد العاملة من خارج العائلة . بل استفاد من التقسيم الجنسي للعمل الذي كان سائدا أيام الفلاحة

I) Sophie Ferchiou. Of. cit. page 44.

التقليدية المعاشية . والواقع فان هذه الاخيرة ، وان تكن تضاعلت أهميتها المباشرة ، فانها أورت نظاما مرجعيا من العادات والتقاليد الابوية و حتى الاسلامية الذي يسمح بتحقيق تلك الاهداف دون - بل بفضل - أن تفقد العائلة تماسكها .

قد تبدو اشكالية الباحثة بعيدة عن اشكاليتنا . لانها تبحث في وضعية المرأة بشكل عام لذلك نراها تسجل أولا "تراجع في تعليم الفتيات كظاهرة ترتبط مباشرة ببرنامج التنمية" (1) وثانيا "أمية معممة لدى فتيات صغيرات كثن ضروري لقوة العمل التي يحتاجها نمط انتاجي من التنمية" (2) وتحصل متعجبة - مثلما تعجب باحث آخر في مكان سابق - "السؤال الذي نطرحه ليس لماذا يوجد تراتب جنسي ، وانما لماذا تدعم برغم التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي جدت في كامل البلاد وكيف أمكن لنموذج التنمية المندمجة أن يهش المرأة ، والحال أن هدفه الرفع من ظروف عيش المجموعة الريفية ؟" (3).

ان هذا التساؤل الاخير هو الذي يشد الاشكاليين الى بعضهما لانه يثير مسألة الاندماج فالباحثة تفترض من ناحية ان التراتب الجنسي موجود منذ القديم وهذا صحيح ومن ناحية أخرى أن درجة التغير الاقتصادي والتغير الاجتماعي مترامنان ويدفعان أحدهما الاخر وما البرامج التنموية الريفية المندمجة الا عمليات مندرجسة في نفس الاتجاه . ان هذا الفهم للاندماج هو نفس الفهم الذي نجده لدى أشهر

I) Sophie Ferchiou. Of. cit. page 51.

2) même Ouvrage , page 57.

3) même Ouvrage , page 22.

الوظيفيين الذين يتصورون المجتمع " كل متجانس ومتناسق الاطراف" ويجعلنا نعتبر " زيادة عدد النساء المشتغلات بالفلاحة بما يقارب 34.000 بين 1975 و 1984 تطورا وتحسنا في وضعيتها والحال أن ذلك تم فقط لان هناك عدد من الرجال الذين تخلوا عن ذلك النشاط يقدر ب 60.000 " (1) لنفس تلك الفترة .

واذا كانت باحثنا قد رأت في وضعية المرأة الريفية الوجه "المظلم" لعملة التنمية الذي سيحيل كامل القطعة المعدنية الى سواد بما في ذلك ما قد يكون بياضا منتهية الى أن أي "خلل" في النسق التنموي هو علامة على "انحلال" كلي وسير باتجاه الاعتقالي فاننا بالمقابل نستطيع أن نثبت العكس تماما انطلاقا من سوءالين طرحا على عينتين في فترتين مختلفتين وبرنامجين مختلفين (البرنامج القديم و البرنامج الجديد) ولكن في معتمدية واحدة : بنقردان .

جدول عدد 15 : عدد الاعانات المتمتع بها في كل من البرنامجين

عدد الاعانات	اعانة واحدة	اعانتان	3 اعانات	ألغيت	جملة النسب
البرنامج القديم	83	85	0	85	100 بالمائة
البرنامج الجديد	15	75	10	0	100 بالمائة

I) Recensement du 30 mars 1984- caractéristiques économiques

I. N. de la statistique - Volume N°5- page 22.

جدول عدد 16 : لوفتحت ليبيا أبوابها من جديد هل :

الجواب	التشبيث بالمشروع	يبقى البعض ويهاجر البعض	يتخلى عن المشروع	لا جواب	جملة النسب
البرنامج القديم	50	28,5	7	14,5	100 بالمائة
البرنامج الجديد	65	15	0	20	100 بالمائة

اننا نستطيع اقامة علاقة بين شدة تشبيث منتفعو البرنامج الجديد بمشروعهم (65 بالمائة مقابل 50 بالمائة في البرنامج القديم) من جهة وتركز أكثر عدد ممكن من الاعانات بيد كل منهم (75 في المائة لهم اعانتان في الجديد مقابل 83 بالمائة لهم اعانة واحدة في القديم) من جهة ثانية .

والواقع فان الجدولين يزيدان هذه الحالة تأكيداً حين نلاحظ أن نسبتي (7 في المائة) و(28,5 في المائة) من هؤلاء هم على استعداد للتخلي اما كلياً أو جزئياً عن المشروع لأن ليبيا فتحت أبوابها من جديد . لكن أولئك لا يتخلون أبداً (0 في المائة) أو ان نسبة تخليهم عن مشروعهم بصفة جزئية أو وقتية ضعيفة رغم أنهم لم يدخلوا بعد في مرحلة الانتاج الاقصى .

ولقد قدمنا في مكان غير بعيد عن هنا افتراضاً يمكن أن يفسر هذين الملاحظتين انطلاقاً من قيمة الاعتماد المالي للبرنامج الجديد والمقدر بـ 311,9 مليون دينار موزعة على خمس سنوات مقابل 163 مليون دينار خصصت للبرنامج القديم أثناء المخططين الرابع والخامس اللذين يدومان تسع سنوات . وحتى لو اعترض على هذا الافتراض بأن اعتمادات البرنامج القديم قابلة للارتفاع الى مستوى اعتمادات البرنامج الاخر اعتماداً على أن قيمة الدينار في عشرية السبعينات هي أرفع مما هي عليه في الثمانينات،

فان هذا الاعتراض لن يستطيع تجاوز عقبة أخرى أمامه وهي عدد السنوات التي تتوزع عليها اعتمادات كل من البرنامجين ليست هي نفسها هنا وهناك بحيث يصبح معدل الاعتمادات السنوي في البرنامج الجديد يقارب ضعف مثيله في البرنامج الاخر .

ويصح هذا الاهتمام المتزايد بالبرنامج المدمج ميلا الى تركز رأسماله لا في أقل عدد ممكن من السنوات فحسب بل وخاصة في أقل عدد ممكن من المنتفعين . ودليلنا على ذلك أنه بينما كان يعني مفهوم التحري في اختيار المنتفعين في البرنامج القديم عدم نسيان أي "معوز" في حاجة الى "الاسعاف" فأصبح يعني تجنب اضافة اسم منطقة لا تتوفر فيها شروط البرنامج الجديد . ولهذا تقرر بعد قراءة التقرير الذي جمعت معطياته حول سير البرنامج وحالة الانجاز فيه ، سنة بعد انطلاقه ، تقرر تقليص عدد المشاريع التي ستمتع بتدخل البرنامج من 268 الى 215 مشروعا بحثا عن " الجدوى " (1) و الحقيقة فان تضخم عدد منتفعي البرنامج القديم قد شكل عقبة حادة أمام اختيار عينة ممثلة 15 في المائة ، ما كان لنا أن نتجاوزها لولم نلجأ الى السير العنقودي الذي مكنا من تجميع منتفعي قرابة معتمديتين ونصف في مجموعة واحدة ومن الحصول في الان ذاته على التمثيلية (représentativité) المنشودة . مقابل ذلك كان الامر بسيطا في اختيار عينة البرنامج الجديد ، فقد أمكن اختيار عينة ممثلة بـ 17 في المائة داخل المعتمدية ودون اللجوء الى تجميعها مع معتمديات أخرى . وهذا معناه أن المسألة لا تكمن في قيمة الاعتمادات بقدر ما هي في طريقة استغلال تلك الاعتمادات .

ان تركز الموارد - الاعانات - بأيدي أقل عمليات ممكنة هو الوجه الاخر للاندماج - كنا حددنا الوجه الاول للاندماج بتعدد أعضاء العائلة وتنوع أدوارهم - وهذا الاندماج الذي سيؤدي الى الرفع من الانتاج وتبعاً لذلك الى تحسين المدخول

(1) مصدر مذكور سابقا : دراسة الجدوى لبرنامج التنمية الريفية المندمجة 1984 - 1986

العائلي . فهل يصح أن نطلق على هذا البرنامج المتصف بـ "الاندماج" صفة "اللاعقلانية" . لعلها قمة "العقلانية" التعمية التي وصلت اليها كل برامج التعمية بالريف التونسي . وقد لا يكون اعتراض الباحثة صوفي فرشيو "أنها تميمية على حساب المرأة" سوى تأكيداً لصحة نموذجنا النظري الذي يقتضي فعلاً وجود أضحية بشرية في كل تعمية . أما أن تكون المرأة هي "أضحية" التعمية الوحيدة . فهذا موضوع نقاش آخر .

مساهمة الأنشطة الموازية

حين نعدّها، نجدّها عديدة ولكن حين نبينها نجدّها ذات بنية واحدة: العائلة. وهذا يطرح اشكالا لا أمام برامج التعمية الريفية فحسب بل وأمام كل فلسفة تنمية. فهل أن التعمية وجدت لتؤثر في البنى "المتخلفة" ولتغيرها أم أنها وجدت لتتأثر بها وتغير تصوراتها من خلالها؟ ويتحول الاشكال الى اشكالية: هل أن استمرارية البنية العائلية التقليدية هي مجرد استجابة وظيفية لضرورات التكيف مع الحداثيّة أم أنها استجابة لضرورات داخلية لا علاقة لها بالحدثة حتى وان كانت هذه الاخيرة قد كيفتها وفق مقتضياتها؟ لعله أيضا ليس غريبا أن نجد طرحا يكاد يكون مماثلا لنص الفرضية - أو الاشكالية - في دراسة ميدانية أخرى حول القبالية بالجزائر، ولا شك أن المقارنة ستكون ذات فائدة غير حافية . وفي انتظار ذلك نوضح أن التثبت من الاحتمال الاول المضمن في الفرضية سيتم أثناء الفصلين المواليين من هذا الجـزء الثالث. أما الاحتمال الثاني منها فيتضمنه الجزء الرابع والاخير.

ج = الاسباب الكامنة وراء اخفاء المعنى الحقيقي للاندماج

هل يمكن فصل الاقتصادي عن الادلوجي؟ طبعا لا، غير أن طبيعة الادلوجي هي اخفاء حقيقة العلاقة . فالاندماج الذي قدم لنا على أنه تتاسق بين أنشطة إنتاجية مختلفة من ناحية وتتاسق بين أنشطة أخرى بعضها إنتاجي والبعض الآخر غير إنتاجي ، بدا وكأنه مجرد حل تقني جاء به البرنامج الجديد لمجرد اشكال تقني طرأ على

البرنامج القديم . وقد دحضنا ذلك حين وضحنا أن الاشكال (الاندماج) كما الحـل (الاندماج) قد تواجدا لا في البرنامج الجديد فقط بل وفي القديم وحتى قبلهما وخارجا عنها . وقد عرفنا المبعـد " العقلاني " لتدعيم هذا الاندماج في البرنامج الجديد ولم يبق الا أن نعرف ماهي الاسباب التي دعت الى هذا التعـيم حول معناه الحقيقي .

دور الفـرد

ان قوة المبادر (entrepreneur) حسب نموذج شمبيتر (1) (schumpeter)

تتلخص في حضوره الدائم بالخلق والابداع. والاعتراف بدور ريفي ورأسـمـاله وقدرته على انجاح مشروع مهما كبر حجمه هو في حقيقة الامر مشروع لا يقـره كثيرا من هذا النموذج الغربي - ونحن كذلك لا نسعى لذلك - ولكن - وهذا ما نري اليه - هو قول صريح بأن الدولة قد تخلت عن دورها التـموي ، وهي لم تعد تنكر ذلك وما كانت أيضا تفضل التصريح علنا بـ " حق التملك الخريزي " أو " حرية الافراد " . . . لو لم تكن البرجوازية الصغيرة الماسكة بجهاز الدولة مضطرة لذلك للتخلص من تبعات تجربة التعاضد التي سادت في الستينات. وم كانت تتمنى قوله فقط في أذن الرأسمال العديني الخاص الجديد ، الذي سيفيد من قوانين الاستثمار الجديدة والقادر وحده على دفع العمال نحو رفع الانتاج والانتاجية والضغط على كلفة الانتاج ، وغير ذلك مما عجزت عنه بيروقراطية الدولة المتواكدة والمتنامية .

ان الاعتراف بمثل هذا الدور لصغار الفلاحين هو ضرب لما بقي من دعائم الشرعية المهمة : الشخصانية والكاريزماتية اللتين تفرضان دائما أن تقدم الموارد الموجهة

I) Robert.E.Baldwin. Essor économique et développement (le rôle de l'entrepreneur). ed. Nouveaux Horizons, 1977. page 63.

لتنمية الريف في مظهر استعراضي صدقي (من صدقة). وكل البرامج التي استحدثت منذ بعث "حزائر مقاومة التخلف" سنة 1958... و"التي كان هدفها "تهيئة" العاطلين بامدادهم بضروريات العيش كالمسيد... (1) مرورا ببرامج التهيئة الريفية وبرنامج العائلة المنتجة والحدائق العائلية وتشغيل الشباب وازالة الاكواخ... الى آخرها برنامج التنمية الجهوية (2). لم تكن كلها الا تكرارا لنفس المحتوى ولكن الغاية من وراء كل ذلك هو الاكثار من المناسبات التي تستعرض فيها الدولة أبنيتها نحو صغار الفلاحين .

"مكاسب النظام"

هل يستطيع أي برنامج تنموي أن يصرح بأن تحقيق أهدافه يمر عبر حرمان المرأة من حق التعليم وحق الشغل وحق اختيار الزوج بكل حرية؟ أو عبر حرمان أطفال من حق الدراسة؟ ومن باب أولى وأحرى نظام اعتبر "مجلة الاحوال الشخصية" و "ديمقراطية التعليم" مكسبين تاريخيين ورائدين يحتذى بهما...

جدول عدد 17 وضعية فئة الاعمار الثانية في كل من البرنامجين (3)

البرنامج	الوضعية		منقط							
	تلميذ (أو طالب)		فلاح		له شغل آخر		مهاجر		عاطل	
	أ	ن	أ	ن	أ	ن	أ	ن	أ	ن
النسب بالتفصيل في البرنامج القديم	15,5	38,5	11	23	4,5	1	1	0	1	4
النسب حسب الوضعية في البرنامج القديم	54		46							
النسب بالتفصيل في البرنامج الجديد	15,5	45	6	25,5	4	2	0	0	0	2
النسب حسب الوضعية في البرنامج الجديد	60,5		39,5							

(1) صالح الدين بن فرج - الشباب والتشغيل - أطروحة شهادة الكفاءة في البحث - دورة سبتمبر 1984 - 1985 - ص 10

(2) صدر منشور موسم للبرنامج الجهوي للتنمية بتاريخ 3 فيفري 1987.

(3) المقصود بفئة الاعمار الثانية هم السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 11 و 20 سنة .

لا شك أن بعد المسافة بين المدرسة ومكان السكن وغلاء تكاليف التعليم بصورة ملحوظة من سنة لآخرى هي من الاسباب الكامنة وراء "اضطرار" الاباء لحرمان أبنائهم أو منحهم من مواصلة تعليمهم . ولقد لمسنا مدى واقعية هذه التفسيرات أثناء بحثنا الميداني . ولكن وان كنا نقبلها من منتفعي البرنامج القديم فأنى لنا أن نقبلها وقد وردت أيضا على لسان أولياء ينتمون الى برنامج جديد طابعه الاندماج بحيث تنتفي حجة انعدام المدرسة أو بعد المسافة و "قلة ذات اليد" وقد يدحض ارتفاع نسبة التلاميذ (من 54 الى 60.5) وانخفاض نسبة المنقطعين (من 46 الى 39.5) هذا الاستنتاج الذي قد يصبح متسرا لكن الدخول في تفاصيل بعض النسب سيظهر أنه استنتاج مشروع ومتين الاساس .

فلو دخلنا في تفاصيل هذه المجموعة التي تمثلها نسبة 60.5، لوجدنا أن 87% . هم بالفعل تلاميذ وتلميذات وحتى طلبة لكنهم الى جانب ذلك أيضا يمارسون النشاط الفلاحي المرتبط بالبرنامج أو بغير البرنامج . أما من كانوا متفرغين تماما للدراسة فلا تتجاوز نسبتهم 13 في المائة . ولا تخفى على أحد الآثار السيئة التي ستعكس على نتائج التعليم . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان هذا الارتفاع الضئيل في نسبة التلاميذ بين البرنامجين لا يهم الا الذكور وما كان ليتحقق لولا ارتفاع نسبة انشغال - وبالتالي انقطاعهن عن التعليم - الفتيات بالعمل الفلاحي أولا ورغبة الاولياء في نجاح الاولاد في مجال الدراسة ثانيا . ولعل هذا ما يفسر تذرع بعض الاباء "ببعث المدرسة" حين يسأل عن سبب حرمان بناته من التعليم والحال أن الاستعارة تثبت أن له اولاد يذهبون الى المدرسة . صحيح أن أي مدير مدرسة - ممثل الدولة في قطاع التعليم - لن يقدر على اجبار ولي لتعليم ولده أو ابنته وفي أحسن الحالات لعله يقدم له النصح ، لكن أصح من ذلك أيضا أن مدير برنامج التنمية الريفية ، أي برنامج كان - وهو ممثل الدولة في قطاع الفلاحة - لن يقدر حتى على النصح - ولعله يحاول تجنبه - والا فانه قد يساهم في فشل البرنامج .

هل جئنا بجهل؟ يبدو أن البرجوازية الصغيرة التي قادت تجربة التنمية في الستينات قد استخلصت العبرة من تجربتها الاولى وفهمت أن لا "التصنيع"

الذي لا يتناسب اطلاقا مع موارد هذه البلاد " ولا " الزعم بأن التغلب على التخلف يبقى في النهاية رهنا بارتفاع معدل تراكم رؤوس الاموال " (1) هما المخرج من المأزق الذي تردت فيه التنمية الا اذا أخذنا بعين الاعتبار الجانب الثقافي والبشري . ذلك أن تجاهل هذا الجانب في التجربة الاولى جعل النخسب القائدة تعتقد أنها بـ"التنمية الشاملة" ستحقق السعادة الشاملة والمواطن المشارك . ومن هنا يمكن أن نفهم معنى تواجد وتزامن " أقطاب التنمية الصناعية " مع " اجبارية التعليم " . لكن التناغم الوظيفي المنتظر بين الادلوجي والسياسي والاقتصادي لم يسر مثلما توقع له فكان الفشل . فشل نموذج وتدشين نموذج جديد نموذج " التعددية " و " العقود المشتركة " . لكن ما علاقة هذا بالتنمية الريفية ؟

خاتمة

حين يتضح بعد عقدين من تجربة " التعددية " أن "صنصرة" جريدة معارضة كتكوينها ووجود حزب معارض كعدمه وضرب " اتحاد الشغالين " كتأسيس اتحاد آخر مواز ، أفلا يحق التساؤل عن حقيقة " تفتح " الحزب الحاكم ؟

يجوز التساؤل عن حقيقة " تفتح " عن المؤسسات المعارضة التي ظلت طـوال هذه الفترة تتقد السياسة التنموية الاقتصادية والاجتماعية بلغة "العقلنة" التي يفهمها لكن لا يجوز البتة التشكيك في حقيقة أنه " تفتح " فعلا ولكن عن مؤسسات لا شكلية : الحائلة ، العشيرة ، القبيلة ، الجهة . . . بايجاز كل المؤسسات التي تبنت برامج التنمية الريفية وأنجبت القيمة التنموية الجديدة : الاصاله . فهل ستظل الاصاله مجرد قيمة من قيم التنمية ؟ هناك عدة مؤشرات تدل على أن التنمية تكاد تتحول الى مجرد قيمة من قيم الاصاله . أبسط مثال على ذلك خطاب بعض " المستقلين " أثناء الحطة الانتخابية التشريعية 2 أفريل 1982 .

(1) رمزي زكي - الازمة الراهنة في الفكر التنموي - مجلة 15 - 21 - عدد 9 - 1984 . ص 47 .

III التعبئة الاجتماعية

مقدمة

ليس خطأ اعتبار مفهوم التعبئة الاجتماعية مرادفاً لمفهوم التنمية في معنى أن كليهما يرمز الى حالة تحول بين نعتين مجتمعيين التقليدي والحديث . وسنتبين صحة هذا الترادف انطلاقاً من أول عنصر نبدأ به حيث سنضبط النموذج المثالي للتحول بشكل عام .

لكن ومقابل ذلك سنسعى أثناء العنصر الذي يليه الى اثبات أن كل منهما اندرج في سياق نظري وتاريخي مغاير لسياق الاخر. فاذا كان مفهوم التنمية قد نشأ في بلدان "العالم الثالث" بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وفي غمرة تراجع الاستعمار المباشر وحماس التجارب التتموية الاشتراكية بواسطة الحزب الواحد و الدولة العنمية فان التعبئة الاجتماعية تعود الى فترة زمنية أكثر قدماً أي "منذ تأسيس النظام المعاصر للدول العربية، عند نهاية الحرب العالمية الاولى والذي اكتمل بحصولها على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية... كان العرب "عرضة للحدثة" ان وصلت وسائل الاتصال والتواصل وخاصة المذياع الى أقصى القرى ونمت حركة محو الامية وتدعيم التعليم العمومي وارتفع النمو الديمغرافي والهجرة نحو المدن بما أثر، بلا ريب، في قيم وتصورات مئات الالاف من العرب" (1).

غير أن البلورة النظرية لمفهوم التعبئة الاجتماعية لم تقع بشكل واضح الا في بداية الستينات بفضل اسهامات متعددة أبرزها لكارل دويتش وجينو جرمانسي . هذه البلورة وهذا الاسهام سيقدمان لنا مادة نظرية هامة من حيث أنها تتكهن مسبقاً

I) Karl. W. Deutsch. in Michael. C. Hudson. La Théorie de la mobilisation social et la politique arabe.

بالنهايات الفاشلة لعديد من التجارب التنموية التي بدأت أوهامها تتعري شيئا فشيئا منذ نهاية الستينات وتتوضح على امتداد السبعينات . فلنقدم الفرضيتين الموالتين :
أولا : " أن الانظمة السياسية التي لا تفلح حكوماتها في تنمية "القدرات" (capacités) الضرورية لمجابهة "الاعباء" (charges) التي فرضتها التعبئة الاجتماعية ينتظرها بعض التقلبات والفضوى وحتى احتمال الانهيار" (1).

ثانيا : " أن نلاحظ ، اجمالا ، من وجهة نظر التعبئة الاجتماعية ، أن البلدان العربية تنتمي الى صنف " امكان التقلبات المرتفع " (potentiel élevé d'instabilité) وأنها في غالب الاحيان غير مستقرة فعلا هذا كله أمر، لكن أن نعتبر السبب الاساسي لعدم استقرارها هو بنية تعبئتها الاجتماعية ، هو أمر آخر. " (2)

ان قيمة هاتين الفرضيتين المقتبستين عن كارل دويتش في تمكيننا من ضبط سبب فشل " التحول التنموي " في تجربة الستينات في مرحلة أولى وطبيعة التجربة الجديدة التي انطلقت منذ بداية السبعينات وخصوصية " التحول " فيها غير القابل للفهم والتحليل الا من خلال نموذج التعبئة الاجتماعية المدعم نظريا بمفهوم الالتزامية (asynchronisme) في مستويات التحول وميدانيا بما اكتشفناه من حيوية (vivacité) البنى التقليدية من خلال تجربة التنمية الريفية بتونس في مرحلة ثانية .

1- " التحول " كنموذج مثالي

يفترض التحول نقطتي انطلاق ووصول معلومتين وبين الاثنين توجد تلك المسافة التي نسميها تحولا لانها موسومة في الان نفسه بخصائص وعناصر من المرحلة القديمة آخذة في الزوال وبخصائص وعناصر من المرحلة الجديدة صائرة الى التبلور.
ان تظافر عدة عوامل تاريخية لخصت في " انتشار المعاملات النقدية . . . وتحير

1) K.W. Deutsh. ibid.

2) K.X. Deutsh. ibid.

اليد العاملة وانتقالها الحر... والتعليم... وفكرة المساواة القانونية... والنظرة التطورية
للإنسان والتاريخ... (1) أدى الى قيام أول تجربة تحول بمثل هذا العمق والتجذر
في أوروبا الغربية ووفر المعطيات اللازمة التي مكنت من بناء نماذج نظرية مختلفة
للتحول لكن الانجاز الماركسي يبقى أكثرها تميزا وفرادة لانه قدم نظرية كاملة فسي
الانتقال بين عدد من التشكيلات الاجتماعية على امتداد فترة تاريخية طويلة حظي فيها
التحول من المجتمع الاقطاعي الى المجتمع الرأسمالي بمكانة كبرى .

وتبدو أعمال بولنتزاس (2) من أكثر الأعمال التي اهتمت بموضوع التحول ، ولربما
كانت المسألة التي أثارت انتباهه أكثر من غيرها - رغم أنها لم تغب عن ملاحظة
ماركس وانفلز - هي مسألة التفاوت (décalage) في تطور الاضعدة الاقتصادية
و السياسية والايديولوجية . صحيح أن التجارب التي درسها بولنتزاس تعتبر كلها
تجارب تحول ناجحة (انجلترا - فرنسا - ألمانيا) (3). وغياب أي تجربة تحول فاشلة
قد تجعل مقارنة تجارب "العالم الثالث" بنموذج قد ارتبط بالتجارب المذكورة
أعلاه ، مقارنة بلا عبرولا دروسه . لكننا - على العكس من ذلك - نرى أن ما سجل فسي
تلك التجارب من لا تساوي نمو بنى نمط الانتاج الرأسمالي أو التشكيلة الاجتماعية
التي يهيمن فيها ، يمكن أن يقوم لدينا مقام " التجربة الفاشلة " وذلك من عدة
أوجه :

أولا : ان الاقرار بوجود تفاوت في تطور البنى الفوقية والبنى التحتية أثناء
عملية التحول هو تأكيد ضمني - على الأقل - بأن "النموذج المثالي" (Idéaltypique)
للتحول هو الذي تتطور فيه بنى الاضعدة المختلفة بنفس السرعة . من هنا اعتبر

(1) رضا الزواي - التنمية العربية - المأزق والامكان الصعب . دار الرياح الاربع للنشر
1988 - ص 10 - 11 - 12 .

2) Nicos Poulanzas. Pouvoir politique et classes social. Maspéro 1980.

3) Ibid. Volume I . pages: 179-184-191.

بولنتزاس انقلترا أقرب البلدان الاوربية الى تجسيد هذا النموذج . وهو يلتقي في ذلك حتى مع مصنف آخر لآلان توران (1) الذي لا يتحدث عن أنماط انتاج وانما عن "أنماط تنمية" (modes de developpement) حيث تلعب النخب القائدة الماسكة بوسائل التغيير ، أي الدولة دورا رياديا في عملية التحول لكن حالة انقلترا تبقى هي "الاستثناء" الوحيد الذي تحول فيه المجتمع بدون أن يكون للنخب ذلك الدور الذي لعبته نسي ألمانيا البسماركية أو فرنسا البنابرتية .

ثانيا: وحتى لو غضضنا الطرف عن التجربة "الاستثناء" فان الاحكام لن تتفوق فاذا كان هناك من يقدم الثورة الفرنسية على أنها المثال "النموذجي" للثورة الاوربية، فهناك من يرى العكس تماما مركزا تارة على الاهمية العددية للبرجوازية الصغيرة و "التأسيس للملكية الصغيرة" (لونتزاس) أو على بقاء الاقتصاد "تقليديا" في جزء كبير منه (كليفوردي قيرتز) (2) بهذا البلد .

ثالثا: هل هناك ، حينئذ تجربة تحول تطورت بناها الفوقية والتحتية بنفس السرعة والتوافق والانسجام ؟ هذا الاستفهام الإنكاري يصح أيضا على تجارب التحول بأوربا الشرقية وخاصة تجربة الاتحاد السوفياتي التي اعتبر غرامشي ثورتها بأنها "ثورة ضد رأس المال" أي كتاب رأس المال الذي ألفه ماركس (3).

وهكذا يظهر أن القاعدة في التحول هي التفاوت في تطور البنى المميزة لاي نمط مجتمعي ولنا أن نختار أي التجارب أقرب الى واقع البلدان التي تريد أن "تتحول"

1) Alain Touraine. les sociétés dependantes. Duculot. 1976- page 38

2) Elbaki Hermassi. Etat et Société au Maghreb. Anthropos 1975. page 82/83

3) Maria- Antonietta. Macciocchi. pour Gramsci. Editions du Seuil, 1974. page 82.

- حتى لا نقول " المتخلفة " - وطى وجه الخصوص تجربة البلاد التونسية .

2- المآلح " التحول التتموى " فى التجربة التونسية أثناء العشريه الأولى

لو اعتبرنا لحظة تكون الدولة الجديدة فى تونس وانتقال السلطة السياسيه لطلبك الدولة بين أيد تونسيه هى لحظة انطلاق مرحله التحول واللحظة التى سبقتها المرحله التقليديه المطروح تخطيطها ، ثم تأملنا فى وضعية البنى الفوقيه والبنى التحتيه ، للاحظنا بعض العناصر التى تذكر بنموذج التحول الفرنسى منها :

- حضور على الساحة السياسيه لصغار الفلاحين سواء من خلال مشاركتهم فى النضال المسلح فى الريف أو من خلال انخراطهم ضمن الحزب الذى تصدر قياده الحركه الوطنيه أولا وقياده التنميه ثانيًا .

- تفاوت بين بنى سياسيه تطمح الى مركزه السلطة السياسيه واقامه " الوحده القوميه " وعقلنة المجتمع من ناحيه وبنى اقتصاديه " متخلفه " من ناحيه أخرى .

اننا ، ارتباطا بهذين العنصرين نستطيع أن نقدم الفرضيه التاليه : كلما توطد التحالف بين البرجوازيه الصغيره العاسكه بجهاز الدوله من جهه وصغار الفلاحين من جهه أخرى انهار تبعاً لذلك الوزن السياسى لكل منهما فى مرحله أولى وحلم تحقيق التحول فى مرحله ثانيه . واذا استحال علينا ارجاع ذلك الى وجود برجوازيه - غير موجوده فى حاله تونس - تريد ضرب " الملكيه الصغيره " مثلما وقع فى تجربه البنابرتيه أفلا يجوز لنا الشك فى صداقيه قاعده " التفاوت " فى التحول ؟ فلنوهج الجواب .

حين سعدت البنابرتيه الى سده الحكم بفرنسا ودخلت فى صراع سياسى ضد من يمثل بقايا المجتمع الارستقراطى ، فقد عبأت والفضل فى ذلك يعود الى " التقليد

التاريخي الذي ولد في أذهان الفلاحين الفرنسيين الاعتقاد الاعجازي برجل... سيعيد لهم مجدهم " (1) عبأت " الفلاحين المجريين " الذين أدوا دور طبقة " سنيده " (2) (classe appui) . ووقع التنازل على ضرورات عقلنة الاقتصاد الريفي وأجلت رسمته بشكل أضر بتطور الاقتصاد الرأسمالي وتبعاً لذلك بمصالح الطبقة البرجوازية .

و العجربة التونسية لم تعدم هي الاخرى نعتا من البنابرية التي اعترفت بجميل " الفلافة " في طرد الاستعمار وتركيز أسس الدولة الجديدة . وقد لا يدهشنا باديء ذي بدء أن تتحول هذه العلاقة القائمة على أس بهشاشة أس " الاعتراف بالجميل " الى علاقة عضوية عرفت أوجها من خلال تجربة التعاوض الرامية الى تخيير عالم الريف .

لكن حين نذكر أولاً بأن الدور المسلح الذي لعبه فلاحو البلاد التونسية لا يقارن بمثيله الذي تميز به فلاحو الجزائر مثلاً وبأن الصراع ضد فرنسا لم يكن عسكرياً بقدر ما كان سياسياً (يقول بورقيبة : وما أن اعتصموا " الفلافة " بالجبال ووقعت بينهم وبين الجيش الفرنسي مصادمات وسالت الدماء... حتى تغيرت الظروف ورأى الحزب الذي شجعهم على التمرد أن الوقت حان لايقاف الحركة التمردية...) واتجهت (فرنسا) نحو الاعتراف بسيادتنا... (3) وأخيراً بأن الدولة هنا لم تكن تتنافس مع برجوازية أو نبالة مثل التي نافست الدولة البنابرية الفرنسية . حينئذ لا يمكن الا أن يتعالم الاستغراب لانه لا شيء يبرر انتقال " الفلافة " من " ورقه سنيده " (قياساً على طبقة سنيده) على طاولة مفاوضات ولت وانتهى أمرها الى قوة اجتماعية حليفة داخل الكتلة السياسية تحت هيمنة البرجوازية الصغيرة

I) K. Marx. le 18 Brumaire de Louis Bonaparte. Edition Sociales 1969. page 127.

2) Nicos. Poulantzas. O P . cit, page 65.

3) الجيب بورقيبة - خطاب 18 جانفي 1963. نشر كتاباً لدولة للاعلام. 1974. ص 37.

المتعلمة ، الا اذا كان المشروع المجتمعي لهذه الاخيرة له من الخصوصية ما يقتضي ذلك .

لنبداً بتحديد القوى الاجتماعية التي وحدها الخطاب السياسي اللاطبقي ، فالفلاحون ليسوا وحدهم في كفة السلطة ، فهناك أيضا نواة طبقة عمالية ولدها قطاع الصناعات الاستخراجية والتحويلية وقطاع النقل التي كان لها ولقيادتها ما تقول في الصراع ضد الاستعمار الى جانب حزب الدستور وقادته أيضا ولو أن الامر لم يخل من تنافس وضعف . ثم كبار الملاكين الذين رسلوا فلاحهم أو الذين أبقوا على طابعها الاقطاعي . هلا نسينا قوة اجتماعية أخرى؟

بعد ذلك نتساءل : انا اتفق الجميع على رهان الحدائة كمشروع مجتمعي - وليس لأي كان ما يخسر في ذلك - تحت القيادة الهيمنية للبرجوازية الصغيرة ، فخذ من سيكون الصراع من أجل فرض هذا الرهان ؟ أم أن المسار سوف يكون انسياها لعقلنة صافية من أعلى رأس الكل الاجتماعي - الدولة - الى أسفل مومسسة به ؟ لقد رأينا سابقا كيف تحطمت أسس هذه الاشكالية الوظيفية العضوانية - وصوراتها وتغافلها عن الطابع الصراعى في علاقة القوى الاجتماعية بعضها ببعض من خلال تنافسها على جهاز الدولة . فلنفترض منوقتا أن الجميع مع الحدائسة و ضد "التخلف" .

أخيرا نصل الى التعليل . تعليل انضمام علاقة الدولة بصغار الفلاحيين . ان الدولة البنابرنية حين منعت الرسلطة من الاقتراب من الملكية الصغيرة قد خطت خطوة الى الوراء من وجهة نظر العقلنة الاقتصادية لكنها بالمقابل وجهت ضربة سياسية الى الارستقراطية التي تدافع عن مشروعها المجتمعي " فالجذور التي تزرعها الملكية الصغيرة في الارض الفرنسية تنزع كل عنصر باق للاقطاعية " (1) . أما

الدولة في تونس فحين "جمعت" الملكيات الصغيرة "للفلاحة" فقد تكون "حدثت" - أو على الأقل نوت أن "تحدث" - الاقتصاد ولكن لا ندري أي القسوى الاجتماعية الاخرى قد تلت - سياسيا - هذه الضربة . "فالتخلف" على أية حال ليس مجرد تقنية تعبر عنها الفأس أو المنجل أو خرافة معلقة في الهواء . فلا يبد له من قوة اجتماعية تتماهى فيه وتدافع عنه لا طبعا على أنه "تخلف" - فاللفظة مقززة - ولكن ربما على أنه "أصالة" .

و لو لم ينتفض صغار الفلاحين الى جانب كبار الملاكين ولوصاحوا وهللوا الى جانب الدولة : "التعاوض هو الحداثة" لقلنا على الفور ان كبار الملاكين هم عنوان "التخلف" والمدافعين عنه . لكن ما لم تتبن أية قوة اجتماعية الحداثة (حتى الحزب والدولة قد تراجعت عن التعاوض .) فاننا بالمقابل لا نرى - تبعا لذلك - من نلصق به صمة "التخلف" .

III التحول ؟

1- الحراك الاجتماعي والتعبئة الاجتماعية

منذ البداية ، لابد من رفع التباس طالما تسبب في خلط نظري وعملي كبيرين بين مصطلحين مختلفين الاول الحراك الاجتماعي (la mobilité sociale) والثاني التعبئة الاجتماعية (la mobilisation sociale). الاول له عدد من المرادفات كالترقي الاجتماعي والصعود الاجتماعي التي تتفق جميعا على جملة من الخصائص نلخصها في طابعه العمودي أولا وارتباطه بالتحضر ثانيا وبتفاوت تطور مجموعات المجتمع ومستوياته الاقتصادية والسياسية والايديولوجية ثالثا .

يعرف الحراك الاجتماعي اذن على أنه ارتقاء اجتماعي يرفع فردا أو مجموعة من الافراد درجة أو درجات في سلم التراتب الاجتماعي . فماهي محركات هذا الارتقاء ؟ يرى سوركين أن " كل مجتمع يفرز أليات مومسائية معقدة يقاد الافراد بواسطتها من الموقع الاجتماعي الاصلي الى الموقع الاجتماعي المتحقق ... وهكذا في المجتمعات " العسكرية " ... يمكن للجيش (وربما الكنيسة) أن يلعب الى جانب العائلة ، دورا أساسيا في العمليات الحركية ... وفي المجتمعات الصناعية الحديثة تتمثل هيئات التوجيه الرئيسية في العائلة والمدرسة " . وتعمل أليات التوجيه هذه " بشكل لا يكون فيه التوزيع الاحصائي لتوقعات الافراد و مشاريعهم بعيدا جدا عن الامكانيات الموضوعية " . (1) .

باستثناء الربط بين " توقعات الافراد ومشاريعهم " من جهة و " الامكانيات الموضوعية " من جهة أخرى الذي يتقاطع مع الخاصة الثالثة التي اعتبرناها أحد أسس الحراك الاجتماعي ، فاننا نلاحظ غيابا للخاصتين الاولى والثانية . ومرد

(1) ر . بودون و ف . بوريكو - المعجم النقدي لعلم الاجتماع . ترجمة الدكتور سليم حداد المؤسسة الجامعية لدراسات والنشر والتوزيع . 1986 . (الكلام لسوروكين) ص 277 - 278 .

هذا الاختلاف أن سوركين يعتبر أن ارتفاع أي شخص في السلمية الاجتماعية التقليدية (المجتمعات "العسكرية" هو المثال الذي ذكره) ممكن بواسطة أواليات مومسية كومسمة الجيش أو المومسة الدينية (الكنيسة). لكن ألا يجدر التذكير هنا بأن معايير عمل هذه المومسات هي معايير "قوية" تقوم على "الساللة" و "عصبية الدم" و "الولاء الشخصي" بالنسبة للجيش و على "المذهبية" و "التشجيع" بالنسبة للمومسة الدينية ؟ و طيه فان الشخص الذي "يتحول" من "الموقع الاجتماعي الاصيل" الى "الموقع الاجتماعي المتحقق" في حقيقة الامر لا يتحول البتة لان الطابع "الوراثي" يجعل المعنى بالتحول كما غير المعنيين به يعتبرونه أمرا "طبيعيا". فأجدر بنا اذن أن نحوض لفظة "المتحقق" التي قدمها سوركين بلفظة "الموصوف" أي المحدد مسبقا بالتقاليد . أظن يكسب شرف " امامة جامع الزيتونة " أو لقب " القضاء " حكرا - أو بالاحرى حبسا - على بعض العائلات العريقة في تونس (1) ؟

اننا نعتقد أن الحراك الاجتماعي لم يكن ممكنا الا بعد أن تحررت معايير من " الشخصي " الى " اللاشخصي " واختزلت في معيار واحد : الجانب المادي . وبلغت علم الاقتصاد ارتفاع الدخل الذي تصبح معه رموز الارتفاع الاجتماعي (لباس - مسكن ...) بضاعة معروضة للاستهلاك أمام كل أصحاب المداخل المرتفعة أو الظالمين الى رفعها .

وهذا يصلنا الى العنصر الثاني للحراك الاجتماعي أي التحضر . فلو لم تكن المدينة لما كان لمفهوم الحراك الاجتماعي من معنى . ذلك أن حيز هذه الاخيرة

I)Nicolas. Hopkins. Système urbain et developpement au Maghreb ,
Cères Productions , 1980. page: I76.

يمكن اضافة أن " البرجوازية المخزنية ، فقدت الكثير من امتيازاتها المتمثلة في بعض الوظائف التي كانت حكرا وراثيا في أفرادها والتي سعت الدولة الاستعمارية - التي يقودها مبدئي العقلنة والمردود - الى تعويضها بوظائف جديدة (الخليفة ونائب الجمعية وقع تعويضهما بوظيفتي الكاهية والوكيل) أو ازالتهما تماما مثلما وقع لوظيفة القاضي التي حذفت سنة 1903 . بمجرد وفاة القاضي الشهيبي بن موسى بتستور . (نفس المصدر) ص 176 .

أوسع من أن يحدده "العائلي" أو "الديني" المتوارث انه حيز السوق، مجال التنافس بين أفراد ومجموعات يتصلون وسائل متنوعة ومتجددة ولكنها أولا وأخيرا حضريّة أي قوميّة وعالميّة قابلة للتسويق والترويج . فالنجوميّة (le vedettariat) كأحدى التجليات الحديثة للفن والرياضة وبدرجة أقل الاختراع العلمي والوظيفة هي وسائل حراك اجتماعي من حيث أنها لا تتدثني أحدا حتى وان كانت آفاق التعليم أخذة في الانسداد فعليا .

وحتى "زواج المصلحة" الذي طبع على السواء المجتمعات التقليدية و المجتمعات الحديثة ليست له نفس المرجعية "المصلحية". فالظاهرة لهـما وجهين مختلفين أحدهما مادي والاخر معنوي (الرفعة Prestige) ففي المجتمع الاول يطغى الوجه المعنوي ويستتبع الوجه المادي ولكنه لا يتبعه . انه مجتمع "يعطي الاولوية للحراك الافقي" (1) أما في المجتمع الثاني فان ثمة اعتبار للرفعة فهي تابعة ونابعة من الوجه المادي . فالمال يصنع كل شيء ويعطي حتى اللقب "الوضيعة" ان لزم الامر .

وهذا لا يعني أن سكان الريف سيظلون مقصيين من الحراك الاجتماعي و انما - وهنا نتقاطع مع العنصر الثالث المميز للحراك الاجتماعي - صعودهم يقع بعد افتقاليهم تدريجيا الى المدينة طبقا لطاقت استيعابها لهم . هكذا كان الامر اجمالا في بلدان نموذجنا المرجعي وعلى منواله قديكون الامر في تونس ابتداء من عشيرة السبعينات، اذ يوهك ذلك تركز أهم وسائل الحداثيّة

I) Frej. Stambouli. Systéme Urbain et developpement au Maghreb.

- و الحراك الاجتماعي - على شريط المدن الساحلية والعاصمة وتكثف برامج التمييز الريفية لتثبيت السكان في ريف لم يحن بعد أوان زواله وحماية لمدينة من أعباء ليست بعد أهلا لتحملها .

غير أن مزيدا من الدفع للمقارنة سيظهر أن الشابه ليس الا خدعة والدليل نتائج تجربة السبعينات التي لاتزال متواصلة الى اليوم : فعوض أن يظل الريف ريفاً و المدينة مدينة الى أن تطغي هذه ذاك ويتماها الكل في النموذج المرجعي ، لاحظنا وجود علامات " حراك اجتماعي " في مكان - الريف - غير مكانها أو فسي شكل - الاحياء القصدية - غير شكلها ، فهل هي حقا علامات حراك اجتماعي ؟

ان التصريح " بانعدام حراك اجتماعي منظم في اتجاه الفضاء المدني (المدينة) و السياسي (الدولة) " (1) لن يفيد كثيرا لان " التحول " الذي تعرفه البلاد - مثل غيرها من الدول " المتخلفة " - ليس عمودي الاتجاه فقط بل و أفقيه أيضا .

ان الملاحظات التي قدمها جرمانى تبدو ذات أهمية خاصة لا من حيث أنها تميز بين كل من المفهومين فقط وانما أيضا من حيث أنها توضح كيف أن الحراك يكون حيناً حالة من حالات التعبئة وحيناً آخر حالة لها شيء من الخصوصية والاختلاف .

أولا : يرى أنه في حين " تتضمن التعبئة أي شكل من أشكال التحول (العمودي والافقي) فان الحراك لا يهم الا التحولات - الصاعدة أو النازلة - على مدى نسق التراتب " (2) ولئن يبدو مفهوم التعبئة الاجتماعية أكثر التصاقا بتجارب التحول

1) عبد الوهاب حفيظ - صورة للحراك الاجتماعي والسياسي . حالة تونس خلال العهد الحسيني - الوحدة . عدد 57 . جوان 1989 .

2) Gino- Germani - Politique, Société et Modernisation. Duculot 1972. page: 152.

في "العالم الثالث" فهذا لا يعني أن أوروبا الغربية - وحتى الشرقية - لم تعرف التعبئة . فلم يخل انتقال الريفيين الى المدينة في فترة التراكم الاولى خاصة من تعاسة مادية ومن " تخلف قروي " جسدتها خير تجسيد " الاحياء الحمراء " مثلما لم تخسل تجارب "العالم الثالث" الحالية من حراك اجتماعي مماثل للذي تعرفه " الطبقة العمالية الجديدة " (1) هناك .

ثانياً : سواء تعلق الامر بحراك ببلد " مركزي " أم " محيطي " فانه يعني عموما حركة " باتجاه الصعود أو النزول " و التي " توهدى الى التخلي عن بعض الوضعيات (statuts) وما يوافقها من أدوار والى اكتساب وضعيات أخرى توافق مواقع أعلى أو أدنى من التي كان يحتلها قبل التحول " . لكن في حالة التعبئة على العكس من ذلك " يمكن للفرد أن " يكتسب وضعيات جديدة دون أن يفقد السابقة أو أن يفقد بعض الوضعيات السابقة دون اكتساب أخرى جديدة . " (2) . إن التحول في شكله الاخير - أي التعبئة - هو الذي سيأخذ الجزء الاكبر من اهتمامنا في فهم سيرورته العامة وخاصة تلك المتعلقة بتجربة اجتماعية - التنمية الريفيه - ظاهرها حراك (من الفلاح التقليدي الى الفلاح العصي) وداخلها تعبئة .

ثالثاً : وأخيرا نلاحظ أن مفهوم الحراك الاجتماعي يكاد - لدى جرمانسي - يفقد كل اجرائية و أهمية . فهو يميز بين الحراك التعويضي - حيث يصعد بعض الافراد تعويضا لافراد آخرين نازلين - والحراك الجماعي ، حراك كتسل يشمل طبقات كاملة سواء كان ذلك باتجاه الصعود أو النزول " (3) . ان النمط الثاني

1) Serge. Mallet. La nouvelle classe Ouvrière. Seuil 1963.

2) Gino . Germani . Ibid. page 152.

3) Gino. Germani. Ibid. page 152.

من الحراك هو الذي يمكن اعتباره حالة من حالات التعبئة. أما الاول فليس التجسيدا لعمل منتظم للبنية الاجتماعية .

2- مأزق التنمية

من وجهة نظر نظرية التعبئة الاجتماعية ، يعود سبب فشل التجارب التنموية الشمولية (قدمنا مثال تجربة الستينات في تونس) الى اهمالها طابع التفاوت فسي التنمية . هذا التفاوت الذي ميزناه عن تفاوت تجارب النموذج المرجعي الغربي بلفظة لا تزامنية . ومن وجهة نظر أخرى يقع ادانة التنمية كذلك لانها "كصطلح سياسي أكثر منه اقتصادي أو اجتماعي يحول مفهوم النمو الى عملية لا يتم تحريكها من داخلها أو بذاتها ، وانما تخضع لمن يستخدمها أو يمارسها ...". لذلك فهي - أي التنمية - " غير مرادفة لذاتها بل هي قناع لما يجب أن يظل خافيا ... عبارة التنمية ليست مضادة للتخلف ، ولا هي تهدد كيانيته ... انها تغطي التخلف ، و تشتغل في غير حيزه . " (1)

يبدو حكم الصفدي على التنمية أكثر صلابة وتجذرا من حكم نظرية التعبئة الاجتماعية عليها . فاذا كانت هذه الاخيرة ترى أن عملية التحول ممكنة بشرط أن يكون نمو مستوياته (سنراها بأكثر تفصيل في تحديد المفاهيم) الثلاث لاتزامنيا ، بحيث يقع ادماج المجموعات والجهات وحتى المؤسسات تدريجيا وتبعاً لنمو المستويات المذكورة أعلاه ، فان الصفدي يقرر أن " المجتمع الذي ينمو هو غير المجتمع السني يتحقق فيه نشاط التنمية . " ولهذا حين " دخل مفهوم التنمية في سياق جهـد التخطيط والتركيز واستخدام وسائل التخير " و " ميز القاموس السياسي بين المجتمع النامي والمجتمع المتقدم " فلقد أقيم " حاجزا نوعيا بين التنمية والتقدم " و " قصر

(1) مطاع صفدي - المشروع التنموي المتخلف الفكر العربي المعاصر - عدد 57/56 - 1988

المصطلح الاول (التنمية) على نوع المجتمعات التي لا تنمو بفعل واقعها الذاتي ، ولكنها تتطلب جهد الارادة والتخطيط ، جهد تفعيل النمو بفضل قوة أخرى متميزة بشكل ما عن بقية القوى المتوفرة في هذا الواقع ... ” (1) .

لكننا سنرى أن هذه الاحالات ، تحيل في جعلتها الى اشكاليات هي بدورها لا تطرح الا من خلال نظرية التعبئة الاجتماعية .

أولا : هل هناك تجربة تنموية درست في أي مكان من الكرة الارضية ، تمت بدون “قوة أخرى متميزة عن القوى المتوفرة” تقوم بالتنمية باسمها الخاص وباسم “ الامة جمعاء ” ؟ ليس مهما أن تكون طبقة اجتماعية أو حزبا ثوريا ولكن المهم أن تكون متميزة - متفاوتة النمو - عن غيرها ، بحيث تبرر لنفسها “ مهمة التخطيط واستخدام وسائل التغيير ” . ان الصفدي لا يعترض على هذه القوة المتميزة لانها - مثلا - أجنبية استعمارية - فهذا لم يرد في مقاله - واما فقط لانها “ ضرورية ” للتنمية التي هي في نظره منتجة “ للتخلف ” عوضا عن “ النمو ” .

ثانيا : اذا كانت التنمية “ غير مرادفة لذاتها ” أي “ قناعا ” للتخلف باعتبار أن هذه الاخيرة “ تشتغل في غير حيزه (التخلف) ” أفلا نكون قد سقطنا في اشكالية جديدة قديمة : جمود أو ركود مجتمعات “ العالم الثالث ” ؟ اذا كنا لا نستطيع قبول اشكالية “ تخلف ثابت ” تجاهلته “ تنمية تشتغل في غير حيزه ” فاننا كذلك لا نستطيع تبني اشكالية “ تخلف التخلف ” لطابعهما الميتافيزيقي

في شكله العنصري الانثربولوجي أو الاقتصادي الليبرالي والماركسي (1).

لكن بالمقابل من الجائز- وهنا نخصص الحديث عن الوطن العربي - الحديث عن " انهيار كامل لنموذج تنموي عام وشامل ، ويمثل هذا الانهيار في بعض الاحداث التي لا يمكن تصورها في السنوات الستين وحتى بداية السبعينات . فهاهي مصر تستقبل شخصيات اسرائيلية ... وهاهي اليمن الجنوبي تسوي مشاكلها داخل سفارة الاتحاد السوفياتي ... وهاهي بعض البلاد تستعرض اعانة المؤهسات العالمية العالمية لها وتشجيعها ... " (2) .

ثالثا : ثم أليس التصريح بحدوث " ما لم يكن جائزا " من قبل تصريحنا ضمنيا بتحقيق "مكاسب" وقع التراجع عنها؟ واذ ما سلمنا بأن ذلك بالفعل كان تراجعا ، فهل كان تراجعا الى حدود نقطة انطلاق " المكاسب المتحققة " ؟ قد يكون الخطاب الديني المتصاعد - في تونس أو في بقية الاقطار العربية - أشد المطالبين بالتراجع لا عما تحقق أثناء عشرية أو اثنين الى الوراء بل تراجعا يطوي عددا من قرون " الانحطاط والجاهلية " . وليس بعيدا أن يكون هذا المطلب مدعما بما استشهد به الصفدي نفسه عن ماكس قيير من " أن التطور العلمي والفني ، السياسي والاقتصادي لم يسر الا في أوروبا على طريق العقلنة التسيهي خاصة الغرب . " (3) (التسطير من عندي) .

اننا ، في حوصلة لما سبق نستطيع أن نزعم بأن كل هذه الاشكاليات مضمنة في مفهوم التعبئة الاجتماعية لانه مفهوم لا ينظر الى التحول في اتجاهه التصاعدي

(1) حول العنصرية الانثربولوجية راجع خاصة كتاب عبد الباقي الهرماسي (صدر مذكور سابقا) .

أما الميتافيزيقية الاقتصادية والمميزة خاصة للجناح الهيكلي "لمدرسة التبعية" راجع

خاصة : F.H. Cardoso et E. Faletto- Dépendance et développement

en Amérique Latine - P U F . 1978.

(2) رضا الزواري . صدر مذكور سابقا . ص 5 .

(3) مطاع الصفدي - المقال المذكور سابقا .

فحسب بل وخاصة في اتجاهاته الجانبية والخلفية . وان صح هذا فقد لا تكون المطالبة بالعودة الى حالة " المجتمع يتفتح من الداخل " كما قال الصفدي أو حالة المجتمع الذي يقطع مع " جاهليته " ويعود الى " فطرته " مثلما تقول بعض التوجهات السلفية ، لا تكون هذه المطالبة أكثر من مجرد تسجيل أمر واقع ، تسم تشينه حديثا - وان تكن جذوره سابقة - منذ أن تخلت التنمية عن كونها تنمية - شاملة - تاركة المجال للتعبئة - حتى وان بقي الخطاب السياسي محافظا على لفظة التنمية الى يومنا هذا - التي لا تنظر الى " التقليدي " - الفطري أو الداخلي - على أنه موضوع تغيير لاحق - مثلما وقع في التجارب الغربية - وانما على أنه غاية من غايات التخيير نفسه ، على أنه الحداثة نفسها .

3- تحديد لبعض مفاهيم نظرية التعبئة الاجتماعية

أ = البنية الاجتماعية :

هنا يقع التخلي عن المصطلحات الوظيفية العضوية التي ارتبطت بتجارب التنمية مثل " الامة التونسية " و " الوحدة القومية " أو حتى التي تعرف استعمالا لا شائعا ومشاركا كلفظة " مجتمع " ليقع تبني مفهوم البنية الاجتماعية الذي يفترض " درجة معينة من الترابط بين مختلف أجزاء المجتمع " الذي لا يعني " بالضرورة الاندماج أو التوازن أو التناغم " (1) .

ب = مستويات التحليل :

ان أردنا ترجمة هذا التحديد النظري ترجمة اجرائية ، فاننا نقول ان دراسة

1) Gino. Germani . Op. cit page I9.

أي مجتمع أو دولة - أمة على أساس أنها بنية سوف يحول دون اهمال الترابط أو بالاحرى التجانس الذي قد يوجد بين مختلف " المجموعات المحلية " أو " الاقليات الدينية أو العرقية " أو " الجهات الداخلية " (1) الاقل تطورا من المجموعة القومية . أو اغفال ما يميز كل واحدة من تلك الجهات أو المجموعات أو الاقليات عن بعضها البعض أولا وعن المجموعة القومية ثانيا . غير أن أخذ هذا التجانس أو ذاك التمايز بعين الاعتبار لا يتم الا من خلال فصل بين ثلاث مستويات من التحليل وهي :

أولا : " المستوى " غير المادي " للمحيط الاجتماعي الثقافي ، أي المعايير و أنماط السلوك والقيم والمعارف " غير الملموسة " المتعينة كلها بغض الطرف عن ركائزها البشرية . " (2) وتجدر الإشارة الى أننا كثيرا ما نستعمل عبارة " نظام معايير " أو " النظام المرجعي " متبوعة بنعت " تقليدي " أو " حديث " كمرادف لهذا المستوى .

ثانيا : " مستوى المرفولوجيا الاجتماعية . . . وهو " المساحة المادية للمحيط الاجتماعي الثقافي من حيث الحجم والتركيب والانتشار الايكولوجي للمجموعات والفئات الاجتماعية التي تكون جميعها المجتمع . " (3) ولما كانت القاعدة التي يقوم عليها توزع الجماعات الاجتماعية و الجغرافية هي قاعدة " مادية " أي ذات محتوى كمي يقاس بمقاييس مثل الدخل والثروة وما الى ذلك من نعلم

1) Gino- Germani. Op . cit . pages: 26-27-28.

2) Gino- Germani . Ibid. page 20.

3) Gino- Germani. Ibid. page 21 .

ظاهرة ، فاننا نشير هنا أيضا الى أننا عادة مانعبر عن هذا المستوى المرفطولوجي بما يلمح الى طابعه المادي (مقابل ما هو معياري أو لا مادي) من ناحية والى طابعه الدولوي (نسبة الى الدولة) بعبارة تستجيب في الان نفسه الى هذين الاعتبارين وهي : " المستوى الانجازي " . هذا فضلا عن أن معنى " الانجاز " حاضر في جل الخطب السياسية اليومية سواء كان " انجازا " مباشرا كالذي نلمحه في برامج التنمية الريفية أو غير مباشر كالذي يتم بواسطة رؤوس الاموال المحلية و الاجنبية وتباركه الدولة .

ثالثا : " مستوى التحليل الثالث يعني بالضبط المحتويات النفسية " في معنى " اجتياها " لنظام المعايير والادوار و الوضعيات والعلاقات الاجتماعية . " (1) ان اهتمامنا اللاحق بهذا المستوى سيبدو ضعيفا الى حد قد يحيله الى مجرد انعكاس تابع للمستوى الاول : المستوى المعياري . لكن هذا ليس رغبة منا في طمس الجانب الديناميكي لتكيف الفرد مع النظام المعياري السائد والمستوى الانجازي السني يحيط به ، وانما اضطرارا منا لحاجة التبسيط والتركيز على مالمح " التحول " في مظهره الجماعي .

ج = التعبئة النفسية والتعبئة الموضوعية

ان التمييز الذي يقيمه جينو جرمانى بين التعبئة النفسية والتعبئة الموضوعية ، غايته ليست صياغة معادة لحضور مستويات عدة في تحويل البنية الاجتماعية . اننا هنا لسنا أمام النموذج المثالي لمفهوم التعبئة الاجتماعية ، وانما أمام مفهومين فرعيين ومختلفين نحتا لتحليل حالتين عينيتين من حالات التعبئة

ذات الهيمنة (*à dominante*) التي دون أن تقصي مستويين اثنتين ، تبجل المستوى الاخر بالمكانة الهيمنية . وفي هذا المعنى يمكن أن نفهم كيف أن " التعبئة النفسية... (التي هي) تهيؤ... واستعداد للاستجابة ايجابيا الى ارتفاع أو تغيير في المشاركة... (أو) نزوع ايجابي (*actif*) " (1) هي في آخر الامر تعبير عن انحلال داخل البنية الاجتماعية يظل يسعى الى اعادة توازنها من خلال تأثير يمارسه على المستويين الاخرين . وقد يصل الى احداث " تحوير " فيهما وبالتالي في البنية الاجتماعية ككل ، لكن ألا يوهي عجزه عن تجاوز حدود التغيير " التحويري " الى حيث التغيير " الجذري " الى فقدانه لصفته الهيمنية أولا ؟ واستحالة تعبئة موضوعية بتأثير منه ثانيا ؟

ان تعريف جرمانى للتعبئة الموضوعية بأنها " اجسابة ايجابية في شكل سلوك فعلي (هجرة نحو المدينة ، مساهمة في حركة سياسية أو اجتماعية جديدة) " هو تأكيد لهذا الافتراض على الاقل في الحالات التي لا تعرف هجرة كبيرة - أو لا تكاد تعرفها - نحو المدن وهو ما نعارضه انطلاقا من بعض الملاحظات الميدانية و نكتفي بالمواليتين :

— لكي تتحول التعبئة النفسية الى تعبئة موضوعية فهي ليست دائما في حاجة الى هجرة باتجاه المدينة والاستقرار بها . فقد رأينا في مثالي ميدون ونقـردان كيف استطاع الريفيون احداث تغيير كبير على " المستوى الانجازي " بتأثير من التعبئة النفسية . وقد تجلت هذه " الانجازات " في ما عرضناه سابقا من مساكن و مشاريع تجارية وسيارات... لكن هذا لم يحدث بتغيير لنظام المعايير التقليدي و انما بفضلها .

— من ناحية أخرى فان مشاركة الريفيين في " الحركات السياسية أو الاجتماعية "

ليست خاصة من خاصيات الذين انتقلوا منهم الى " الحزام الاحمر " الذي يطوف العاصمة وبعض المدن الكبرى الاخرى وانما أيضاً خاصة من خاصيات من بقوا منهم في ريفهم . وكل الاحداث التي جرت منذ السبعينات الى آخر الثمانينات ما فتئت تثبت انخراط الريف - مهما تكن الاشكال - في الممارسة السياسية والاجتماعية للبلاد .

4 - من التنمية الشاملة الى التعبئة ذات الابعاد المتعددة

أ / : ازالة " الاوهام التنموية "

" بقدر ما تكون الاجور أو المداخل عادلة بقدر ما تتحقق التنمية الريفية ثم تتحقق تنمية المجتمع ككل ، وتتقلص الفوارق بين سكان الارياف والمدن ويزداد الانتاج ، وتشعر جميع الفئات بالعدالة الاجتماعية وبقدرة السلطة المركزية على توزيع الاموال و تنظيم المجتمع بصفة محكمة ، وبقدر ما تكون الاجور متفاوتة بقدر ما يكون اقتصاد البلاد غير متوازن ، ولا يحصل التوازن والتكامل الجهوي المنشود ولا تتحقق السلم الاجتماعية في اطار التناقضات والانقسامات . " (1)

اننا نستطيع تلخيص عيوب هذه الفرضية في النقاط التالية :

النقطة الاولى

رغم أنها فرضية تدرج في اطار دراسة حديثة حول تجربة تفصلها عنها مدة لا تقل عن اثني عشرة سنة ، فانها لم تأخذ بعين الاعتبار التطورات التي طرأت

(1) سالم الدغري - تجربة التنمية الريفية بتونس - أطروحة لنيل شهادة التعمق في البحث .

كلية الاداب والعلوم الانسانية بتونس . 1984 . ص 28 .

على كيفية اسناد الاعانات والتي حولها التوجه الجديد للبرنامج من مجرد عطية الى قرض وما يتبع ذلك من شروط في اسنادها الى الفنتعين ، شروط أطنبنا في تعدادها في معرض حديثنا عن اعادة توجيه البرنامج من " التنمية الريفية " الى " التنمية الريفية المندمجة " .

— النقطة الثانية —

وغلة الدراسة عن هذا التحول ، جعل عبارات هذه الفرضية مجرد ألفاظ متناغمة تشي من ناحية بأسر الخطاب السياسي التعموي التبشيري الذي ساد أثناء العشرية الاولى ولو أن جذوره قد نبتت قبل ذلك بكثير ، فلقد بشر كل الفئات — حتى لا نقول طبقات — والشرائح " بمرايح الاستقلال " (1) " جزاء " لما بذل في مقاومة الاستعمار ، وهي ألفاظ — من ناحية أخرى — تكذبها الوقائع . فلو افترضنا تحقق الامكانية الاولى من الفرضية ، أي " تحقق " التنمية الريفية فهل كان ذلك نتيجة للتوزيع العادل " للاجور والمداخيل " وسببا في " تقلص الفوارق بين سكان الارياف والمدن " ؟

اننا ان نفند هذه الامكانية ونرفض هذا الربط بين مختلف عناصرها فاننا لا نخشى في ذلك مغبة السقوط في خلط بين وضعيات مختلفة أو في تعميم لخصائص جهوية على جهات أخرى متباينة معها لاننا لاحظنا هذا الاتفاق في ولايات مدنين و سيدي بوزيد والقيروان و لاننا أيضا سجلنا أن النصوص المنظمة لكل برامج

1) الحبيب بورقيبة — خطب — نشر كتابا بالدولة للاعلام — تونس 1974 . وفي خطاب بعنوان " حتى يطمئن أهل الريف " يقول : ((ولا يخفى عليكم أن للحكومة شواغل كبيرة ، ولها مشاكل تتجدد في كل يوم خاصة مع فرنسا . . . ثم ان الحكومة بعد أن تفجر هذه المياه ستقسم الاراضي التي تسقيها وتوزعها عليكم (التسطير من عندي))) جينايانة 25 فيفي 1957 .

التنمية الريفية واحدة ، وعدم قابلية فرضية ما للتحميم - كالتي يقدمها الدغري - تزيل عنها كل مشروعية علمية .

أما اذا افترضنا - جدلا - "تحقق" الامكانية الثانية من نفس الفرضية فهل يمكننا اقامة علاقة سببية بين "اقتصاد البلاد غير المتوازن" و "تفاوت الاجور" اذا كان توازن الاقتصاد نفسه - مثلما سنرى في العنصر الموالي - لا يتحقق فقط "بتفاوت الاجور" بل وأيضا باجتثاث لفظة "أجر" من الريف و تعويضها بلفظة أخرى "مورد الرزق" . وبين الاثنين مسافة هي المسافة بين المدينة و الريف ، وانا - أخيرا - كانت أسهل الامور رد غياب "السلم الاجتماعي" (أي تفسير م ظاهرة أو انتفاضة شعبية في الريف التونسي) في أحد أسبابه التي "الاجور المتفاوتة" أو الى حرمان من اعانة التنمية الريفية فليس أقل سهولة من دحض ذلك أيضا باظهار الطابع "الشخصي" "العشائري" للسلكات السياسية الظاهرة والتي لا تستثني من لم ينتفع ممن انتفع بنصيب من التنمية الريفية . (1)

النقطة الثالثة

ان مثل هذه الفرضية تبدو في آخر الامر لا خاطئة مثلما بينا فيما كنا نقول وانما "مغلوبة" لانها تريد أن تثبت من مدى امكان أحلام و تناسق افتراضات تنتمي الى خطاب سياسي لم يعد هو نفسه يبشر بانجازها اللهم ما استبقاه من باب الوظيفة الايديولوجية البحتة . ولهذا فان استخراج المرامي الاساسية

(1) ان سلوك التعويل على العلاقات العائلية والعشائرية والجهوية للاستيلاء على منظمة حزبية أو نقابية أو غيرها لغاية التأثير في مواقفها وقراراتها أمر عادي فسي الريف ولكنه غير مستبعد في المدينة أيضا .

الفعلية لبرنامج التنمية الريفية لم يكن يحتاج "لقراءة أعراضية" (كالتي قام بها التوسير لرأسمال ماركس) فهي واضحة في الخطاب الرسمية - برغم الغشاء الايديولوجي - ويمكن حصرها فيما يلي :

أ و لا : سياسة الحد الادنى

ان ارضاء الرغبة "الطفولية" لصغار الفلاحين بارجاع اراضيهم التي جمعها التعاقد لم تعد كافية - فهذا لم يكن سوى حقا مكتسبا قد استرجع - لذا فلا مناص من تحجيم مطامعهم الى الحد الادنى وهذا لا يتم بخير "تقزيم" لهؤلاء الفلاحين أنفسهم وذلك بالحط من قيمتهم أو بالاحرى وضعهم في حجمهم الحقيقي : الذين "سميناهم فيما بعد المقاومين" بعد أن "استكفوا من كلمة فلاقة" تتحمل الدولة مسوئوليتهم لانهم فقط "اخوان لنا في الدين واللغة والوطن" يجب "رفعهم الى منزلة البشر".

لذا فان الحياة التي توازي درجة البشري "الحياة المحترمة في الريف ... يكفي أن تكون محققة قبل كل شيء (التسطير من عندي) موردا للرزق ... في انتظار أن يجد شغلا" وبهذه الطريقة لم يعد من حق سكان الريف المطالبة بالمزيد.

ثانيا : سياسة الرقابة

واذا بدا "الاعتناء بالسكن بالارياف" الذي تتوفر فيه "أسباب العيش الكريم من ماء و كهرباء وجهاز راديو" امتدادا لما بدأ فيه من رفع لصغار الفلاحين من "درجة اجتماعية منخفضة ... حالة خمول ويأس من الحياة" فان دولتها الوقائية ليست خافية في الخطاب نفسه لان غياب التجمعات السكنية في الارياف معناه "تشتت السكان في أكواخ منعزلة" و يحول الريفي الى "مصدر اساءة للمجتمع فيتكاثر نسله". وفي الحالتين يفلت من الرقابة الاجتماعية المادية (بسبب الترحال)

و الايديولوجية (غياب التلفزة والراديو) فيكثر نسله وتتضاعف هجرته تجاه المدينة و هنا الخطر.

وبعد هذا ، هل من دليل آخر على الطابع اللامتساوي للسياسة التنموية التي انطلقت منذ السبعينات؟ الان بعد أن توضحت لنا المزالق النظرية والعملية لمصطلح التنمية - كتنمية شاملة - نستبدله بمصطلح التعبئة. أما نعت اللامتساوي (أو المتفاوت) فنعوضه بنعت اللامتزامن . و اذا كنا قد وضحنا معنى التعبئة فيجب الان توضيح معنى اللاتزامنية .

ب/ : فرضية عدد 1

بقدرما تتقدم الحداثة بالمدينة في مستواها "الانجازي" بفضل ما يغدق عليها من موارد بقدرما "تركز" في الريف بسبب شح ما يعتمد له منها . وبالتساوي مع ذلك التوجهين المتعاكسين يتماهى ساكن المدينة في نظام معايير الحداثة و قيم المواطنة في حين يتشبه ساكن الريف بنظام معايير التقليدية وقيم القرابة .

اننا لن نزعم بأن هناك من قرأ تجربة التعبئة الاجتماعية المتواصلة منذ السبعينات قراءة بمثل ما تقرؤها هذه الفرضية التي تحيل معنى اللاتزامنية التي تبسّطية مبالغ فيها ومع ذلك فان عددا غزيرا من الدراسات تحي منحى مشابه . فحسب البعض منها يمكن التأكيد "اليوم بأنه وقع اقتلاع قطاع الفلاحة الما قبل رأسمالية ، أو في أفضل الحالات اخضاعه لفائدة رأس المال ، اخضاع واقتلاع أشد من اللذين حدثا سنة 1962." (1)

I) Khaled El Mannoubi - Abdeljalil Bedoui . Economie Tunisienne ,
Etat et Capital Mondial . Cahiers du CERES . N° 5/ 1987. page97

أليس في تدرج اتجاه الاقتصاد الريفي التقليدي تأكيد لمنطق المرور من السيء (الاضاع) الى ما هو أسوأ منه (الاقتلاع) خدمة في المقابل للاتجاه الاخير - المعاكس - اتجاه الاقتصاد المديني الذي يستفيد رأسماله أكثر فأكثر. و الواقع ان هذه القراءة ينطبق عليها تمام الانطباق أطروحة رايت ميلز حول " السلطة حاصل صفر " (le pouvoir somme - zéro) و " المقصود، هو بشكل ما ، اعتبار السلطة كمية معطاة داخل المجتمع . وكل طبقة أو مجموعة اجتماعية لها - تبعا لذلك - سلطة تساوي ما لا تملكه الاخرى . وكل تنقيص، على سبيل المثال ، من سلطة مجموعة اجتماعية ما يترجم مباشرة برفع في سلطة مجموعة أخرى . وهكذا بحيث حين يتبدل توزع السلطة فان هذه الاخيرة تبقى دائما كمية ثابتة " (1) .

ان ما سنقوم به من عرض لمتغيرات مختلفة لن يوضح فحسب هذا النمط المادي " الحاصل - صفر " الموزع بين المدينة والريف بل وخاصة الى أي مدى تصح الصورة أيضا على المستوى المعياري بين التقليدي والحديث .

الملكيات

أغلب سكان الريف من ذوي الملكيات الصغيرة التي تنحصر غالبا في حدود خمسة هكتارات وأقل من ذلك . ومنفعو التنمية الريفية هم في أغلبتهم الساحقنة من هؤلاء . ورغم أن عددا كبيرا ممن تحدثنا معهم في بحثنا الميداني قد صرحوا بتملكهم العائلي أو العشائري (مشاعي) لاراضي أخرى بيضاء ، فهي لا تصلح

I) Nicos Poulantzas. Op. cit. pages: I22- I23.

إذا صلحت الا للرعي . ولهذا فلاغربة أن لا تمثل أراضي " صغار الفلاحين - رغم تغطيتها ل 44 . / . من الملكيات - الا 8 . / . من الاراضي الصالحة للزراعة " (1) وخصصى لو سلمنا بوجود هذا التوزيع غير العادل للاراضي منذ حقب بعيدة فعلى الدولة - في اطار عقلنة جديدة شعارها : الانتاج التصديري - مطالبة باقامته بنفسها .

ولقد كانت النتائج التي ختم بها بحث سوسيلوجيا سد تأكيدا واضحا لما نقول : " لعجابهة نقص المياه الناجم عن الاستغلال المفرط للطبقة الجوفية الذي ترتب بدوره عن توسع الزراعات التصديرية والتحضر والسياحة ، سعت الدولة التونسية الى تطبيق سياسة سدود كبيرة... وقد أدى هذا الاختيار - الذي أنجز طوال العشرية الاخيرة - الى ما نراه اليوم سنة 1984 : ضح كثير للمياه المتأتية من داخل البلاد المختص بزراعة الحبوب - الزراعة المعاشية - نحو الشريط الساحلي المختص في الحوامض والبقول وني الكثافة الحضرية .

وهكذا - على وادي مجردة النابع من الجزائر - بين سنتي 1977 و 1981 و في الجهة الداخلية من الشمال الغربي ، وقع تشييد سدا عظيما : سد " سيدي سالم " .. و حين يقام سد يتعارض منطقتان : منطق الدولة - الامة ومنطق المجموعات الريفيية التي تتجه قاعدتها نحو التلاشي . " (2)

فهل كان ممكنا ، والحال تلك ، التوفيق بين منطقتي (أو متناقضي) " الامن

I) Khalil Zamiti. Le Sens du phénomène migratoire à l'échelle Villageoise. R.T.S.S. page 33.

2) Khalil Zamiti .Sociologie d'un barrage. OP. cité. page I42.

الغذائي“ و “ الاكتفاء الغذائي “ (1) ؟ بصورة أوضح هل يمكن عدم المساس بالاراضي التي تسمح بتحقيق الاول لفائدة أغلبية الفلاحين الصغار دون المساس من حاجة المدينة لانتاج فلاحى يرفع مداخيلها من العملة الصعبة ويسند ظهر صناعتها ؟ لو كان التوفيق ممكنا لقلنا أن الدولة عادت الى منطق “ التمييز ” - الشاملة - التي تحاول عبثا - أو تدعي - مقرطة توزيع الخيرات . والحقيقة أن التناقض “ بين الديمقراطية والتراكم البدائي “ (2) لا راد له .

و في تناسق مع هذا المستوى “ الانجازي “ للتعبئة الاجتماعية يظهر المستوى الاخر من هذه العملية مستوى النظام المعياري من خلال هذه الجملة لامرأة لا تملك أرضا عبرت عن رأي بعد أن ظمت برحيل وزير الاقتصاد الوطني أحمد بن صالح وانتهاء تجربة التعاضد : “ أنا مسلمة وأشارك اخواني المسلمين الذين يملكون أراضي فرحتهم “ (3). وإذا كانت المرجعية المعيارية التقليدية - الاسلامية هنا - تحرم تملك من لا يملك بافتكاك أرض من يملك ، فهاهو حكمها في وضعية فلاحى “ سيمىدى سالم “ ؟ أليس في الامر افتكاك لاراضي “ فلاحين صغار “ لفائدة “ فلاحين كبار “ ؟

يقدم لنا المستوى النفسى - وحسب نفس الدراسة طبعا - ردود فعل مختلفة بين من “ قدمت لهم تعويضات بقطع أرض أخرى “ ومن لم يحصل على أكثر من “ تعويض نقدي أدى الى حالة سوء التغذية “ أو من عبر عن غضبه “ برفض دفع القسط الشهري للمسكن الذي وقع نقله اليه “ (4) وبامكاننا أن نتخيل نحن

1) محمد بن رمضان - سبل تحقيق الاستقلال الغذائي - الطريق الجديد 12 جانفي 1985 .

2) Khalil Zamiti . Ibid .page I90.

3) Ridha Boukrâa . Notes sur " Culture et pauvreté " le cas d'une cité populaire à Jendouba . R.F.S.S. Déc I97I. n° 27. page: I96.

4) Khalil Zamiti. Op. cit. page

أيضا وضعيات من مثل التي يعتبر فيها الفلاح التعويض المالي أقل من القيمة التي تستحقها أرضه أو من كان غضبه لا بسبب ضعف التعويض المالي وإنما حبا شديدا لأرضه . . . لكنها تبقى ردود فعل داخل الإطار المعياري التقليدي وإن جاء بعضها عن هذا الإطار فليس له على أية حال إطار خاص به . وحتى سلوك الدولة نفسه لم يخرج عن النظام المعياري التقليدي - الإسلامي -، " فالصلحة العامة " و " البيع والشراء " و " التعويض " هي ممارسات مشروعة و لا يمكن البتة مقارنتها بما كان سائدا أثناء الستينات من " تجميع بالقوة " وبدون مقابل " لأراضي المسلمين " .

— مواطن الشغل —

قلنا في الفقرة السابقة أن ردود فعل الغضب التي يبدونها صغار الفلاحين رغم - وفي - تنوعها لا تقع خارج النظام المعياري التقليدي . وهذا لا يعني بطبيعة الحال أنهم كانوا سيرفضون " بديلا مدينيا " أي مواطن شغل في إحدى أقرب المدن الساحلية ، فالدولة لم تفعل ولم يخطر على بالها أن تفعل ذلك . وهم أيضا - وهذا أساسي - لم يكن لهم في نظامهم المعياري التقليدي إلا صورة ضبابية عن نمط العيش الذي يرتبط بمفهوم مواطن الشغل بكل ما في هذه العبارة من معاني نفسية ثقافية اقتصادية . إن ذلك لا ينفصل عن عزلة كل منهم و " تجزئه هم الذي يحرمهم من متع الشارع ، والشعور بالانتماء إلى تجمع حضاري والاحتكاك بالجمهير . . . " (1) .

و مهما تكن إيجابيات مواطن الشغل الذي يرتبط بالنظام المعياري الحديث

(1) - جوزيف بسكيدو - (مؤلف كتاب العقل).

فان التجربة التي انخرط فيها بعض صغار الفلاحين سواء في تونس أو الجزائر من خلال " الاصلاح الزراعي " بينت أن ما اعتبر " تسييرا ذاتيا " أو رقيبا بالفلاحين كان خيبة كبرى وهذا لا فقط لان الجرايات الشهرية للعمال تصل متأخرة بعد أشهر أو لان البيروقراطية تقتل كل طاقة ابداعية أو رغبة في المشاركة لدى هؤلاء ولكن - ولعله أساسي - لان النظام المعياري في الريف ظل تقليديا اسلاميا ولقد كان حكمه على " التنظيم العقلاني " للعمل بعد سبع سنوات من تجربة التعاقد بليغا على لسان تلك المرأة التي لم تكن تملك شيئا .

كما أكدت الدراسة التي أنجزتها في بنقردان سنة 1985 والتي أُلحنا إليها في أحد الاجزاء السابقة من هذا العمل ، ودون عودة الى كل التفاصيل¹ أن 25 ٪ من العينة التي سئلت هي النسبة الوحيدة التي حين طالبت من الدولة بمواطن الشغل ، كانت بالفعل تعني ما تقول . أما البقية فقد كانت أجوبتهم تدل على أن ما يطالبون به غير ذلك تماما واذا افترضنا - وهذا غير صعب - أن النظام المعياري لسكان جهة " سد سيدي سالم " مماثلا للذي في بنقردان ، فان ردود فعلهم لن تخرج - وهي لم تخرج - عن حدود المعايير معايير اعتبار الدولة فوق الجميع أو " موطن الضعفاء " مثلما ورد في احدى رسائل هؤلاء الفلاحين الى الوزير الاول و المطالبة لا بموطن شغل وانما " بمورد رزق " (في رسالة أخرى) (1) .

الاستهلاك

" في آخر تحقيق حول الاستهلاك في عام 1980 . . (كانت) الفروق في مستوى المعيشة بين المدن والارياف تتفاهم بينما كان معدل مصاريف الفرد سنويا

I) Khalil Zamiti. Sociologie d'un barrage. OP. cité. page

لكن صاحب هذه الاطروحة يرى أن " مهمة وسائل الاعلام قد منيت بالفضل وزاد تشبث الريفيين بالتقاليد " والسبب الرئيسي في ذلك يعود حسب رأيه دائما الى أن " الرسائل الموجهة للفلاحين من قبل الدولة . . . تعكس اهتمامات هذه الاخيرة أكثر بكثير مما تعكس مشاكل وحاجات هؤلاء " (1) ومن وجهة النظر هذه ، فان علامة نجاح الاعلام تكمن في أن يتقبل الريفي الرسائل الموجهة اليه مطلقا يتقبلها المديني ، لكن أنى له ذلك والحال أن التعبئة " الانجازية " التي عرفها تختلف عن التي حظي بها الاخر . فهل نلوم الازاعتين المرثية والمسموعة لان بدويا قاطع مسكنا شعبيا مغلقا بأربع حيطان ولا مكان فيه لقطيع الغنم أو ريفيا أدار ظهره للمتظيم العائلي اذا كانت طبيعة مورد رزقه تتطلب " وفرة العيال ؟

انا لا نرى اذن تناقضا بين " تشبث الريفي بالتقاليد " و " اهتمامات الدولة " . وعليه فما قامت به وسائل الاعلام ليس فشلا بل نجاحا للدولة في تحقيق تعبئة لا متزامنة بين الريف والمدينة . لكن ومع ذلك يبقى سؤال مهم لم نجبهه : ألا يمثل المنحسري التوحيدي الادماجي للخطاب الايديولوجي الاعلاي خطرا يهدد لا تزامنية نمو مستويات التعبئة الاجتماعية خاصة اذا ذكرنا بما للتعبئة النفسية والمعيارية من أثر في النفوس التي قد يطول احباطها " الانجازي " ؟

مما لا شك فيه أن كل النماذج التوحيدية التي عرفها التاريخ الحديث وخاصة التي وقعت بواسطة البرجوازيات الغربية في القرنين الثامن والتاسع عشر أو التي حدثت في القرن العشرين بواسطة أحزاب ثورية شيوعية ، كانت كلها نماذج تنمية جهوية في بداياتها (أي وقع البدء في تنمية المدينة أولا) لكنها تمتعت بظرفين موافقين أولهما أن تحول الافراد والجماعات الأولية (القروية الريفية . . .) كان يتم بالتناسب مع قدرة المجموعات

الجديدة (الطبقة - الامة) على ادماجهم فلم يكن الريفي ليصبح مواطنا من مواطني الامة الا اذا أصبح منتما الى احدى الطبقتين (دون الدخول في الجزئيات المرتبطة بكل حالة تاريخية) البرجوازية والعمالية في الحالة الاولى والبيروقراطية والبروليتاريا في الحالة الثانية .

أما الطرف الثاني ، فهو أن وسائل الاعلام لم تكن معممة بالشكل الذي تخلق فيه تعبئة معيارية أو نفسية تفوق بكثير ما هو ممكن على المستوى الانجازي . وهذا لا يعني طبعا أن المدن الغربية - خاصة - لم تعرف البطالة ولا حتى " أحياء تعاسة " داخلها ؛ بل ان تلك البطالة وهذه التعاسة قد كونتا طاقات عولت عليها الصناعة لترسيم الراسمال ولادماج النازحين في مرحلة أولى ثم التهيؤ لاستقبال غيرهم في مرحلة ثانية . أما في " البلدان المتخلفة " فان التعبئة المعيارية والنفسية كانت قد بدأت مثلما أشار الى ذلك كارل دويتش منذ دخول الاستعمار في حين لم تبدأ التعبئة " الانجازية " الا مع تكون الدول الجديدة المنميسة .

ولنا أن نضيف الى هذين التفسيرين واحدا ثالثا وهو حاجة نخب البرجوازية الصغيرة في هذه الدول الاخيرة بحكم ضعف قاعدتها الاقتصادية والاجتماعية (أي المادية) و التهيؤ النفسي والمعيارى لجميع الفئات " لنيل نصيبها من الاستقلال " الى خطاب توحيدي في المستوى الفوقي لتغطية تناقضات المستوى التحتي .

لكن ، لو كانت النتيجة المنطقية لمثل هذه الملاحظات مجرد تسجيل تطوور أسرع لاحد مستويات التعبئة بالنسبة لآخرى ، فقد يجوز تأكيد صحة ما جاء في الفرضية عدد 1 . أما وأن الدراسات الميدانية قد أثبتت أن الريفيين - دون أن يكونوا تجمعات حضرية كالتي في المدينة - بصدد انشاء حواضر في اتساع متواصل ، وهذا ان يكن ظاهريا فسي اتساق مع قيم الحدائة الكامنة في نظام المعايير المدني فانه لم يكن ليتحقق الا بواسطة

النظام المعياري التقليدي المتصارع معه . وهذه النتيجة ان تدحض الفرضية الاولى فانها تفسح المجال لفرضية ثانية .

ج / : فرضية عدد 2

ان التطور " الانجازي " للمدينة لا يتم فصل ضرورة مع " تخلف " " انجازي " للريف . ويتبع هذا على المستوى المعياري أن تفاعل النظام المعياري التقليدي بنظام المعايير العصري سوف لن يودي الى امتصاص الثاني لدلول وانما على العكس الا ابتلاع الاول من قبل الثاني .

ان تحليل مضمون هذه الفرضية يمر بالمرحلتين الموالتين :

أولا : اذا كان سهلا علينا ابراز فشل برامج التنمية الريفية في ايقاف تعبئة الريفين من خلال استعراض لحالات ممكنة (بالمفهوم التقيري للكلمة) من دراستنا الميدانية لثلاث جهات : ميدون وبنقردان وسيدي مخلوف فان سوءا يطرح نفسه : لماذا - رغم هذا الفشل - تتواصل وتتدعم تلك البرامج ؟

ثانيا : حين يتعايش مع التطور المادي للريف (التحولات السكانية و الاقبال على الوظيفة والتعليم ...) نظام معياري تقليدي ألا يسقط مفهوم الالزامية نفسه ؟ لغويا الالزامية تفترض سرعة لا متزامنة لأبعاد عملية التعبئة الاجتماعية غير أن اختلاف السرعة لا ينفي نقطة وصول واحدة . ولا يستبعد بالتالي زما تلتحق فيه كل المستويات بعضها ببعض .

لو واصلنا مع هذا المنحى التحليلي لبقينا داخل الاطار الاقتصادي للفرضية الاولى . لذا فنحن مطالبون نظريا وحينيا باثبات لا تدعم البنى التقليدية بفضل الحدائة

و لفائدتها وانما عكس ذلك تدعم الحداثة بفضل ولفائدة البنى التقليدية. ليس في الامر
تالجا بالالفاظ وانما قد يكون منطلقا لاعادة تعريف الحداثة أي التنمية (اذا حافظنا
على خطاب الستينات) أو المشروع المجتمعي الجديد (اذا أردنا لغة اليوم) والمقصود هنا
تونس .

— نتائج التنمية الريفية —

وبعد، هل من جواب مغلق عن " السؤال المغلق " : هل نجحت التنمية
الريفية في ايقاف أو الحد من النزوح ؟ لنطرح مسألة الايقاف جانبا فهي مستحيلة
و لننتحدث عن الحد من النزوح . ولنغض الطرف أيضا عن الجواب المغلق لان
الملاحظات التي سنقدمها بعد قليل يستحيل معها الحصول على جواب بنعم أو لا وانما
لاننا نستطيع الحصول على اجابتين على نفس السؤال واحدة بنعم وأخرى بلا .

لقد قسمنا البلاد تقسيما فاصلا بين الشريط الساحلي وداخل البلاد وهـذا
ي طرح عدة مصاعب . فهل أن الهجرة من منطقة ساحلية الى أخرى ساحلية نزوحا أم لا ؟
فقد يكون كذلك من وجهة نظر احصائية بحته ذلك أن الخروج من قرية باتجاه مدينة
ساحليتين هو نزوح ولكنه في الاشكالية التي كيف وقادت عملنا وتقسيمنا للبلاد
غير ذلك . ومن منظور آخر، فهل أن نزوحا من عمادة من داخل البلاد باتجاه معتمدية
قرية منها هو أيضا نزوح ؟ الجواب هو تقريبا نفس الجواب السابق . ومع ذلك فإن
المدلول يختلف تمام الاختلاف نفسيا ومعياريا وماديا . ان ما يميز الحضر عن الريف
حسب التعريف الاحصائي الرسمي هو الانتماء الى المنطقة البلدية وهذا مطبق على
الجهة الساحلية كما على الجهة الداخلية لكن هذه الشمولية ليست الا ضرورة من
ضرورات التسيير الاداري البحت أو الايديولوجي التوحيدي الصرف . أما الواقع فيقول
أن مركزي شرطة وبريد بمنطقة بلدية لا يكفيان لتمايز اجتماعي يفرق بين من اعتبر لجواره
لهذين المركزين حضريا ومن لبعده عنه بعيل واحد ريفيا .

ثم لنبتعد عن بعض الصعوبات ولنحدث عن بعض الاجابات المرقمة فنقول "محدودية الاحداث من مواطن الشغل حيث لم تتجاوز نصف الطلبات الجديدة البالغة سبعين ألفا وهو ما يرفع عدد العاطلين عن العمل الى نحو ثلاث مائة الف نسمة . " (1) . ألا نكون هنا قدمننا ما يشير الى أنه اذا كانت الدولة عجزت عن ايقاف النزوح الريفي فهناك من البطالة في المدينة ما يريحها من هذا العناء ؟ اننا نستطيع أن نواصل أكثر في هذا المسار التفاولي فهناك بعض المؤشرات التي تدل على أن نمو العاصمة التونسية هو نموا "معتدلا" ؛ "العاصمة التونسية هي احدى العواصم التي تتمو ببطء نسبي اذ قارناها بعدد المدن الكبيرة في بلدان العالم الثالث (نسبة النمو السكاني السنوي هي بين 3 و 3.5 / . فقط " بينما نسبة النمو السكاني في "أبلجسان" ساحل العاج هي 11 / . " (2) .

أخيرا هل كل نزوح من داخل البلاد باتجاه الجهة الساحلية هو بالضرورة نزوح نهائي ؟ ان انخراط العديد من السكان القاطنين بالجهة الداخلية للبلاد في اقتصاد الهجرة الشمالية والغربية والجنوبية (أوروبا - الجزائر - ليبيا) يحتاج الى نزوح ولكنه من نوع جديد : لبيع أو تسليم بضاعة لا ترتبط بالدورة الاقتصادية الرسمية وانما باقتصاد سمي " اقتصادا تحتيا " أو " اقتصادا لا شكليا " دعم بدوره ما نسميه موهقتا " مجتمعا لا شكليا " هو بدوره على علاقة وطيدة بالاجابة التي سنقدمها الان حول نجاح أو فشل برنامج التنمية الريفية . هذا السؤال المغلق له جواب مغلق ولكنه أيضا قابل للانفتاح : لنا ثلاث حالات واجابة واحدة ولكن لا شيء يدل على أن المعنى المقصود

(1) عبد اللطيف الهرماسي - مأزق تحرير الاقتصا د - جريدة الموقف من 22 الى 28 ديسمبر 1988 .

(2) محمود بن رمضان - مقال مذكور سابقا .

بين حالة و أخرى هو نفسه .

الحالة الأولى

قد تنجح عملية إيقاف النزوح - حتى قبل أن تبدأ - بتمكين صغار الفلاحين بالحد الأدنى من المساعدة المادية و التقنية لاستقرارهم و شدهم الى ارضهم اذا كانت تعبئتهم المعيارية و النفسية لاتزال ضعيفة وليست بعد في مستوى لدفعهم الى تجاوز الحدود " الانجازية " التي قدمتها لهم الدولة . ان معتمدية سيدي مخلوف التسي بقيت مثلا محرومة من النور الكهربائي - في أغلبها - وبالتالي الطفزة - و ما أدراك ما التلفزة - ستحافظ الى حد كبير على نظامها المعياري التقليدي و ستمثل أفضل من يتقبل اجراء التنمية الريفية لا لان لها موارد هجرة مرتفعة أو لان صندوق التنمية الريفية رصد لها أكثر من غيرها أو أخيرا لانها سترفع من الانتاج الفلاحي وانما غياب هذه العناصر سيخلق كابحا من مكابح أية تعبئة نفسية أو معيارية توهد ي الى النزوح .

الحالة الثانية

من المفارقات التي أظننا في الحديث عنها أن الهجرة رغم ما تفرزه من حالة تهيؤ لدى كل العائلات التي عرفت هذا التقليد ، تهيؤ يعكس في اللهفة طمس استهلاك أحدث ما ظهر من رموز الحداثة و نمط الحياة الجديد ، فانها في الان ذاته تحافظ و تدعم نظام المعايير التقليدي . ان هذا يوهدي الى صراعات عادة ما يطلق عليها صراعات أجيال بفعل تصادم انتماء عائلي أو قرابي للاب بآثر مهني للابن لكنها أكبر من ذلك لان الابن نفسه يعيش الانتمائين و شدة . و غالبا ما ينتهي في الحالات التي درسناها - بانصرام الانتماء التقليدي ، فقد رأينا كيف أن

الوظيفة و السيارة والفيلا رموز الحداثة كانت تكون مُحالة لولا التكافل العائلي .
و مثالي ميدون وبنقردان تأكيد لذلك لكن هنا الاختلاف عن سيدي مخلوف سوف يقابله
اتفاق من حيث أن الهجرة فيهما لن توهي الى تهيوه نفسي لمبارحة الريف والتمتع
بحداثة المدينة . وهنا رغم الاختلاف نحصل على نتيجة أخرى تثبت غياب امكانية النزوح .

الحالة الثالثة

الهجرة الى الخارج وخاصة باتجاه فرنسا هو تقليد ساحلي بالاساس ويرتبط
بحركة السياحة والاختلاط بالأجانب من ناحية أو بمعاشيتهم خاصة أثناء الاستعمار الفرنسي .
ومهما تكن درجة العداوة بين المستعمرو المستعم فلا بد من ظهور ذلك الموقف
النفسي الذي عبر عنه ابن خلدون برغبة الضعيف في التماهي في القوي . لكن سكان
داخل البلاد هم أيضا لهم علاقة به ولعلها أشد حدة . أليسوا هم " الفلاقة "
الذين قاطوه والذين استغلهم في الصناعات المنجمية؟ لعل هذه الحدة احسدى
الاسباب التي لم تهيتهم للهجرة مثلما هيأت سكان الساحل . لكن هذا لا يمنع من
أن يتهموا ونفانيا ومعياريا لممارسة نمط الحياة الجديد . وهنا لا شك في أن التطفزة
قد قامت بجزء من هذه التعبئة النفسية خاصة أثناء السبعينات لما تعممت هذه الاداة داخل
البيوت . وهنا أيضا يمكن أن نحصر قوافل الذين لازالوا ينزحون نحو المدن الكبرى . لكن
هذا النزوح لم يقض على النظام المعياري التقليدي . تشهد بهذا تجمعاتهم العشائرية
في العاصمة وتقسيم العمل الذي انخرط فيه برنامج التنمية الريفية المندمجة فسي
سيدي بوزيسد .

أكد أن حالات أخرى ممكنة ولكن تعميم هذه الحالات على جهات أخرى من البلاد
ممكنة أيضا ، لذا فلا فائدة من الاسهاب فيها ولنمر الان الى الجواب: كان مرمسي

برنامج التنمية الريفية الحد من النزوح بتدعيم البنى التقليدية. ولقد نجح في ذلك نجاحا لمسناه في الحالات الثلاث. من خلال استمرار نظام المعايير التقليدي لكنه مع ذلك فشل في الحد من النزوح ، ولا نقول هذا لان لدينا حالة أو أرقاما تثبت تزايد النزوح ، وانما لاننا نعتقد أن الريفي لينزح الان لم يعد في حاجة للتنقل الى المدينة فيمكنه أن “ ينزح ” وهو في الريف. وهذا هو جديد نظرية التعبئة الاجتماعية . أليس المغزى من التنمية الريفية حماية “ حادثة ” المدينة من “ فوضى ” الريف اذا زارها ؟ اليوم اذا شاء الحادثة فهي ممكنة في الريف واذا رغب في “ الفوضى ” فكل الاحداث التي جدت بالبلاذ التونسية منذ السبعينات الى جانفي 1984 لم تستثن الريف.

بقي الان سؤال: لماذا تتواصل برامج التنمية الريفية وتتدعم رغم فشلها في حل مشكل النزوح ؟ سنجيب عن هذا السؤال في الجزء الرابع ضمنا ولنقل الان : ربما لانـه لم تعد هناك امكانية للتراجع فيها أو لانه عنصر من عناصر الشرعية أو أخيرا بكل بساطة لانه لا يوجد نمو “ حاصل صفر ”!

فعالية البنى التقليدية

نصل الان الى المرحلة الثانية من مرحلتي تحليل مضمون الفرضية عدد 2 فبعضد أن: أبررتنا حدود مصطلح اللاتزامنية من حيث أنه يوحي بضرورة المرور من حالة “تقليدية” الى حالة أخرى “ حديثة ” معروفة مسبقا . لكن جرمانى يتجاوز هذا الخلل في مفهوم اللاتزامنية موضحا أنه لم يقبل مصطلحي مجتمع تقليدي و مجتمع حديث الا بشرطين (1) أنهما نموذجين مثاليين (2) كل نموذج له أشكال مختلفة (1) وهذا يفسر قيمة الظروف

السائدة في كل من الحالات الثلاث التي رأيناها وكيف أن وجود أو عدم وجود حركة نزوح بهذه أو تلك نحو المدن الكبرى مرتبط بطك الظروف . وهذا معناه أن الدولة ليست هي الفاعل الاجتماعي الوحيد في عملية "التحول" إذ يلعب الواقع دوره . وهذا الدور لا يتمثل في ما درجنا على تسميته "مقاومة التغيير" كما تباينت النتائج مع ما رغبت الدولة - أو خططت له - في تحقيقه ، و كأنما فعل الدولة هو فعل ايجابي و فعل الواقع فعل سلبي !

وإذا جردنا فعل الواقع وفعل الدولة واعتبرناهما "قيما موجهة للفعل" (كما يقول قيير) فاننا نتحصل على ما يسميه جرمانى "أثر الالتحام" الذي يتحقق حين تلقي أدولوجيات ومواقف من مراحل حديثة متقدمة بمجموعات وجهات لا تزال تحمل أشكالاً تقليدية ، فان الظرف العام لا يحصل ، بل على العكس ، فان العناصر التقليدية تتدعم . بل تبدو و كأنها ذات صلوحية جديدة لا علاقة لها ببنية ميتة (تحتضر) وانما كعناصر "متطورة جدا" (1).

خاتمة

ان القيم أو البنى التي اعتبرت - مثلما رأينا أثناء الجزء الثاني من دراستنا - "قيما وبنى لا عقلانية" "معيقة" للتحول ليست اذن كذلك أولا لان "العقلنة التي هي نتيجة التخصص العلمي والتمايز التقني الخاص بالحضارة الغربية" (2) كانت

I) Ibid. page I23.

(2) جوليان فرويند - سوسيلوجيا ماكس قيير - مركز الانماء القومي (بدون تاريخ) ص 12

تقودها " قيم توجيه فعل " تنتمي الى " مطلع القرن السابع عشر ، في هذه المرحلة التي يسميها الدارسون ... بالمرحلة الباروكية (أين) نجد أن الفكر قد كف عن التحرك داخل عصر المعاملة " (ميشال فوكو - الكلمات والاشياء) (1) ولهذا فمن غير " المعقول " أن تقود هي نفسها عملية التحول في البلدان غير الغربية . وثانيا لان هذه " القيم و البنى اللاعقلانية " ذات الاصل القبلي والاسلامي قد حققت " الحداثة " للريف . حداثة لم تكن " عقلنة " الدولة تقدر على تحقيقها الا في مرحلة لاحقة بـعـد " تنمية المدينة " !

لكن سؤال يطرح الان : أية " حداثة " مقصودة هنا ؟ فهل من المعقول أن يوه دي نظامين مختلفين من " قيم توجيه الفعل " الى نعط واحد من " الحداثة " ؟ اذا تم اعادة تعريف " الحداثة " (أو التنمية أو التعبئة الاجتماعية أو المجتمع الجديد ولنختر لانفسنا ماشئنا منها) فقد أمكن الحديث عن " تحول " أما اذا ثبت العكس فهذا معناه أننا لم ندخل بعد مرحلة " التحول " .

(1) سعيد بنسعيد - من قداسة السلطة الى تعاقد المواطنين الفكر العربي المعاصر . عدد 56

الجزء الرابع
التنمية العقلانية

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

I العقلانية التعددية

مقدمة

من نحن ؟ كم مرة طرح السؤال طرحا مباشرا أو مضمنا ؟ ولكن ما كل مرة يُطرح فيها يلقي جوابا قوليا وفعالا . لعل آخر جواب قدم كان من قبل اليابان في شكل مثير للاعجاب - اعجاب الجميع بمن فيهم خاصة " القوى العظمى " لا فحسب لان هذا البلد - صحبة الكتلة الاسيوية التي معه - أصبح يمثل " المنطقة الاكثر حيوية في صلب الاقتصاد العالمي ، وهي في طريقها لتحتل على عتبة القرن الواحد و العشرين مكانا بارزا الى جانب الولايات المتحدة و أوروبا " (1) بدون الموارد الطبيعية التي تمتع بها هؤلاء أو حتى أمريكا اللاتينية و افريقيا و انما خاصة لانه أبدع في " استثمار " موارد أخرى من طبيعة ثقافية هي " فلسفة تساعد على عملية الافلاع " (2) . هي موارد احتسبت في التجارب الاخرى - الناجحة أو الفاشلة - في باب " المعوقات " و " الرواسب السيئة " التي يجب تخطيها واستبدالها بخصايات أخرى " عصرية " .

و بالمقابل لا تزال مجتمعات وشعوب أخرى تنتمي الى ما أعتبر عموما عالما ثالثا أو بقليل من التخصيص عالما عربيا أو بأكثر تخصيص منا تونس - مجال دراستنا - تطرح السؤال نفسه ولكنها لا تقدم اجابة . وهذا لا لان القول و / أو الفعل منعدمان ولكن - و النتيجة واحدة - لانه قول غير قولها فكان الفعل غير فعلها . والا فمن أين

(1) شارل تستوز - أهمية الكنفوشية - لوموند ديبلوماتيك فيفري / مارس 1989 -

السنة الاولى عدد 5

(2) نفس المصدره

جاءت تحديدات من مثل مجتمع "تقليدي" أو "متخلف" أو "عقلاني" أو "فلاحي" ان لم تكن تستند الى مرجعيات المجتمع "العصري" أو "المتقدم" أو "العقلاني" أو "الصناعي" ؟

ان تحديد الانا اذن يفترض مسبقا توسطًا ضروريا هو الاخر الذي يحددونه لا معنى لانا ولذلك "فكده" هذا الانا لا يتضح الا بقدر ما تتقلص المسافة بين الانا (الدوني) و الاخر (المتفوق) أي حين يتماهى في الاخر ويصبح من طبيئته . فتتجلى "منطقية العقل المؤجّد (التي) لا تهيمن في الحيز العلمي فقط ، بل نجد لها واضحة على الصعيد الاقتصادي و السياسي : ان أنها تتخذ شكل معقولة التطور التصاعدي التي تحمل في طياتها عقلية التقدم و التحديث... وستعودنا الى "الانسان ني البعد الواحد" (1).

فهل يكفينا لاستعادة النحن أن نتحرر من عبودية "العقل الموحد" و نخرج من "التاريخ الخطي" مسلمين مع ليفي ستراوس بأن ((في وسع المجتمع (أي مجتمع) أن يعيش ويعمل و يتحول دون أن يستسلم للثمل باليقين بأن المجتمعات التي سبقتة بعشرات آلاف السنين لم تفعل شيئا سوى تهيئة الميدان له)) (2)؟ أو أن نؤكد مع كلاستر مقولة "المجتمع ضد الدولة" غير الاوربيسية كطريقة أخرى لنفي تعالي الدولة و لتحقيق الديمقراطية الخصوصية "بتطبيق الانقسام داخل المجتمع وطرده الى الخارج" (3) أو أخيرا أن نقرر على خطى اليساد-

(1) فتحي التريكي - قراءات في فلسفة التنوع - الدار العربية للكتاب 1988 .

(2) محمد بن احمولقة - الانثروبولوجيا البنيوية - أوحق الاختلاف من خلال أبحاث ك - ل - ستراوس - دار محمد علي الحامي للنشر 1987 .

(3) رضا الزواري - ملاحظات حول نظرية "المجتمع ضد الدولة" الفكر العربي المعاصر

- عدد 56-57 - 1988 - مركز الانماء القومي .

“بقدسية” كل ثقافة انسانية سواء أكانت أسطورية أم دينية أم فلسفية أم حتى علمية؟ ان الاجابة عن هذه الاسئلة تتطلب تخطي عقبتين واحدة من طبيعة نظرية و الاخرى من طبيعة عينية .

1- “المركزية الثقافية” للانثروبولوجيا المناهضة ((للمركزية الثقافية))

في هذا العنوان - السوءال مفارقة و لاشكه فكيف يجوز توجيه تهمة “المركزية الثقافية” الى الفكر الذي قطع مع الانثروبولوجيا الوظيفية التطويرية الاستعمارية و نوه بانجازات المجتمعات البشرية المختلفة التي تتالت أو تزامنت (العصر الحجري القديم - العصر الحجري الجديد - العصر القديم - العصر الوسيط) ثم قرر أن الحضارة الغربية ليست الا نتاجا لمجموعة “ المساهمات ” التي قدمتها بعض “ الحضارات التراكيمية ” . و اذا كان للحضارة الغربية من فضل فهو بالدرجة الاولى فضل تركيب تلك “ المساهمات ” . وهو فضل الى الصدفة أقرب مما هو السي “أفضلية داخلية ” للمجتمع الغربي . و يذهب ستراوس الى أبعد من هذا في مناهضته لاية “ مركزية ثقافية ” ، فتسليمه بوجود حضارات تراكيمية “ كالحضارة الامريكية ” ما قبل كولومبية “ ليس حكما معياريا سلبيا على بقية الحضارات غير التراكيمية ، فهي “ ان بدت لنا راكدة (راكدة مقابل تراكيمية) ، لا لانها بالضرورة كذلك ، و انما لان خط تطورها لا يعني شيئا بالنسبة لنا ، أي غير قابل للقياس بصطلحات النظام المرجعي السني نستعمله “ (1).

ان الاشكال ليس هنا ، و انما في أن البلورة النظرية لهذا التوجه الانثروبولوجي هي مرة أخرى ابداع من ابداعات “ الحضارة الكونية ” (أي الحضارة التي ركبت “ مساهمات ” كل الحضارات التراكيمية الاخرى بما فيها الحضارة العربية الاسلامية)

و المقصود طبعا الحضارة الغربية . وهذا طبيعي طالما أن هذه الاخيرة تملك حرية التفكير بنفسها ولنفسها . ولكن غير الطبيعي أن تتبناه المجتمعات الاخرى حتى ولو كان يحثها على التشبث بخصوصياتها وتقديس مقدساتها . فمن يدرينا أن ليس في هذا "الحدث" من سيطرة وفي الاستجابة له من تبعية؟ فهل كنا سنعيد الحياة الى "مخاراتنا المنهارة" و"صحرائنا القاحلة" و "حرفنا البائدة" لو لم يقبل عليها السواح الغربيون الباحثون عن "المثير" و "البسيط" بعد أن ملوا "العسائي" و "المركب" في ظلمهم "المتطور" ؟

أو لم يعترف ستراوس نفسه بأن البشرية محكومة بمسارين متناقضين أولهما - وهو الخطير - مسار التماثل المؤدي الى موتها وثانيهما - وهو الذي على المومسات العالمية أن تدعمه - هو مسار التنوع الضامن لتجدها . ولقد عرف المجتمع الاوروبي المسار الأول أي حالة من التماثل الداخلي لو لم يعمد الى - المسار الثاني - ما يسميه ستراوس "مسافات اختلاف" (Des écarts différentiels) داخلية تمثلت في مرحلة أولى في التمايزات الاجتماعية لجملة من الجماعات الاجتماعية "الدينية و المهنية و الاقتصادية ... فكانت اللامساواة الاجتماعية أبلغ مثال لهذا الحل" (1) و خارجية في مرحلة ثانية - بعد أن استفدت الأولى - تمثلت في الامبريالية أو التوسع الاستعماري الذي مكن "أوروبا الصناعية من اثراء مدها ، مد كان مهددا بنسبى استنفاد كان يكون أسرع لو لم يقع ادماج الشعوب المستعمرة في اللعبة" (2).

و الذي يهمننا أن الحلين مكننا أوروبا من التنوع والتجدد . وهاهي اليوم أوروبا نفسها وكل من يمثل هذه الحضارة الغربية تحيد لعبة "مسافات الاختلاف" داخليا فترى مثلا الحزب السياسي يجمع معا حاملي الفكر الماركسي والفكر المسيحي

1) C. Levi Strauss. Ibid. page 80.

2) Ibid, page 81.

معتبرا أن التحول الاشتراكي الديمقراطي لم يعد متعلقا ((بـ"ديكتاتورية بروليتاريا ما" أو سلطة طبقية... و إنما أصبح الامر متعلقا بارساء اجماع موه سسي ني أغلبية (فيها)... الشيوعية و الاشتراكية و الاشتراكية الديمقراطية و القوى المسيحية)) (1). ونرى أيضا ممارسات يومية - حسبت على ما وقع تخطيه تاريخيا - تنتمي الى ديانات أو ثقافات "لا عقلانية" كاعتناق الديانة الاسلامية أو قبر الموتى حسب الطرق البوذية (حرق أو تقطيع الجثة وتقديمها لبعض الطيور الكواسر)... ألا يدل هذا على حاجة "الغرب" لخصوصياتنا، فيحثنا على اعادة الاعتبار لها؟

و مع ذلك فهل لنا خيار آخر غير خيار الايمان باستقلالية الفكر أي فكسر عن ثقافته الام، ومن باب أولى وأحرى فكري اعترف بالتعدد و التنوع؟ قد يكون هذا ايمانا براغما تيا، أي ايمان الامر الواقع بضرورة اعادة الاعتبار للخصوصية ولا يهم ان كان باعث هذا الايمان "دعوة غيرية" هذا افتراض - أو بالاحرى اعتراض - يعتبر مطلب الخصوصية مستقلا تمام الاستقلال عن أي فكر غربي وسنختبر مدى متانته في الفصلين المواليين. أما الان فلنطرح افتراضا معاكسا له: هل كان "العقل الغربي" غائبا في تجربة اليابان المشهود لها بالخصوصية و الابداع؟

2- خصوصية التجربة اليابانية

لماذا التجربة اليابانية؟ في اطار حدود بحثنا - برنامج التنمية الريفية - يبدو لنا سببان أساسيان: أولا: انها تبدو تجربة مختلفة عن التجريتين الرأسمالية و الاشتراكية الغربيتين وتحطي هداقية لما يقال من أن "الرأسمالية و الاشتراكية ليستا

(1) معجم الماركسيق عمل جماعي تحت اشراف جورج لايبكا - ترجمة المومسسة الحرية محمد علي

نمطي انتاج و انما نمطي تنمية“ (1) من حيث أنهما قاما على نفي بني المجتمع التقليدي الاقطاعي في حين قامت تجربتها التنموية على تبجيل و احترام البنى التقليدية الكونفوشية . وهذا ليس مجرد دحض للتطورية ذات “المركزية الاوروبية” لتأكيد نمط “تنموي ثالث” بل تأكيد لاي نمط تنموي آخر. ثانيا : اننا لن نتحدث هنا عن البنى التقليدية في التجربة التونسية من حيث أنها مكنت سكان الريف من استعادة توازنهم النفسي و المعيارى بما حققته لهم على المستوى “الانجازي” من حداثة لم تحققها لهم الدولة . ان ذلك كلام خضنا فيه سابقا و لكن ما نريده - و نحن نتأمل التجربة اليابانية - هو معرفة الى أي مدى تتحدد فعالية البنى التقليدية التونسية بوظيفة تحقيق التعبئة الانجازية ؟ ذلك أن خروج الخطاب التقليدي من حدود الريف وسريانه في المدن التونسية في مختلف المواسم و التنظيمات المدنية يعطيه بعدا اجتماعيا أشمل ويدعم مشروعية المقارنة مع التجربة اليابانية خاصة بعد ما ألغت هذه الاخيرة معايير المقارنة القائمة على الارقام المرتبطة بالمرجعيات الغربية .

أ = النزعة القومية

منذ أن قرر ماكيافيلي أن “السلطة جهد بشري خالص وممارسة دينوية محض” فقد كان جليا أن نظرية “الحق الالاهى للملوك” في المجتمع الاوروبى بدأت تتدخل لتترك المجال “للمجتمع المدني” الذي أعلن عنه روسو و “الذي سيحيشه التاجر المذموم وبشر به فقهاؤه ومنظروه”. (2) و الواقع ان نزع القدسية (الدينية - الساللية - الشخصية) عن السلطة هو الذي فتح ما كان منخفا من الجماعات الاولية (طائفة - عائلة - قرية) على نفسها وسهل اندماج الافراد - بعد أن كان ذرهم -

I) Alain Touraine. les sociétés dépendantes. duculot I976. page 38

(2) سعيد بنسعيد - من قداسة السلطة الى تعاقد المواطنين - الفكر الحربي المعاصر

في جملة من المومسبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وجعلها تتكلم لغة واحدة : لغة الامة .

ان اليابان نفسه قد عرف نزعة قومية، تجاوزت ضيق الانقسامات التقليدية والاقطاعات المحلية . لكنها مع ذلك تبدو نزعة تختلف اختلافا شديدا عن التجربة الاوربية من حيث أنها لم تحسم في المحتوى القدسي للسلطة باعتبار أن " فكرة الوطنية ((ايكولو)) التي ظهرت في ذلك الحين مرادفة للولاء للإمبراطور " (1) ومن حيث أنها أيضا عملا سلاليا أنجزته سلالة مييجي . ولهذا السبب فإنها لم تكن تجليا للسيادة الشعبية تماما مثلما هو الشأن في تاريخنا العربي الاسلامي الذي طبع بنمط من السلطة عبر عنه أبو جعفر المنصور بقوله : " انما أنا سلطان الله على أرضه أسوسكسهم بتوفيقه وتسديده وتأييده ، وحارسه على ماله أعمل فيه بمشيئته و ارادته وأعطيه باذنه فارغبوا الى الله وسلوه أن يوفقني للرشاد والصواب و أن يلهمني الرأفة بكم والاحسان اليكم . " (2)

اذن، اذا كانت النزعة القومية الاوربية - أو بالاحرى نموذجها المثالي - صرحا بتبنيه كل يوم طبقات الشعب الصاعدة : البرجوازية بكل أقسامها والطبقة العمالية و الى حد ما وبشكل غالبا ما يكون غير مباشر صغار الفلاحين ، صرحا يتجسم فيه تعبیر رينان " القومية الاستفتاء اليومي " فهي في اليابان قد اقتضت " اجتذاب الجماهير الى الفكرة القومية عن طريق المدرسة و التجنيد " (3) و لعلنا هنا في حاجة الى تذكر العناصر الاربعة اللازمة لعقلنة أي مجتمع والتي كنا تحدثنا عنها

1) فيليب بونز - اليابان يبحث عن قيم جديدة لمواجهة نهاية القرن - لوموند ديبلوماتيك

مارس / أبريل 1989

2) حمزة الاسود - كيف استبد العسكر بالحكم عند المسلمين . الرأي عدد 134 - 19 أبريل 1982.

3) فيليب بونز - نفس المصدر.

في مكان سابق بالجزء الاول تحت عناوين فرعية : الجيش والبيروقراطية والتعليم والاقتصاد .
ودون تنقيص من قيمة العنصرين الثاني و الرابع يمكن القول إن عنصرى الجيش والتعليم
قد تقاسما أغلب الاقطار العربية من حيث تكوين دول قطرية جديدة وتأمين "السلامة
الشعبية" الضروري لها . ومثال تونس أفضل مثال يبين كيف أن التعليم (واذاشئنا
مزيدا من الدقة وزارة التربية والتعليم) كان دائما - واليوم أكثر من أي وقت مضى - الرهان
الذي تتصارع حوله قوى سياسية مختلفة .

ب = المجموعات الاولية (Groupes primaires)

ان أكثر الامم الاوربية "صفاء" هي أشدها حسما في الانتماءات الاولية أي خلوها
من المجموعات الاجتماعية التي تنتمي لنمط أو أنماط انقاج ما قبل رأسمالية لذلك
غالبا ما اعتبر بقاء البرجوازية الصغيرة (القديمة خاصة) علامة من علامات "التخلف"
ورفض التخيير والحنين الى الماضي . ولقد كان على الصناعة الوطنية بفضل مالها من
حركية وقدرة على الانتشار أن تقطع جذور هذه الانتماءات وخاصة منها العائلة مستبدلة
اياها بالاسرة وبمفهوم الزوج (le couple) مظلما رأينا في الجزء الاول من هذه الاطروحة .
لكننا نستطيع أن نجد في تجربة اليابان ما يبين خطأ " الافتراض القائل
بأن التقليدية تعبر عن حالة استاتيكية لا تقبل التخيير، أو أنها تمثل جسدا ثابتا
متماثلا . " (1) . ونماذج القيم و المومسات التقليدية ليست " عقبات تعوق حركة
المجتمع وتقدمه " . فهي أبعد من ذلك وقد لعبت دورا محددًا في المعجزة اليابانية .
أو لم يمهد " احترام وتبجيل اليابانيين لدا مبراطور لعملية التصنيع السريع ، بينما
كفل هذا الاحترام والتبجيل تأمين الهدوء والاستقرار والطاعة والولاء لدى الياباني " (2) .

1) عبد الخفار رشاد - التقليدية والحدائثة في التجربة اليابانية - مؤسسة الابحاث العربية

بيروت 1984 - ص 26 .

2) نفس المصدر - ص 26 .

ولقد كان على مهندسي تجربة الستينات التسمية بتونس الذين سعوا الى احلال الاسرة محل العائلة التي كانت على رأيهم تمنع الفرد من التفتح على قيم الحداثة و التعليم و المشاركة في النمط المجتمعي الجديد، كان عليهم أن يتأملوا في التجربة اليابانية التي برهنت على أنه اذا كان " ثمة مكان واحد يستطيع الفرد أن يفرز فيه ويحقق ذاته أولا هو الجماعة... أين تحتل الاسرة حجر الزاوية لانها الجماعة (وليس رغم أنها) # الاكثر استمرارا وثباتا. " (1). و الواقع فان مصطلح الاسرة كما استعمل في اليابان لا ينطبق في شيء على المحتوى الذي يعطى له في أوروبا . انه على العكس رديف مناسب لما اعتبرناه عائلة في الريف التونسي ولما وقع تدعيمه انطلاقا من برامج التنمية الريفية مثلما رأينا . " فالاسرة لا تقتصر في اليابان على النواة المكونة من والدين و أطفالهما غير البالغين ، فقد تضم آباء الوالدين أو اخوتهم غير المتزوجين أو حتى المتزوجين و أولادهم الى جانب بعض الافراد من غير الاقارب ومن الخدم ممن يعتبرون أعضاء في العائلة . " (2).

ج = الفرد

ان انسلاخ عضو العائلة أو العشيرة أو القرية وتفردنه و تحوله الى مواطن يومس - مع غيره من الافراد - " العقد الاجتماعي " هو الذي مهد لميزتسي النموذج الشومبيثيري للمبادر (Entrepreneur) وهما المخامرة و الابتكار ولكن ما يدعو للحيرة أن المبادر الياباني لا يقل مع ذلك - ربما هو اليوم الافضل - مخامرة و لا ابتكارا برغم أنه لم ينصل عن العائلة أقدم الفجسمات البشرية و أكثر أشكالها طبيعية مثلما يقول الفكر الاوربي التقليدي أو الخلية الاولى للمجتمع

≠/ محتوى القوسين من عندي .

(1) نفس المصدر - ص 67 .

(2) نفس المصدر - ص 69 .

مثلما يعتبرها المجتمع الاسالمي التقليدي الذي لا يزال يوهثر - عكس ما يُعتقد - في سلوكياتنا اليومية كالانتخاب الذي يصوت فيه الواحد منا للحزب أو للمترشح الممثل لقيم مجتمعية بقدرما يصوت لمن هو أقرب اليه صلة: صلة الرحم وصلة الدم صلة الجهة ...

و لهذا السبب فاذا كانت الدولة في الفكر الليبرالي الاوربي تعني " تقييد السلطة ومراقبتها وتداولها " (1) باعتبار أنها تستمد شرعية وجودها من أخلاق متفق عليها اجتماعيا ومتعالية عليها فانه " لا يمكن أبدا اعتبار الدولة الامبراطورية أداة في خدمة مثل عليا (أخلاق) تفوق سلطتها . فالعكس هو الصحيح ان أن القيم الروحية التي يمثلها الامبراطور هي التي تتجه نحو اكتساب الطابع الفعلي و التحول الى سلطة ... فلا وجود لافراد لهم وجود مستقل عن الدولة : ومن ثم فانه لا يمكن للشعب ... أن يشك في سيادة الدولة . ويؤدي هذا الى اصابة الفرد بالشلل السياسي ، بل والمعنوي أيضا " (2). ولنا أن نساءل أي شلل هذا يحقق "معجزة اليابان" اما فهل يصبح أبو جعفر المنصور رمزا من الاموات أو "المجاهد الاكبر" رمزا من الاحياء التي " يجب " أن نفتخر بها أو على الاقل التي يجب أن " نصنع " أو بالاحرى نتركها تصنع نفسها بنفسها لنصفي اليها !

3 - ميتافيزيقا التعبئة الاجتماعية

مقدمة اذا كان لنظرية التعبئة الاجتماعية ... جديد، فهو أولا جديدا التمييز بين مستويات تحول لها استقلاليتها وفعاليتها الخاصين . لكن هذا عسسام وقد لا تبدو فيه أية جدة اذا نظرنا اليه كصيغة من صيغ قديمة وعديدة من مسلسل " الاستقلالية النسبية للدولة " أو " تفاوت تطور البنى " أو " دولة الكفالة " طبقت على مختلف تجارب العالم . لكن الجديد - ثانيا - قد يكون مرتبنا بتقديس

(1) سعيد بنسعيد - مصدر مذكور سابقا .

(2) فيليب بونز - مصدر مذكور سابقا .

تصور للعلاقة بين هذه المستويات لا تنهي فقط مسألة "تحديد" مستوى بآخر بما أن مستوى ينتمي الى نمط مجتمعي "تقليدي" يمكن له أن ينسجم مع مستوى آخر من نمط مجتمعي "عصري" و إنما أيضا قد ينهي حاجة المجتمع الذي يريد أن يتحول الى نموذج نظري يهتدي به ويعمد الى تحديد خاص مثل الذي عرفه "المجتمع الصيني الذي حدد كليا و بشكل ارادي من قبل فكر ماوتسي تونغ!" (1).

أي مجتمع لا يستطيع أن يحقق له مكانا بجانب المجتمعات الاخرى بما يماثلها بها وإنما بما يختلف به عنها . وكل مجتمع يريد الاختلاف لا بد له من تنوع داخلي "مسافات اختلاف" يستتبطها من ذاته وهذا ما يشرع دعوى "الموقف الميتافيزيقي الجديد" الذي سيمكننا بدوره من طرح "أسئلة جديدة" تتطلب هي الاخرى "أجوبة جديدة" وهكذا يقع "الابداع".

أ = فرضية حول "التراث والابداع ونمط التنمية" (2)

على قدر جهد التطوير التراثي الترموي وحرقة أسئلته و أصالة افتراضاته كانت (فعل يفيد الماضي الذي مازال متوصلا) اجابات - قولا وفعلا - الدولة التونسية وأكثر . وكلما ظننا أن الانسجام سيشتد بينهما لا تتناقص شرعية هذه الاخيرة فحسب بل ويكون الطرف الاخر - وهنا مفارقة - السبب في ذلك .

فيما يتعلق بظننا ، سنفرد له الحنصر الموالي أما فيما يتعلق بالمناقشة فتلك مسألة نتركها للفصلين المواليين .

ب = "ميتافيزيقيا جديدة" أم "ميتافيزيقيا الرفض" ؟

"حينما نقول اذن بأن التراث هو المصدر الوحيد للابداع فانما نقصد بذلك

I) Alain Touraine. op. cit, page 30.

(2) عبدالقادر ياسين - التراث والابداع ونمط التنمية - مجلة 15 - 21 - عدد 15 - 1988 .

أذك لا تستطيع تقديم اجابة جديدة حقا الا اذا التزمت بموقف ميتافيزيقي مختلف ،
أو غيرت الافتراضات التي تصدر عنها ، وطرحت أسئلة لم تطرح . “ (1) ويواصل صاحب
المقال “ قد تسأل اذن : ماهي تلك المسلمات التي نستمدتها من التراث ... ؟ “
غير أنه لا يقدم اجابة ويرد غياب الجواب الى “ معرفته القاصرة بالتراث “ و مع ذلك
فانه يقترح ما يعتقد أنه ينوب مناب الجواب : “ أستطيع الزعم بأن ادراكنا للطبيعة
التحكمية لكثير من المسلمات الكامنة وراء فكر الخرب في التنمية كقيل بأن يجعل البحث
في تراثنا عن مسلمات مغايرة أو مناقضة بحثا واعداد بامكانيات لاحد لها للابداع. “ (2)
ألا يذكر هذا الكلام بما يذكره علماء النفس حول المراهق من كونه يعرف
جيدا ما لا يريد ولكنه لا يعرف بالضبط ما يريد ؟ فهل يكفي الوعي بالاستغلاب
أو بالاستغلال للتحرر والانعقاد . “ فلا شيء في الواقع يدفع الحبد لانتفاضة
أو البروليتاري للقيام بثورة “ الا اذا “ أدخلنا عنصر الارادة في الفعل البشري “
فعل لا يتحدد “ فقط بمسأله نفي النفي و انما أساسا تأكيد للذات “ (3) . فقد
نقبل اذن أن هذا الوعي مرحلة ضرورية باتجاه ذاك الانعتاق أو ذاك التحرر لكن
ذلك ليس الا مرحلة . ومع ذلك فلنواصل مع سوءالين ينكر فيهما المؤلف (مؤلف المقال)
الافتراضات الكامنة فيما أسميناه المستوى “ الانجازي “ و المستوى “ المعياري “ :

“ أليست هذه البدايات الميتافيزيقية نفسها هي المسؤولة عن تقديس الفكر
الليبرالي للملكية الفردية واعتبارها بديهية ؟ ... بل ألا يجوز أن تكون نفس البدايات
الميتافيزيقية هي المسؤولة عن الاهمية المبالغ فيها التي يعلقها الفكر الماركسي على

(1) نفس المصدر .

(2) نفس المصدر .

3) Alain Touraine. Sociologie de l'action. Seuil 1965. page 48.

القضاء على الملكية الفردية و كأنها هي الصورة الوحيدة للقهر، و على نظام توزيع الدخل و كأن المساواة بين الناس في استهلاك السلع والخدمات هي الشرط الوحيد لتحقيق العدل ؟ . “ (1).

هل أن تراثنا مع الملكية الفردية أم مع الملكية الجماعية أم معهما معا أم مع حل آخر؟ رغم المعارضة الشعبية التي لقيتها سياسة تجميع الاراضي فاننا نستطيع أن نجد لها ما يبررها لا في الاسلام فحسب (الارض لمن يفلحها) بل وحتى في الممارسات اليومية بالريف التونسي . فالفلاحة التقليدية المتصلة بالزيتون وخاصة بالزرع والمرعى لا تزال تتجاهل مسألة الملكية الفردية . بل ان هذه الاخيرة ليست الا (المقصود شهادة الملكية) شكلية من الشكليات الادارية التي يطالب بها الفلاح لصلحة التنمية الريفية للحصول على اعانة في حين أن استغلالها لا يقع الا عائليا بالمفهوم الواسع للكلمة .

لكن التراث لا يتعارض أيضا مع الملكية الفردية و لا مع منطق الربح . ففي دراسة لشارل توراي عن “ مصطلحات اللاهوت التجارية في القرآن ” يبين كيف أن “ العلاقات المتبادلة بين الله و الانسان هي علاقات تجارية بحتة . قاله هو خير الماكرين . . . و كل شيء لديه بحساب و ميزان . . . و جعل نفسه قدوة للتجارة الحسنة . و الحياة صفقة يربح فيها المرء أو يخسر . . . “ (2).

و لعل الاسلام مع الملكية الفردية أكثر مما هو مع الملكية الجماعية ، ولهذا طويت صفحة التعاقد و على رأي موفف مقالنا “ الملكية الفردية ليست هي الصورة الوحيدة للقهر ” مثلما أن “ المساواة في استهلاك السلع والخدمات ليست الشرط

(1) عبدالقادر ياسين - نفس المصدر .

(2) مكسيم رودنسون - الاسلام و الرأسمالية - ترجمة نهيمه الحكيم - دار الطليحة بيروت

الطبعة الرابعة 1982 - ص 88 .

الوحيد لتحقيق العدل “ . فهل يتنافر هذا مع السياسة التنموية المتفاوتة والتي يكون فيها الشريط الساحلي للبلاد ذا تنمية مختلفة - حتى لا نقول أفضل - عن تلك الموجودة داخل البلاد طالما أننا نستطيع أن نفهم هذا الاختلاف من “ بدايات ميتافيزيقية ” مختلفة عن البدايات الليبرالية أو الماركسية ؟ .

أما على المستوى المعياري ، فإننا لا نرى الا انسجاما بين استنكار صاحب المقال مسلمة “ استغلال الابن أو البنت عن أسرتهما من أجل السعي إلى تحقيق أكبر دخل ممكن ” مسلمة أصلها غربي و ماهي سائرة عليه تجربة التمييز الريفية المندمجة من عقلنة تقوم على استثمار ما اعتبر أثناء الستينات “ لا عقلانيا ” “ متخلفا ” أي تحقيق اندماج المشروع الفلاحي ببنية أبوية تكون فيها سلطة الاب مقدسة وموارد مختلف أجناس و أعمار العيال تصب في “ كدس واحد ” كدس الاب .

و الواقع ، فان مشاريع الدولة التنموية لم تكن تستطيع ألا تفعل ذلك لا من خلال مثال تونس فقط بل وكل الاقطار العربية و لعل أقربها إلينا الجزائر التي صدر فيها الميثاق الوطني سنة 1976 (قريب من تاريخ صدور برنامج التنمية الريفية 1973) “ المتميز عن ميثاق الجزائر (1964) في سحبه التأكيد على الصراع الطبقي في الجزائر ” و الذي يعاد فيه “ تأكيد الاسلام كفلسفة توهك على تضامن بين البشر يتجاوز الجنس أو الطبقة أو القومية . . ” (1).

وبعد ألا يحق التنويه بهذا “ الابداع التراثي ” الباحث دوما عن خصوصياته الذاتية على خطى التجربة اليابانية ؟ كان أولى أن يأتي التنويه ممن يطرح ميتافيزيقا جديدة ! .

1) مخنية الازرق - نشوء الطبقات في الجزائر - ترجمة : سمير كرم - مؤسسة الابحاث العربية - 1980 . ص 149 - 151 .

III التقليدية و الحداثة

مقدمة

لقد كان هاجس الفصل السابق هو نمط مجتمعي "خصوي" له مسلماته وافتراضاته الميتافيزيقية المغايرة التي كانت للنمط المجتمعي الغربي. ولقد كنا طرحنا هذه المسألة في مكان وزمان آخرين (1) من خلال اشكالية شرعية / لا شرعية الدولة و / أو النظام في تونس انطلاقا من أطروحة لعبدالله الحروي ترد لا شرعية الانظمة الحربية الحالية الى لا شرعية الدولة في التاريخ الحربي الاسلامي المتشبهت "بطوبى الخلافة".

و ان نخصص فيما يلي عنصرا لاستعراض هذه المسألة النظرية وللبرهنة على أن مسألة الشرعية أو اللا شرعية متعلقة في آخر الامر بمدى قدرة النظام على الاستجابة لتوقعات و حاجيات السكان فذلك تمهيدا لطرح السؤال الموالي في قالب فرضيتين : اذا كان رفض "الشرعية المهيمنة" - شرعية الحزب الحاكم - قد تم استنادا الى مرجعية قبلية (2)، فهل يعبر هذا عن :

أ و لا : رفض للحداثة أم رغبة فيها ؟

ثانيا : اذا كان الجواب " رفضا لها " فاننا سنقر " بلا شرعية الدولة " (ونظامها) و سنضطر الى قبول أطروحة الحروي . أما اذا كان الجواب " رغبة فيها "

(1) فتحي الرقيق - الهجرة والسكن في بنقردان . (الجزء الثالث). صدر مذكور سابقا .

(2) بينا في نفس الدراسة المذكورة أعلاه ، أن الهجرة السرية (الكثرة) والسكن في بنقردان توجههما مرجعية قبلية مغايرة (معاكسة) لمرجعية الادلوجة التحديثية و التوحيدية للنظام السائد .

فيجب حينئذ أن نتساءل لماذا لم يكن هذا الرفض قبلها جهويا في خطابه مظلما وقع خاصة أثناء الستينات (المحاولات الانقلابية لبعض رموز الغلاقة) وفي رموزه (كيفية تنظيم الهجرة والسكن) مظلما رأينا في حالة بنقردان بمفردها (1985) وحالة كافة ولاية مدين (1989) انطلاقا من بداية السبعينات ؟ لماذا اذن اكتسى هذا الرفض طبعا " شموليا " ربما تجاوز في شموليته العائلة والعشيرة و القبيلة بل الوطن (و الوطن المقصود ليس " الامة التونسية " بل الوطن العربي) نحو رحاب أشهد ؟

1- الدولة بين "الشرعية" و "اللاشرعية"

أ- المشكلة

يقرر عبدالله العروى (1) أن الدولة العربية الاسلامية لم تكن يوما شرعية (légitime) باعتبار أن جميع الدول التي عرفها التاريخ العربي الاسلامي كانت - باستثناء دولة الرسول و الخلفاء الراشدين - دولة سلطانية ، غايتها الحفاظ على ملك السلطان واستمرار نفوذه . ولهذا السبب كفر الفقهاء بها وأشاحوا بوجوههم عنها ووجهوا فكرهم نحو دولة اخرى ، دولة طوباوية لا صلة لها بالواقع .

ب- المنهجية

سنحاول استغلال هذا الاستثناء - الخلافة - لا لنبرهن على أن دولة اسلامية مثالية - الخلافة - شيء ممكن . فهذه ليست غايتنا . وانما نريد أن نبين أن هذه الدولة الاسلامية المثالية - الخلافة - لم تكن أقل "سلطانية" من الدول التي جاءت بعدها .

ج- الخلاصة

بالغ العروى في اعلاء (transcender) الخلافة الى حد أنه كان

1) عبدالله العروى : - مفهوم الدولة - المركز الثقافي العربي - الطبعة الرابعة 1988 .

ينسبنا أنها حقيقة واقعية تحققت في فترة تاريخية معينة ، حتى يتسنى له نزع كل شرعية عن بقية الدول التي جاءت بعدها . ونحن نرغب في انزال هذه الخلافة الى واقعها الاجتماعي التاريخي حتى نعيد للدول التي لحقتها شرعيتها .

نبداً أولاً باستبدال مفهوم "الدولة السلطانية" بصطلح آخر (1) "الدولة الدنيوية" لان الاول يفيد بأن السلطان هو المسيطر على النفوذ والممسك بكامل السلطة السياسية و المستفيد الوحيد بما توفره له من خيارات . أما المصطلح السني نقترحه فنعني به أن الدولة جهاز - مهما تعقدت وظائفه - بيد حلف من القسوى الاجتماعية المتحالفة و المتمايضة عن بقية المجتمع سواء كان هذا التمايز أفقياً (عرقي من نوع فرس ، عرب ، أتراك . . .) أو عمودي (طبقة اقطاعية ، طبقة تجار حربيين . . .) هذا من جهة .

من جهة ثانية - وهذا أساس اختيار المصطلح الجديد - يفيدنا مصطلح "الدولة الدنيوية" في معرفة مدى "دنيوية" الخلافة وبالتالي مدى اقترابها من مثال الدول الاخرى . هذا لا يعني أننا نرغب في طمس الفروق بين الخلافة و بقية الدول الاخرى . وانما فقط أن نبرز أن هذه الفروق لا تبرر "شرعية" الاولى و "لا شرعية الثانية" .

تطغى على دولة الخلافة غاية "مكارم الاخلاق" و هذا هام جداً اذا وضعناه في اطار لا زالت الديانة الاسلامية تبحث فيه عن مكان لها بين جملة الديانات الاخرى - و حتى الى احتوائها لاحقاً - لتخبر ما بالناس من حيوانية و "تأنيهم" .

(1) هذا المصطلح ليس أفضل من مفهوم "الدولة السلطانية" الذي قدمه العسوي . بل العكس هو الصحيح . لكننا نعتبره مناسب جداً في هذه الاشكالية الخصوصية التي تريد مقابلة بين العالم الفوقي - الخلافة احدى مميزاته - والعالم الدنيوي - مجال "الدولة الدنيوية" - و اذا اتفقنا على "دنيوية" جميع الدول العربية الاسلامية منذ ظهور الاسلام ، فاننا نسترجع مفهوم الدولة السلطانية .

يبدو هذا الهدف واضحا في الخلافة أكثر مما هو عليه في أي دولة أخرى غير أن الخلافة لها أهداف دينوية موجهة الى بشر يتزايد عددهم يوما بعد يوم وتتعدد مشاكلهم من مجرد القيام بالطقوس الدينية الى مختلف الحاجات الاجتماعية .

هذا توهكده دراسة مكسيم رودنسون حول شخصية محمد نقدم منها فقرة حول محمد الذي لم يكن مجرد شخص يوحى اليه بل كان رجلا سياسيا بسأتم ما في الكلمة من معنى : " بالمدينة ، اتضح أن هذا المبشر بحقائق عالم الغيب هو أيضا رجل سياسي لبيب و ماهر ومتأن وقادر على التحكم في عواطفه والجهولة دون ظهورها الا في اللحظة المناسبة ، قادر على الانتظار طويلا ثم الضرب بسرعة عندما تحين الساعة المناسبة " . (1).

من هذه السمات التي ميزت محمدا، نستشف قدرته على اقامة أحلاف متعددة مع القبائل اليهودية الموجودة بالمدينة .

فقد كانت دولة المدينة التي بناها ما تزال جنينية فاختر عقد احلاف مع قبائل مثل بني قريظة وغيرها من اليهود مبينا أنهم من " أهل الكتاب " المؤمنين بالله . " فتحالفوا معه واعطوه بالمقابل فرصة اتمام دعوته وبناء دولته ولكنه حين قوي سلطانه تراجع وقال ان اليهود دينهم محرف و بالتالي تجب محاربتهم " (2).

1) MAXIME RODINSON, MAHOMET . Le Seuil, page: 250

2) MXIME RODINSON, op, cit, page: 273.

ان الامثلة على براعته السياسية كثيرة ولكننا لا نريد الاسهاب فيها : فلم يفته مثلا استعمال الاساليب الدعائية فكان له شاعره الخاص حسان بن ثابت، وهو لا يتورع حتى عن اللجوء الى أساليب السياسة الشنيعة .

نحن لا نربي - في سوقنا لهذه الامثلة - الى النيل من محمد أو اصدار حكم معيارى حول شخصيته ، نريد التساؤل فقط : هل تدخل مثل هذه المواقف والسلوكات في باب "تأنيس الانسان" و "نشر مكارم الاخلاق" مثلما يقسول العروى أم في باب السياسة و التحالفات السياسية ؟ ان المكانة التي نالها أبوسفيان - ألد أعداء الدعوة الاسلامية - بعد عودة المسلمين نهائيا الى مكة، وتمتيعه بخياراتها لا يفهم انطلاقا من باب "مكارم الاخلاق" و انما من باب كسب عصبية ابن سفيان و من تبعه من قریش حتى وان كان ذلك على حساب بقية المسلمين الذين ناصروا الاسلام في حالة ضعفه .

كما ان سياسة محمد التوسعية في الجزيرة العربية لم تشذ عن هـذـه القاعدة . فكان يسارع بعقد الاحلاف مع أكثر ما يمكن من القبائل الموجودة بها . نقول تحالف ولا نقول اسلام " لأن المؤرخين بالخوا كثيرا حين قالوا ان الجزيرة قد توحدت في عهده تحت مبدل لا اله الا الله و محمد رسول الله " (1).

فالواقع ان محمدا كان يتحالف معهم على أساس التعاون في حالة الحرب دون أن يفرض على أغلبهم الدخول في الاسلام .

سعيدنا فيما تقدم الى ابراز الطابع "الديوى" لدولة الخلافة وحصرتنا ذلك في فترة حكم محمد ولم نتحدث عن زمن حكم أبي بكر وعمر وعثمان وطي بما في ذلك ما تميزت به خلافة هذين الاخيرين من صراع وعراك .

1) Môme ouvrage, pages: 282-284.

بقي الان أن نبين الطابع "الاسلامي" الذي ميز الدول اللاحقة .
لا شك أن هذه الدول لم تبلغ في سموها وبحثها عن " مكارم الاخلاق " درجة
دولة الخلافة لكن هذا قابل للتفسير ويمكن حصر ذلك في عدة أسباب :

أ و لا : لكل عصر مشاكله ، فلئن تميز عصر الخلافة بالرغبة في نشر الاسلام
(مكارم الاخلاق) فان العصر اللاحق تميز باستقرار حدود الدولة الاسلامية
و تحول الاهتمام الى المشاكل - الدنيوية - الاجتماعية الداخلية ، فبدا للفقهاء
و كأن هذه المشاكل غير حرية بالاهتمام لانها تذكر بطبيعة الانسان الحيوانية
و بالتالي فهي مؤثرة على فساد طبع الانسان و على انخراط الحكم . فاعتزلوا
- الفقهاء - واقعهم وتطلعوا الى سماء الصوبى باحثين عن الخلافة - المعجزة -
التي تؤنس البشر من جديد .

ثانيا : ان الاسلام جاء بأهداف أخروية (مكارم الاخلاق) وأهداف دنيوية
لكنه قدم الاولى على الثانية في فترة الخلافة . وهذا التقديم هو الذي جعل فقهاء
المرحلة اللاحقة يظنون أن الخلافة كلها " مثل " و " مكارم اخلاق " . فآثر هذا الظن
في حكمهم على دولهم . فكان هروبهم منها ويأسهم من اصلاحها .

ثالثا : ان موقف الفقهاء من الدولة واعتبارها " لا شرعية " لا يرجع فحسب
- مثلما يقول العروى - الى أن هذه الدول تحيد عن المثال الاسمي الذي يحشش
في رؤوسهم و انما أيضا الى الانتماء الطبقي لهؤلاء الفقهاء . هذا من ناحية (أ)
و من ناحية أخرى فان موقفهم من الدولة القائمة سواء أكان ولاء أو مناهضة . لا يعني
البتة اقرارا " بلا شرعية " هذه الدولة و سنرى كيف ذلك (ب) .

أ - ان الفقيه يمكن أن يكون مناهضا للدولة القائمة فينزاع عنها كل شرعية غير
أن هذه المعارضة لا تقف دائما عند حدود المعارضة - مثلما يريد أن يقنعنا
العروى - بل تصل الى حد اقتراح البديل . وهذا البديل لم يبق سجين الطوبى
بل عرف التجسيد الدنيوى . فالدولة - الخلافة - الفاطمية التي نمت بافريقية وسط

أحدى العصبية البربرية والتي جندت لها الاحلاف القبلية استطاعت أن تنسب لها " شرعيتها " الخاصة . وها هو ابن هاني " شاعر الفرقة الاسماعيلية التسمي ينتهي اليها الفاطميون " (1) . والمعاصر لامير المؤمنين المعز لدين الله الفاطمي يمجّد شخصيته ويحتبره خليفة المسلمين وربما أكثر واسما بذلك شعره بميم سياسي عقائدي :

ماشئت لا ما شاءت الاقدار فاحكم فانت الواحد القهار
وكأنا انت النبي محمد وكأنا أنصارك الانصار

فالمعز لدين الله الفاطمي ليس سلطانا بل هو امام وهنا نلمس التطابق و الانصار بين الطوبي و الواقع عند فقهاء الشيعة بين امارة المؤمنين والامسك بالسلطة السياسية . فالشيعة يعتقدون أن الامامة مثل النبوة منصب الاهي . " الا انهم وضعوا الامامة في المرتبة الثانية بعد النبوة التي ختم دورها بمحمد " (2) .

وهكذا فمعارضة الدولة القائمة لم تكن دائما كما يراها العروى مساندة - من حيث أنها لا تقدم البديل - بل هي معارضة وبديل في نفس الوقت . فالدولة الموحدية مثلا ، التي انطلقت من دعوة قام بها محمد بن تومرت في أقصى جنوب المغرب ضد دولة المرابطين القائمة هي دولة يمتزج فيها الواقع بالطوبي ، وهذا الامتزاج و الانصار لم ينكره لا فقهاء ولا مريدى هذه الدولة الجينية .

ب- والفقيه يمكن أن يكون مساندا للدولة القائمة ، لكنه حسب العروى لا يشرعها . نعود الى كتاب " مفهوم الدولة " ومنه نعرض قول الغزالي في " احياء علوم الدين " . . . ((اننا نراعي الصفات و الشروط في السلاطين تشوفا الى مزايا المصالح ، ولو

(1) أحمد خالد - ابن هانيء - الشركة التونسية للتوزيع - تونس 1976 - ص 13 .

(2) نفس المصدر ص 14 .

قضينا ببطان الولايات الان لبطلت الصالح رأسا . فكيف يفوت رأس المال في طلب الربح)) . يعلق العروى " هذا تحليل واضح لضرورة التكيف مع الواقع ، فما هو ذلك الواقع ؟ الواقع ان الطبيعة الانسانية لا تتحمل النظام الاسمسي ، أي الخلافة ، و الوعي بهذه النقطة هو الذي دفع الفقهاء و منهم الغزالي الى اهمال مسألة احياء الخلافة " (1).

و قبل أن نعلق على تعليق العروى نعلق أولا على موقف الغزالي :

أولا : بصيغة تبسيطية نقول ان الغزالي ، حين ينزع عن الدولة القائمة سمة الخلافة فانما يفعل ذلك اما من منطلق " المثقف العضوي " الواعي بمصالحه الطبقية المرتبطة بالوضع القائم أو من منطلق المثقف الذي يخلق أكذوبة يكون هو أول من يعتقد في صحتها . وفي كلتا الحالتين فان الغزالي - أو غيره - يبرر اخطاءها بكون حكامها بشرا . وهكذا يحول دون الناس وبقدها .

لكن من السهل تعرية مواقف الغزالي . فكون الحكام يخطئون ويتعرضون للنقد لا يمنع أن تكون هذه الدولة شرعية . فخلافة كل من أبي بكر وعمر وحتى دولة الرسول لم تخل جميعها من أخطاء ومع ذلك فقد كانت شرعية .

ثانيا : نعلق الان على تعليق العروى الذي يرى أن " الخلافة ليست من قبيل البشر " لان هدفها هو " مكارم الاخلاق " في حين ان السلطنة هدفها الحفاظ على نفوذ السلطان وملكه . فنجيب : مثلما ان الخلافة ترمي الى نشر " مكارم الاخلاق " فان العديد من السلطنات لم تهمل هذا المبدأ (خلافة عمر بن عبدالعزيز مثلا الذي لقب بعمر الثاني) . كذلك فان الخلافة لم تخل هي الاخرى

من عناصر دنيوية . فليست كل الحروب التي شنها الرسول والخلفاء ولا كل التحالفات السياسية التي عقدوها و لا كل الذين دخلوا الى الاسلام (أبوسفيان مثلا) . . . من باب الايمان بالله وتحقيق "مكارم الاخلاق" بل لعبت الدوافع الانسانية "الدنيوية" دورها الاساسي ولا أحد ينكرها. والا نزعنا عن كل من أبي بكر وعمر ومقبة الخلفاء كل نزعة بشرية والحقناهم بزمرة الانبياء !! .

أكيد جدا أن النزوع الى الشهرة وحب النفوذ، كانت واضحة في السردول التي جاءت بعد دولة الخلافة مقابل هيمنة الجهاد في سبيل الله والبحث الثواب الاخرى في هذه الاخيرة . الا أن هذا لا يتطلب جهدا كبيرا لكي يفهم . فيكفي أن أبا بكر وعمر من الذين ساندوا محمد وحماوا ظهره قبل غيرهم حتى ندرك مدى القدسية التي تسبغ عليهم وبالتالي على دولهم .

2 - "القبليّة" و الحداثيّة

مقدمة :

ليس في تساؤلنا، أثناء المقدمة العامة لهذا الفصل الثاني عن رغبة سكان الريف في الحداثة أم رفضهم لها استفهاما انكاريا ؟ انكارية الاستفهام مأثاهـا أننا وضحنا باسماب أثناء فصل الوظائف الاستهلاكية للعائلة الى أي مدى يسعى الريفى الى تحقيق ما هيأته له التعبئة الاجتماعية ولم تتجزه . والا فما معنى الجري وراء الفيلا و السيارة و التلفزة و الفيديو وكل - ولربما أفضل بكثيـر- ما يحقق ما يحصله بورقية في عبارة "فرحة الحياة" .

و مع ذلك فان انكارية السؤال ليست يمثل ما تبدو عليه من بداهة بدليل أننا وضحنا أيضا أثناء فصل الوظائف الانتاجية من نفس الجزء الثاني أن

ما تحقق من رموز الحدائة مدين في مجله الى موارد الهجرة التي تمت فسي
اطار تقسيم عائلي للحمل و أشكال من التزاوج الداخلي (endogamie) و ممارسات
سياسية "عشائرية".

هل نقول إن بنى الحدائة قد أثرت في البنى التقليدية ولقحتها ببعض
رموز الحراك الاجتماعي - وبالتالي التراتب الاجتماعي - التي ستجعل سكان الريف
"مرغمين اما على التشكل في (ال) دولة ، واما اللجوء الى ظل (ال) دولة
(ال) قائمة فعلا. " (1) مُنْهَيْنَ هامشيتهم للالتحاق - شيئا فشيئا -
بالمجتمع المدني و ربما المدني ؟ أم ترانا نقول بأن التقليدية القبلية قد
"هضمت" قائم الحدائة (بلغة قبلية) وأدت الى أن يشعر كل عضو من
هذه "الهيئات ذات الطابع العائلي... و المحلي.. بأنه يحتل مركزا قيما جدا ،
لانه يسمح له بالتميز عن الاخرين... " (2) لكن هذا التميز يجب أن لا يفهم
على أنه حراك اجتماعي مفض لا محالة الى تمايز اجتماعي يدمج الريف بالمدينة ،
فعلى رأي ليفي ستراوس " ربما يعتبر كل واحد مركزه أعلى من مركز جيرانه
لا لانه يساوي بالنسبة اليه سلطة ضغط أو استغلال ، و انما فقط لانه ينطوي
على فوارق طفيفة ترتبط بها قيمة شبه جمالية . " (3) .

ان الحسم بين هذين الافتراضين يتطلب تذكيرا سريعا بظاهرة اجتماعية
عرفها تاريخ البلاد منذ القديم و اكتسبت مشروعية بفضل تسميتها - الفلاقية -
لا مثيل لها خاصة أثناء الخمسينات و فقدتها بسبب نفس التسمية أثناء الستينات .

(1) جوزيف شتراير - الاصول الوسيطة للدولة الحديثة - ترجمة محمد عيتاني - دارالتنوير

الطبعة الاولى 1982 . ص 8

(2) محمد بن احمدودة - مصدر مذكور . ص 121 .

(3) نفس المصدر . ص 121 .

و لا شك أن السوالمين هل و/ لماذا ماتت ظاهرة الفلاحة "سؤالان مهمان ، لكن أهم منها الان السؤال : هل كان اماتة و احياء هذه الظاهرة اختصاص من اختصاصات الحزب الدستوري التونسي أم هي ظاهرة عامة في العالم الثالث ؟

أ= / الحزب والفلاحة و " غيمة الاستقلال "

من السهل جدا المرور من ثلاثة ابن خلدون حول الحضرة والبسودو و الملك - والكيفية التي بها ينتقل البدوي الى المدينة بعد استيلائه على الملك - الى أطروحة " الاستيلاء على المدينة بمثابة الاستيلاء على السلطة " (1). و اذا كان ساكن الريف ابان الفترة الاستعمارية الفرنسية يكره فيها استفزازها له برموزها المعمارية الاجنبية وساكنها المستغل فانه " اليوم يفعل أي شيء ليصبح أحد ساكنها . " (2).

و لو نهب الفلاحة ما ترك المستعمرون من متاع في المدينة أو استولوا على ما خلفه من أراض في الريف ثم عادوا الى ريفهم لما أصبح هناك من مبرر لبقاء هذه الظاهرة لكن سكان الريف أصبحوا يحلمون أيضا " بالاستيلاء على المدينة التي توفر الحداثة و الرفعة والعلاقات والترفيه و الثقافة " (3). وهي غسيمة لا تقبل قيمة عن الغنائم الاولى بل هي أفضل لانها أبقى .

لكن قادة البرجوازية الصغيرة التي كانت على رأس الحزب و التي لم تستطع من قبل تجنب هذا الربط - و لعننا لا نجانب الصواب ان قلنا شجعت عليه - في ذهنية الفلاحين بين " تحقيق الاستقلال " كجهاد من ناحية و " الاستيلاء على ما تركه من غنائم " كقابل لذلك الجهاد من ناحية أخرى. وللحفاظ على شرعية قيادة جهاز الدولة سيضطر هؤلاء القادة عندئذ الى اعادة تعريف هذين

1) Henri Sanson. *Prise de la ville, Prise du pouvoir*- A.A.N- 1972.

2) *Ibid*- page 25.

3) *Ibid*- page 24

المهمتين بجعلهما من طبيعة واحدة أو على الاصح بجعل الثانية من طبيعة الاولى .
و عليه فاذا فهمت المهمة الاولى على أنها جهاد فيجب أن تصبح "جهادا
أصغر" لتفهم - أو يعاد فهم - المهمة الثانية - " ما بعد الاستقلال" - على
أنه أيضا جهاد " جهاد أكبر " أي تنمية بلغة غامضة وتضحية وليس غائبا
بلغة يفهمها الفلاحين .

وأنى لهؤلاء أن يفهموا تحريفا جديدا اذا كانت الدولة نفسها قد بدأت
بعد في التصرف على أساس التعريف والفهم القديمين وبدأت في " توزيع بعض
ثروات وخيرات البلاد " (1) توزيعا يفتقر لاي مبدأ موضوعي ينسحب على الجميع
(حتى التوزيع على مبدأ لإصلاح زراعي كان سيغضب كبار الملاكين) و أدى السى
مواقف وقرارات مرتجلة تتراوح بين اعطاء " هذه الاراضي عن حسن نية لبعض
الناس (أي ناس !) كي يتصرفوا فيها أو (وضعها) في نطاق الاشهار والمزايدة
العلفية (فتكون) من نصيب أصحاب الاموال الوفيرة ... أو أخيرا ونظرا لتعقد
المشكل (بيعها) الى أناس (زويي) أن يكونوا دستوريين بطريقة التقييد . لكن
لم يجد هذا شيئا ، فكل واحد يرغب في أن يشتهي أرضا يسدد ثمنها خلال عشرين
سنة ... " (2).

و هكذا لم يكن هناك من حل سوى تقزيم الدور العسكري في مهمة "الجهاد
الاصغر" لهؤلاء الذين ((يحسبون أنهم هم الذين أسسوا الدولة ومن ثم يجيب
أن تكون تحت تصرفهم ... وأن تستند اليهم رخص النقل و تمنح لهم الضيعات

(1) الحبيب بورقيبة - خطاب 18 جانفي 1963. نشرات وزارة الاعلام تونس 1979 (والمقصود هنا
توزيع بعض الاراضي التي كانت على ملك بعض البايات الذين أدينوا أو أراضي الاوقاف).

(2) نفس المصدر.

وامتيازات التصدير و التوريد... ويقتضون من البنوك ويمتعون عن تسديده
ما يقتضونه...)) وتعظيم الدور السياسي للحزب في مهمة " الجهاد الاكبر حتى
يسهل ((سحب رخص النقل (من أيدي زعماء الغلابة)) ليتمكن ((تنظيم قطاع النقل
بكيفية مطابقة لاصول الاقتصادية.)) (1)

أليس هذا حكم من بيده السلطة على من ينازعه اياها ؟ موقف من يبدو أنه
يتكلم باسم " الامة جمعاء " و " الوحدة القومية " ممن يتحدث عن " نصيبه
من الاستقلال ؟ . والواقع فحتى امكانية اقامة علاقة بين انتفاضات بعض زعماء
عرش الريف من ناحية و " الحركة اليوسفية " من ناحية أخرى لاجراجها من صمة
" العشائرية " أو " المنفعية الضيقة " و ضمها الى حركة سياسية شاملة مغربية
أو عروبية أو اسلامية لا تجد لها ما يسندها ذلك أنه " من الخطا القول لمن
صالح بن يوسف كان على مستوى الاختيارات السياسية و الايديولوجية والاستراتيجية
مجسدا للتوجه الوطني الراديكالي والتقارب مع الوطنيين المخاربة و النزعة
الاسلامية... " (2).

فعلى مستوى علاقته بالحركة الزيتونية ، و بوصفه وزيرا للعدل ، " نادى
في ماي 1951 بتوخي الصرامة الاشد ضد مظاهرات الطلبة الزيتونيين " .
و أما على مستوى المفاوضات الجارية بين الحزب الدستوري و السلط الاستعمارية
الفرنسية فلم يكن صالح بن يوسف " حتى سنة 1954 ، من المنادين بشعار الكل
أو لا شيء " اذ على العكس " كلف في مارس 1952 من اتصالاته شبه الرسمية
ببعض الشخصيات الفرنسية مثل فانسون أوپول ... وريبر شومان ... " وهكذا

(1) نفس المصدر.

(2) علي بن عامر - سيرة صالح بن يوسف : قراءة نقدية - تعريب محمد معالي -

مجلة أطروحات . عدد 15 - 1989 . ص 9 .

إذا أمكن لنا أن نعتبر "اقضاء الحكومة الفرنسية له من المفاوضات حول الاستقلال الداخلي" آخر ما كان يشده الى خط الحزب الدستوري فيمكن أيضا اعتباره أول ما أصبح يشده الى "حركة الغلظة" (التي تطورت) بين سنتي 1952 و 1954 مما جعله يأمل في أن يجد فيها حليفا. (1).

ولم تكن علاقة هؤلاء به أقل براغماتية من علاقته بهم. فهم على الأقل الكثير منهم - "يوسفيون" ليس بما هم كذلك و إنما بما هم معارضون لبروقية الذي اعتبرهم "أوباش" و "غير دستوريين" وحرّمهم من جرایة المناضلين التي مثلت اعاتها لهم - مثلما لاحظنا في منطقة الوردية ببنقردان أو غيرها - بعد 7 نوفمبر بالنسبة لنا دليلا آخر على أن "صمة اليوسفيّة" أو "لقب اليوسفيّة" حسب موقع المتكلم، كانت "مسيسة" أكثر مما يتحمل أشخاص ولكنها ضرورة لاسكات "عشائريتهم المطلبيّة".

إننا نعتقد أن أنسه بقدر ما يصح اعتبار "عودة الشعور بالانتماء التقليدي نتيجة من نتائج السياسة التتموية يجب كذلك اعتباره - وربما أكثر - "نتيجة من نتائج الاستقلال" (2). بل إنه لم يكن في حاجة الى سياسة تتموية بدليل أن التأثير الذي مارسه الاتحاد العام التونسي للشغل في وضع خطة تتموية أدت الى تجربة التعاضد لم يكن له أي رد فعل ايجابي لان التتمية تعني مثلما كررنا أضحيات بشرية في حين أن الفلاحين قد هيسووا بعد لقطف "الثمار".

(1) نفس المصدر. ص 9.

(2) جان فافي - التقليدوية والتحديث المعاق (كتاب الانتروبولوجيا والتاريخ حالة المغرب العربي) ترجمة عبد الاحد السبتي وعبداللطيف الفلق - دار تونقال للنشر - الطبعة الاولى 1988. ص 88.

ب = الفلاحة " كصوئية اجتماعية "

ان ظاهرة " الفلاحة " التونسية يمكن ادماجها في ظاهرة عامة عرفتها
عديد البلدان ففي " الكونغو كينشاسا ونيجيريا غالبا ما كان اندماج الاتتيمات
موهقتا " . . . و في أندونيسيا " أدت كمل مرحلة باتجاه الحدائفة النسي
تعزيز النزاعات الاقليمية - رغم محاولات ايديولوجيا الشيوعيين هناك الخلسط
بين ماركسية مبسطة وطروحات تقليدية - التي أخضعت السلطة لضغط متزايد
و ضاعفت الادلة على ضعفها . . . ولهذا ابتداء من 1957 تكاثرت حركات التمرد
المناطقية وانهارت السلطة الجديدة تدريجيا . " (1) .

لكن الى أي مدى تصح تسمية " اللصوية الاجتماعية " التي توضعها
هوبسبوم على الانتفاضات التي ذكرناها أو التي سنذكرها؟ " ان برنامج اللصوص
العادلين (روبان دي بوا على سبيل المثال) الصقليين . . . يريد اقامة مسافة بين
الدولة و مجتمع القرية كي يعيش هذا المجتمع بعيدا عن أي تدخل خارجي " وما أبعد
أهدافه عن أهداف " اللصوية الاجتماعية " لقبائل الاوراس الجزائرية التي سنسعى
الان الى اظهار خصوصياتها و أوجه شبهها مع انتفاضات سكان الريف التونسي :

أ و لا : لوحظ لدى صغار الفلاحين الجزائريين - تماما مثلما لاحظنا لدى صغار
الفلاحين بتونس - " توظيف لاموال الهجرة في الاستغلاليات الفلاحية وبناء المساكن "
و بقاء أنساق المصاهرة الدالة على " استمرارية السلالة كإطار مرجعي " لا لانها تعبر
عن مضمون سياسي و انما " لانها لا تزال تحافظ على وظائفها الاقتصادية . " (2) .

(1) جورج بالاندييه - الانثربولوجيا السياسية - مركز الانماء القومي - بيروت 1986 . ص 133 .

(2) جان فافري - نفس المصدر - ص 96 .

و اذا كانت انتفاضة الاوراس الجزائرية بعيدة عن أن تكون ميسسة رغم زعامسة
بعض " القادة التاريخيين للثورة " (1) لها (المقصود بالزعماء هنا نائب المنطقسة
المذكورة وصهره الامين العام للديوان السياسي الذي التحق به فيما بعد والمقصود
بالثورة ليس انتفاضة الاوراس و انما الثورة الجزائرية ككل) فأخرى بالانتفاضات التسي
عرفها الريف التونسي أن تكون أبعد منها عن التسييم لما سبق أن ذكرناه عن حقيقسة
" الحركة اليوسفيسية " ولما نعرفه عن رموز مثل لزهر الشرايطي والساسي فارس والشيخ
حسن فكلهم - أو على الاقل جلهم - ينتمون الى نفس الحزب الدستوري .

ثانيا: و هنا نصل الى الاجابة عن فرضية رغبة أم رفض صغار الفلاحين للحدائسة :
" لا ينتفض الفلاحون بدافع التخوف من اكتساح النسق الحضري بل لانهم يتخوفون من
العجز عن الاندماج اللازم في ذلك النسق . " (2). وهذا معناه أنهم على استعداد لان
يهبخوا الشرعية على أي نظام سياسي يقوم بدوره كمبادر يوفرمواطن الشغل وهذا ما يفسر
أيضا غياب مثل هذه الانتفاضات في أقطار مثل أقطار الخليج الثرية والقادرة بفضل فائض
البتترول على الاستجابة لتطلعات وطموحات سكانها من الحدائسة .

خاتمة :

بعد أن أجبنا عن السؤوال الاهم جاء الوقت لنطرح السؤوالين الهامين : هل و / لماذا
ماتت " ظاهرة الفلاقة ؟ " صحيح أن تحليلنا لهذه الظاهرة أتى على عدمن الخصائص
- كتابيها الانفعالي والشخصي والاسياسي - المنبئة بموتها ، لكن ألا يتناقض هسذا
تمام التناقض مع ما فثنا نؤكد عليه طوال أطروحتنا من تدع للبنى التقليدية بالريف التونسي
تزامنا وتوازيا مع نشأة وتطور برنامج التنمية الريفية التحديثي ؟ اذا بين لنا هذا أن اطارها
" العشائري " لازال قائما وأثبتت لنا دراستنا الميدانية أن مطلبها في الحدائسة لازال
ماثلا فقد بقي أن نتساءل فقط : هل مازال خطابها " غير ميسيس " ؟ .

(1) نفس المصدر . ص 88 .

(2) نفس المصدر . ص 98 .

III لا عقلانية التمييز

مقدمة

ختمنا الفصل السابق بما معناه أن ظاهرة "الفارقة" (بكسر الفاء) أو "اللصوية الاجتماعية" إن تكن قد ماتت فإن دواعي بقائها لم تمت فحسب وإنما تدعمته وهذا يعني أنها إن تكن قد عرفت فعلا نهايتها قبل أن تنتهي عشرين الستينات فلا نشك في أن وراء تلك النهاية - برغم توفر أسباب البقاء - القليل من "التسييس". وإن تكن، أكثر من ذلك، قد عرفت حقيقة انطلاقها مع السبعينات - وخاصة الثمانينات - فلا نشك أن وراء ذلك أيضا الكثير من "التسييس".

ولو صح اليوم أن صغار الفلاحين، من كانوا بالامس البعيد رمز أرض البارود و بالامس القريب عنوان "اللصوية الاجتماعية"، قد "تسييسوا" فقد صح أيضا أننا وضعنا أول قدم في المجتمع المدني مجتمع المسومات الذي لا تكف فيسسه "الحياة السياسية... (عن أن تكون لا محالة حربا) ولكنها حرب مدنية مقننة." (1) و يصح أخيرا أننا - على هدى اليابان وليس على خطه أو خطاه - بدأنا نتلمس الطريق - طريقنا - نحو "أوتوقراطية تحديثية." (2) ولكنها خصوصية فيها من الاصالة بقدر ما فيها من الحداثة .

(1) عبدالله العربي - التقليد والحداثة (حوار) مجلة أطروحات عدد 16 - جانفي 1990.

(2) عبدالغفار رشاد - مصدر مذكور - ص 114.

1 - "القبليّة الحزبيّة"

مقدمة :

حين يقع الحديث عن دولة الستينات فكثيرا ما يقع التركيز على طابعها الكلياني الذي بلغ أوجهه في مؤتمر الحزب الاشتراكي الدستوري الذي انعقد ببمسزرت في شهر أكتوبر 1964، بعد هذا المؤتمر أصبح الحزب هو الدولة والدولة هي الحزب. ولئن كان سكان المدينة هم أول الخاسرين باعتبار أن ابتلاع الدولة لمؤسسات المجتمع ستحرمهم من استقلالية عنها وبالتالي من سلطة ما، فان سكان الريف هم أيضا لم ينجوا من هذه الكليانية التي مثلت تجربة التعاقد فيها بالنسبة لهم قمتها. فالى أي مدى يبقى هذا الحكم صحيحا أو يصبح خاطئا بعد دخول عشريّة السبعينات؟

اننا ان نحصر مجال اهتمامنا بالريف، سيكون هدفنا البحث في مدى "تسييس" أو "عدم تسييس" انتماءات سكان الريف الى المؤسسات والتنظيمات المرتبطة مباشرة بالسياسة كالحزاب وغير مباشرة كالنقابات واتحاد الفلاحين ومنظمة التربية والاسرة وغيرها. أما وسيلتنا في ذلك فهي السياسة التنموية للدولة من خلال برامج التنمية الريفيّة و ما عرفته من تطورات لا بين عشية السبعينات والثمانينات فقط بل و أيضا - وهذا الجديد - في آخر العشريّة الاخيرة .

أ = نشأة البرنامج الجهوي للتنمية

تونس في 3 فيفري 1987

الجمهورية التونسية
وزارة التخطيط والمالية

المدوية العامة للتنمية الجموية والتنمية
العمراوية عدد 56

مشرف
من وزير التخطيط والمالية
الس
السادة السادة

الموضوع : البرنامج الجموي للتنمية وطريقة اعداد ه وتنفيذ ه
ومتابعته ه .

وعده ه

فحرصا على ضمان نمو متاسق ومتوازن لكل الجمعات وسعيها
لبلوغ اعداد المخطط السابع (1987 - 1991) للتنمية الاقتصادية
والاجتماعية الذي سيسمر على ترشيد الاستثمارات فقد تقرر توحيد
البرامج الجموية للتشغيل والانتاج (برنامج التنمية الريفية وبرنامج العائلة
المنتجة وبرنامج تشغيل الشباب وبرنامج التشغيل الظرفس وبرنامج العملة
العائدين من ليبيا والبرنامج الحدودي وبرنامج التنمية الريفية المندمجة
في نطاق برنامج واحد يطلق عليه اسم البرنامج الجموي للتنمية
بصفة تدريجية ابتداء من سنة 1987 .

وياتي هذا القرار للزيادة في النجاعة ولا حكام التنسيق
بين مختلف التدخلات على المستوى الجموي ذلك ان تعدد البرامج
وتعدد طرق اعدادها وتنفيذها وادارتها يجعل من الصعب التنسيق بينه

.....

مثلا حوى برنامج التنمية الريفية المندمجة ايجابيات برنامج التنمية الريفية وسعى الى تجاوز سلبياته فأكسبه طابعا عقلانيا تمثل خاصة في مزيد من النجاعة بتخفيض عدد المنتفعين الى أدنى ما يمكن حتى ينالوا أقصى ما يمكن من اعانة ويحقق تبعا لذلك أفضل ما يمكن من انتاج ، فان البرنامج الجهوي للتنمية الذي أصبحت تدرج فيه كل البرامج ، جاء هو أيضا لتدعيم تلك العقلنة باضافة نوجزها في الفضاء على سلبيتين :

الاولى هي سلبية " الشرفية " التي كانت وراء نشأة العديد من البرامج ، وتحكمت فيها أزمات اجتماعية وسياسية جسمت فيها برامج مثل البرنامج الخاص باعانة أو تشغيل المطرودين من ليبيا أو برنامج ازالة الاكواخ ، وهي كلها برامج تونسية ، جسست ما لاحظته برهان غليون في كل الاقطار الحربية من " الهبات الرئاسية السنوية للعمال أو المستهلكين بشكل عام " (1). ولقد نتج عن هذا ارتجالية وضبابية في أهدافها بحيث أصبح من الصعب تمييزها عن أهداف برامج أخرى. وفي هذا الاطار ينسجج الكلام الموجود بالمشور المذكور أعلاه عن برنامج تشغيل الشباب : " ان التدخل لفائدة تشغيل الشباب لم يعد موضوع برنامج منفرد (لان) تدخلاته وزعت على جميع فصول البرنامج الجهوي مما يمكن من اعطاء الحمل لفائدة تشغيل الشباب أكثر شمولية ومزسدا من الفعالية ويجعله أكثر تجاوبا مع حاجيات الكهات . " (2)

أما فيما يتعلق بالسلبية الثانية ، سلبية التصدق والاستهلاك التي كانت وراء تعدد مثل هذه البرامج والتي كنا نساء لنا عن جدواها في خاتمة الجزء الاول من

(1) برهان غليون - الوعي الذاتي - دار عيون للنشر - الدار البيضاء - الطبعة الاولى 1987.

(2) منشور 3 فيفري 1987 - ص 2 .

عن نتيجة هذا الجدول مضاعفة فهو يبين أولاً أن نسبتي الذين لهم انخراط أو مسوولية (هي في الاغلبية الساحقة انخراطات و مسووليات بالحزب الاشتراكي الدستوي ودرجة أقل في منظمة التربية والاسرة أو النقابة ..) تصل جملة الى 90٪ . (أي 54ر5 35ر5) في برنامج التنمية الريفية الذي انطلق منذ بداية السبعينات . ان تلك النسبة تبين بكل وضوح اذن أن تخلي الدولة عن "الشأن الريفي بأعانة الفلاحين من بعيد بتمتعهم بقطع أرضهم أدى الى نتائج ايجابية في مستوى علاقة هؤلاء بها . فكانت تلك الانخراطات و المسووليات دليلاً يبرز الانفراج الحاصل في علاقة الدولة بالمجتمع بين عشية الستينات و العشريتين المواليين . ثانياً واذنا قارنا نتائج برنامج التنمية الريفية وبرنامج التنمية الريفية المندجة نلاحظ تطوراً واضحاً في نسبة من تمتعوا بأعانة دون أن يكون لهم انخراط أو مسوولية فالمرور من 10٪ الى 37ر5٪ . يحبر فعلاً عن اتجاه التنمية اتجاهها عقلاً لانيا محدداً من قبل مصالح دولية أكثر مما توجهه مصالح حزبية ضيقة .

غير أن هذه الاستنتاجات المتفائلة سمعنا ما تنهار أمام الاعتراضات المواليين . أولاً : ان " التسييس " أو ان شئنا الدقة " المشاركة " الذي لاحظناه (ها) في الاستنتاج الاول لا يعكس البتة مصالحاً بين الحزب الحاكم - الدولة - وصغار الفلاحين بما أنه لا يزال يتصرف كحزب - دولة يسخر مواردها لخدمته وأبلغ مثال على ذلك الوثيقة المصاحبة لهذا الكلام والتي تتضمن تخصيص مبالغ مالية من اعتمادات التنمية الريفية لحاجات حزبية وفي سنة 1982 عندما أصبحت لا عقلاً لانية هذا البرنامج واضحة للعيان وبدا التفكير في البرنامج المندمج .

ثانياً وفيما يتعلق بالاستنتاج الثاني فان وجود نسبة بـ 37ر5٪ . من منتفعي برنامج التنمية الريفية المندمجة ممن ليس لهم انخراط أو مسوولية فانه قابل للدحض من

ناحية لاننا في هذا البرنامج أمام عينة تتمتع بقرض يصل الى آلاف الدينارات و ممول من بنوك أجنبية لها شروطها ولذلك فليس في مقدور كل من ينتمي أو يشهد بوثيقة أنه ينتمي الى الحزب الاشتراكي الدستوري أن يحصل على هذا الامتياز. ومن ناحية أخرى فان منتفعي البرنامج ليسوا محدودي العدد فحسب بل وأيضا محصورين في مناطق معينة وقع عليها الاختيار اعتمادا على بعض خصائصها الانتاجية كخصوبة الارض مثلا.

قائمة في الشعب المنتفعة بأثاث
ضمن برنامج التنمية الريفية لسنة 1982

(1) شعبة حي ابن خلدون الدستورية

- 4 مناضد
- 15 كرسي
- 1 شطرنج
- 2 ديمينو
- 1 مذيع
- 1 تلفزة
- كيس ملابس قديمة

(2) شعبة محمد صالح بلحاج الدستورية

- 13 كرسي
- 4 مناضد
- 1 جهاز تلفزة
- 2 شطرنج
- 2 ديمينو
- كيس ملابس قديمة

(3) شعبة حي الانطلاقة الدستورية

- 1 خزانة
- 10 كراسي
- 2 مناضد
- 2 ديمينو
- 2 شطرنج
- كيس ملابس قديمة

(4) شعبة احمد التليلي الدستورية

- 13 كرسي
- 4 مناضد
- 1 شطرنج
- 2 ديمينو
- 1 مذيع
- كيس ملابس قديمة

(5) شعبة حي التحرير الدستورية

- 1 منضدة
- 20 كرسي
- 2 ديمينو
- 1 شطرنج
- كيس ملابس قديمة

(6) جمعية ابن خلدون الرياضيين

- 30 شرط رياضيين
- 30 مريول رياضيين
- 30 حذاء رياضيين
- 5 كسرات قدم
- 1 طاولة
- 4 كرسي

ولهذا تضعف قيمة الانتماء الحزبي للحصول على اعانة في مثل هذا البرنامج .

و اذا كانت المقارنة بين البرنامجين قد مكنتنا من التخفيف من حدة هذين الاعراضين حين أثبتت " عقلنة " ملحوظة في ظرف زمني بثلاث سنوات (1) فاننا لا نستطيع أن ندحضهما مادامنا نهائيا الا اذا أثبتنا من خلال نص البرنامج الجديد أي التنمية الجهوية ما يبين صراحة أن البرنامج القديم أي التنمية الريفية رمسيس الاسعاف والاستهلاك و " كسب الاصوات في الانتخابات " قد اضمحل . اننا نشك في ذلك خاصة و أن برنامج التنمية الريفية المندمجة و الذي تأسس في سنة 1984 قد تضمن في نصه التأسيسي ما معناه أنه سيعوض البرنامج القديم (التنمية الريفية) لكن الى الان لا تزال أعطياته توزع كالحادة .

ب = الجديد القديم في برنامج التنمية الجهوية

بعد منشور 3 فيفي 1987 بقليل صدر منشور آخر مثل في بعض نقاطه استمرارا لمنطق " العقلنة " (أن لا يتجاوز الحد الاقصى للاعانة 3000 دينار والحد الأدنى 1200 دينار ، منها 300 دينار منحة وما تبقى قرض يسترجع) . وفي بعض نقاطه الاخرى كان منطق " الاعتقالية " حاضرا أيضا . فتحت عنوان الهبات بالصفحة الرابعة نلاحظ و كأن البرنامج القديم لم يمح اطلاقا . ذلك أن تدخلاته الكلاسيكية المتعلقة بالتكوين المهني وحتاثر التشغيل والسكن لا تزال قائمة . وهي تقدم في شكل هبات تساوي 300 دينار (2) .

1) العينة المستجوبة في البرنامج القديم تمتعت باعاناتها سنة 1985 أما عينة البرنامج

الجديد فقد تمتعت باعاناتها في الغالب سنة 1987 .

2) منشور بدون تاريخ و ماضي من قبل وزير التخطيط والمالية ووزير الدولة المكلف بالداخلية .

ان برنامج التنمية الريفية وان لم يعد برنامجا منفردا بنفسه مثل ذي قبل فانه لا يزال قائما فعلا ولعلنا ندافع الان عن فكرة أن ضرورته أصبحت أكثر الحاحا من أي وقت مضى . فاذا كان واضحا أن الضرورة الاقتصادية قد حتمت خلق البرنامج المواني له أي المندمج فان الضرورة السياسية هي التي تحتم الابقاء على القديم . والواقع فان البرنامج المندمج نفسه لا يخلو من فوائد سياسية أيضا . فالنجاح الذي حققه في هذا المجال وان يكن دعم الانتماء العشائري على حساب " مشروع دولة المؤسسات الالعشائرية " فانه خدم الحزب نفسه لانه أعطى الانطباع بأن الدولة - أو الحزب - هي (أو هو) الذي كانت وراء ذلك النجاح . وأن يكون عدد المنتفعين به - بحكم العقلنة الانتقائية - محدودا فهذا لا يضر بالحزب بل على العكس يفيد لانه يذكي التنافس بين العائلات والعشائر للاستحواذ - وبالتالي الانخراط و النشاط - على الجهاز الحزبي . بل ان الجدوى الاقتصادية البحتة التي قد تكون حددت اختيار هذه العمادة (العشيرة) أو تلك لا تفهم من قبل بقية العمادات الاخرى على أنها كذلك و انما كتأشير مارسه أحد أبناء العمادة المنتفحة داخل الحزب أو / و مصلحة التنمية الريفية .

لكن برنامجا يضبط تدخله بمدة خمس سنوات ويتعامل مع عينة من المنتفعين قليلي العدد ومن عشيرة واحدة سرعان ما سيطفئ التنافس الذي أحدثه بمجرد أن يعلن عن العمادة و المنتفعين المعنيين . فقد تقوم بقية العشائر مطالبة بحقها في شكل يشبه ما وقع في الستينات خاصة أيام لزهر الشرايطي أو الساسي لسود أو غيرهم . . . لذا وحتى يكون التنافس يوميا فلا بد حينئذ من برنامج - دون أن تكون اعتماداته أرفع من اعتمادات البرنامج المندمج - يكون فيه عدد المنتفعين مرتفعا وحظوظ التنافس بين كل العشائر متساوية . فلو حددنا تقريبا عدد كل سكان ولاية مدنين من هم في حاجة الى اعانة و من هم في غير حاجة لها - ب 300.000 نسمة ومعدل عدد الاعانات المقدمة من برنامج التنمية الريفية ب 1.000 سنويا ولمدة 15 سنة فقط، لخرجنا باستنتاج هو أن عائلة واحدة

معدل عدد أعضائها 10 أنفار على عائلتين قد تحصلت على الاعانة أو بالاصح على منحة
- صدقة - في شكل نقدي أو عيني . (1)

و لنختم الان بسؤال : لماذا اذن رغم هذه العلاقة اليومية بين الدولة
- الحزب - وصغار الفلاحين ما فتأ " المناخ يتعكر " بدليل أننا كلما نبتعد عن
السبعينات ونقترب من الثمانينات تكف الانتفاضات عن أن تكون مدينية - نقابية - فقط
ليصبح للريف فيها نصيب ؟ فإذا كان صغار الفلاحين يأخذون الـ 300 دينار وان وجدوا
فرصة للاحتجاج والانتفاض لا يتأخرون فمعنى ذلك أن نسب الانخراط ونسب تحمّل
المسؤوليات العرفية المحبرة عن ولاء للحزب الحاكم والتي كنا لا حثناها في الجدول الذي
بدأنا به هذا العنصر ليست الا براغماتية دعمتها انتخابات 2 أبريل 1989 حين اتضح
لقادة الحزب أن العديد ممن حسبوا في صفهم قد صوتوا للقائمة البنفسجية رغم أنهم
يملكون فعلا انخراطات في الحزب .

2 - " القبيلة التوحيدية "

أ / الحلم كتجاوز للمجزء

القبيلة أو العشيرة أو العائلة تعريفا لا توحد . ومع ذلك فلنحاول : ألا تتفق
كلها على قيم كالشهامه والرجولة والنخوة ومناهضة الذل والاستكانة ، قيم ردها بورقيبية
طويلا ومرارا أثناء جولته بين كافة الارياف التونسية سنتي 1955 و 1956 لتوحيد ما قد
تفرقه - فرقة - " الفتنة اليوسفية " ؟ ألم توحد نفس تلك القيم قبل ذلك . بقليل جميع

1- اعتمدنا في هذه التقديرات على نشرة جمهورية من التعداد العام لسنة 1984 (ذكرناها

العشائر فأصبح " الدغاجي " أو " بن زديرة " أو غيرهم أبطالا تفتخر بهم كل العشائر - والمدن - بمثل ما تفتخر بهم عشائهم ؟ لقد توحدت كل العشائر لانه كان مسموحا - بتوسط من البرجوازية الصغيرة المتعلمة والماسكة بقيادة الحزب الدستوري - لكل أحد ولكل عشيرة - بدون تناقض - أن تحلم " بغنائم الاستقلال " التي ستخلفها فرنسا وراءها عندما ترحل .

لكن الحلم قد تبخر بانتهاء الوحدة التي بدورها انحلت منذ أن بدأ كل واحد (أو كل عشيرة) على حدة يتسابق ليثبت لقيادة الحزب أنه " دستوري " أكثر من غيره - مثلما قال بورقيبة نفسه في أحد خطبه التي تعرضنا له في مكان سابق - وإذا كان في بعض الأراضي المتأتية من الاحباس أو مما خلفه المعمرون أو عائلة البايات والتسيبي " وزعت " بين أواخر الخمسينات وبداية الستينات ما يحول "الدستوري البراغماتي" "دستوريا حقيقيا" بقية حياته طالما أن حلمه قد تحقق ،فماذا نقول فيمن لم ينسمل أثناء السبعينات و الثمانينات الا 300 ديناراً؟ ان قلبها - وهذا ما يقع دائماً - فلا أقل من أن يردفها بحلم - بتوسط مرة أخرى - جديد و لكن من طبيعة اسلامية هذه المرة سينصر "المستضعفين" - بدون تفاصيل - وبهزم "الجاهلية" - بدون تفصيل أيضا - لان الدخول في التفاصيل قد يفسد حلم البعض والخطر من ذلك أنه يعرض الوحدة للانحلال . ألم يتجنب بورقيبة ابان الحلم الاول الدخول في التفاصيل " ثم ان الحكومة ، بعد أن تفجر هذه المياه ستقسم الأراضي ... أما كيفية الاستثمار ، فسيتم فيها النظر ... ؟ " .

ب/ تحييد المجزأ في تجربة الاسلاميين

ما الذي يمكن أن يجمع بنية قبلية كالعائلة أو العشيرة بنية اسلامية كالدولة مثالا؟ ألم يكن الاسلام دعوة ضد القبلية ومنطلقا لتجاوز ضيقها نحو دولة اسلامية

أشمل ؟ يفسر الهرماسي " انتشار الحركة (الاسلامية) بأحياء مثل الملاسين وجبل الاحمر والكبارية " وهي امتداد للريف الذي ندرسه الان بالعقلية الريفية والقروية والتي لا تزال تحمل " قيم الشرف والرجولة . . . و الحفاظ على الموضعية الدونية للمرأة . . . والتضامن والتآزر واحترام الكبار " (1). وهي أيضا قيم اسلامية برغم أن المتحدثين باسم الاسلام يلحون دائما على ضرورة التفريق بين المرجعيتين القبليّة والاسلامية هذا رغم أن التاريخ العربي الاسلامي وخاصة بالمغرب العربي كثيرا ما قدم لنا الامثلة على أن العنصر الديني متم لعنصر العصبية القبليّة أو على الاقل الامثلة التي تجعل التمييز بين المرجعيتين واضحا . وبقدرا ما يوهق هذا الخلط المميز لذهنية صغار الفلاحين بين ما هو قبلي وما هو اسلامي بقدر ما يفرح النخب الاسلامية لانه سيمكثهم أولا من لم شتات ما جزأته التنمية الريفية ومن التحدث باسم هؤلاء بلغة الاسلام طالما أن اللغة القبليّة ليست لغسة سياسة . وفي حقيقة الامر فان ما يحيننا الان هو ابراز الاصل القبلي لممارسات وعلاقات اجتماعية قبليّة لا تتناقض بالضرورة مع أخرى من أصل اسلامي فتبدو - وهنا قيمة الخلط بالنسبة للنخب الاسلامية وكأنها من طبيعتها أو بالاحرى من صلبها .

إن إثبات هذا الامر يمر عبر ما يسميه سترامس بنية القرابة أو ما يسمى أيضا

" التصرف في جنسيتها " (gestion de sa sexualité) (2) من قبل الرجل .

- اختيار الزوج : الاسلام في جوهره - في نصوصه - غير متعارض مع مصاهرة " البراني " (exogamie) على أساس أنه دين يسعى الى تجاوز حدود القبائل لكنه أيضا لا يتعارض مع " مصاهرة الاقارب " (endogamie) طالما أنها اسلامية تستجيب لسنة صلة الرحم أوصى بها الرسول لكننا نرى أنها تستجيب أكثر الى نسق العلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة اليوم بما لا يقل عما كانت عليه بالامس البعيد .

2) Abdelkader Zghal - La circulation des Femmes dans le commerce politique. R. T. S. S. Année 1987. N° 88/9I. page 17.

(1) عبداللطيف الهرماسي - الحركة الاسلامية في تونس - دار بريم للنشر - الطبعة الاولى

ولو عدنا الى عملنا الميداني وتفحصنا الجدول المتعلق بأفضل أنماط المصاهرة
 للاحظنا أن الجواب الثالث ، جواب من لا يفرقون في اختيار الصهر بين أن يكون
 قريبا أو “ برانيا ” يوحي بأننا أمام سلوك “ انتخابي ” الذي يميز عادة المجتمعات
 “ العصرية ” خاصة و أن نسبه تساوي 36.0 / . وهي من الاهمية بحيث تبدو
 قادرة على اقامة توازن مع النسبة الاخرى (41.0 / .) نسبة من مباشرة الى التمزوج
 الداخلي . غير أن الاستعداد المبدئي الذي يبديه أولئك لعدم التمييز بين القريب
 و “ البراني ” لا يمنع أن الاولوية تبقى دائما لاولول وهذا تدعمه حتى نسبة من يرغبون
 مباشرة في مصاهرة “ البراني ” والتي لم تتجاوز 10.0 / . . بل ان هذا الجواب نفسه
 لا يخلو في العديد من البريات التي قدمها أصحابها من مفارقة فحين “ أتجنب
 مصاهرة القريب لتجنب المشاكل مع العائلة أو العشيرة ” تكون مصلحة هذين الاخيرين في
 الاعتبار وتحقق المصاهرة مع “ البراني ” نفس الغاية التي تسعى اليها مصاهرة القريب .

جدول عدد 19 : أفضل أنماط المصاهرة

الجملة	سیدی مخلوف		میدون		بنقردان		الجهة الجواب	
	ن	ع	ن	ع	ن	ع		
41	45	58	18	21,5	8	45	19	قريب
10	11	9,5	3	11	4	9,5	4	“ براني ”
36	40	22,5	7	51,5	19	14	14	الاثنين معا
	0		0		0		0	أجنبي (أوربي)
4	4		0	5,5	2	4,5	2	الثلاثة معا
9		9,5	3	11,5	4	7	3	لا جواب
100		100	31	100	37	100	42	الجملة

وإذا كان التزواج الداخلي بولاية مدنين يقلص مجال اختيار البنت لزوجها الى مجال الاقارب فلان الاستغلال المشترك للأرض (خاصة أرض المرعى) بين أعضاء العائلة والعشيرة هو الذي يفرضه هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فلانه الثمن الذي تدفعه النساء لا " لتحديد مجالات العنف ومنع تعميم الحرب " (1) وإنما في هذه الحالة طلبا للحرب أو بالأحرى تهيئا لحرب قبلية (دون أن نعطي للقبيلة مفهومها السياسي القديم) كالتي وقعت في عهد قريب في صائفتي 1986 و 1987 بين التوازنين (التسمية القبلية لسكان بنقردان) و عكارة (التسمية القبلية لسكان جرجيس) بسبب نزاع حول أرض الشوشة . لقد احتاجت كل " قبيلة " منهما الى " فرقة " أبنائها حتى من كانوا بمدنيين أو بأية مدينة أخرى .

وظيفة الانتاجية : ان الاسلام الذي انتشر في مجتمعات اعتاد فيها الرجل التنقل والترحال للحرب والقتال قديما أو للهجرة (التجارية خاصة) حاليا ما كان الا ليبارك التزواج الداخلي الذي تكون - مثلما يقول أحد أفراد عينتنا - الزوجة " معروفة الطباع " مهياة للقيام بدور في الفلاحة العائلية . بل اننا نستطيع أن نوكد اليوم انسجاما تاما - الى حد التماثل - بين التصور القبلي والتصور الاسلامي لعمل المرأة . فالاسلاميون الذين تراجعوا في " اعتراضهم على عملها في الادارة والصنع " (2) لا دفاعا عن حقها في العمل بقدر ما هو توظيفا لوجودها - الموهقت - خارج البيت لبث ونشر الدعوة لم يخطس على بالهم البتة فذلك الاعتراض فيما يتعلق بعمل المرأة الريفية فهم " لا يعترضون على المرأة الريفية أن تعمل في الحقل وتعين زوجها - رغم اختلاطها بالرجل في جو بعيد عن الاثارة ومفعم بالروح الفطرية ... (لانهم لا) يتصورون الاسلام الا مطبقا في مجتمع ريفي . " (3)

I) Ibid . page I8.

(2) عبد اللطيف الهرماسي - الحركة الاسلامية في تونس . دار بيرم للنشر - الطبعة الاولى 1985 . ص 139

(3) نفس المصدر . ص 139 .

والحقيقة فان تبعية العمل الفلاحي لعمل الهجرة الممارس في منطقتنا من قبل الرجل هو الذي يدعم بل و يوسع قضية "قوامة الرجل على المرأة" التي تبسود و أنها اسلامية الاصل . ولهذا فان الدور القيادي للعائلة الموكول للرجل يجب أن لا يفصل عن المرجعية العشائرية و لا يجوز بحكم تماثله مع المرجعية الاسلامية ادراجه ضمنها .

- وظيفتها التناسلية : و لا تفصل وظيفتها الانتاجية عن وظيفتها الاخرى التناسلية التي تبين القيمة التي يعطيها أي أب لعدد أبنائه والتجاهل المطلق لتحديد النسل برغم ما حظي به برنامج التنظيم العائلي من دعاية على امتداد كل الحشريات . لذلك فاننا ان كنا نستطيع أن نقدم جدولا يبين حجم عدد أعضاء العائلة ، فاننا لا نرى فائدة في تقديم جدول حول موقف أفراد عينتنا من برنامج التنظيم العائلي لانه كان دائما موقفا تجاهل للسوءال باستثناء بعض الحالات التي وان لم تخل من روح دينية ("قتل روح حرم الله قتلها الا بالحق") فانها روح تتسجم مع الحاجة الى العول والعيال ("تاسلوا تكاثروا اني افاخر بكم الامم") لتصل الى ذروتها القبلية حين يقدم لنا بعضهم موقفا طريفا (" ياريت خوتي ثلاثين وأولاد عمي بزائد ، لا نرضوا عيشة الذل ولا نلبسوا جرد (ثياب) بايت") .

جدول عدد 20 عدد أعضاء العائلة

الجملة		سيدي مخلوف		ميسدون		بنقردان		الجهة
ن	ع	ن	ع	ن	ع	ن	ع	حجم العائلة
12	13	13	4	16,5	6	7,5	3	من 4 أعضاء فأقل
46	51	48,5	15	37,5	14	52	22	من 5 الى 9
42	46	38,5	12	46	17	40,5	17	من 10 فما فوق
100	110	100	31	100	37	100	42	الجملة

خاتمة

و اذا وجد الاسلام جوهره في القبلية ، أليس هنا أولى بالنخب الاسلامية أن تصمت
- بل وتبارك - بدل أن تعارض ما دامت النخب الدستورية هي التي بواسطة برامج
التمتية الريفية ، أصبحت تدعم و "تعيد الاعتبار" للإصالة القبلية بعد ما بخص قدرها
أثناء الستينات؟ لكن وان يحمل هؤلاء لواء المعارضة فان المسألة اذن أبعد
ما تكون عن "اعادة الاعتبار" للإصالة وحاملي الإصالة (صغار الفلاحين) و أقرب
الى من له شرعية التكلم باسم تلك الإصالة . وقد تم هذا بفعل انزلاق لا مرئي من
الإصالة القبلية الى الإصالة الاسلامية . وهذا الانزلاق هو الذي يرشح صغار الفلاحين
- بمن فيهم من انتقل الى المدن القصديرية- أو على الأقل جزء منهم لان يلعبوا دور
جديد دور "الفلاحة" ولكن في هذه المرة تحت امرة نخب الحلم التوحيدي الجديد .
و لا تفرد تونس بهذه الخاصية ففي الجزائر "لم يحقق الفلاحون مطالبهم
لانهم انتفضوا ، بل حققوها لان نخباً سياسية دفعتهم الى التمرد وأطرت الانتفاضة ...
(فحيث) لا تلثفت الحكومة الى تدمير البرجوازية الحضرية تنفجر ... انتفاضة فلاحية فسي
القبائل ، و يوهدي حجم الاضطراب الى الاخلال بالتوازن السياسي لان الانتفاضة تهم الاطر
السياسية- العسكرية ، والمتقنين والتجار الخ " لكن ومقابل ذلك فان "استياء
الفلاحين لا يشكل في حد ذاته خطراً على الاستقرار السياسي بالجزائر ."(1) في مثال
الاوراس الذي تعرضنا له سابقاً لاهما بدون قيادة سياسية مدينية .

أما في مصر فان "الاتجاه الثوري" برغم ما قد يبديه من استقلالية عن الاتجاهين
الاسلاميين الاخرين "التقليدي" و "الثوري" فانه يوهدي نفس الدور أولاً من حيث

(1) جان فافري - مصدر مذكور . ص 106 .

اعراضه هو أيضا عن "مناقشة التفضيلات (بالنسبة للمشروع الاسلامي) ... ما دام كل شيء (قائم) مرفوضا " وثانيا من حيث منشاء الاجتماعي . ففي مصر "مجتمعات ناشئة بصورة عشوائية على أطراف القاهرة ... في هذه المناطق يجد الاتجاه الاسلامي الثوي مرتعا خصبا ، ويتركز أنصاره بالمآت ، فهنا يختلط الفقر الشديد بالاتصال المستمر بالقاهرة اما للدراسة أو العمل أو قضاء المصالح ، وخلال هذا الاتصال اليومي يتجدد التفاضل بين واقعين تفصل بينهما هوة سحيقة ، وفي هذه الهوة ... ينمو التطرف . " (1)

3- "الوهم الياباني" أو "وهم الخصوصية"

أ) "المجتمع الاشكالي"

ليس في النية تحديد مالمح هذا المجتمع ان كان ثمة فعلا مجتمع لا شكلي ، لان العبارة نفسها تخفي تناقضا ذلك أنه لا وجود لمجتمع بدون شكل ولكن الامل فسي شيوع هذه التسمية الخاطئة يعود الى استعارة جاءت من المجال الاقتصادي السني عرف نموا لقطاعا اقتصاديا سمي لا شكليا مقابلة له بالاقتصاد الرسمي الذي له شكل معروف من حيث موارده أو انتاجه أو توزيعه ومن حيث القوى الاجتماعية الاقتصادية القائمة به . لكن أن يكون هذا القطاع خارجا عن الدورة الاقتصادية الشكلية (الرسمية) لا يعني أن ليس له شكل و انما فقط أن شكله غير معروف بحكم أنه عادة غير قانوني وبالتالي سري فلا يسمح للباحثين بوصف شكله . لهذا يحسن أن يقسم الى " اقتصاد موازي " أو " اقتصاد سري " أو " اقتصاد غير قانوني " .

واذا كانت المجتمعات المصنعة قد عرفت ولا تزال نمطا من هذا الاقتصاد لكنه بنسب ضعيفة ففي "أوربا وبشكل عام يقدم المختصين في المكتب الدولي للشغل نسبة للشغل الاسود فيها تقدر بـ 5.1٪ . من اليد العاملة الجمالية أي ما يعادل تقريبا

(1) فرج فودة - قبل السقوط - دار محمد علي الحامي للنشر 1989 . ص 97-98 .

8 ملايين عاملا . " (1). أما في المجتمعات السائرة في طريق النمو وحسب نفس المصدر فانه " يصعب التمييز بين الاقتصادين لانهما مرتبطين ارتباطا وثيقا: ذلك أن الاقتصاد الموازي يمثل جزءا لا يتجزأ من حياة سكان (هذه البلدان) ... (و) يغطي الاقتصاد التحتي 70 ٪ . من هؤلاء السكان . " (2) ويدعم هذا القول أن الفلاحة التقليدية المندرجة في هذا الاقتصاد تنتج في مصر على سبيل المثال 40 ٪ . من غذائها . " (3). وفي تونس تبدو قيمته مماثلة أو أكثر أهمية إذ أن " القيمة الجميلية للاموال ... خارج الميزانية الوطنية وصلت بعد الى ما يناهز 500 مليون ديناراً أي ما يعادل 22 ٪ . من الدخل الوطني " وهو " رقم لا يمكن أن يكون بعيدا عن 40 ٪ . من الناتج الداخلي الخام . " (4). ولا شك أن هذه التقديرات المتعلقة بتونس لم تخفل ما رصدناه من أنشطة تجارية عبر المسالك الجمركية أو غير الجمركية التي تعرفها خاصة حدود البلاد الجنوبية أو الغربية .

و حتى الشريط الساحلي لم يبق معزولا عن هذا النشاط الاقتصادي المـسـوانـي . فعلاوة على الميل المتزايد للهجرة من صبغتها القديمة - هجرة شغل - الى صبغـة التجارة التي تدعمت خاصة بعودة العلاقات مع ليبيا التي سجلت دخول 730 . تونسي سنة 1989، أما المغرب و الجزائر فقد سجلنا في نفس السنة دخول 488 . 11 و 170 . 017 (5) وهي بطبيعة الحال أقطار في غير حاجة الى قوة عمل لذلك فالهجرة

I) Rejeb Hajji . L'économie soutraaine: Mythe ou réalité- R. T. S. S. .

N° 82/ 83. 1985. page 299.

2) Ibid. page 310.

3) Ibid. page 302.

4) Ibid. page 321.

(5) وزارة الداخلية - مصلحة الاحصاء -

نحوها كانت هجرة تجارية تماما مثل التي تتجه نحو تركيا أو العربية السعودية بحجة العمرة . علاوة على كل هذا ، تعرف المدن الساحلية “ الذين يعملون بالمنزل مثل النساء المشتغلات بأنشطة نسج الصوف أو الزرابي و جملة أخرى من الانشطة الحرفية ذات الاجر المرتفع ... (المقدرة) بما يعادل قيمة أجور تساوي 60 مليون دينار... أو بعض الخدمات التي تمثل جزءا من حياة السكان والتي تعبر عن مسحة تقليدية مرتبطة بالعادات مثل المتطربون و الكتاب العموميين والباعة المتجوليين أو التي تعبر عن نشأة جيل جديد من “ المهنيين “ المرتبطين بتطور قطاع التعليم واتساع الاقتصاد مثل الذين يختصون باصلاح اجهزة الراديو والتلفزة والسباكين و الميكانيكيين والمومسات... “ (1).

و بقطع النظر عن الضرر أو النفع الذي قد يلحق أو يفيد الاقتصاد الرسمي من هذا الاقتصاد الموازي فان غايتنا الاساسية هي معرفة الى أي مدى يمكن أن يساهم هذا “ الاقتصاد الاشكلي “ في نشأة أو اتساع “مجتمع لا شكلي “ .

اذا سلمنا مع من يسلم بأن المجتمع المدني ظل غائبا طوال عشرية الستينات بسبب منع نشأة أحزاب سياسية أو بسبب السيطرة على المنظمات و المومسات الاخرى (وخاصة الاتحاد العام التونسي للشغل) خوفا من افتكاكها من قبل قوى اجتماعية و سياسية أخرى قد تنافس الحزب الحاكم شرعية قيادته لعملية التحديث، فهل كانت الاستقلالية النسبية التي عرفها العمل النقابي في بداية السبعينات وظهور صحافة معارضة في نفس تلك العشرية ثم ما تلاها من اعتراف بأحزاب مدنية معارضة أثناء الثمانينات هل كان ذلك علامة على “ انفتاح “ الدولة - الحزب - على مجتمع مدني ؟

إن " قيمة الافراد لا تقاس أبدا بخلفياتهم و أصولهم ، بل بالاسباب التي تدفعهم الى التمسك بأفكارهم وقضاياهم . " (1) ومن هذا المنطلق كان هناك تهيؤ لبروز نخب من البرجوازية الصغيرة التي قد توجه تلك المومسات والمنظمات باتجاه مشروع مجتمعي مغاير للمشروع السائد . لكن ما لاحظناه قبل هذا من تمام لاقتصاص لا شكلي مرتبط أشد ما يكون بأطر عائلية وعشائرية لا تتجاهل تلك المومسات أو المنظمات أو تحكم عليها بوجود الديكور فحسب بل وتخضعها لمنطقها الخاص الى حد أن يقع الحديث عن " انقسام الاتحاد الى جهات معينة أو خضوعه لجهة دون أخرى " أو أن " حزبا يتنازعه الافاقيون والبلدية " الى جانب ما رأيناه حول الحزب الحاكم من تدعيم للصراعات العشائرية بواسطة التنمية الريفية .

بعد هذا هل يصح القول بأن الدولة " انفتحت " على المجتمع المدني أم على " مجتمع لا شكلي " ؟ اننا نعتقد أن السياسة التتموية التي دشنت منذ السبعينات و لا زالت تتواصل الى اليوم هي المسؤولة عن تلامي هذا " المجتمع اللاشكلي " الذي يضم زيادة عن صغار الفلاحين بالريف ، الريفيين الذين عمروا و لا زالوا يعمرون المدن القصدية وفئات كبيرة من صغار الحرفيين وقطاع التجارة الطفيلية بكل المدن . إن هذا " المجتمع اللاشكلي " هو الذي ساهم في خلق " الوهم الياباني " و في انتاج اشكالية مخلوطة " الاصاله و الحدائنه " !

(1) محمد عبد الباقي الهرماسي - المثقف والبحث عن النموذج - المستقبل العربي -

ب) اليابان : " تنمية خصوصية " أم " خصوصية التنمية " ؟

معجزة اليابان لم تكن وهما وهي اليوم حقيقة لا شك فيها . لكن هل أن أمل المعجزة مرتبط بأن هذا البلد قد اخترع تصورا جديدا لفعل المجتمع في نفسه أي تنمية - وقد يجدر البحث عن لفظة أخرى - لها منطلقات ميتافيزيقية ووسائل وأهدافه مخيرة للمعهود . وهكذا يكون اليابان قد حقق القيمة الكبرى التي تشدها الانثروبولوجيا الحديثة : التمايز؟ أم أن الامل في ذلك أنه ابتدع نمطا خصوصيا من التنمية مثله فسي ذلك كمثل النمط الرأسمالي أو النمط الاشتراكي . ان الجدة لا تكمن هنا في لفظة " التنمية " بدليل أنها جاءت معرفة و انما في لفظة " خصوصيا " التي نعني طريقا مختلفا أو نمطا مختلفا يوهدي الى نفس تلك التنمية المتفق عليها عالميا أو ربما المفروضة على الجميع عالميا؟

اننا لن نطرح هذين الافتراضين كل على حدة و انما سيكون طرحهما ضمنا داخل نموذج نظري استعملناه سابقا و متكون من العناصر الثلاثة : هدف التنمية وأضحيتها و أدلوجتها .

- الادلوجة لا ينكر حتى اليابانيون أنفسهم أن للنموذج الغربي بصمات على تجربتهم وخاصة تلك البصمات التي أصلها من تجربة التحول البروسي . ومع ذلك فان الجميع يتفق مع الادلوجة التي صحبت حكم ميجي التحديثي ، وقد حوت فوق كل ذلك و أعمق من ذلك خليط من الكونفوشية والبوذية المتوارثة من الانتماء الاسيوي . ذلك الخليط ولد ثقافة غنية استقى منها دوركايم ما يحتاج اليه من عناصر لبناء أحسد نماذج الانتحار وهو الانتحار الغيري المخاير تماما لنموذجي الانتحار الانانسيبي و اللامعياري المميزين للحضارة الغربية الفردانية . ففي يابان القرن الماضي " لم يكن هناك شيء أكثر شيوعا من مرآى سفن تحمل عددا من هؤلاء المتعصبين الذين

يتسابقون لالقاء بأنفسهم في بحر كده هجارة أو الذين يشقون سفنهم ليغرقوا شيئاً فشيئاً...“ (1) وهذا تأصيلاً لقناعة لديهم أو بالأحرى لعقيدة بأن “الوطن الحقيقي لا يوجد في هذا العالم“ (2) وفي كل هذه الحالات، نرى اذن أن الفرد يطمح الى التغلص من ذاته الشخصية ليفني في الشيء الاخر الذي يعتبره حقيقة ذاته “ (3) .

إن هذه الامثلة التي يعود تاريخها الى القرن التاسع عشر والتي لا تزال بعض أصدائها - كعناصر ثقافية آسيوية - فيما لاحظناه في ممارسة “الكاميكاز” أثناء حرب الفيتنام لها ما يجسدها في عناصر التقليدية التي انطلقت منها التجربة التحديثية في حكم ميجي . ان الفناء في سبيل الاخر ليس نفياً لانا بقدر ما هو تحقيق لها ولهذا حين طرحت إعادة بناء الاقتصاد الياباني اثر الحرب العالمية الثانية و استجدت الحكومة بالمواطنين استجابوا للنداء “ مما أدى الى ارتفاع معدلات الادخار ، ونجحت البنوك والشركات في توجيه هذه المدخرات الى مجالات الاستثمار المختلفة “ (4) . فاذا كانت الدولة أسرة كبيرة و الامبراطور في مقام الاب فكيف يطيح اليابانيون و لا يستمعون الى النداء نداء فناء الذات لتأكيدا تأكيداً كان صريحاً لدى مفكري “ مدرسة ميتو (المؤكدين) على فكرة تفوق اليابان وعلى أن اليابان هي “ رأس العالم “

1) Emile Durkheim. Le Suicide. P. U. F. 1979. page: 242.

2) Ibid. page 244.

3) Ibid . page 254.

4) عبدالخفار رشاد - هبدر مذكور - ص 46 .

بل و أساس الحضارة...“ ألم يحتبر “أوكوني تاكاماسا (1792- 1871) أن الكونفوشية والبوذية والتعليم الغربي قد نشأت أصلا في اليابان ثم انبعثت إلى العالم في العصور القديمة...“ (1)

لكن مع تسليمنا بخصوصيات الثقافة التقليدية اليابانية ، ألا نرى في ما ذكرنا ما يشبه ما هو موجود في تجارب أخرى ؟ ألا يقابل القول “ بأن اليابان أكثر تقدما بسبب شروق الشمس عليها قبل العالم “(2) ما أصبح اليوم معروفا عن “المركزية الاوربية“ أو لمركزيات أخرى سادت أو تسعى لان تسود من مثل “خيرأمة أخرجت للناس“ أو “نظرية الرنجوية“ التي يبتدعها بعض ساسة أو مفكرو الرنج اليوم حين يعكسون علاقة التبعية ويجسعون الحضارات المعترف بها مدينة لحضارة افريقية منكرة “ (3). إن هذا التشابه من حيث بنى كل الادلوجات لن نعدمه أيضا في عصبي أضحية التنمية وهدفها . وحتى نثبت أن ايمان الياباني بثقافته التقليدية فيه من التضحية ما في الثقافات الاخرى فيجب علينا أن نثبت أيضا أن وراء هذه الاضحية هدفا قد يكون هو نفس هدف التجارب الاخرى أو هدف آخر.

— هدف التميمة : إذا سلمنا بأن الفرد كان احدى القيم أو الاهداف التي حققتها تجربة التحول الغربية من حيث أن هذه “ الثقافة الاوربية متأثرة فعلا بميسل المسيحية الخاص الى اظهار الانسان ككائن مسوؤل... ومفضية الى تفريد العلاقات الاجتماعية . “ (4) فهل ننتهي الى أن اليابان حين يتشبث “ بالنمط التقليدي للعلاقة بين الاجيال وما يحمله من احترام و قدسية لكبار السن... (والذي لم ينس العامل فيه) “ أن الانتماء للشركة أو المؤسسة و استمرار الفرد فيها هو الضمان

(1) نفس المصدر - ص 105 .

(2) نفس المصدر - ص 105 .

(3) جورج بالاندي - صدرمذكور - ص 138 .

(4) برتران بادى - بيار بيرنوم - سوسيلوجيا الدولة - ترجمة جوزف عبدالله وجورج أبي صالح -

مركز الانماء القومي . الطبعة الاولى (بدون تاريخ) .

الوحيد لمستقبله و (أن) انتقاله الى شركة أو مؤسسة أخرى هو فقدانه أقدميته و ما يرتبط بها من احترام. “ (1) حين يشبث بذلك اليوم فهو بصدد خلق قيسم جديدة وأهداف مغايرة لاهداف التحول الغربي و بالتالي “ تنمية خصوصية ” لها موقف ميتافيزيقي وافتراضات ومسلمات فريدة ؟ لنعلق الجواب موعقتا ولننظر الى المؤسسة الغربية .

أليست هي الاخرى بصدد إدماج أفرادها (العمال) ؟ أليس في سياسة الاستهلاك الموسع بواسطة آليات الاجور المرتفعة و التكنولوجيا القائمة على “ القضاء على الآلة الصالحة لكل مؤسسة (machine universelle) وتعويضها بالتالي لا تصلح الا في مؤسسة واحدة “ (2) ادماجا لهم أيضا في مؤسساتهم ؟ صحيح أن الوسيلة في الحالة الاولى (اليابان) ثقافية وفي الحالة الثانية (أوروبا) اقتصادية تكنولوجية ولكن هذا الاختلاف هو اختلاف في الوسيلة وليس في الهدف بل اننا نستطيع أن نجزم بأن هذا التعادل في الهدف هو بصدد التأثير في الوسيلة أو الوسائل (المنطلقات) نفسها لتحيلها شيئا فشيئا الى شيء واحد .

إن الثقافة اليابانية التقليدية الاسميوية المنشأ ليست أقل “ تزمنا ” من الثقافة العربية الاسلامية في تصورها لوظائف المرأة مثلا فكيف نفسر إذن أن “ المرأة اليابانية أصبحت اليوم تمثل نسبة 38.4٪ . من اجمالي القوة العاملة . “ (3) (ليس عملا فلاحيا) و أن نظام الاسرة اليابانية التي سبق أن وضحنا تماثله مع نظام العائلة عندنا قد قوضته الصناعة الحديثة فأصبحت “ الاسرة النووية هي النموذج السائد و المؤلف بصورة متزايدة . “ (4)

(1) عبدالغفار رشاد - مصدر مذكور - ص 37 .

(2) Serge Mallet. La nouvelle classe ouvrière. Seuil. 1963. page:55 /56

(3) عبدالغفار رشاد - مصدر مذكور - ص 47 .

(4) نفس المصدر - ص 69

و الواقع أننا نصل هنا الى جواب السوءال المعلق أعلاه والى الخيط الذي خلق لدينا " وهم اليابان " أو " وهم الاصاله " و كأن حادثة هذا البلد تمت بانسجام تام مع تلك " الاصاله ". " فبعد قيام نظام مييجي ... وفي الريف استمرت اضطرابات قام بها الفلاحون المعارضون للافكار و " البدع " التي أتت بها الحكومه. " (1).

و هذا الصراع بين التقليدي و الحديث و إن أفرز خصوصية اليابان من حيث المسلك فانه لم يهود الى " تنمية خصوصية " اذ عرف تقريبا مراحل النمو التي عرفتها التجربة الغربية من " نمو مرتفع " و " نمو مستقر " الى أن وصل الى " مجتمع الوفرة المادية " المتميز " بارتفاع متوسط عمر الفرد (في عام 1972 وصل متوسط عمر المرأة اليابانية 75ر9 عاما والرجل 70ر5 عاما) والتوسع في اجراءات التأمين وخدمات الرفاهة الاجتماعية. " (2) إن هذه الحالة التي وصل اليها اليوم لم تكن في تناقض مع ما أعلنه بعد الحرب العالمية الثانية من " بناء الاقتصاد الياباني من جديد ... الهدف الاساسي . " (3) وهو يذكرنا و لا شك ببرنامج مارشال الذي عرفته أوروبا فسي نفس تلك الفترة . و اذا أثبتنا تماثل الاهداف فقد بقيت أضحيتها .

- الأضحية لو سئل ياباني اليوم عما افتقده في حياته الجديدة لتحسر على دفء العائلة وحميمية العلاقات التقليدية ولعن " مجهولية . " العلاقات التي أصبحت تطبع المجتمع ككل . مجتمع وصل بعد سنة 1974 الى تقليص نسبة السكان الريفيين الى حدود 21ر6٪ . بعد أن كانت 90٪ . سنة 1868 " (4) و لا شك أنها

(1) نفس المصدر - ص 79 .

(2) نفس المصدر - ص 47 .

(3) نفس المصدر - ص 46 .

(4) نفس المصدر - ص 48 .

قد تخلصت الى الحدود التي تصل اليها في بلاد مثل الولايات المتحدة الامريكية خاصة و أننا قد اقتربنا من نهاية هذا القرن الذي يتحدث فيه الجميع عن " ثورة صناعية ثالثة " ثورة الالكترونيك التي يعتبر فيها اليابان رائدا. إن تلك الحسرة التي يبديها الياباني لا تمنع من أن هناك سعي " للتحرر نهائيا من مشاعر المرارة . . . التي خلفها الماضي " (1) سواء المرتبطة بالحرب العالمية أو بالصراعات الداخلية التي تجعل من هذا البلد يعرف مظاهر عنف من أعلى ما تعرفه الدول المتقدمة.

ج (إشكالية الاصاله و الحداثه)

عندما بدأت البرجوازية الصغيرة المسيطرة على الحزب الدستوري تفرض هيمنتها على جملة القوى الاجتماعية التي همشها الاستعمار الفرنسي بدرجات متفاوتة لم تكن الحداثة موضوعا اشكاليا لانها لم تكن ترغب أو تستطيع - أن تمنع أيا من تلك القوى من أن تحلم كما تشاء " بخنيمة الاستقلال " ولكن بعدما تمت القسمة طفت التناقضات . وكان على الحزب الحاكم لكي يضع حدا للمعارضة " الاشكالية " (العشارية) أو الشككية (النقابة) أن يطرح الحداثة لأول مرة كإشكالية حتى يزيل " الخلط " القائم حولها . وهكذا تغير الخطاب و أصبحت اللفظة السائدة هي التنمية التي و ان بقي هدفها تحقيق الحداثة مثلما كان ، فانها أضافت ضرورة التوضيح (" الجهاد الاكبر ") وما كان يصعب على أدلوجة الحزب التوحيدية أن تبرر العملية . ولقد كان بإمكان هذه الاشكالية أن تكون عقلائية اذا كانت ثمرة تلك الاضحية تحقيق الهدف : التنمية . لكن الجواب جاء بالنفي على لسان الحزب نفسه في قالب إشكالية ثانية : كيف التحديث في إطار الاصاله ؟ لكنه هذه المسألة - انطلاقا من السبعينات - لن يستطيع طرح هذه الاشكالية بعفره أولا لان الاصاله

(1) فيليب بونز - مصدر مذكوره

التي أصبح يعتبرها " أحد موارد التحديث " ليست إنجازا من إنجازاته بقدر ما هي " رصيذا تقليديا " متأصلا في واقع قسم هام من سكان البلاد وعلى وجه الخصوص صغار الفلاحين وثانيا : ان من ارتبط سلوكه السابق " بالعقلنة " ونبسذ " اللاعقلانية " قد لا يكون أفضل من غيره من النخب للحدوث باسم الاصلاح .

اننا حين نطرح الان في نهاية هذا الجزء الرابع و الاخير لا عقلانية التنمية فليس لانها تحتوي على عناصر " لا عقلانية " و انما لانها لم تتعامل مع تلك العناصر تماما عقلا نيا مثل الذي حصل في نموذجنا المرجعي الجديد : اليبان أو " البلدان الاسيوية الصناعية الجديدة " التي مكنتها بناها التقليدية من تكلفة انتاج منخفضة فاحتلت لها مكانا على المستوى العالمي . أما في تجربتنا فان التنمية كانت " وبعيدا عن الوقائع و الارقام . . خيبة الامل . . . فاليوم لم يعد الحديث يدور عن " التنمية " قدر ما يدور عن " التكيف " . . . مع اقتصاد عالمي تسيطر عليه البلدان الصناعية الكبرى . " (1)

وهكذا فان لا عقلانية التنمية في التجربة التونسية لا تكمن مطلقا يعتقد البعض (بعض أحزاب المعارضة) في التحول من التخطيط الالزامي الى التخطيط التوجيهي و في التفويت في القطاع العام الى القطاع الخاص (" إن الحكومة تتموي تخفيض عدد المؤسسات العمومية من 600 الى 100 . . ") (2) و انما في التحول من مفهوم " موطن الشغل " الى مفهوم " موطن الرزق " لا لان هذا الاخير " لا عقلا نيا "

1) كريستيان كوميليو - سياسة واحدة : التكيف الهيكلي . لوموند ديبلوماتيك - فيفي - مارس

1989 - عدد 5 .

2) جريدة الطريق الجديد بتاريخ 2 مارس 1985 ص 2 (والحديث أدلى به المازي شقير

لجريدة لابرار بتاريخ 28 فيفري 1985).

و انما لانه عوض أن يهيب الطريق أمام مجتمع مدني يدعم المجتمع "الاشكلي".
و اذا كنا نستطيع افتراض علاقة بين الحركات الاجتماعية الحادة والتي تكثفت فيها
مشاركة عناصر " المجتمع الاشكلي " خاصة أثناء الثمانينات و تلك الاعلانانية فاننا
لا نستطيع أن نفهم لماذا بقيت مطامح هؤلاء في الحداثة منسية في الخطاب الاسلامي
الذي انخرطوا فيه برغم ما في شعار " المستضعفين " من بريق .

و كثيرا ما تقدم هذه النقطة كفجوة في الخطاب الاسلامي فيقع التذكير
باهماله للعمل النقابي (أو توظيفه له لتجميده) ولكل التزام بقوة اجتماعية مسحوقة .
غير أننا حين ننطلق من المنظومة الاسلامية كمنظومة سياسية معارضة فيمكننا أن نصل
الى أن المعارضة هي قطع مع المنظومة السائدة وهكذا فموطن الشغل أو المواطنة
أو المجتمع المدني التي هي عناصر من المنظومة المعادية لا يمكن التشبث بها لانها
" تخريبية و جاهلية " و اذا تم التشبث بها فان الامر سيؤول الى ما آل اليه مع
الاحزاب المعارضة التي لانها تتكلم لغة الحزب الحاكم لم تجد لنفسها مكانا . فهل أننا
الان أمام " مشروع تحديتي جديد " ؟ .

و اذا كان التعريف الذي يقدمه الحزب الحاكم هو : " مجموعة القيم المادية
المتشكلة في الشغل والخدمات الاجتماعية والقيم غير المادية المرتبطة بها " فهل
في كلام من نوع " مجتمع الفطرة " أو المجتمع الذي ينطلق من " بداية ميتافيزيقية
وافتراضات مختلفة " ما يدل على المخايرة ؟ اذا سلمنا بأن الممارسة السياسية
كتجسيد " لمشروع مجتمعي " هي قبل كل شيء وخاصة في عصرنا الحاضر قدرة على
الاتصال و التواصل بـ/ مع الآخرين محليا وعالميا أصدقاء و أعداء فان نقطة " البداية
المخايرة " تصبح وهما ميتافيزيقيا طالما أن وسائل الاتصال و التواصل ليست أصيلة ولن
تتم على " طريقة أبي مسلم الخراساني " و انما على الطريقة العصرية . وهذا ما فهمه

الفكر الاسلامي منذ مدة فوقع الافتاء في العديد من المحرمات التي كانت تحسب على "جاهلية القرن العشرين" كالصوير الفوتوغرافي واقامة التماثيل و استعمال الفيديو و التلفزة والسينما... و أصبحت المسألة فقط كيفية تكييف تلك الوسائل مع القيسم الاسلامية .

و اذا وصلنا الى دحض " وهم نقطة الانطلاق المغايرة " فما الذي يخطف به " المشروع الاسلامي " عن المشروع السائد ؟ أليس كل منهما يسعى الى المروءة بين ما هو حديث وما هو أصيل ؟ ان العهدة الاساسية التي توجه للحزب الحاكم هي انتقائته (تليقيته) التيراثية تجاه الاسلام . فبورقية كان لا يتعامل مع هذا الاخير تعاملًا مبدئيًا و انما تعاملًا براجماتيا " فأفطر (في شهر رمضان) لنا وأحاط ذلك بالاشهار . " (1) لكنه تراجع أثناء السبعينات وخاصة أثناء العشرية الاخيرة و أصبح يقيم الاحتفالات الدينية ويرفع من " قيمة الاسلام " . لكن يجب أن توول مثل هذه التصرفات على أنها تصرفات شخصية بحتة فما أتاه بورقيبية أثناء الستينات ما كان ليأتيه في الثمانينات لاننا هذه العشرية الاخيرة أصبحنا نعيش بوضوح تام انهيار " أساطير التنمية " أو " طقوس السفينة " (2) . أما فسي ذلك الوقت فقد كانت فورة التنمية والعقلنة تهيمن على عقول الجميع . لذا لم يكن موقفه آنذاك من الدين بمعزل عن اشكالية الحدائة الاولى : التنمية كجهـد

1) عبد اللطيف الهرماسي - الحركة الاسلامية في تونس - دار بريم للنشر - الطبعة الاولى

1985 - ص 34 .

2) عبد الباقي الهرماسي - لا خيار لنا سوى العقلنة - حوار بجريدة الرأي - الجمعة 30

جانفي 1987 . ص 18 .

و تعب وتضحية لغايات " عقلانية " (دنيوية) وهي الرفع من الانتاج لتحقيق " فرحة الحياة ". ولقد أولت الدعوة الى الافطار في رمضان آنذاك على أنها توفيراً لعنصر أو وسيلة من العناصر أو الوسائل " العقلانية " (الشبح) المحققة لتلك الغايات . أما تبدل موقفه أثناء العشرينين المواليين - بقطع النظر عن فناعاته الشخصية الداخلية - فليس له تأويل مغاير . سوى مسايرته لطبيعة الاشياء وهي الشخصية " وظيفية البنى التقليدية " في التنمية تماشياً مع الاشكالية الثانية للحدائفة : كيف التحديث في اطار الاصلية . كما أن مطالبة مزالي الوزير الاول أثناء السنوات الاولى للثمانيات نحى نفس المنحى حين طالب يوماً " بإعادة برنامج الحاج كوف" ذلك الرمز التقليدي الذي ينصح و يزيل المنكر بلسانه . وهو طلب متزامن مع تصاعد الازمات الاجتماعية و السياسية و متجانس مع تصوره لها " كأزمة أخلاقية " كأزمة في حاجة استعادة القيم الاصلية .

ولكن هل يقل موقف الاسلاميين من الحدائفة انتقائية وتلفيقية وبراجماتية؟ حين يريدون تبرير اقبالهم على آخراتاجات الحضارة الخرية يقولون أن الاسلام لا يتعماض مع العلم . فاذا كان من متحرك فانه هذا الاخير أما الاول - الاسلام - فهو ثابت . فهل كان هذا الاسلام سيكون ما هو عليه اليوم من انتشار داخلها و عالميا لولا ثبوتها التواصل و الاتصال ؟ فلماذا يتحدث عن الحدائفة " كجاهلية " حيناً و " كعلم مقيد " حيناً آخر؟ ولماذا يعادي عمل المرأة و " مجلة الاحوال الشخصية " و الحال أنهما لعبا دوراً في بث الدعوة؟... لكن هذه البراجماتية ليست مسألة مركزية فكل " مشروع مجتمعي " مطالب بالتكيف داخل الظروف التي يعيش فيها والوضوح السائد و لا يبدو ذلك التكيف كتلفيقية الا بعدما يفشل في تحقيق ما ضبطه من أهداف، فتلفيقية الحزب ازاء التراث كانت ستختفي لو حققت الحدائفة ما وعدت به ، فبلد كالحرية السعودية مثلاً مكنه فائض البترول من ((تجاوز التفاضات الاجتماعية بتخفيض حدتها

ورفع كبير للقدرة المعيشية للفئات الاجتماعية بأصنافها المختلفة (((1). وهذا معناه أن المسألة الاجتماعية لها دور في اضافة شرعية على أي " مشروع سياسي " ومن بسبب أولى و أخرى " مشروع اجتماعي " فماهي وضعية " المشروع الاسلامي " في تونس؟ هناك ظاهريا اجابتان و لكهما في الحقيقة اجابة واحدة :

أ و لا : أن تحافظ على مفهوم الحداثة السائد في معنى تحقيق الحاجات التي تطالب بها القوى الاجتماعية المختلفة . وهذا حل غير مستبعد لان له ايجابيتان الاولى عـدم التصادم مع " المهمشين " أو " المستضعفين " الذين ما كانوا لينتفضوا لولا يأسهم من التنمية الريفية . والثانية متعلقة بما يسمى " الاقتصاد الاسلامي المستحيل " (2) أو بغياب " المشروع المجتمعي الاسلامي " .

ثانيا : أن تخير النخب الاسلامية مفهومها للحداثة فتوسع " مشروع المغايرة " فتتخلى عن " موطن الشغل " و عن " المواطن " و عن " المجتمع المدني " و في هذه الحالة سيتخلى عنها " المهمشين " الذين مثلوا بالنسبة لها " الطبقة السيدة " (la classe= appui) التي جعلتها في وضعية المراهنة على السلطة . لكننا سنظل نعتقد أن هذا الاحتمال الثاني مستحيلا أولا لان لا شيء يدل بعـسـد على " ذلك المشروع " و ثانيا لان لا مراهنة على السلطة السياسية بدون قدرة على تعبئة هؤلاء " المهمشين " .

(1) رضا الزواوي - التنمية العربية: المآزق والامكان الصعب. دار الرياح الاربع للنشر

1988 - ص 75 .

(2) عبداللطيف الهرماسي - مصدر مذكور . ص 116 .

و اذا سلمنا باستحالة الافتراض الثاني لانه بالنسبة للنخب الاسلامية اختيار انتحاي فلا يبقى لنا الا الافتراض الاول والذي ان تعنا فيه فاننا سنكتشف في نص الوضعية التي جمعت الحزب الدستوري بصغار الفلاحين أثناء الخمينات والسني ألمحنا اليه سابقا. أما اليوم فالوضعية هي كما يلي : وعود ضمنية بالحادثة حداثه " المجتمع الاسلامي " بعد تحرير البلاد من " الجاهلية والتخريب " من ناحية وغياب لاي مشروع اجتماعي - اقتصادي من ناحية أخرى. فهل من دليل على أن " مشروع الاسلاميين " هو مشروع سلطة بحت ؟

فليكن! ما المانع في أن تحكم البلاد نخب اسلامية خاصة وأن وقائع مثل " مورد الرزق " و " المجتمع الاشكلي " أصبحت تخطي أحلاما مثل " موطن الشغل " و " المجتمع ألمدني " ؟ أليست تلك النخب أقرب - أولى - من غيرها الى فهم وتعبئة تلك الوقائع ؟ لكننا نصل هنا الى بيت القصيد : " فالدعوة الى العودة الى الاصول ... تمثل أدلجة ... تودي الى سحب الشرعية من الانظمة القائمة " (1) وليست أبدا دعوة السسي " عقلانية جديدة " أو " عقلانية تعددية " مثلما افترضها أثناء الفصل الاول من ههنا الجزء الرابع و الاخير .

ومثلما بينا سابقا ((الوظيفة السياسية)) للاصالة بالنسبة للنخب الدستورية فاننا الان نفعل نص الشيء بالنسبة للنخب الاسلامية . وقد آن الوقت للقول بأن اشكالية " الاحالة والحداثه " هي اشكالية لا عقلانية وهي كذلك لانها تضممر غيرما تظهر، فهي في حقيقة الامر " اشكالية الحداثه فقط " أو بالاصح اشكالية " من له حق قياده الحداثه " . . . بقي أن نوضح ما المقصود بالحداثه ؟ انها باختصار شديد : الاستهلاك . . . وان فاقت التعبئة - تعبئة السكان باتجاه الاستهلاك - حدود النظام في الاستجابة لها فلأبأس بشيء من الاصله في شكل تنمية ريفية أو في شكل صدقة . . .

(1) عبد الباقي الهرماسي - المتقف والبحث عن النموذج - مصدر مذكور - ص 35 .

CODESRIA BIBLIOTHEQUE

الذاتية

بدأنا علنا هذا برسم نموذج مثالي متفائل : التنمية كعقلنة لكننا أنهيناها — بحكم مشائم : التنمية العقلانية . فهل هو حكم على نموذج تنموي بعينه أم على العقلنة بصفة اطلاقية وبالتالي انتصار “للعقلنة” (لنقل الان “العقلنة” في معنى ما هو — مفاير للعقلنة وليس في معنى نقيضها : “العقلانية”) ؟

لنبدأ بالافتراض الاول . عرفت التجربة التنموية التي انطلقت في تونس — من بداية الستينات — بعد فترة من التذبذب أثناء آخر الخمسينات — الى آخر الثمانينات (تاريخ انتهاء بحثنا) ، عرفت تحولين اثنين أولهما في بداية السبعينات وثانيهما في بداية الثمانينات . ولم نعن بهذين التحولين تغيرا في أهداف التنمية — التي هي الحداثة في مفهوم الحاجات الأساسية التي بُنيت عليها الشرعية القائمة في كل البلدان “المختلفة” بقدر ما عينا خيارات أخرى .

التحول الاول الذي تزامن — بفارق زمني ضئيل — مع نشأة برنامج التنمية الريفية حدث في بداية السبعينات حين حكمت سياسة هذه العشرية على سياسة العشرية التي سبقتها “بالعقلانية” حكما لم يكن موجها الى العقلنة كمنهج ولا الى الحداثة كهدف للتنمية وانما الى الوسائل و الطرق المستعملة والتي حولت العقلنة الى اديولوجيا عقلانية صورت المجتمع “كعضوية” من البنى التقليدية “المختلفة” التي تتطلب “تدخل” فوقيا من جهاز بيروقراطية الدولة المُعَقَّن “ليقتلع” تلك البنى و “يزرع” مكانها — بنى عصرية . وتبع نقد هذا التصور تخليا — نقول تخليا لان الحزب الذي قاد تنمية العشرية الاولى هو الذي قاد تنمية العشرية الثانية — عن الروية “العضوية” للمجتمع واعترافا بديناميكيته البشرية التي تجعله وسيلة التغيير الأساسية بعدما كان مجرد موضوع لها . و قد تجسم هذا الاعتراف في شعار “الانفتاح” (أو “التفتح”) على القوى الاجتماعية المختلفة و المتميزة .

فأثناء هذه العشرة الثانية التي تميزت باعادة تنظيم ميزان القوى بين بيروقراطية الدولة والرأسمال الخاص لفائدة هذا الاخير، لن يقع التخلي عن الاهداف الاستراتيجية للعشرة الاولى المتمثلة في تحقيق "الوحدة القومية" و "ادماج كل المواطنين" في المجتمع بواسطة "موطن الشغل" أساسا. وانما سيقع فحسب تغيير الوسائل الموصلة لهذه الاهداف: تجرئة الاهداف أي تصنيع المدينة (الشريط الساحلي) وادماج مواطنيها وفي الان نفسه شد الريفيين الى ريفهم في مرحلة اولى ثم تصنيع الريف والحق الريفيين "بركب المدينة والمواطنة" في مرحلة ثانية .

لكن وما أن نقرب من نهاية هذه العشرة ، حتى تتضح ملامح التحول الثاني الذي ^{مع نسخة برنامج التنمية الريفية المحدث} تزامن بدوره - بفارق زمني ضئيل أيضا - فبدخلنا في عشرة الثمانينات يتضح لنا أن الهدف البعيد أي التصنيع في تراجع والهدف المحلي أي التنمية الريفية في تقدم مستمر. وبعد أن كان هاجس المخططات التنموية لل سبعينات هو "التكهن" بعسود مواطن الشغل المطلوبة وعدد مواطن الشغل المزمع احداثها داخليا - بواسطة التصنيع - وخارجيا بواسطة الهجرة التي مازالت الى ذلك الوقت تعتبر "حلا موقتا" بعد كل ذلك أصبح الهاجس في الثمانينات : "موارد الرزق". ومن هنا فقط نستطيع أن نجيب على عدة أسئلة تركناها معلقة في مختلف أجزاء بحثنا وهي على التوالي في الجزء الاول : لماذا رغم النجاح الذي حققه برنامج التنمية الريفية تسعى الدولة الى تأسيس برامج أخرى لها نفس أهدافه ؟ وفي الجزء الثالث : لماذا لم يقض برنامج التنمية الريفية المندمجة على البرنامج القديم والحال أن نصه التأسيسي قد ادعى ذلك ؟ وفي الجزء الرابع : لماذا بقي هذا البرنامج أي التنمية الريفية ذي "الطابع الصدقي" متوصلا برغم منشور 3 فيفري 1987 الذي أعلن أن البرنامج الجهوي للتنمية سيلني كل البرامج الأخرى ؟ ونستطيع أن نفهم أيضا لماذا لم تعد الدولة تتحدث عن الهجرة "كحصول وقتي" لأنها أصبحت فعلا حلا موقدا لا لان البلدان "الشقيقة والصديقة" قد كثفت

عروضها وانما لان الهجرة تحولت من هجرة شغل الى هجرة تجارة (1). التي مثلما رأينا تكرس انخراطهم في أطر العائلة و العشيرة و الجهة تلك الاطر التي تتميز بـميرتسي "المجتمع اللاشكلي" أولا : طابعها اللاسياسي (بحكم الميل الى التجرئية الكامن فيها) وثانيا : قابليتها "للتسييس" واتباع أي "حلم" و ليس في هذا اعتراض على الحلم (الايثوبيي) فكل ثورة لها حلمها، و انما على "الحلم السياسي البحت" السذي يصبح بمقتضاه الحلم مجرد أدلوجة تبريرية مهمتها تثبيت من بيده السلطة أو رفع من يطمح اليها .

وبعد هذا فهل نحن الان بحاجة الى طرح الافتراض الثاني، افتراض انه—زام العقلنة وانتصار "اللاعقلنة"؟ لا أحد يستطيع المس من العقلنة فالواقع يبين أن "لا خيار لنا سوى العقلنة" (2). وقد سبق أن وضحنا أن شروط نجاح أي "مشروع مجتمعي" أو حتى "مشروع سياسي" تفترض العقلنة بما هي توسط بين الاهداف المرغوب الوصول اليها و الموارد المتوفرة بأقل التكاليف و أفضل النتائج كما وكيفا. وهذا لا يستطيع انجاره حتى أشد الناس عداوة للعقلنة "فهل سمعتم بوزير نفط أو اقتصاد أو مالية تقليدي في البلاد العربية أو يتبع دفاط تقليديا" (3). و اذا كان أعداء العقلنة يرفضون أن تنعت التقليدية "باللاعقلانية" فهل لديهم نعت آخر؟

I) Khemaïs Taamallah- L'Emigration Tunisienne en Italie (voyages d'"affaires") R.T.S.S. N°6- 1981- page 174.

(2) عبد الباقي الهرمسي - لا خيار لنا سوى العقلنة - مصدر مذكور سابقا .

(3) عبدالله الحروي - التقليد والحداثة - مصدر مذكور سابقا - ص 21 .

لنقل " اللاعقلنة " مثلما فعلنا في المقدمة في معنى " عقلنة مخايرة " أَوْشَيْئًا
آخر غير العقلنة في المفهوم المتعارف و غير اللاعقلانية المقابل العكسي لهـــــ
الاخيرة . فهل ثمة الان ما يدل على هذا " الشيء المخاير " الذي ورد سابقا
في قالب " بداية ميتافيزيقية وافتراضات ومسلمات مخايرة " ؟

في ظل غياب جواب بالايجاب فاننا نرى أن البنى التقليدية محكـوم
عليها " باللاعقلانية " لا لانها كذلك و انما لانها لا تزال موظفة من قبـل
الحزب الحاكم - بواسطة برامج التنمية الريفيقة - ومن قبل المعارضة الدينيـة
التي تتسب تلك البنى لنفسها توظيفًا سياسيا . والخطورة لا تكمن في الاشكاليـة
المغلوطة : الاصابة والحدائث التي يتنازع بمقتضاها هوءاء و أولئك على السلطـة
السياسية فحسب و انما في أن تنامي هذا الصراع هو سير حثيث نحو ما أسميناه
- وان كان يحتاج الى دراسة أكثر تعمق - " المجتمع اللاشكلي " و اعـراض
شديد عن حلم " المجتمع المدني " !

بيبليوغرافيا

المراجع والصادر باللغة العربية

I الكُتب

- مغنية الازرق : نشوء الطبقات في الجزائر

ترجمة : سمير كرم - مؤسسة الابحاث العربية . 1980

- جورج بالاندييه : الانثروبولوجيا السياسية .

مركز الانماء القومي - بيروت 1988 - ترجمة : جورج أبي صالح .

- برتران بادى . بياربير تبوم : سوسيولوجيا الدولة

ترجمة : جوزيف عبدالله وجورج أبي صالح . مركز الانماء القومي : الطبعة الاولى (بدون تاريخ)

- محمد بن احمدودة : الانثروبولوجيا البنيوية أو حق الاختلاف من خلال أبحاث ك . ل . ستراوس

دار محمد علي الحامي للنشر 1987 .

- جمال الدين بن منظور - لسان العرب (جزء 1)

دار صادر - بيروت (بدون تاريخ)

- فتحي التريكي : قراءات في فلسفة التنوع -

الدار العربية للكتاب 1988 .

- أحمد خالد : ابن هاني .

الشركة التونسية للتوزيع - تونس 1976

- سلم الدغري : تجربة التنمية الريفية بتونس .

أطروحة لنيل شهادة التحق في البحث . كلية الاداب والعلوم الانسانية بتونس . 1984 .

- عبدالغفار رشاد : التقليدية والحداثة في التجربة اليابانية .

مؤسسة الابحاث العربية - بيروت - 1984 .

- مكسيم رودنسون : الاسالم والراسمالية .

ترجمة : نزيه الحكيم - دار الطليعة - بيروت - الطبعة الرابعة 1982 .

- رضا الزواري : التنمية العربية : المأزق والامكان الصعب .
دار الرياح الاربع للنشر . 1988 .
- رفعت السعيد : تأملات في الناصرية .
دار الطليحة - بيروت - 1979 .
- جوزيف شترايسر : الاصول الوسيطية للدولة الحديثة .
ترجمة : محمد عيتاني - دار التنوير - بيروت - الطبعة الاولى - 1982 .
- عبدالله العربي - مفهوم الدولة .
المركز الثقافي العربي - الطبعة الرابعة - 1988 .
- برهان غليون : الوعي الذاتي .
دار عيون للنشر - الدار البيضاء - الطبعة الاولى - 1987 .
- جان فافري : التقليدية و التحديث المعاق (كتاب للانثروبولوجيا والتاريخ - حالة المغرب العربي) .
ترجمة عبدالاحد السبتي وعبداللطيف الفلق - دار توبقال للنشر - الطبعة الاولى - 1988 .
- جوليان فرويند : سوسولوجيا ماكس فيبر .
مركز الانماء القومي .
- فتحي الرقيق : الهجرة والسكن في بنقردان - أطروحة لنيل شهادة الكفاءة في البحث
في كلية الاداب والعلوم الانسانية سنة 1985 .
- فرج فودة : قبل السقوط .
دار محمد علي الحامي للنشر . 1989 .
- عبداللطيف الهرماسي : الحركة الاسلامية في تونس .
دار بيرم للنشر - الطبعة الاولى - 1985 .
- ر . بودون و ف . بوريكو - المعجم النقدي لعلم الاجتماع . ترجمة الدكتور سليم حداد
المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع . 1986 .

III المجالات وبعض الجرائد

1- مجلة أضروحات:

- عزام محجوب : الصناعة وتراكم رأس المال في تونس منذ نهاية القرن الثامن عشر :
- تعريب و عرض محمد علي العربي . عدد جانفي - فيفري 1985.
- حسن الديماسي : التراكم الرأسمالي وتوزيع المداخيل .
- تعريب و عرض ثابت المرواني . عدد جانفي - فيفري 1985.
- علي بن عامر : سيرة صالح بن يوسف : قراءة نقدية .
- تعريب محمد معالي - عدد 15 . 1989.
- عبد الله الحروي - التقليد والحداثة (حوار)
- عدد 16 جانفي 1990.

2- الفكر العربي المعاصر: مركز الانماء القومي .

- ابراهيم سعدالدين : حاضر المدن العربية ومستقبلها .
- عدد 10 ملي 1979.
- رضا الزواري : ملاحظات حول نظرية " المجتمع ضد الدولة "
- عدد 57 /56 - 1988.
- سعيد بن سعيد : من قداسة السلطة الى تعاقد المواطنين
- عدد 57 /56 - 1988.
- مطاع الصفدي : المشروع التنموي المختلف
- عدد 57 /56 - 1988.

3- المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية

- محسن الطرابلسي : الأنشطة المندمجة في برنامج التنمية الريفية - مثال : القيروان
- العدد 71 /70 - 1982.

- بدرة بشير : مساهمة في دراسة المجموعات الاجتماعية :
تحليل التصورات المضمنة في كتب القراءة الحربية للتعليم الابتدائي (بالفرنسية)
عدد 63 سنة 1980 .
4 - مجلة 21 / 15
- رمزي زكي : الازمة الراهنة في الفكر التنموي - عدد 9 - 1984 .
- عبدالقادر ياسين : التراث والابداع ونمط التنمية - عدد 15 - 1988 .
5 - مجلة الوحدة
- عبدالوهاب حفيظ : صورة للحراك الاجتماعي و السياسي : حالة تونس خلال العهد
الحسيني . عدد 57 جوان 1989 .
6 - المستقبل العربي
- محمد عبدالباقي الهرماسي : المثقف والبحث عن النموذج .
عدد 104 - أكتوبر 1987 .
7 - مجلة لوموند ديبلوماتيك
- شارل تستوز : أهمية الكنفوشية .
عدد 5 - فيفري / مارس 1989 .
- كريستيان كوميليو : سياسة واحدة : التكيف الهيكلي .
عدد 5 - فيفي / مارس 1989 .
- فيليب برونز : اليابان يبحث عن قيم جديدة لمواجهة نهاية القرن .
مارس / أبريل 1989 .
8 - جريدة الحريق الجديد
- محمود بن رمضان : سبل تحقيق الاستقلال الغذائي .
عدد 12 جانفي 1985 .
- عدد مارس 1985 : (حديث أدلى به المازري شقير لجريدة لابراس بتاريخ 28 فيفي 1985) .

9 - جريدة الموقـف :

- عبداللطيف الهرماسي : مأزق تحرير الاقتصاد .
عدد ديسمبر 1988 .

10 - جريدة الرأي

- حمزة الاسود - كيف استبد العسكر بالحكم عند المسلمين
العدد 184 - 9 أبريل 1982 .
- عبدالباقي الهرماسي - لا خيار لنا سوى العقلنة .
العدد 382 - 30 جانفي 1987 .

III الوثائق الرسمية

- الحبيب بورقيبة - خطاب - نشر كتابة الدولة للاعلام - 1974
خطاب 16 ديسمبر 1955 ببنقردان
خطاب 25 فيفري 1957 بجبنيانة
خطاب 18 جانفي 1963

- الحبيب بورقيبة : من خطاب عنوانه : من منافع التنمية الريفية - نشر الاتحاد القومي
للفلاحين - تونس 30 جوان 1976
- محمد الفخفاخ - عمر بالهادي - محسن زياب :
دراسة تقييمية لبرنامج التنمية الريفية - وزارة التخطيط - المندوبية العامة للتنمية
الجهوية - ماي 1984 - تونس - (باللغة الفرنسية)
- التنمية الريفية : خطة انمائية تكميلية .
دار العمل للنشر 1979 .

- التعداد العام للسكان والسكن - 30 مارس 1984 - نشرية جهوية خاصة بولاية مدين .
- ديوان النهوض بالكويين والتشغيل والعملة التونسيين بالخارج .
المندوبية الجهوية بمدين - تقرير حول النشاط - 1984 .

- برنامج التنمية الريفية المندمجة (85 - 1989) المندوبية العامة للتنمية
الجهوية - وزارة التخطيط - جوان 1985 - ص 1 .
- دراسة الجدوى لبرنامج التنمية الريفية المندمجة 1984 - 1986 التقرير العام
ديسمبر 1984 - ص 6 .
- منشور عدد 14 عن الوزارة الاولى بتاريخ 18 أفريل 1974 .
- منشور 3 فيفري 1987 .
- منشور بدون تاريخ ومضى من قبل وزير التخطيط والمالية ووزير الدولة المكلف
بالداخلية .
- وزارة الداخلية - مصلحة الاحصاء .

المراجع والصادر باللغة الفرنسية

I الكتيب

- _ Anouar- Abdel-Malek. La pensée politique arabe contemporaine
Seuil, 1970.
- _ Samir Amin- Le Maghreb Moderne Minuit, 1977.
- _ Mustapha Benchenane- Les Coups d'etat en Afrique. Publisud 1983
- _ F. H. Cardoso - E. Faletto. Dependence et développement en
Amérique Latine. P U F . 1978.
- _ Michel Camau - Pouvoir et Institutions au Maghreb. Cères Prod-
uctions 1978. page 197.
- _ Renaud Fabre- Paysans sans terres - Dunod 1979.
- _ Sophie Ferchiou - Les Femmes dans l'agriculture tunisienne .
Edisud- 1985.

- _ A. Gunder Frank - Le développement du sous-développement, Maspéro 1972.
- _ Gino- Germani - Politique , Société et Modernisation. Duculot 1972.
- _ J - E - Havel , Habitat et logement. Que sais-je, P U F 1974, page 7.
- _ El-Baki Hermassi, Etat et Société au Maghreb , Anthropos, 1975.
- _ Ives Lacostes. Ibn Khaldoun, Naissance de l'histoire passé du tiers monde. Maspéro , 1978.
- _ Abdallah Laroui- L'idéologie arabe contemporaine, Maspéro, 1977 .
- _ Serge Mallet - La nouvelle classe ouvrière. Seuil, 1963.
- _ Khaled El-Mannoubi - Abdeljalil Bedoui, Economie tunisienne , Etat et Capital Mondial. Cahiers du C E R E S . 1978.
- _ Maria Antonietta, Macciocchi, pour Gramsci. Seuil, 1974.
- _ Karl Marx, Le 18 Brumaire de Louis Bonaparte , édition Sociales 1969.
- _ Karl marx, Le manifeste du Parti Communiste, IO/18. 1974.
- _ Nicos Poulantzas, Pouvoir politique et classes sociales, Maspéro 1980.
- _ David Riesman, La Foule Solitaire, Artand , 1964.
- _ Maxime - Rodinson - Mahomet- Seuil 1975.
- _ W. W. Roston - Les étapes de la croissance économique, Seuil 1962.
- _ Abdessattar Sahbani - Analyse sociologique des notions de développement et de planification à travers une relecture des textes fondamentaux de la politique économique tunisienne- Certificat d'aptitude à la recherche- Faculté des lettres et des sciences humaines de Tunis, 1984.

- _ C. Levi Strauss - Race et Histoire, Gontier. 1961. page 42.
- _ Alain Touraine : Sociologie de l'action. Seuil. 1965.
- _ Alain Touraine : Pour la Sociologie . Seuil. 1974.
- _ Lucette Valensi . Le Maghreb avant la prise d'Alger. Flammarion
1969.
- _ Alain Touraine - Les Sociétés dépendantes - Duculot - 1976.
المقالات
- _ Abdelkader Zghal : La circulation des femmes dans le commerce
politique, R.T.SS, Année 1987. n°88/91. page 17.
- _ Rejeb Hajji: L'économie souterraine: mythe ou réalité, R.T.SS
n° 82/83. 1985.
- _ Khalil Zamiti: le sens de phénomène migratoire à l'échelle
villageoise. R.T.SS. n°88/91. 1987.
- _ Ridha Boukraa. Notes sur "Culture et pauvreté" le cas d'une cité
populaire à Jendouba. R.T.SS. décembre ,n°27. 1971
- _ Frej Stambouli et A. Zghal. La vie urbaine dans le maghreb pré-
colonial . A. A. N. C. N. R. S. Paris. 1973.
- _ B. Etienne: La paysannerie dans le discours et la pratique . A.A.N
C. N. R. S. 1975.
- _ André Adam : Urbanisation et changement culturel au Maghreb .
A. A. N. C. N . R. S. 1972.
- _ Nicolas Hopkins - Système urbain et développement au Maghreb
C E R E S. production 1980.
- _ Khalifa Chateur: Système urbain et développement au Maghreb
C E R E S . 1980.

- _ Frej Stambouli: Système urbain et developpement . C E R E S
priductions I980.

- _ La sociologie. les dictionnaires Marabout université - Savoir
moderne . Paris, I972. Tome I ,chapitre: la sociologie de la
famille. page I99.

- _ Mohamed Hamdane: communication et milieu rural en Tunisie.
(Résumé. de la thèse du doctorat d'Etat . Bordeaux III, I984)
in l'action du I9 juillet I984.

- _ Karl. W. Deutsch .in Michael. C . Hudson. la théorie de la mobi-
lisation sociale et la politique arabe.

- _ Henri Sanson: Prise de la ville, Prise du pouvoir. A. A . N. I972.
- _ Henri de Montety: Le developpement des classes moyennes en tunisie
- IBLA n° 74, 2^{èm} trimestre , I956.

- _ Tahar CHagrouche: Dialectique sociale et étatisation- Revue
OUtrouhat n° 7, Janvier- Fevier I985.

- _ JEune Afrique : Des cadres à exporter n° I9, bis Juin I986.

- _ Khemaïs Taamallah - L'Emigration Tunisienne en Italie
R.T.S.S. N° 6- I98I -

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

الطابق

برنامج التنمية الريفية المتدمجة

الاستثمارات

العناصر	التكلفة (م دينار)	المحتوى المادي
1 - الآبار السطحية	31ر0	بيئر 2 670
2 - الآبار العميقة	16ر7	بيئر 122
3 - التنوير الريفي	13ر7	-
4 - مراكز الخدمات الطبية والاجتماعية والثقافية	3ر5	مركز 77
5 - بناء المساكن الريفية	7ر6	مسكن 3 329
6 - تهذيب المساكن الريفية	3ر4	مسكن 2 664
7 - المسالك الفلاحية	84ر5	كلم 1 835
8 - الصيد البحري	5ر1	-
9 - الماء الصالح للشرب	9ر5	-
10 - تهيئة المناطق السقوية	8ر4	هك 2 211
11 - الأشغال التحضيرية	3ر2	هك 7 693
12 - أشغال المحافظة على المياه والتربة	18ر2	هك 43 077
13 - المراعي	30ر6	هك 102 694
14 - الغراسات المثمرة	33ر0	هك 44 257
15 - تربية الماشية	22ر8	رأس بقر + رأس ضأن 8 811
16 - المهن الصغرى	6ر3	مهنة 2 500
17 - التجهيزات الفلاحية	4ر3	-
18 - الدراسات	2ر9	-
19 - ادارة المشروع	7ر2	-
الجملة	311ر9	

برنامج التنمية الريفية المندمجة

توزيع الاستثمارات حسب الجهات

الاستثمارات (م. دينار)	الجهة
78ر1	الشمال الغربي
68ر9	الشمال الشرقي
52ر7	الوسط الغربي
38ر7	الوسط الشرقي
59ر5	الجنوب
297ر9	الجملة للجهات
14	استثمارات غير موزعة
311ر9	جملة الاستثمارات
12ر8	الضرائب
3ر0	القروض الموسمية
27ر3	التسيير
355ر0	التكلفة الجمالية للبرنامج

برنامج التنمية الريفية المندمجة

التمويل الخارجي للمشروع وشروط الاقتراض

الطرف الممول	مبلغ القرض م.دينار	الفائض	مدة الامهال
- الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	37ر8	6 / .	5 سنوات
- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	48ر6	2ر5 / .	5 سنوات
- البنك الاسلامي للتنمية	8ر6	3 / .	5 سنوات
- الصندوق السعودي للتنمية	21ر9	3 / .	5 سنوات
- البنك الافريقي للتنمية	43ر9	8ر75 / .	5 سنوات
الجملة	160ر8		

برنامج التنمية الريفية المندمجة

1) توزيع المزارعين حسب الجهات

كامل البلاد	الجنوب	الوسط		الشمال		القطاع الفلاحي
		الشرقي	الغربي	الشرقي	الغربي	
16 160	2 315	2 026	4 084	3 470	4 265	البعلي
3 590	1 251	940	594	525	280	السقوي
19 750	3 566	2 966	4 678	3 995	4 545	الجملة

2) توزيع المشاريع المندمجة حسب الجهات

الجملة	عدد المشاريع			الجهة
	سنة 1986	سنة 1985	سنة 1984	
35	14	13	8	الشمال الغربي
51	13	14	16	الشمال الشرقي
34	14	13	7	الوسط الغربي
39	12	14	13	الوسط الشرقي
56	19	19	18	الجنوب
215	80	73	62	كامل البلاد

الجملة	سنة انطلاق الانجاز			الولاية
	1986	1985	1984	
<u>30</u>	<u>11</u>	<u>10</u>	<u>9</u>	<u>الجنوب الشرقي</u>
10	3	3	4	قابس
9	3	3	3	مدنين
11	5	4	2	تطاوين
<u>26</u>	<u>8</u>	<u>9</u>	<u>9</u>	<u>الجنوب الغربي</u>
10	4	4	2	قفصة
10	3	4	3	قبلي
6	1	1	4	توزر
<u>207</u>	<u>72</u>	<u>73</u>	<u>62</u>	<u>تونس</u>

لم يقع ادماج مشاريع ولاية تونس و عددهم 8 بالنسبة لسنتي 1985 و 1986، في هذا الجدول. بهذا يبلغ العدد الجملي للمشاريع بهذه القائمة 207 مشروعا من 215 وقع اقرارها اثر عملية تقسيم برنامج التنمية الريفية المندمجة من طرف الصناديق و البنوك الممولة له.

اثر الزيارات التي قامت بها الفرق المشتركة بين
المندوبية والإدارة العامة للميزانية لكل ولايات الجمهورية،
لعقد جلسات عمل مع المسؤولين الجهويين الساهرين على
تنفيذ مشاريع التنمية الريفية المندمجة تم التعرض الى
عدة مشاكل تخص انجاز هذه المشاريع. بناءً على ذلك
عقد اجتماع بين ادارتي المتابعة والدراسات لحوصلة هذه
الدورة وسرد كل النقاط التي تستدعي التفكير لمعالجتها
وايجاد الحلول لها. وفي هذا الاطار تتمحور المشاكل التي
تهم الانجاز المادي حول عنصري الماء والفلحة وهي مبنية
كما يلي :

(1) انعدام الاندماج سواء على مستوى منطقة المشروع أو على
مستوى الفرد المنتفع .

لوحظ خلال هذه الزيارات أن الاندماج بين مختلف
العناصر المكونة للمشروع لم تقع مراعاته طبقاً لفلسفة
المشروع التي وردت في مختلف الوثائق ويتمثل ذلك في تشتت
العناصر على مستوى المنطقة، أو في انتفاء الفرد بعنصر
واحد أو عنصرين على الأكثر لا تكامل بينهما .

ويمكن تلافى ذلك ب :

(أ) ضرورة ادراج هذه النقطة (الاندماج على المستويين)
في الملتقيات التي تنوى المندوبية تنظيمها سواء
على مستوى رؤساء المشاريع أو رؤساء الممالج
بالولايات أو على مستوى الوكالات الجهوية .

(ب) محاولة اقناع اللجان الجهوية عند انعقادها أن
تتناول اختيار الضيعات ولا الفرد أو العنصر
كما هو معمول به حالياً. ويعني ذلك ضرورة تعدد
العناصر المنتجة والمتكاملة على مستوى الضيعة،
لادراجها بين الضيعات المنتفعة .

2) حول انجاز المناطق السقوية العمومية

اتضح من خلال التجربة الحاصلة في انجاز المناطق السقوية العمومية أنه لم يقع توخي نفس الطريقة في كل الولايات مما أدى الى ظهور صعوبات على هذا المستوى والنتائج أساسا على عدم احترام التمشي النموذجي الذي يخص هذا العنصر، وهو متكون من المراحل التالية :

- حفر البئر العميقة

- تقرير استلام البئر العميقة مع كل خصوصياتها

- القيام بدراسة لتجهيز البئر العميقة

- القيام بدراسة لامكانية احداث منطقة سقوية عمومية

- القيام بدراسة أولية للمشروع

- القيام بدراسة مفصلة للمشروع

- القيام بدراسة لتنفيذ المشروع

- اعداد ملف طلب العنصر

3) الآبار السطحية

(أ) ارتفاع التكلفة بالمقارنة مع الاعتمادات المرصودة

في صورة ما اتضح عند الانجاز أن التكاليف الفعلية تفوق بكثير التقديرات الأولية نرى من المبالغ حصر هذه الحالات ومعالجتها على انفراد بحيث تراعى في ذلك الجدوى الاقتصادية (ملوحة - تدفق نوعية الزراعات،...) أما في ما يخص المشاريع المقبلة فيجب وضع حد أقصى للتكلفة الفردية لكل العناصر.

(ب) امكانية ابدال مجموعة آبار سطحية ببئر عميقة

ان ادراج استغلال المائدة العميقة في أي منطقة الذي من شأنه تدعيم العنصر المنتج الفلاحي يبقى رهين موافقة ادارة المياه التابعة لوزارة الفلاحة.

16 أجور أيام العمل

ان الأجور المعمول بها حاليا بالنسبة للتنمية الريفية المندمجة تساوي 1,900 دينار وهي الأجور المعمول بها في الحضائر الجهوية. مع العلم أن الأجر بالحضائر القومية التابعة لوزارة الفلاحة يعادل 2,500 دينار وهنا نقترح اتباع ما يجري به العمل بوزارة الفلاحة.

17 تسييج المساحات المعدة للمراعي والغراسات

عند اعداد المشاريع لم يقع ادراج عنصر تسييج المساحات المعدة للغراسات والمراعي ، وذلك من شأنه أن يترك هذه المساحات عرضة للتلف ونظرا لتشابه هذه العملية وعمليات تحضير الأرض فاننا نقترح ادراجها ضمن العمليات المجانية.

18 المهن الصغرى

نظرا للمعوقات التي اعترضت انجاز هذا العنصر خصوصا في ما يتعلق باستنباط الأنشطة التي تتكامل مع بقية عناصر المشروع يستحسن اعادة ربط الصلة مع ديوان التشغيل والهجرة لايحاد الحلول الكفيلة.

9 المساكن الريفية

أ) التكلفة الفردية : لقد اتضح من خلال السدورة أن التسعيرة المعمول بها حاليا والصادرة عن وزارة الاسكان ضعيفة ولا يمكن أن تفي بالحاجة خصوصا بالمشاريع النائية. وبما أننا لا نستطيع مراجعة هذه التسعيرة فإنه يجب مراجعة أمثلة البنساء وفقا لحجم الاعتماد المخصص لهذا العنصر.

ب) يجب أن تلح المندوبية على كل الساهرين على انجاز البرنامج على حثهم على استعمال أدوات البناء المحلية وهي من شأنها أن تخفض من التكلفة وتتماشى وطبيعة المنطقة.

المندوبية

(10) التراخيص البنكية :

وقد اشعارنا خلال الدورة بتذمر المنتفعين ورؤساء المشاريع من ثقل التراخيص البنكية التي تسبق الحصول على القرض وهنا أيضا نرى أن العمل على مستوى الضيعة في اللجان الجهوية المشار إليه أعلاه من شأنه أن ييسر على المنتفع التعامل مع البنك.

(11) دواب الجر والآلات الفلاحية الصغرى

ثبت لنا خلال الدورة أنه وقع السهو أحيانا على ادراج عملية توزيع الآلات الفلاحية ودواب الجر في بعض المشاريع. وقد سجلنا طلبات واقبالا كبيرا على هذا العنصر خصوصا في المشاريع التي تحتوى على الغراسات، وهنا نرى وجوب مراجعة هذه المشاريع لتمكين المنتفعين من ذلك.

إذا اعتبرنا الظروف التي انطلقت فيها المشاريع والتي اتسمت ببعض المعوقات. إضافة الى حداثة البرنامج ككل حيث انطلق في وقت لم تستكمل فيه كل التراخيص الادارية والبنكية والنصوص القانونية... مما جعل تصور كيفية انجاز البرنامج يختلف من مسؤول الى آخر ومسئول ادارة الى أخرى. وقد انعكس هذا الأخير على المنتفعين الذين لم يكونوا في البداية على دراية من جدواه وبالتالى القبول على الترشح للمساهمة فيه. كما أن هذا البرنامج يختص بتعدد العناصر ويتدخل في مناطق نائية وهذا من شأنه أن يضيف صعوبات أخرى.

أخذا بكل هذه الاعتبارات وبمقارنتها مع حجم الانجاز المادى يمكن القول استنادا على التقييم الأولي الذى تم اعداده اثر الدورة الميدانية أن البرنامج تمكن من الوصول الى نسبة مرضية لتحقيق الأهداف المرسومة له.

لذا اثر ضبط كل ما وقع انجازه خلال سنتي 1984 و 1985 ومقارنته بما تمت برمجته لنفس الفترة، قد مكرت لنا الدورة الميدانية على الوقوف بالنقاط التي تستدعي الاهتمامات التالية :

العناصر المنتجة

حالتان فقط كانت النسبة المئوية للانجاز فيهما ضعيفة جدا الا وهما.

- تجهيز الآبار العميقة = 8 .%
- تربية النحل = 11 .%

نتج هذا البطء في الانجاز عن عدم الحصول على رخص توريد بالنسبة للعنصر الأول وعن عدم توفر خلايا النحل بالنسبة للثانية.

2) تفوق نسبة توزيع الأغنام (84 .%) بكثير نسبة تقدم انجاز المراعي (49 .%) . وهذا لا يتمشى وفلسفة المشروع التي تحث على توفير كل أسباب النجاح للحصول على توازي بين كل العمليات المزمع احداثها.

3) ان للنسب المئوية لتقدم الانجاز بالبنية الأساسية وتحسين ظروف العيش تفوق بكثير النسب المئوية للعناصر المنتجة.

يرجع هذا التفاوت الملحوظ في هذه النسب المئوية الى عدم خضوع العمليات المباشرة للتراثيب البنكية المعقدة أحيانا والتي قد تحول دون سرعة الانجاز.

في هذا السياق يبين لنا الجدول الموالي أهم الانجازات مع مقارنتها بما وقعت برمجته كما توجد جداول بالملحق فهي تبين الكميات والنسب المئوية لانجاز العناصر المدرجة ببرنامج التنمية الريفية المندمجة وذلك حسب المشاريع والجهات.

مخطط التوزيع
PDR = PDRI
م.ت

برنامج التنمية الريفية المندمجة

مشاريع سنة 1984

جدول النسب المئوية للانجاز

النسبة النائية	ما أنجز	ما برمج	العمليات
			<u>العناصر المنتجة</u>
			<u>الآبار العميقة :</u>
87	20	23	- احداث
8	2	25	- تجهيز
			<u>الآبار السطحية :</u>
73	406	558	- احداث
66	238	362	- تهيئة
49	4 593	9 810	<u>المراعي :</u> (١ هك)
63	5 597	8 951	<u>الأشجار المثمرة :</u> (١ هك)
			<u>تربية الماشية :</u>
84	16 147	19 260	- أغنام
47	402	856	- أبقار
11	752	7 010	- نحل
			<u>تجهيزات فلاحية :</u>
68	1 257	1 355	- الصهاريح المحروقة
			<u>البنية الأساسية :</u>
73	25 1٨8	34 6٨8	- المسالك، (كلم)
..			- تسوير تسير
			<u>الماء الصالح الشرب :</u>
76	13	17	- ائصال شبكة مياه اقري،
78	8 (07)	1٥ 333	<u>صيانة المياه والتربية :</u> (١ هك)
			<u>السكن :</u>
69	676	984	- بناء
83	672	909	- تحسين
			<u>التسيير :</u>
79	41	52	غلايا الارشاد انفلاحي

مشروع: المعمـرات

تقديم ملخص

التعريف بمنطقة المشروع

1 - الموقع الجغرافي : الولاية : مدنين
المعمدية : بن قردان
المعمارة : المعمرات

2 - عدد السكان المشمولين : 5.500
عدد العائلات المنتفعة
عدد السكان النشيطين 1.400
نسبة البطالة 10 ٪ بدون اعتبار الاناث

3 - الالكانيات الطبيعية :
المساحة الجميلة 210.000 هـ
المائدة المائية العميقة 300م والسطحية على عمق 15 م
وادي عين الفرت ووادي أم الرخيس
الأودية

4 - التجهيزات الأساسية :
المسالك الفلاحية بالكيلومتر 2 كلم
النور الكهربائي 350 منتفع
الماء الصالح للشرب 100 منتفع و 320 حراتا
المدارس الابتدائية 3 مدارس (1.000 تلميذ)
مراكز الصحة الأساسية مسطوصف

5 - النشاطات الاقتصادية :
الفلاحة
- أشجار مثمرة
- زراعة الحبوب
- تربية الماشية
5.512 هـ
(200 هـ قمح و 1.150 شعير)
(2.500 رأس غنم، 1.500 رأس ماعز و 100 ابل)

أنشطة أخرى

مشروع المعمرات

تقع هاته المنطقة بمعتمدية بن قردان من ولاية مدنين. و تبلغ مساحتها 210.000 هك، منها 200.000 هك أراضي صالحة للفلاحة و يقدر عدد سكانها ب 5.500 ساكنا منهم 1.400 ناشطين. في حين يرتكز اقتصادها خصوصا على تربية الماشية من اغنام و ابل .

و نظرا لتوفر الموارد الطبيعية بالمنطقة و السى إمكانية استغلالها، فالمشروع يهدف أساسا الى تدعيم النشاطات الموجودة و خلق مواطن الشغل و تحسين الدخل الفردي . لذلك يهدف المشروع الى إعانة الفلاحين على غراسة 570 هك أشجار مثمرة و تربية الماشية (750 رأس غنم و 750 رأس ماعز و 750 رأس ابل) و تهيئة 50 بئرا و أحداث 25 أخرى . و تبلغ الإستثمارات الجمالية المقترحة لهذا المشروع 689.500 دينارا كلها منتجة تكون طريقة تمويلها على النحو التالي :

- التمويل الذاتي 17 ٪
- القروض 64,4 ٪
- ميزانية الدولة 17,6 ٪

هذا و ينتظر أن يخلق المشروع 75 مواطن شغل قار و أن يدعم 260 آخرين . و تبلغ نسبة العائد الذاتي 27,9 ٪ . بحيث يكون حجم الأرباح الحينية 2.288.898 دينارا باعتبار معدل خصم يساوي 10 ٪ .

مشروع : المعمار (مدنين)
تسدرج الاستثمارات

تسدرج الاستثمارات						التكلفة بالدينار	المحتوى المادى	النشاطات المدرجة
السنة الثالثة		السنة الثانية		السنة الاولى				
التكلفة بالدينار	المحتوى المادى	التكلفة بالدينار	المحتوى المادى	التكلفة بالدينار	المحتوى المادى			
-	-	28.500	-	153.500	570 هك	182.000	570 هك	غرامسة أشجار مثمرة
-	-	-	-	37.500	750 رأس	37.500	750 رأس	تربية الماشية (أكاش)
-	-	-	-	45.000	750 رأس	45.000	750 رأس	تربية الماشية (المعز)
-	-	-	-	150.000	750 رأس	150.000	750 رأس	تربية الابل
-	-	-	-	125.000	50 بئر	125.000	50 بئر	تهيئة بآر سطحية
-	-	-	-	150.000	25 بئر	150.000	25 بئر	احداث بآر سطحية
-	-	28.500	-	661.000	-	689.500	-	

مشروع : المعمرات (مدنين)
طريقة التمويل

بالدينار

النشاطات المدرجة	التكلفة الجملية	ميزانية الدولة (اعانات وتدخلات مباشرة)	صناديق التمويل (قرض)	مساهمة المنتفعين (التمويل الذاتي)
غرامة أشجار مثمرة	182.000	45.500	109.200	27.300
تربية الماشية (أكباش)	37.500	5.625	26.250	5.625
تربية الماشية (معز)	45.000	6.750	31.500	6.750
تربية الابل	150.000	22.500	105.000	22.500
تهيئة آبار سطحية	125.000	18.750	81.250	25.000
احداث آبار سطحية	150.000	22.500	97.500	30.000
	689.500	121.625	450.700	117.175

١ - المميزات الديمغرافية والمائلية

المائلة	العمر	الحالة المدنية	المستوى الدراسي	العمل مكانه	العمل الاضافي	عدد سنوات العمل بالخاج	هل لك مسؤوليية اجتماعية او ثقافية

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

(1) الوضعية المقاربية للارض التي تقيم فيها او التي تملكها

ملكية فردية ملكية عائلية كراء خماسة غيره

(2) مساحتها تاريخ عقدها

(3) ما هو انتاجها الفلاحي :

قمح شعير اشجار مثمرة مستعملة للرعي غيره من التوضيح

(4) اغلب الانتاج موجه للاستهلاك الذاتي للسوق للاثنين معا

لماذا

(5) عدد القطيع بالتفصيل

(6) ما هي الادوات الفلاحية المستعملة

(7) من من افراد العائلة يقوم بالرحلات التالية :

- تدريب القطيع مدتها

- رحلة الحصاد مدتها

- رحلة جني الثمار مدتها

- رحلة جني الزيتون مدتها

(8) من من افراد العائلة يعمل بارض غيره

بالاجر بالباي غيره من التوضيح

(9) ما هو مقابل الرعي بقطيع الخيد

(10) ما هي السوق الاسبوعية المواضبة عليها

ماذا تبسح

ماذا تشتري

(11) لماذا حسب رأيك يفضل البعض الهجرة على العمل بالاجر في بعض الاعمال الموسمية

كجني الزيتون او الحصاد ..

.....

(12) - من هو اكثر افراد العائلة هجرة

- كم مرة الى اين

(13) ما هي الفوائد التي جنتها العائلة من الهجرة

.....

.....

(1) مساكن العائلة :

فيلا حوس حوس - فيلا كمر كوخ خص بيت شعر
غيره من التوضيح

(2) اين توجد الطابونة
.....

مستعملة دائما غالباً احياناً افيد مستعملة بالمدرة

لماذا
.....

(3) مكان المطبخ : مطبخ غيره مع التوضيح

(4) تجهيزات المطبخ المعصرية المتوفرة
.....

(5) مكان الاستحمام : حمام عصري دوش مطهرة عدي غيره من التوضيح

(6) ماهي وسائل الترفيه المتوفرة في العائلة :

تلفزة راديو فيديو غيره من التوضيح

(7) ماهي البرامج الاناجية والتلفزية المحبذة
.....

لماذا
.....

(8) اين وكيف يقى التداوى في حالة مرض : دواء عدي زيارة طبيب عدي

مستوصف مستشفى جهوى طبيب خاص

لماذا
.....

(9) من من افراد العائلة من التنظيم العائلي ولماذا
.....

.....
.....

(10) من من افراد العائلة ضد التنظيم العائلي ولماذا
.....

.....
.....

(11) اين تنضى اوقات الفراغ :

- الذكور
.....

- الاناث
.....

(12) ماهي الفصص انماط المساعدة

- قرابة دموية

- "بـانـبي"

- اجنبى (اوبسى)

(13) لماذا
.....

.....
.....

برنامج التنمية الريفية :

(1) ما هي البرامج التي استفادت منها العائلة

- التنمية الريفية العائلة المنتجة تشغيل الشباب

- التنمية المتدمجة الحدائق العائلية غيره

(2) من تمتع بالتنمية الريفية

(3) مقدار الاعانة الممتح بها

(4) تحصلت عليها بواسطة :

- قريب اتصلت بالسلط المحلية اتصلت بك السلط المحلية

- غيره التوضيح

(5) ما هي السبل لضمان مستقبل الابناء

الابناء

الكبار

الاهتمام بالفلاحة باعانة الدولة

البحث عن شغل باحدى المدن الكبرى

الهجرة للخارج مواصلة الدراسة

(6) الاعانة محسنة
قرض
الاثنين مساندا

(7) مقدارها

(8) مدة الامهال لتسديد القرض

(9) كيفية تسديد القرض

(10) هل تظن انك قادر على تسديد القرض في اجله نعم لا

(11) لو فتحت ليبيا ابوابها من جديد

- هل يبقى التخلي عن المشروع

- هل يبقى التشبث بالمشروع

- يبقى البعض ويهاجر البعض الاخر

(12) لماذا :

.....

.....

1 / 073 1

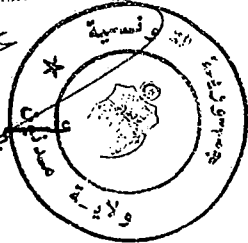
تاريخي

نحن والي مدنين نسمح للسيد فتحي الرقيق استاذ بالمعهد الثانوي بينقردان
بصدد اعداد دكتوراه مرحلة الثالثة بكلية الاداب والعلوم الانسانية باستجواب بعرض
المنتفعين ببرنامج التنمية الجموية في نطاق اعداد بحثه في الغرض بعنوان " التنمية
الريفية بولاية مدنين "

والســــــــــــلام

الوالي
عالماس

الشــــــــــــــــوش



ص 4	<u>المقدمة :</u>
ص 14	<u>الجزء الاول :</u> التنمية كعقلنة .
	I العقلنة
	II التنمية
	III التخطيط
	IV برنامج التنمية الريفية
ص 60	<u>الجزء الثاني :</u> لا عقلانية التنمية .
	I العقلانية / الاسرة - اللاعقلانية العائلة
	II الوظائف الاستهلاكية للعائلة
	III الوظائف الانتاجية للعائلة : برنامج التنمية الريفية .
ص 131	<u>الجزء الثالث :</u> اللاعقلانية التنموية .
	I الاندماج
	II التعبئة الاجتماعية
	III التحول ؟
ص 203	<u>الجزء الرابع :</u> التنمية اللاعقلانية .
	I العقلانية التعددية
	II التقليدية والحداثة
	III لا عقلانية التنمية
	<u>الخاتمة :</u>
ص 271	بيبلوغرافيا
ص 300	ملحق
ص 321	الفهرس